

مجلة

كلية التربية - جامعة كفر الشيخ



# حقيقة الخمر في السنة

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بدسوق

دورية

علمية

محكمة

العدد الثاني - المجلد الثالث

السنة السادسة عشرة

٢٠١٦م

مجلة تصدر بصفة دورية من كلية التربية جامعة كفر الشيخ

# حقيقة الخمر في السنة

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

لبنين بدسوق

## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ يَصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

أما بعد ، فإن الخمر محرمة بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، فلما الكتاب ، فقال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

(١) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) الآية (٧٠) ، (٧١) من سورة الأعراف.

تُفْلِحُونَ ﴿١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْلُحَ بَيْنَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ ﴿٢﴾ (١).

وأما السنة ، فقد وردت فيها أخبار كثيرة تدل على حرمة الخمر منها ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا لَمَرًا ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِغْهُ ، وَلْيَتَنَفَّعْ بِهِ» ، قَالَ : فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا وَبِغِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ ، فَمَنْ لَزَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِغْ» ، قَالَ : فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ، فَسَفَكُوهَا (٢).

وأما الإجماع ، فقد أجمعت الأمة على تحريم الخمر ، لكنَّ العلماء اختلفوا في حقيقتها ، فمنهم من قال : هي كل مسكر ، ومنهم من قال : هي ما اتخذ من عصير العنب فقط ، وما عدا ذلك من الأشربة ، فلا يحرم منها إلا الشربة التي تسكر ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومن قال بقوله من الكوفيين ، كما سيأتي بيانه مفصلاً قال ابن رشد : أما الخمر فإتفقوا على تحريم قليلها وكثيرها ، أعني : التي هي من عصير العنب (٣).

(١) سورة المائدة الآيتان رقم ١٩٠ ، ١٩١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة ٦٠/٣ حديث رقم «١٥٧٨» ، بلفظه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٣٢٠/٢ حديث رقم «١٠٥٦» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب البيوع باب تحريم التجارة في الخمر ١٩/٦ حديث رقم «١١٠٤١» بنحوه.

(٣) بدلية المجتهد ونهلية المقتصد ٤٧١/١ .



وقال ابن قدامة : أجمعت الأمة على تحريم الخمر ، فمن استحلها الآن ، فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قد علم ضرورة من جهة النقل تحريمه ، فيكفر بذلك ، ويستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل (١) .

وقد انتصر بعض المشتغلين بالفقه من المعاصرين لمذهب الحنفية في هذه المسئلة ، وأشاعوه ، ونشروه ، مع أن الحق خلافه ، وهذا هو السبب في كتابتي هذا البحث ، لأن الحجة ليست في أقوال الأئمة ، وإنما الحجة في الأئمة ، وقد بينت الأئمة أن الخمر كل مسكر - كما سيأتي - ، وإذا جاء الأثر بطل النظر ، فهذا هو الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ، وبالله التوفيق.

---

(١) المقني لابن قدامة ١٢/٤٩٣ ، ٤٩٤ .

## «حقيقة الخمر في السنة»

### «أحاديث الباب»

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥١/٣ حديث رقم «٢٠٠٣» بلفظه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب القهي عن المسكر ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ حديث رقم «٣٦٧٩» بزيادة فيه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثربة باب ما جاء في شارب الخمر ٣٤١/٣ حديث رقم «١٨٦٨» ، بزيادة فيه ، وقال : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، وأخرجه في باب ما جاء كل مسكر حرام ٣٤٢/٣ حديث رقم «١٨٧١» بمضاه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأثربة باب إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأثربة ٢١٦/٨ حديث رقم «٥٥٨٢» ، «٥٥٨٣» ، «٥٥٨٥» ، «٥٥٨٦» بمضاه ، و «٥٥٨٤» مختصرا ، وفي باب تحريم كل شرب أسكر ٢١٦/٨ حديث رقم «٥٥٨٧» مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثربة باب كل مسكر حرام ١١٢٤/٢ حديث رقم «٣٣٩٠» ، بلفظه ، و ١١٢٣/٢ حديث رقم «٣٣٨٧» مختصرا ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٢/١٢ ، ١٦٣ حديث رقم «٢٤٢٠٨» مختصرا ، وأحمد في المسند ١٦/٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ بنحوه ، ٢٩/٢ بلفظه ، ٩٨/٢ بزيادة فيه ، والدارمي في كتاب الأثربة باب ما قول في المسكر ١٥٤/٢ حديث رقم «٢٠٩٧» بنحوه ، وابن الجارود في المعتنق في باب ما جاء في الأثربة ص/٢١٨ حديث رقم «٨٥٧» بلفظه ، «٨٥٩» بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٧/٩ حديث رقم «٥٦٢١» ، «٥٦٢٢» بنحوه ، و ١٨٩/١٠ حديث رقم «٥٨١٦» مختصرا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من القبيذ ٢١٥/٤ ، ٢١٦ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثربة ١٧٧/١٢ حديث رقم «٥٣٥٤» - بلفظه ، و ١٨٨/١٢ حديث رقم «٥٣٦٦» بزيادة فيه ، و ١٩١/١٢ ، ١٩٢ حديث رقم «٥٣٦٨» ، «٥٣٦٩» بمضاه ، و ١٩٦/٢ حديث رقم «٥٣٧٥» مختصرا - ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثربة ١٣٩/٤ حديث رقم «٤٥٦٩» ، «٤٥٧٠» ، «٤٥٧١» بزيادة فيه ، و ١٣٩/٤ ، ١٤٠ حديث رقم «٤٥٧٣» ، «٤٥٧٤» ، «٤٥٧٥» ، «٤٥٧٦» ، «٤٥٧٧» ، «٤٥٧٨» ، «٤٥٧٩» بمضاه ، وحديث رقم «٤٥٨٠» بلفظه ، وحديث رقم «٤٥٨٢» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة في باب لتشد على مدمن الخمر ٥٠٠/٨ حديث رقم «١٧٣٤١» بزيادة فيه ، وفي باب الدليل على أن الطبع لا يخرج هذه الأثربة من دخولها في الاسم والتحريم إذا كتبت مسكرة ٥٠٩/٨ ، ٥١٠ حديث رقم «١٧٣٧٢» بزيادة فيه ، و «١٧٣٧٣» ، «١٧٣٧٥» ، «١٧٣٧٦» بنحوه ، وحديث رقم «١٧٣٧٤» بلفظه ، وفي معرفة السنن والآثار باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٢٠/١٣ حديث رقم «١٧٣٢٤» ، «١٧٣٢٥» بنحوه ، وفي شعب الإيمان في التامع والثلاثين من الشعب وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب التنوع عنه منها ٧/٥ حديث رقم «٥٥٧٨» بلفظه ، و ٥/٥ ، ٦ حديث رقم «٥٥٧٢» بزيادة فيه .



وَعَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ <sup>(١)</sup> إِلَى الْيَمَنِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ شَرَبْنَا يَصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ : الْمَزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ : الْبِتْعُ مِنَ النَّصْلِ ، فَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(٢)</sup>.

(١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن لؤس بن عائد بن حدي بن كعب بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أبو عبد الرحمن المدني ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه أنس بن مالك ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، ومن التابعين قيس بن أبي حازم ، وأسلم مولى عمر ، ومسروق ، وخلق ، وأسلم وهو ابن ثمانى عشرة سنة ، وشهد العقبة ، وبدر ، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأثره للنبي صلى الله عليه وسلم على اليمن ، ومناقبه كثيرة جدا ، مات معاذ - رضي الله عنه - في طاعون عمواس سنة ثمانى عشرة .

ترجمت له من: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٤٣١/٥ رقم «٢٥٧٨» ، الاستيعاب ص/٦٥٠ رقم «٢٢٧٠» ، تاريخ دمشق ٣٨٣/٥٨ رقم «٧٤٨١» ، أسد الغابة ١٨٧/٥ رقم «٤٩٦٠» ، تهذيب الكمال ١٠٥/٢٨ رقم «٦٠٢٠» ، سير أعلام النبلاء ٤٤٣/١ رقم «٨٦» ، تهذيب التهذيب ١٨٦/١٠ رقم «٣٤٧» ، الإصابة ١٠٦/٦ رقم «٨٠٣٢» .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة فؤادع ٩٧٤/٢ حديث رقم «٤٣٤٣» بلفظه ، وحديث رقم «٤٣٤٤» بزيادة فيه ، وفي كتاب الألب باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «مَسْرُوا وَلَا تَمَسْرُوا» ١٣٧٧/٣ حديث رقم «٦١٢٤» ، وفي كتاب الأحكام باب أمر فؤادع إذا وجّه أميرين إلى موضع أن يتطوعا ولا يتخاصما ١٥٩٠/٣ حديث رقم «٧١٧٢» بزيادة فيه ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٠/٣ حديث رقم «١٧٣٣» بلفظه ، وفي نفس الموضع بمضاه ، وبزيادة فيه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب انتهى عن المسكر ٥٣٤/٢ حديث رقم «٣٣٨٤» بمضاه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ ، ٢١٨ حديث رقم «٥٥٩٥» ، «٥٥٩٧» ، «٥٦٠٢» بلفظه ، ٢١٧/٨ ، ٢١٨ حديث رقم «٥٥٩٦» وفي باب تفسير البتغ والمزر ٢١٨/٨ حديث رقم «٥٦٠٣» بلفاظ مختلفة ، و٢١٩/٨ حديث رقم «٥٦٠٤» بزيادة فيه ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب كل مسكر حرام ١١٢٤/٢ حديث رقم «٣٣٩١» بلفظه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب فضائل القرآن باب إذا سمعت المسجدة وأنت تصلي وفي كم يقرأ القرآن ؟ ٣٥٦/٣ ، ٣٥٧ حديث رقم «٥٩٥٩» بزيادة فيه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من حرّم التمسك ، وقال : هو حرّم ، ونهى عنه ١٦١/١٢ حديث رقم «٢٤٢٠٦» بلفظه ، وأحمد في المسند ٤١٠/٤ ، ٤١٥/٤ ، ٤١٦ بلفظه ، و٤١٧/٤ بزيادة فيه ، والدارمي في السنن في كتاب الأشربة باب ما قيل في المسكر ١٥٤/٢ حديث رقم «٢٠٩٨» بزيادة فيه ، والبيهقي في مسنده ١٠٦/٨ =

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ ، وَمَا نَجِدُ - بَعِيَّ بِالْمَدِينَةِ - خَمْرَ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا الْبُسْرُ وَالْتَمَرُ» <sup>(١)</sup>.

= حديث رقم «٣١٠٤» بزيادة فيه ، و ١٢٤/٨ ، ١٢٥ ، حديث رقم «٣١٢٩» بلفظه ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأثرية من/٢١٨ حديث رقم «٨٥٦» بمعناه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢١٠/١٣ حديث رقم «٧٢٣٩» بلفظ مختلفة ، و ٢١٦/١٣ حديث رقم «٧٢٤١» بمعناه ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع لما مثل - عنه ٤٩٧/١٢ ، ٥٠٢ ، حديث رقم «٤٩٧٢» ، «٤٩٧٨» بلفظه ، و ٤٩٨/١٢ - ٥٠٤ ، حديث رقم «٤٩٧٣» ، «٤٩٧٤» ، «٤٩٧٥» ، «٤٩٧٦» ، «٤٩٧٧» ، «٤٩٧٩» بلفظ مختلفة ، وفي شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٧/٤ بلفظه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٩٤/١٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، حديث رقم «٥٣٧٣» ، «٥٣٧٦» - بمعناه ، وفيه قصة ، ولبيهقي في المنن الكبير كتاب الأثرية باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠٦/٨ ، ٥٠٧ ، حديث رقم «١٧٣٦١» بمعناه ، و «١٧٣٦٢» بلفظه ، و «١٧٣٦٣» بزيادة فيه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأثرية باب الخمر من العنب وغيره ١٢٨٠/٣ ، ١٢٨١ ، حديث رقم «٥٥٨٠» بلفظه ، وفي باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ١٢٨١/٣ ، ١٢٨١ ، حديث رقم «٥٥٨٤» مختصرا ، وفي كتاب المغالمة باب حبس الخمر في الطريق ٥٥١/١ ، ٥٥١ ، حديث رقم «٢٤٦٤» ، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة المائدة باب « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَلْزَمُ بِحَسْرَتٍ مِّنْ عَمَلٍ الشَّهَاطِينَ » ١٠٣٧/٢ ، ١٠٣٨ ، حديث رقم «٤٦١٧» ، وفي باب « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا - إلى قوله - وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » ١٠٣٨/٢ ، ١٠٣٨ ، حديث رقم «٤٦٢٠» ، وفي كتاب الأثرية باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكرا ، وإن لا يخلط إثنين في إندام ١٢٨٤/٣ ، ١٢٨٤ ، حديث رقم «٥٦٠٠» بلفظ تم منه دون قصة خمر الأعناب ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأثرية ٤٣٦/٣ ، ٤٣٦ ، حديث رقم «١٩٨٢» مختصرا ، و ٤٣٣/٣ - ٤٣٥ ، حديث رقم «١٩٨٠» ، «١٩٨١» بلفظ تم منه دون قصة خمر الأعناب ، وأبو داود في المنن في كتاب الأثرية باب في تحريم الخمر ٥٣١/٢ ، ٥٣١ ، حديث رقم «٣٦٧٣» ، وللتسلي في المجتبى في كتاب الأثرية باب نكر لشرب الذي أهرق بتحريم الخمر ٢٠٩/٨ ، ٢٠٩ ، حديث رقم «٥٥٤٢» ، «٥٥٤٣» ، ٢٠٩/٨ ، ٢٠٩ ، حديث رقم «٥٥٤٣» مختصرا ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الجمع بين النبيذ ٢١١/٩ ، ٢١٢ ، ٢١٢ ، حديث رقم «١٦٧٩٠» ، والحميدي في المسند ٥٠٩/٢ ، ٥٠٩ ، حديث رقم «١٢١٠» ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية باب في الفخطين من البسر والتمر والزبيب ، من نهى عنه ٢٥٠/١٢ ، ٢٥٠ ، حديث رقم «٢٤٥٠٥» ، وأحمد في المسند ١٨١/٣ ، ١٨٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، والدور في المنن في كتاب الأثرية باب في تحريم الخمر كيف =









صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، فلم يجزه للقتال ، ثم عرض على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الخندق ، فأجازه ، فكانت أول مشاهدته ، فقد صح عن ابنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أنه قَالَ : «عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجِزْنِي ، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي» (١) ، ثم شهد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ٦٠٣/١ حديث رقم «٢٦٦٤» بنحوه ، وفي كتاب المغازي باب غزوة الخندق وهي الأحزاب ٩٢٦/٢ حديث رقم «٤٠٩٧» بمضاه ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإمارة ٣٥٠/٣ حديث رقم «١٨٦٨» بلفظه ، و٣٥١/٣ بنحوه ، وأبو داود في السنن في كتاب الخراج والقيء والإمارة ، باب متى يفرض للرجل في المقتلة ٣٤٦/٢ حديث رقم «٢٩٥٧» ، وفي كتاب الحدود باب في الغلام يصيب الحد ١٤٥/٣ حديث رقم «٤٤٠٦» بنحوه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأحكام باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة ٧٧/٣ حديث رقم «١٣٦٦» بمضاه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه في كتاب الجهاد باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له ٢٧٢/٣ حديث رقم «١٧١٧» بمضاه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الطلاق باب متى يقع طلاق الصبي ١١٤/٦ حديث رقم «٣٤٣١» ، وابن ماجه في السنن في كتاب الحدود باب من لا يجب عليه الحد ٨٥/٢ حديث رقم «٢٥٤٣» بنحوه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجهاد ، باب الفرض ٣١٠/٥ ، ٣١١ حديث رقم «٩٧١٦» ، «٩٧١٧» بمضاه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب السير باب في الفزوة بالقيمان ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُمْ ، وَلَحَّكُم فِيهِمْ ٢٣٥/١٨ ، ٢٣٦ حديث رقم «٣٤٣٨٦» بنحوه ، وأحمد في المسند ١٧/٢ ، والبيهقي في مسنده ١٠٩/١٢ حديث رقم «٥٦١٨» ، وابن الجارود في المنقلى في باب الحدود ص/٢٠٥ حديث رقم «٨٠٩» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب السير باب بلوغ الصبي بنون الاحتكام ٢١٧/٣ ، ٢١٨ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإصقان كتاب السير باب الخروج وكيفية الجهاد ٢٩/١١ - ٣١ حديث رقم «٤٧٢٧» ، «٤٧٢٨» - ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٥٩/١٢ ، ٢٦٠ حديث رقم «١٣٠٤١» ، «١٣٠٤٢» بمضاه ، والدارقطني في السنن في كتاب السير ٥٦/٤ حديث رقم «٤١٥٦» بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب من تجب عليه الصلاة ١١٨/٣ حديث رقم «٥٠٨٨» ، وفي كتاب الحجر باب البلوغ بالنسب ٩١/٦ ، ٩٢ حديث رقم «١١٢٩٧» ، «١١٢٩٨» ، «١١٢٩٩» ، «١١٣٠٠» ، «١١٣٠١» ، بنحوه ، وحديث رقم «١١٣٠٢» بزيادة فيه ، وفي كتاب قسم القيم والقنمة ، باب لا يفرض ولجبا إلا لبالغ يطبق مثله لقتل ٥٧٣/٦ حديث رقم «١٣٠٠٤» بنحوه ، وفي كتاب السرقة باب السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة لقيمت عليهما الحدود ٤٥٩/٨ حديث رقم «١٧٢٠٧» بنحوه ، وفي كتاب السير باب من لا يجب عليه الجهاد ٣٧/٩ حديث رقم «١٧٨٠٧» بلفظه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الحجر باب الحجر ٢٦١/٨ حديث رقم «١١٨٦٤» بنحوه.

ما بعد الخندق من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وشهد فتح مصر .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا كثيرا <sup>(١)</sup> ، وعن أبيه ، وأبي بكر ، وعثمان ، وعلي ، وغيرهم ، وروى عنه مولاة نافع ، وأسلم مولى عمر ، وعروة بن الزبير ، وغيرهم ، قال الزبير بن بكار : كان عبد الله بن عمر يحفظ ما يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا لم يحضر يسأل من حضر عما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل ، وكان يتتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل مسجد صلى فيه ، وكان يعترض براحلته في كل طريق مر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيقال له في ذلك ، فيقول : أتحرى أن تقع أخفاف راحلتي على بعض أخفاف راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> .

ومناقبه كثيرة جدا ، فقد روى سالم عن أبيه - رضي الله عنه - قال : كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًا ، وَكُنْتُ أُنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّمَا مَلَكَ يَأْخُذُنِي ، فَذَهَبَ بِي إِلَى النَّارِ ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ النَّبْرِ ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ ، وَإِذَا فِيهَا نَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ ، قَالَ : فَلَقِينَا مَلَكَ آخَرَ ، فَقَالَ لِي : لَمْ تُرْعَ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى

(١) مسند ابن عمر يبلغ ألفين وستمئة وثلاثين حديثا. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٣٨/٣ .

(٢) معجم الصحابة لأبي القاسم البخاري ٤٧٥/٣ ، تاريخ بغداد ١٧٢/١ .

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : «يَعْمُ الرَّجُلُ عَبْدَ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ» ، فَكَانَ بَعْدُ لَا يَتَأَمُّ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(١)</sup> .  
وروى نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : رأيت في المنام كأن في يدي سُرقة من حريز لا أهوي بها إلى مكان في الجنة إنا طارت بي إليه ، فقصصتها على حفصة ، فقصتها حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ : «إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ» ، أَوْ قَالَ «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التهجد باب التهجد بالليل ٢٥٥/١ حديث رقم «١١٢١» ، «١١٢٢» بلفظه ، وفي باب فضل من تعار من الليل فصولي ٢٦٢/١ حديث رقم «١١٥٦» ، «١١٥٧» مختصرا ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ٨٤٨/٢ حديث رقم «٣٧٣٨» ، «٣٧٣٩» بنحوه ، وفي كتاب التعبير باب الأمن وذهاب الروح في المنام ١٥٦٢/٣ ، ١٥٦٣ حديث رقم «٧٠٢٨» ، وفي باب الأخذ على اليمين في النوم ١٥٦٣/٣ حديث رقم «٧٠٣٠» بلفظ مختلفة ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ حديث رقم «٢٤٧٩» بنحوه ، وابن ماجه في المسنن في كتاب تعبير الرؤيا باب تعبير الرؤيا ١٢٩١/٢ حديث رقم «٣٩١٩» بمضاه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الصلاة باب الوضوء في المسجد ٤١٩/١ ، ٤٢٠ حديث رقم «١٦٤٥» بنحوه ، ولحمد في المسند ١٤٦/٢ بنحوه ، والدارمي في المسنن في كتاب الصلاة باب النوم في المسجد ٣٧٩/١ حديث رقم «١٤٠٠» بمضاه ، وفي كتاب الرؤيا باب في القمص والبر واللين والصل والسمن والتمر وغير ذلك في النوم ١٧١/٢ حديث رقم «٢١٥٢» بمضاه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونساقهم ٥٤٧/١ ، ٥٤٨ حديث رقم «٧٠٧٠» - بنحوه ، والبيهقي في المسنن الكبير كتاب الصلاة باب الترغيب في قيام الليل ٧٠٥/٢ حديث رقم «٤٦٤٢» بنحوه ، وفي دلائل النبوة باب رؤية عبد الله بن عمر في منامه ١٠٧/١٣ بلفظ مختلفة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التهجد باب فضل من تعار من الليل فصولي ٢٦٢/١ حديث رقم «١١٥٦» مختصرا ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ٨٤٨/٢ حديث رقم «٣٧٤٠» ، «٣٧٤١» مختصرا ، وفي كتاب التعبير باب الإستبْرَقُ وتُخَوِّلُ الْجَنَّةَ في المنام ١٥٦٠/٣ حديث رقم «٧٠١٥» ، «٧٠١٦» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٣/٤ حديث رقم «٢٤٧٨» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونساقهم ٥٤٨/١ ، ٥٤٨ حديث رقم «٧٠٧١» - مختصرا ، و - ٥٤٩/١٥ حديث رقم «٧٠٧٢» - بنحوه ، ولحمد في المسند ٥/٢ ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب مناقب عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ٤٤٩/٥ حديث رقم «٣٨٥١» ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه الترمذي في المسنن الكبير كتاب التعبير باب الإستبْرَقُ ٣٨٨/٤ حديث رقم «٧٦٤٦» ، وفي كتاب المناقب باب مناقب عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - ٧٨/٥ حديث رقم «٨٢٨٩» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٤٨٢/١٢ حديث رقم =

وقال عبد الله بن مسعود : إن أملك شباب قریش لنفسه عن الدنيا عبد الله ابن عمر<sup>(١)</sup>.

وقال جابر: ما منا من أحد أدرك الدنيا إلا مالت به ، ومال بها إلا ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

وقالت عائشة : ما رأيت أحدا ألزم للأمر الأول من عبد الله بن عمر<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن : مات ابن عمر وهو مثل عمر في الفضل<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو إسحق الهمداني : كنا عند ابن أبي ليلى في بيته وكتاتوا يجتمعون إليه فجاءه أبو سلمة بن عبد الرحمن فقال : عمر كان عندكم أفضل أم ابنه ؟ فقالوا : لا بل عمر ، فقال أبو سلمة : إن عمر كان في زمان له فيه نظير ، وإن ابن عمر كان في زمان ليس له فيه نظير<sup>(٥)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب : لو شهدت لأحد أنه من أهل الجنة لشهدت لعبد الله ابن عمر<sup>(٦)</sup>.

مات عبد الله بن عمر سنة أربع وسبعين ، وقيل : سنة ثلاث وسبعين — رضي الله عنه<sup>(٧)</sup>.

---

- «٧٠٥٧» ، والجزر في مسنده ١٧٦/١٢ حديث رقم «٥٨١٤» بنحوه ، ولبيهفي في دلائل النبوة في باب رؤية عبد الله بن عمر في منامه ١٤/٧ مختصرا ، وفيه قصة.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٠٧/٤ ، تاريخ دمشق ١٠٥/٣١ ، ١٠٦.

(٢) معجم الصحابة للبغوي ٤٧٤/٣ رقم «١٤٣٧».

(٣) المستدرک علی الصحیحین کتاب معرفة الصحابة ترجمة عبد الله بن عمر ٦٤٤/٣ حديث رقم «٦٣٦٥» ، تاريخ دمشق ١١٠/٣١.

(٤) تاريخ دمشق ١١٢/٣١.

(٥) المعرفة والتاريخ ٤٩٣/١ ، تاريخ دمشق ١١٢/٣١.

(٦) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي ٤٧٥/٣ رقم «١٤٣٨».

(٧) أسد الغلبة ٣٤١/٣ رقم «٣٠٨٢» ، تهذيب الكمال ٣٤٠/١٥ رقم «٣٤٤١» ، سير أعلام النبلاء ٢٣٢/٣ رقم «٤٥».

ثانيا : ترجمة عائشة - رضي الله عنها :

هي أم المؤمنين عائشة بنت خليفة رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبي بكر الصديق ، عبد الله بن أبي قحافة ، عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ، بن كعب بن لؤي ، القرشية التيمية ، المكية ، أم المؤمنين ، زوجة النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمها هي أم رومان بنت عامر بن عويمر ، بن عبد شمس ، بن عتاب بن أنينة الكنانية ، تزوجها النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاة الصديقة خديجة بنت خويلد ، وذلك قبل الهجرة ببضعة عشر شهرا ، وقيل : بعامين ، ودخل بها في شوال سنة اثنتين ، منصرفه عليه الصلاة والسلام من غزوة بدر ، وهي ابنة تسع ، ولم يتزوج النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكرا غيرها ، ولا أحب امرأة حبا ، وكان النبي قد تزوج بها ، وبسودة في وقت واحد ، ثم دخل بسودة ، فتفرد بها ثلاثة أعوام حتى بنى بعائشة في شوال بعد وقعة بدر<sup>(١)</sup>.

روت عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علما كثيرا طيبا مباركا فيه<sup>(٢)</sup> ، وعن أبيها ، وعمر بن الخطاب ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم ، وروى عنها أبو هريرة ، وأبو موسى الأشعري ، وعروة بن الزبير ، وأخوه عبد الله ، وسعيد بن المسيب ، وعامر الشعبي ، وآخرون.

ذهب بعض العلماء إلى أنها زوجة نبيينا صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدنيا والآخرة<sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَامَ عَمْرٌ عَلَى مَنَبَرٍ لَلْكَوْفَةِ ، فَذَكَرَ عَائِشَةَ ،

(١) سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢ - ١٤٢ - باختصار.

(٢) مسند عائشة يبلغ ألفين ومئتين وعشرة أحاديث. أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ص/ ٣٢ ، سير أعلام النبلاء ١٣٩/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢ - ١٤٢ - باختصار.

وَذَكَرَ مَسِيرَهَا ، وَقَالَ : إِنِّهَا زَوْجَةُ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ ، وَلَكِنَّهَا مِمَّا ابْتُلِيَتْ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٨٥٣/٢ حديث رقم «٣٧٧٢» بمضاه ، وفي كتاب الفتن باب رقم «١٨» ١٥٧٦/٣ حديث رقم «٧١٠٠» وهو ثم منه ، وحديث رقم «٧١٠١» بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧٣/٥ حديث رقم «٣٩١٥» مختصراً ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٦٥/٤ بمضاه ، والبيهقي في مسنده ٢٤٢/٤ حديث رقم «١٤٠٨» ، «١٤٠٩» مختصراً ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢١٠/٣ حديث رقم «١٦٤٦» مختصراً ، والبيهقي في مسند ابن الجعد ٣٠٩/١ حديث رقم «١٤٩» بمضاه ، والطبراني في المعجم الكبير ٣٩/٢٣ ، ٤٠ حديث رقم «١٠٠» مختصراً ، ورقم «١٠١» بنحوه ، والحكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ٧/٤ حديث رقم «٦٧١٨» مختصراً ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ٦/٤ III ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير كتاب قتال أهل البغي باب الدليل على أن اللغة الباغية منهما لا تخرج بالبغي عن تسمية الإسلام ٣٠١/٨ حديث رقم «١٦٧١٦» ، «١٦٧١٧» بمضاه.

\* ويشير عمار بن ياسر بحديثه هذا إلى خروج عائشة ، ومعها طلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام - رضي الله عنهم - لجمعين - في جماعة إلى البصرة ، للإصلاح بين المسلمين ، ولأخذ القصص من قتلة عثمان ، ولما عائشة - رضي الله عنها - لم تخرج لقتال علي ، ولم تعرض على قتاله أبداً ، ولقد همت - رضي الله عنها - بالرجوع عندما وصلت إلى موضع يقال له الحوالب ، لكن أشار عليها أصحابها بالاستمرار في السير عصاها أن تصلح بين المسلمين ، فوقع القتال بينهم ، وبين جيش علي بلا قصد في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين ، أخرج أحمد في المسند ٥٢/٦ من طريق إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم قال : لَمَّا أَهْبَتَ عَائِشَةُ بَلَعَتْ مِيَاهَ بَيْتِ عَلِيٍّ لِيَكُنْ نَهْضَةً فِلَاحٍ ، قَالَتْ : أَيُّ مَاءٍ هَذَا ؟ قَالُوا : مَاءُ الْخَوَالِبِ قَالَتْ : مَا أَظُنُّنِي إِذَا كُنْتُ رَاجِعَةً ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا : بَلْ تَقْدِرِينَ فَرَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ ، فَيَصْلِحُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَاتَ بَيْنِهِمْ ، قَالَتْ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ : «كَفَيْتُمْ بِإِخْدَاكُنْ تَنْبُحَ عَيْنِهَا خِلَابَ الْخَوَالِبِ ؟» أ.هـ. ، وإسناده صحيح .

ومناقبها كثيرة جدا فمنها ؛ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لُرَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ مَرَّتَيْنِ ، إِذَا رَجُلٌ يَحْمِلُكَ فِي سَرَقَةٍ حَرِيرٍ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ امْرَأَتُكَ ، فَأَكْشِفُهَا فَإِذَا هِيَ أَنْتِ ، فَأَقُولُ إِنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُضْهِهِ» (١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقنومها المنينة وينالها بها ٨٨٠/٢ حديث رقم «٣٨٩٥» بنحوه ، وفي كتاب النكاح باب نكاح الأبلر ١١٧٤/٣ حديث رقم «٥٠٧٨» بلفظه ، وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ١١٨٤/٣ حديث رقم «٥١٢٥» بنحوه ، وفي كتاب التعبير باب كشف المرأة في المنام ١٥٥٩/٣ حديث رقم «٧٠١١» بنحوه ، وفي باب ثياب الحرير في المنام ١٥٥٩/٣ حديث رقم «٧٠١٢» بمضاه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٩٥/٤ حديث رقم «٢٤٣٨» بنحوه ، وعنده أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها في المنام ثلاث ليل ، والترمذي في الجمع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضى الله عنها - ٤٧٠/٥ حديث رقم «٣٩٠٦» بلفظ مختلفة ، ولحمدة في المسند ٤١/٦ ، ١٢٨ ، ١٦١ بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٤٧١/٧ ، ٤٧٢ حديث رقم «٤٤٩٨» بمضاه ، و٧٤/٨ حديث رقم «٤٦٠٠» بمضاه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ٥/١٦ حديث رقم «٧٠٩٣» - بنحوه ، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٢٣ حديث رقم «٤١» بنحوه ، وفيه قصة ، و٢٠/٢٣ حديث رقم «٤٢» بنحوه ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها ثلاث ليل ، ورقم «٤٣» بنحوه ، والبيهقي في المنن الكبير كتاب النكاح باب نظر الرجل إلى المرأة يريد أن يتزوجها ١٣٧/٧ حديث رقم «١٣٤٩٢» بنحوه ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها ثلاث ليل ، وقوله : «سَرَقَةُ حَرِيرٍ» أي قطعة حرير.





وعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل<sup>(١)</sup> ، فأتيتُه فقلتُ أيُّ الناس أحبُّ إليك ؟ قال : «عائشة» ، فقلتُ : من الرجال ؟ فقال : «أبوها» ، قلتُ : ثم من ؟ قال : «ثم عمرو بن الخطاب» ، فعذَّ رجلًا<sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن سعد : سرية عمرو بن العاص إلى ذات السلاسل ، وهي وراء وادي القرى وبينها وبين المدينة عشرة أيام ، وكتبت في جمادي الآخرة سنة ثمان من مهجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلوا : بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جمعا من قضاة قد تجمعوا يريدون أن يبنوا إلى أطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص فعقد له لواء أبيض وجعل معه راية سوداء وبعثه في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والأنصار ومعه ثلاثون فرسا. الطبقات الكبرى لابن سعد ٩٩/٢ ، ١٠٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لو كنت متفذا خليلا» ٨٣١/٢ حديث رقم «٣٦٦٢» ، بلغة ، وفي كتاب المغازي باب غزوة ذات السلاسل ، وهي غزوة لخم وجزء ٩٧٧/٢ حديث رقم «٤٣٥٨» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦١/٤ حديث رقم «٢٣٨٤» ، والترمذي في الجمع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧١/٥ ، ٤٧٢ ، حديث رقم «٣٩١١» ، «٣٩١٢» ، وقال عقب الحديث الأول : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٠٣/٤ ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/١٢١ حديث رقم «٢٩٥» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٢٩/١٣ ، ٣٣٠ ، حديث رقم «٧٣٤٥» بنحوه إلا أن فيه عنده ذكر أبي عبيدة بن الجراح بدل عمر بن الخطاب ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب السير - باب الخلافة والإمرة ٤٠٤/١٠ ، حديث رقم «٤٥٤٠» - مختصرا ، وفيه قصة - ، وفي كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسبهم ٣٠٨/١٥ ، ٣٠٩ ، حديث رقم «٦٨٨٥» - بنحوه ، و - ٣٢٦/١٥ ، حديث رقم «٦٩٠٠» - بلغة ، و - ٤٥٩/١٥ ، ٤٦٠ ، حديث رقم «٦٩٩٨» - بزيادة فيه ، و - ٤٠/١٦ ، حديث رقم «٧١٠٦» - مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب القسم والنشور باب ما جاء في قول الله عز وجل : ( وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْاِيسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ اِمِيلٍ فِتْرَتُوهَا كَالْمِغْلَقَةِ ) ٤٨٧/٧ ، ٤٨٨ ، حديث رقم «١٤٧٤٨» بنحوه ، وفي كتاب الشهادات باب شهادة أهل العصية ٣٩٤/١٠ ، ٣٩٥ ، حديث رقم «٢١٠٧٠» ، «٢١٧١» - بلغة.

وقد جاء عند ابن حبان في صحيحه السبب في سؤال عمرو للنبي صلى الله عليه وسلم فقد جاء فيه - كما في الإحسان كتاب السير باب الخلافة والإمرة ٤٠٤/١٠ ، ٤٠٥ ، حديث رقم «٤٥٤٠» - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لم ؟» قال عمرو : «أحب من تحب».

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَضَّلْتُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضَلِ الثَّرِيدَ عَلَى سَقَرِ الطَّعَامِ» (١).

وعن عائشة - رضى الله عنها - ، قالت : قلت : يا رسول الله ، مَنْ مِنْ أَزْوَاجِكَ فِي الْجَنَّةِ ؟ قال : «أَمَّا إِنَّكِ مِنْهُنَّ» ، قالت : فَخَيْلٌ إِلَيَّ أَنْ ذَاكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرًا غَيْرِي (٢).

وَعَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَتَخَرَّوْنَ بِهَذَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَاجْتَمَعَ صَوْلِحِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، فَقُلْنَ : يَا أُمُّ سَلَمَةَ ، وَاللَّهِ إِنْ النَّاسَ يَتَخَرَّوْنَ بِهَذَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ ، وَإِنَّا نُرِيدُ الْخَيْرَ كَمَا تُرِيدُهُ عَائِشَةُ ، فَمَرِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْمُرَ النَّاسَ أَنْ يَهْدُوا إِلَيْهِ حَيْثُ مَا كَانَ أَوْ حَيْثُ مَا دَارَ ، قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ أُمِّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَتْ : فَأَعْرَضَ عَنِّي ، فَلَمَّا عَادَ إِلَيَّ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنِّي ، فَلَمَّا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب فضل عائشة - رضى الله عنها - ٨٥٣/٢ حديث رقم «٣٧٧٠» ، وفي كتاب الأطعمة باب الثريد ١٢٤٨/٣ حديث رقم «٥٤١٩» ، وفي باب ذكر الطعام ١٢٥٠/٣ حديث رقم «٥٤٢٨» ، باللفظ ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٠١/٤ حديث رقم «٢٤٤٦» ، والترمذي في الجامع كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضى الله عنها - ٤٧٢/٥ حديث رقم «٣٩١٣» ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الأطعمة باب فضل الثريد على الطعام ١٠٩٢/٢ حديث رقم «٣٢٨١» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في عائشة - رضى الله عنها - ٢٣٦/١٧ حديث رقم «٣٣٩٤٧» ، ولأحمد في المسند ١٥٦/٣ ، ٢٦٤ ، والدارمي في السنن في كتاب الأطعمة باب في فضل الثريد ١٤٤/٢ حديث رقم «٢٠٦٩» ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٤٥/٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ حديث رقم «٣٦٧٠» ، «٣٦٧١» ، «٣٦٧٢» ، «٣٦٧٣» ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ٥٠/١٦ حديث رقم «٧١١٣» -

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ٨/١٦ حديث رقم «٧٠٩٦» - بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط ١٢٤/٨ حديث رقم «٨٠٣٩» ، وفي المعجم الكبير ٣٩/٢٣ حديث رقم «٩٩» بنحوه ، والحاكم في المستدرک في کتاب معرفة الصحابة ١٤/٤ حديث رقم «٦٧٤٣» باللفظ ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص ١٣/٤ : صحيح.

كَانَ فِي الثَّالِثَةِ ذَكَرْتُ لَهُ ، فَقَالَ : «يَا أُمَّ سَلَمَةَ لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْوَحْيُ وَأَنَا فِي إِحْلَافِ امْرَأَةٍ مِنْكُمْ غَيْرِهَا» (١).

وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : مَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَ قَطٍ فَسَأَلْنَا عَائِشَةَ إِيَّاهُ وَجَدْنَا عِنْدَهَا مِنْهُ عِلْمًا (٢).

ماتت عائشة - رضي الله عنها - سنة سبع وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وخمسين (٣).

\*\*\*

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الهمزة باب قبول الهدية ٥٨٠/١ حديث رقم «٢٥٧٤» ، وفي باب من أهدى إلى صاحبه وتخرى بغيره نون بغير ٥٨١/١ حديث رقم «٢٥٨٠» ، مختصرا في الموضعين ، و«٢٥٨١» مطولا ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب فضل عائشة رضي الله عنها ٨٥٤/٣ حديث رقم «٣٧٧٥» ، بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٩٧/٤ حديث رقم «٢٤٤١» مختصرا ، والترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٦٩/٥ حديث رقم «٣٩٠٥» بنحوه ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب عشرة النساء باب حب الرجل بعض نسائه أكثر من بعض ٤٨/٧ حديث رقم «٣٩٤٩» بنحوه ، و«٣٩٥١» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الهبات باب التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس ٢٧٩/٦ ، ٢٨٠ ، حديث رقم «١١٩٤٣» مختصرا .

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب المناقب باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ٤٧١/٥ حديث رقم «٣٩٠٩» ، بلفظه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح.

(٣) تهذيب الكمال ٢٣/٢٣٥ ، وصحاح القول الأول ابن حجر في تقريب التهذيب ص/٧٥٠ للترجمة رقم «٨٦٣٣».

ثالثا : ترجمة أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه . :

هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن عكر بن بكر بن عامر بن عكر بن وائل بن ناجية بن جماهر بن الأشعر أبو موسى الأشعري التميمي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم علما طيبا مباركا فيه ، وأقرأ القرآن ، وعن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وغيرهم ، وروى عنه طارق بن شهاب ، وسعيد بن المسيب ، والأسود ، وأبو وائل ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وآخرون .

قدم مكة فحالف سعيد بن العاص بن أمية ، ثم رجع إلى بلاد قومه ، فأقام بها حتى قدم مع الأشعريين نحو خمسين رجلا في سفينة ، فألقنهم الریح بأرض الحبشة ، فوافقوا بها جعفر بن أبي طالب ، فأقاموا عنده ، ورافقوه إلى المدينة <sup>(١)</sup> ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن كزبيد ، وعدن ، وأعمالهما ، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة ، فافتتح الأهواز ، ثم أصبهان ، ثم استعمله عثمان على الكوفة ، ثم كان أحد الحكمين بصفين ، ثم اعتزل الفريقين <sup>(٢)</sup> .

(١) الاستيعاب ص/ ٤٣٢ رقم «١٤٧٦» .

(٢) الإصطبة ١١٩/٤ رقم «٤٨٨٩» .

(٣) يبلغ مسند أبي موسى ثلاثمائة وستين حديثا . أسماء الصحابة لرواة لابن حزم ص/ ٣٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٩/٢ .

ومناقبه كثيرة جدا فمنها : عن أبي بردة ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ وَأَدْخِلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُنْخَلًا كَرِيمًا» (١).

وعن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : «يا أبا موسى لقد أوتيت مزمرا من مزامير آل داود» (٢).

وقال أبو إسحاق : سمعت الأسود يقول : لم أر بالكوفة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أفقه من علي بن أبي طالب ، والأشعري (٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي باب غزوة لوطس ٩٦٩/٢ حديث رقم «٤٣٢٣» مطولا ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٤٨/٤ ، ٢٤٩ حديث رقم «٢٤٩٨» مطولا ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٩٩/١٣ - ٣٠١ حديث رقم «٧٣١٣» مطولا ، والنسائي في السنن الكبير كتاب السير باب استخلاف صاحب الجيش ٢٤٠/٥ ، ٢٤١ حديث رقم «٨٧٨١» مطولا ، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة النساء ، في تفسير قوله تعالى : (إِنْ تَحْسَبُوا سَبَّابًا مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ) ٣٢٢/٦ حديث رقم «١١١٠٢» بلفظه ، وتحرف في المطبوع «ذنبه» إلى «وثبة» ١١ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ١٧١/١٦ - ١٧٣ حديث رقم «٧١٩٨» مطولا ، والبيهقي في دلائل النبوة في باب ما جاء في جيش لوطس ١٥٢/٥ ، ١٥٣ مطولا.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن ١١٦٦/٣ حديث رقم «٥٠٤٨» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ٥٨/١ حديث رقم «٧٩٣» بزيادة فيه ، والترمذي في الجمع في كتاب المناقب باب في مناقب أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - ٤٦٠/٥ حديث رقم «٣٨٨١» بلفظه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه البزار في مسنده ١٤٢/٨ ، ١٤٣ حديث رقم «٣١٦٠» بزيادة فيه ، و١٦٢/٨ حديث رقم «٣١٨٥» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ١٦٩/١٦ ، ١٧٠ حديث رقم «٧١٩٧» - بزيادة فيه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب من جهر بها إذا كان من حوله لا يتأذى بقراءته ١٨/٣ حديث رقم «٤٧٠٨» ، وفي كتاب الشهادات باب تحسين الصوت بالقرآن والنكر ٣٩٠/١٠ حديث رقم «٢١٠٥٤» بزيادة فيه.

(٣) تاريخ أبي زرعة النمشي ص/٣٢٧ رقم «١٩٢٣» ، تاريخ دمشق ٦٢/٣٢ ، ٦٣.

وقال مسروق : كان القضاء في أصحاب محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ستة ، في عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبي موسى <sup>(١)</sup>.

وقال الشعبي : كان يؤخذ العلم عن ستة من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكان عمر ، وعبد الله ، وزيد يشبه علمهم بعضه بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض ، وكان علي ، وأبي ، والأشعري يشبه علمهم بعضه بعضا ، وكان يقتبس بعضهم من بعض <sup>(٢)</sup>.

وقال أيضا : قضاة الأمة أربعة : عمر ، وعلي ، وزيد ، وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنهم - <sup>(٣)</sup>.

وقال صفوان بن سليم : لم يكن يفتي في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غير عمر ، وعلي ، ومعاذ ، وأبي موسى <sup>(٤)</sup>.

اختلف في تاريخ وفاته ، فقليل : مات سنة اثنتين وأربعين ، وقيل : سنة ثلاث وأربعين <sup>(٥)</sup> ، وقال الذهبي : مات في ذي الحجة سنة أربع وأربعين على الصحيح <sup>(٦)</sup> - رضي الله عنه - .

\*\*\*

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي / ٣٣٦ ، ٣٣٧ « ١٩٢٢ » ، تاريخ دمشق ٦٢/٣٢ .

(٢) تاريخ دمشق ٦٤/٣٢ ، ٦٥ .

(٣) المصدر السابق ٦٥/٣٢ .

(٤) المصدر السابق ٦٦/٣٢ .

(٥) سير أعلام قتلاء ٣٩٧/٢ .

(٦) معرفة القراء الكبار للذهبي ١٢٣/١ لترجمة رقم « ٦ » .

## رابعاً : ترجمة أنس - رضي الله عنه :

هو أنس بن مالك بن النضر بن ضَمَضَم بن زيد بن حرام بن جَنْدُب بن عامر ابن غَنَم بن عدى بن النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن حارثة الأنصاري الخزرجي النجاري النضري ، أبو حمزة المدني ، نزيل البصرة ، رَوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كناه أبا حمزة ببقلته كان يجتنيها ، ولا يصح <sup>(١)</sup> ، وأمه أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام ، صاحب

(١) أخرجه الترمذي في الجمع في كتاب المناقب باب مناقب أنس بن مالك - رضي الله عنه - ٤٥١/٥ حديث رقم «٣٨٥٦» ، وأحمد في المسند ١٢٧/٣ ، ١٦١ ، ٢٣٢ ، ٢٦٠ كلاهما من طريق جابر الجعفي عن أبي نصر ، عن أنس ، وأحمد أيضاً فيه ١٣٠/٣ من طريق جابر عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك ، وأحمد أيضاً فيه ٢٦٠/٣ ، والبزار في مسنده ١٠٥/١٣ حديث رقم «٦٤٧٣» كلاهما من طريق شريك ، عن عاصم ، عن أنس ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ١١٠/٧ حديث رقم «٤٠٥٧» ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٩/١ حديث رقم «٦٥٦» كلاهما من طريق جابر عن أبي نصر عن أنس ، وابن السني في عمل اليوم والليلة في باب الكنية بالأبوال ١٩٤/١ حديث رقم «٤٠٦» من طريق فهد بن حبان ، عن أبي عبد الرحمن الحنظلي ، عن عاصم الأحول عن أنس ، وأبو عبد الرحمن الحنظلي هو عبد الله بن المبارك ، وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جابر الجعفي عن أبي نصر ، وأبو نصر هو خيثة البصري ، روى عن أنس لأحاث ، وقال البزار : وهذا الحديث إنما يحفظ عن خيثة أبي نصر ، عن أنس هـ. قلت : وتحرف أبو نصر في مسند أحمد في الطبعة الميمنية في ١٢٧/٣ ، ٢٦٠ إلى أبي نضرة ، وجاء على الصواب في طبعة مؤسسة الرسالة ٣٠١/١٩ حديث رقم «١٢٢٨٦» ، ٢٧٩/٢١ «١٣٧٣٧».

قلت : قد جزم الحافظ البزار بأن الحديث محفوظ من رواية أبي نصر عن أنس ، وأبو نصر هو خيثة بن أبي خيثة البصري ، ضعيف ، قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلة ، لا تتميز كلفية سببه في النقل لأن رايه جابر الجعفي فما يلتزم به من الوهن ، فهو لجابر ملزق أيضاً فمن هاهنا لشبهة أمره ووجب تركه. تاريخ يحيى بن معين برواية النووي ١٠٩/٢ الترجمة رقم «٣٥٦٧» ، المجروحين ٢٨٣/١ . وقد رواه عن أبي نصر جابر الجعفي ، وجابر لا تقوم بحديثه حجة ، فهو والضعيف ضعيف ، كان يؤمن بالرجعة ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٤١٥/٤ ، ميزان الاعتدال ١٠٣/١ ، وقد رواه جابر الجعفي أيضاً عن حميد بن هلال عن أنس ، وهذا الطريق غير محفوظ.

ولما طريق عاصم عن أنس ، فهو من رواية شريك بن عبد الله التخمي القاضي ، وهو وإن كان صدوقاً إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظر ، له ترجمة في الجرح -

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وخدمه عشر سنين ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ :  
أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ مَقْدَمَ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ ، فَكَانَ لِمُهَاتِي يَؤَاطِبُنِي عَلَى خِدْمَةِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخْدَمْتُهُ عَشْرَ سِنِينَ ، وَتَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا ابْنُ عِشْرِينَ سَنَةً <sup>(١)</sup> ، وشهد الحديبية ، وما بعدها من  
المشاهد مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال أبو قلابة عن أنس :  
شهدت مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديبية ، وعمرته ، والحج ،  
والفتح ، وحنينا ، وخيبر <sup>(٢)</sup> ، وقيل إنه شهد بدرًا ، وسياطي بيته.

= والتعديل ٣٦٥/٤ للترجمة رقم «١٦٠٢» ، للكامل لابن عدي ٦/٤ رقم «٨٨٨» ، تلويخ بغداد ٢٧٩/٩  
رقم «٤٨٣٨» ، تهذيب الكمال ١٢/١٢٦٢ رقم «٢٧٣٦» ، ميزان الاعتدال ٣/٣٧٢ رقم «٣٧٠٢» ، وقد  
رواه فهد بن حيان عن ابن المبارك عن عاصم الأحول ، وفهد ضعيف الحديث ، له ترجمة في الجرح  
والتعديل ٨٨/٧ للترجمة رقم «٥٠٢» ، ميزان الاعتدال ٥/٤٤٤ رقم «٦٦٦٥» ، فلحديث ضعيف ،  
وحصة : بقلة حُرُوفَةً ، كَذَا قَالَ الجوهري ، وقال ابن سيده : وَحَزْرَةٌ بَقْلَةٌ ، وبها سمي الرجل وَكْزَى ، وقال  
الأزهري : والبقلة التي جَنَّاها أَنَسٌ كَانَ فِي طَعْمِهَا لَذَعٌ لِّلسَانِ فَسَمَّيْتُ الْبَقْلَةَ حَزْرَةً لِقَطْعِهَا ، وَكَفَى أَنَسَ أَبَا  
حَزْرَةَ لِحُزْنِهِ بِهَا. تهذيب اللغة ٤/٣٧٩ ، الصحاح ٣/٨٧٥ ، المحكم والمحيط الأعظم ٣/٣٣٤ ، كلهم في  
«حز».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفتاح باب الوليمة حق ٣/١١٩٣ ، ١١٩٤ حديث رقم  
«٥١٦٦» ، وفي كتاب الاستئذان باب آية الحجاب ٣/١٤٠٠ حديث رقم «٦٢٣٨» ، وفيه قصة ، ومسلم  
في صحيحه في كتاب الأثربة ٣/٤٦٧ حديث رقم «٢٠٢٩» ، والحميدي في المسند ٢/٤٩٩ حديث رقم  
«١١٨٢» ، وابن أبي شعبة في المصنف في كتاب الأثربة باب من كان إذا شرب ماء بدأ بالأيمن  
١٢/٣٠١ حديث رقم «٢٤٦٧٤» ، ولأحمد في المسند ٣/١١٠ ، والبخاري في الأب المبرور في باب كيف  
نزلت آية الحجاب ص/٣٥٠ ، ٣٥١ حديث رقم «١٠٥٥» ، وفيه قصة ، واليزر في مسنده الزلزل ١٣/٦  
، ٧ حديث رقم «٦٢٩٥» ، «٦٢٩٦» بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٦/٢٥٢ ، ٢٥٣ حديث رقم  
«٣٥٥٢» ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الإجارة ١١/٥٤٥ ، ٥٤٦  
حديث رقم «٥١٤٥» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الفتاح باب سبب نزول آية الحجاب ٧/١٤٠  
حديث رقم «١٣٥٠٢» ، وفي كتاب الصداق باب الأيمن في الأيمن في الشرب ٧/٤٦٥ ، ٤٦٦ حديث رقم  
«١٤٦٦٧» .

(٢) تلويخ دمشق ٩/٣٦١.



روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا كثيرا<sup>(١)</sup>، وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم، وروى عنه الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعامر الشعبي، وأبو قلابة عبد الله بن زيد، ومكحول، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان التيمي، وعبد العزيز بن صهيب، والزهري، وآخرون. اختلف في شهوده بدر، قال عمر بن شبة النميري: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثعلمة بن أنس قال: قيل لأنس: أشهدت بدر؟ قال: وأين أغيب عن بدر؟ لا أم لك<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عساكر: لم يوافق أصحاب المغازي على هذا القول<sup>(٣)</sup>. وقال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا أبي، عن مولى لأنس بن مالك أنه قال لأنس: شهدت بدر؟ قال: لا أم لك، وأين أغيب عن بدر؟ قال محمد بن عبد الله الأنصاري: خرج أنس بن مالك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توجه إلى بدر، وهو غلام يخدم النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ أبو الحجاج المزي: هكذا قال الأنصاري، ولم يذكر ذلك أحد من أصحاب المغازي<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حجر: هذا الإسناد أشبه<sup>(٦)</sup>، والمولى مجهول، ولم يذكر أنسا أحد من أصحاب المغازي في البدريين<sup>(٧)</sup>.

(١) مسنده لفلان، ومئتان، وستة وثلاثون حديثا. أساء الصحابة الرواة لابن حزم ص/٣٢.

(٢) تاريخ دمشق ٣٦١/٩.

(٣) المصدر السابق ٣٦١/٩.

(٤) المصدر السابق ٣٦١/٩.

(٥) تهذيب الكمال ٣/٣٦٨.

(٦) يعني الحافظ ابن حجر أن إسناد ابن سعد أشبه من إسناد عمر بن شبة، وهو بهذا يرجح وهذا القول، والله أعلم.

(٧) تهذيب التهذيب ١/٣٧٧.

وقال الحافظ ابن كثير : وقد اختلف في شهوده بدرًا ، والمشهور أنه لم يشهد بدرًا لصغره ، ولم يشهد أحداً أيضاً لذلك <sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : لم يعهده أصحاب المغازي في البدرين لكونه حضرها صبياً ، ما قاتل ، بل بقي في رحال الجيش فهذا وجه الجمع <sup>(٢)</sup>.

ومناقبه كثيرة فمنها : عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَتْ لَمَي : يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلِمَكَ أَنَسٌ ، اذْغُ اللَّهُ لَهُ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ» <sup>(٣)</sup>.

(١) البداية والنهاية ٣٠١/٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٩٧/٣ ، ٣٩٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصوم باب من زار قوما فلم يطعم عندهم ٤٤٢/١ حديث رقم «١٩٨٢» بمضاه ، وفيه قصة ، وفي كتاب الدعوات باب قول الله تعالى : ( وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ) ١٤٢٠/٣ حديث رقم «٦٣٣٤» ، وفي باب دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَالِيهِ بِطُولِ الْفَرْسِ وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ ١٤٢٢/٣ حديث رقم «٦٣٤٤» ، وفي باب الدعاء بكثرة المال مع البركة ١٤٢٨/٣ حديث رقم «٦٣٨٠» ، «٦٣٨١» بلفظه ، ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤٧٥/١ حديث رقم «٦٦٠» بنحوه ، وفيه قصة ، وفي كتاب فضائل الصحابة ٢٣٤/٤ حديث رقم «٢٤٨٠» بلفظه ، وأحمد في المسند ١٠٨/٣ ، ١٨٨ بمضاه ، وفيه قصة ، و١٩٣/٣ ، ٢٤٨ بنحوه ، وفيه قصة ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص ٣٧٥ حديث رقم «١٢٥٥» مختصراً ، وص ٣٧٧ حديث رقم «١٣٦٧» بنحوه وفيه قصة ، والبخاري في الأئمة المفرد في باب من دعا لصلحبه أن أكثر ماله وولده ص ٤٧ حديث رقم «٨٨» بنحوه ، وفيه قصة ، وفي باب من دعا بطول الفرس ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ حديث رقم «٦٥٣» بمضاه ، والبيهقي في مسنده البزار ٧٧/١٣ حديث رقم «٦٤٢٣» مختصراً ، و١٦/١٤ حديث رقم «٧٤٠٤» بلفظه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٦٩/٥ حديث رقم «٣٢٠٠» بلفظه ، و٧٣/٦ ، ٧٤ حديث رقم «٣٣٢٨» بنحوه ، وفيه قصة ، و٢٣٣/٧ حديث رقم «٤٢٣٦» بمضاه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَنْائِبِ الصَّحَابَةِ ١٤٢/١٦ ، ١٤٣ حديث رقم «٧١٧٧» - مختصراً ، وفيه قصة ، و١٥٤/١٦ حديث رقم «٧١٨٦» بمضاه ، وفيه قصة ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب صلاة النافلة جماعة ٧٦/٣ حديث رقم «٤٩٢٦» ، وفي باب الرجل يقيم بالرجل ومعه امرأة أو امرأتان ١٣٦/٣ حديث رقم «٥١٥٧» بنحوه ، وفيه قصة.

وعن ثابت عن أنس قال : أتى عليّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا ألعبُ مع الغلمان - قال - فسَلَّم علينا ، فَبَعَثني إلى حاجة ، فلبِطْتُ على أمي ، فلَمَّا جِئْتُ قَالَتْ : ما حَبَسَكَ ؟ قُلْتُ : بَعَثني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لحاجة ، قَالَتْ : ما حَاجَتُهُ ؟ قُلْتُ : إِنِّهَا سِرٌّ ، قَالَتْ : لا تُحَدِّثَنَّ بِسِرِّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أَحَدًا ، قَالَ أَنَسٌ : وَاللَّهِ لَوْ حَدَّثْتُ بِهِ أَحَدًا لَحَدَّثْتُكَ يَا ثَابِتُ <sup>(١)</sup>.

وقال جعفر عن ثابت : كنت مع أنس فجاء قهرمته <sup>(٢)</sup> ، فقال : يا أبا حمزة عطشت أرضنا ، قال : فقام أنس ، فتوضأ ، وخرج إلى البرية ، فصلى ركعتين ، ثم دعا ، فرأيت السحاب يلتئم ، قال : ثم مطرت حتى ملأت كل شيء ، فلما سكن المطر بعث أنس بعض أهله ، فقال : انظر أين بلغت السماء ، فنظر ، فلم تَعُدْ أرضه إلا يسيرا ، وذلك في الصيف <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاستئذان باب حفظ السر ١٤١١/٣ ، ١٤١٢ حديث رقم «٦٢٨٩» مختصرا ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٣٥/٤ حديث رقم «٢٤٨٢» بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الألب باب ما يؤمر به الرجل في مجلسه ١٢٤/١٣ ، ١٢٥ حديث رقم «٢٦٠٤٣» بمطاه ، وأحمد في المسند ٢٧/٣ ، ٢٨ ، ١٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، بمطاه ، و١٧٤/٣ بمطاه ، وفيه قصة ، والبخاري في الألب المفرد في باب الجلوس على الطريق ص/٣٧٧ حديث رقم «١١٤٢» بمطاه ، والذيل في مسنده ١٦٤/١٣ حديث رقم «٦٥٨٧» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٥٣/٦ ، ٥٤ ، ٥٣/٦ ، ٥٤ حديث رقم «٣٢٩٩» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان أسرّة هل لمن كان أسرّة إِيَّاهُ لَنْ يَبْدِيَهُ فِي حَتَّيْهِ لَوْ نَعَدَ وَلَقَدْ رَهِبَهُ ٨/٩ ، ٩ ، ٩ حديث رقم «٣٣٨١» ، «٣٣٨٢».

(٢) القَهْرَمَانُ : المسيطر الحفيظ على من تحت يده ، قال سيويه : هو فارسي ، وقال ابن بُزَيٍّ : القَهْرَمَانُ : من أَسَاءَ الْمَلِكُ وَخَاصَمَهُ ، فارسيٌّ مُعْرَبٌ .  
وقال آدي شير : القهرمان : الوكيل ، فارسيته قهرمان ، ومطاه الأمر صلب الحكم ، والظاهر أنه مركب من العربي «قهر» ، ومن الفارسي «سان» أي صلب. العين ١١١/٤ ، المحكم والمحيط الأعظم ٤٠٩/٤ ، تاج العروس ٣٢٢/٢٣ ، الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ص/١٣٠.

(٣) تلويح دمشق ٣٦٤/٩ ، ٣٦٥ ، وقد علق الحافظ شمس الدين الذهبي على هذه القصة فقال : هذه كرامة بيّنة ثبتت بإسنادين. سير أعلام قتلاء ٤٠١/٣.

وقال ثابت البناني : قال أبو هريرة : ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن أم سليم - يعني أنسا - <sup>(١)</sup>.  
وقال أنس بن سيرين : كان أنس أحسن الناس صلاة في السفر والحضر <sup>(٢)</sup>.  
اختلف في تاريخ وفاته فقالت طائفة : مات سنة ثلاث وتسعين ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين ، وصحح الذهبي القول الأول ، وقال : فيكون عمره على هذا مئة وثلاث سنين <sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

---

(١) تاريخ دمشق ٣٦٢/٩.

(٢) المصدر السابق ٣٦٢/٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٠٦/٣.



وَسَلَّمَ ، وولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عشر سنين ، وخمسة أشهر ، وقيل : ستة أشهر ، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأبي بكر الصديق ، وأبي بن كعب ، وروى عنه ابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهم من الصحابة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعقمة بن وقاص الليثي ، وقيس بن أبي حازم ، وآخرون .

قال الزبير بن بكار: كان عمر من أشرف قريش وإليه كانت السفارة في الجاهلية (١).

ومناخه كثيرة جدا فمنها : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ : «بَيْنَا أَنَا نَتِمُّ رَأَيْتِي فِي الْجَنَّةِ ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ ؟ قَالُوا : لِعَصْرٍ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ ، فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا» ، فَبَكَى ، وَقَالَ : أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ (٢).

(١) الاستيعاب ص/٤٧٣ رقم «١٦٩٧».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ٧٤٢/٢ حديث رقم «٣٢٤٢» نحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي النخعي - رضي الله عنه - ٨٣٥/٢ حديث رقم «٣٦٨٠» بلفظه ، وفي كتاب فتاوى باب القبرة ١٢٠٦/٣ حديث رقم «٥٢٢٧» ، وفي كتاب التعبير باب القصر في المنام ١٥٦١/٣ ، ١٥٦٢ حديث رقم «٧٠٢٣» ، وفي باب الوضوء في المنام ١٥٦٢/٣ حديث رقم «٧٠٢٥» نحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦٧/٤ ، ١٦٨ حديث رقم «٢٣٩٥» ، وابن ماجه في السنن في المقدمة في باب فضل عمر ٤٠/١ حديث رقم «١٠٧» ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٥٩ ، ٥٨/١٧ حديث رقم «٣٢٦٥٥» ، ولحمد في المسند ٣٣٩/٢ ، وابن أبي عاصم في السنة في باب فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ص/٥٨٥ ، ٥٨٦ حديث رقم «١٢٦٧» ، «١٢٧٠» ، «١٢٧١» ، «١٢٧٢» ، والبيهقي في مسنده ٢١٣/١٤ حديث رقم «٧٧٧٤» نحوه ، ٣٠٤/١٤ حديث رقم «٧٩٢٦» مختصرا ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب المناقب باب فضل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ٤١/٥ حديث رقم «٨١٢٨» ، «٨١٢٩» نحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

وعن سعد بن أبي وقاص قال : استأذن عمرُ بنُ الخطابِ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، وعنده نِسوةٌ من قُرَيْشٍ يَكْلُمُهُ وَيَسْتَكْرِئُهُ ، عَالِيَةً أصواتُهُنَّ على صَوْتِهِ ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، قُمْنَ فَبَايَرْنَ الْحِجَابَ ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَخَلَ عُمَرُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّائِي كُنَّ عِنْدِي ، فَلَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ ابْتَدَرْنَ الْحِجَابَ» ، فَقَالَ عُمَرُ : فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهَيَّنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ : يَا غَوَاةِ أَنْفُسِهِنَّ ، أَتَهَبْتَنِي ، وَلَا تَهَيَّنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكُلْنَ : نَعَمْ ، أَنْتَ أَفْظُ ، وَأَعْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَيْفِكَ الشَّيْطَانُ مَالِكًا فَجًّا قَطُّ إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ» (١).

- عن منقلب الصحابة رجالهم ونسائهم ٣١١/١٥ حديث رقم «٦٨٨٨» - ، والطبرقي في مسند الشاميين ٢٠/٢ ، ٢١ حديث رقم «١٧١٨» ، «١٧٢٠» ، والأجري في الشريعة في باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ٢٢٧/٢ حديث رقم «٩٩٥» ، وفي باب ذكر بشارة النبي صلى الله عليه وسلم لمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بما أعد الله عز وجل له في الجنة ١١٠/٣ حديث رقم «١٤٣٩» ، «١٤٤٠» ، واللائكي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب جماع فضائل الصحابة - رضي الله عنه - ، في سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - ١٣٨٥/٤ حديث رقم «٢٤٧٧».

وقوله : «أَعْيَنَكَ أَخُو» معهود من القلب ، والأصل أعياها أخا منك . فتح الباري ٥٤/٧ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق في باب صفة إبليس وجنوده ٧٥٠/٢ حديث رقم «٣٢٩٤» ، وفي كتاب الأئمة باب التسمي والضحك ١٣٧١/٣ حديث رقم «٦٠٨٥» بنحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرظي القُذْرِي - رضي الله عنه - ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ حديث رقم «٣٦٨٤» ، بلغة ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦٨/٤ ، ١٦٩ حديث رقم «٢٣٩٦» بنحوه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الفضائل باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٦١/١٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢





وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ ، فَتَيْتُهُ عَمْرُ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاطِطٍ مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» ، فَفَتَحْتُ لَهُ ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَبَشَّرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» ، فَفَتَحْتُ لَهُ ، فَإِذَا هُوَ عَمْرُ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لِي : «افْتَحْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء باب رقم «٥٤» ٧٩٤/٢ حديث رقم «٣٤٦٩» بنحوه ، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب مناقب حمزة بن المظالم أبي خنيس القرظي - رضي الله عنه - ٨٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٨٩» باللفظ ، ولحمده في المسند ٣٣٩/٢ بنحوه ، والتعليق في السنن الكبير في كتاب المناقب باب فضل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ٤٠/٥ حديث رقم «٨١٢٠» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب يَزَانُ مُشْكِلٌ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : لَقَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ قَوْمٌ مُحَدِّثُونَ فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ مِنْهُمْ فَهُوَ حَمَزُ بْنُ الْخَطَّابِ ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ ، حديث رقم «١٦٥٠» ، «١٦٥١» .

وَمُحَدِّثُونَ ؛ يَفْتَحُ لَدَا جَمْعِ مُحَدِّثٍ ، وَلِيُخْبِرَ فِي تَلْوِيهِ لِقَوْلِهِ : لَهُمْ ، قَالَهُ الْأَكْثَرُ قَالُوا : الْمَحَدَّثُ بِالْفَتْحِ هُوَ الرَّجُلُ الصَّالِقُ الْقَنُّ ، وَهُوَ مَنْ لَفِيَ فِي رَوْعِهِ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ الْأَمَلِ الْأَعْلَى فَيَكُونُ كَلَاذِي حِدْثِهِ غَيْرَهُ بِهِ ، وَبِهَذَا جَزَمَ أَبُو أَحْمَدَ الصَّكْرِيُّ ، وَقِيلَ : مَنْ يَجْرِي الصَّوَابُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، وَقِيلَ مَكَلَمٌ أَيْ تَكَلَّمَ الْمَلَائِكَةُ بِغَيْرِ نَبْوَةٍ . فَتَحَ الْبَاهِي ٦٢/٧ ، وَيَنْظُرُ : مَشَارِقُ الْأَوَّلِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَرِ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ ١٨٣/١ ، الْمَعْنَى لَمَّا لُشِكِلَ مِنْ تَلْخِصِ كِتَابِ مُسْلِمَ لِلرُّطْبِيِّ ٢٥٩/٦ ، ٢٦٠ ، شَرَحَ صَحِيحَ مُسْلِمَ لِلنَّوَوِيِّ ١٨٠/٨ .

بَنُو تَصِيْبِهِ» ، فَإِذَا عَثَمَانُ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ (١) .

وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ عُمَرُ : وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَتَزَلْتُ «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» (٢) ، وَآيَةُ الْحِجَابِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ ، فَإِنَّهُ يَكَلِّمُهُنَّ النَّبْرُ وَالْفَاجِرُ ، فَتَزَلْتُ آيَةَ الْحِجَابِ ،

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لَوْ كُنْتُ مَتَجِدًا خَلِيلًا» ٨٣٣/٢ ، ٨٣٤ حديث رقم «٣١٧٤» مطولا ، وفي باب مناقب عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ الْقُرَشِيُّ فَقَتَبِيُّ - رضي الله عنه - ٨٣٧/٢ ، ٨٣٨ حديث رقم «٣٦٩٣» بلفظه ، وفي باب مناقب عَثَمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَبِي عُمَرَ الْقُرَشِيُّ - رضي الله عنه - ٨٣٨/٢ ، ٨٣٩ حديث رقم «٣٦٩٥» بنحوه ، وفي كتاب الأئمة باب نكت الود في الماء والطين ١٣٩٥/٣ حديث رقم «٦٢١٦» بنحوه ، وفي كتاب الفتن باب الفتنة التي تموج كموج البحر ١٥٧٦/٣ حديث رقم «٧٠٩٧» مطولا ، وفي كتاب أخبار الآحاد باب قول الله تعالى : «لَا تَتَّبِعُوا بَهْتَاتِ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ» ١٦٠٨/٣ حديث رقم «٧٢٦٢» بنحوه ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٧٢/٤ - ١٧٥ حديث رقم «٢٤٠٣» مطولا ، والترمذي في الجائع في كتاب المناقب باب مناقب عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ٣٩٦/٥ ، ٣٩٧ حديث رقم «٣٧٣٠» بنحوه ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٣٩٣/٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ بنحوه ، وصححه ابن حزم في المنتخب من المسند ١٩٥/٥ ، ١٩٦ حديث رقم «٥٥٥٥» بنحوه ، والبخاري في الأئمة المفرد باب رقم «٤٣٨» من ٣٢٤ حديث رقم «٩٦٨» بنحوه ، وفي باب من ألقى رجله إلى النار إذا جلس وكشف عن الساقين من ٣٨١ ، ٣٨٢ حديث رقم «١١٥٤» مطولا ، والبيهقي في مسنده ٥٩/٨ ، ٦٢ ، ٦٣ حديث رقم «٣٠٥١» ، «٣٠٥٥» بنحوه ، ٦٠/٨ ، ٦١ حديث رقم «٣٠٥٢» ، «٣٠٥٣» مطولا ، والنسائي في السنن الكبير كتاب المناقب باب فضائل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان - رضي الله عنهم - ٤٢/٥ ، ٤٣ حديث رقم «٨١٣١» ، «٨١٣٣» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإصقان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسبهم ٣٢٩/١٥ - ٣٤٢ حديث رقم «٦٩١٠» ، «٦٩١١» ، «٦٩١٢» .
- (٢) سورة البقرة آية رقم «١٢٥» .

وَجَمَعَ نِسَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَزَةِ عَلَيْهِ ، فَقُلْتُ لَهُنَّ : عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ (١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة باب ما جاء في القبلة ١٠٥/١ حديث رقم «٤٠٢» بالغة ، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة البقرة ، باب قوله تعالى : ( وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَوْكِنًا ) ١٠٥/٢ حديث رقم «٤٤٨٣» بنحوه ، وفي تفسير سورة الأحزاب باب قوله : ( لَا تَخْلُوا بِهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ) ١٠٥/٢ حديث رقم «٤٧٩٠» مختصرا ، وفي تفسير سورة التحريم باب قوله : ( عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَاتِلَاتٍ ) ١١٣/٢ حديث رقم «٤٩١٦» مختصرا ، ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ١٦٩/٤ ، ١٧٠ حديث رقم «٢٣٩٩» مختصرا ، إلا أنه قال في الثلاثة «وفي أسارى بدر» ، والترمذي في الجمع في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة البقرة ٤٤٧/٤ حديث رقم «٢٩٧٠» ، «١٩٧١» مختصرا ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ٣٢٢/١ حديث رقم «١٠٠٩» مختصرا ، وأحمد في المسند ٢٣/١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، بنحوه ، والدارمي في السنن في كتاب المناسك باب الصلاة خلف المقام ٦٧/٢ حديث رقم «١٨٤٩» مختصرا ، والبيهقي في مسنده ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ حديث رقم «٢٢٠» ، «٢٢١» بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب التفسير في تفسير سورة البقرة باب قوله تعالى : ( وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَوْكِنًا ) ٢٨٩/٦ ، ٢٩٠ حديث رقم «١٠٩٩٨» مختصرا ، وفي تفسير سورة الأحزاب باب قوله تعالى : ( لَا تَخْلُوا بِهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ) ٤٣٥/٦ ، ٤٣٦ حديث رقم «١١٤١٨» مختصرا ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : «قد كان في الأمم قبكم قومٌ مُخَنَّفُونَ فَإِنْ كَانَ فِي لُبِّي أَحَدٌ مِنْهُمْ فَهُوَ غَضَبٌ مِنْ خَطْبِ» ٣٤٠/٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسبهم ٣١٩/١٥ حديث رقم «٦٨٩٦» - بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط ١٥٧/٦ حديث رقم «٥٨٩٦» مختصرا ، إلا أنه قال في الثلاثة «وفي أسارى بدر» ، و٢٨٢/٦ ، ٢٨٣/٦ حديث رقم «٦٢٠٣» مختصرا ، وفي المعجم الصغير ص/٣٦٣ ، ٣٦٤ حديث رقم «٨٦٩» بنحوه إلا أنه قال في الثلاثة «وفي أسارى بدر» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب النكاح باب سبب نزول آية الحجاب ١٤١/٧ حديث رقم «١٣٥٠٤» بمعناه .

• وقوله : «وافلت ربي في ثلاث» قال ابن حجر : أي وقائع ، والمعنى وافقتي ربي فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ، لكن لرعاية الأئمة أسند الموافقة إلى نفسه ، أو أشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، وليس في تخصيصه العدد بثلاث ما ينفي الزيادة عليها ، لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير =

استشهد عمر - رضي الله عنه - في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ،  
ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة ، وصلى عليه  
صهيب بن سنان.

\*\*\*

---

= هذه من مشهورها قصة أسارى بدر ، وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما في الصحيح ، وصحح  
الترمذي - في الجامع ٣٨٣/٥ حديث رقم «٣٧٠٢» - من حديث ابن عمر أنه قال : «ما نزل بقلنس أمر  
قط فقلنا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر» ، وهذا دال على كثرة موافقته ،  
وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول. فتح الباري ٦٠٢/١.

سادسا : ترجمة أبي هريرة . رضي الله عنه . :

أبو هريرة الدوسي اليماني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحافظ الصحابة اختلف في اسمه ، على أقوال جمة أرجحها عبد الرحمن بن صخر ، وقيل : ابن غنم ، وقيل : كان اسمه عبد شمس ، وعبد الله ، وقيل غير ذلك ، وكذا في اسم أبيه أقوال ، وأبو هريرة - رضي الله عنه - مشهور بكنيته ، قال الحافظ الذهبي : والمشهور عنه أنه كني بأولاد هرة برية ، قال : وجدتھا فأخذتها في كمي ، فكنيت بذلك <sup>(١)</sup> ، أسلم أبو هريرة على يد الطفيل بن عمرو الدوسي ، وقدم معه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليالي غزوة خيبر سنة سبع ، فكانت أول مشاهدته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم شهد المشاهد كلها بعد ذلك ، ولزم النبي صلى الله عليه وسلم بعد إسلامه ، فلم يفارقه في حضر ولا سفر ، وتفقه عنه ، وكان يلزمه على شبع بطنه .

روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أحرص شيء على سماع الحديث منه ، فحمل عنه علما كثيرا طيبا مباركا فيه <sup>(٢)</sup> لم يلحق في كثرتة ، وعن أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب ، وعائشة ، وغيرهم ، وروى عنه ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وإبن عمر ، ووائللة بن الأسقع ، وغيرهم قال البخاري : روى عنه أكثر من ثمانئة رجل من بين صاحب وتابع <sup>(٣)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ٥٧٩/٢ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٦٥/١ .

(٣) مسند أبي هريرة خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثا . أسماء الصحابة لرواة لابن حزم

ص/ ٣١ رقم « ١ » ، سير أعلام النبلاء ٦٣٢/٢ .

(٤) الاستيعاب ص/ ٨٦٢ لترجمة رقم « ٣١٨٣ » .

كان أبو هريرة - رضي الله عنه - من فقراء أهل الصفة ، وقد ذاق الجوع - رضي الله عنه - ، عن مجاهد أن أبا هريرة كان يقول : **اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنْ كُنْتُ لِأَعْتَبُ بِكَبِدِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ ، وَإِنْ كُنْتُ لِأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ** <sup>(١)</sup>.

ومناقبه كثيرة جدا فمنها ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : **قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُحِبِّيَ أَنَا وَأُمِّي إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُحِبَّهُمْ إِلَيْنَا ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اللَّهُمَّ حَبِّبْ غَيْبَكَ هَذَا - يَحْيَى أَبَا هُرَيْرَةَ - وَأُمَّهُ إِلَى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَحَبِّبْ إِلَيْهِمُ الْمُؤْمِنِينَ » ، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مُؤْمِنًا يَسْمَعُ بِي وَلَا يَرَانِي ، أَوْ يَرَى أُمِّيَ إِنَّا وَهُوَ يُحِبُّنِي** <sup>(٢)</sup>. **وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : إِتَّكَمُ تَقُولُونَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الفرق باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وتخليبهم من الدنيا ١٤٤٣/٣ ، ١٤٤٤ حديث رقم «٦٤٥٢» مطولا ، والترمذي في الجامع في كتاب صفة القيامة باب رقم «٣٦» ٢١٥/٤ ، ٢١٦ حديث رقم «٢٤٨٥» ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد في المسند ٥١٥/٢ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب التاريخ باب المعجزات ٤٧١/١٤ - ٤٧٢ حديث رقم «٦٥٣٥» - ، والبيهقي في السنن الكبير كتاب الصلاة باب المسلم يبيت في المسجد ٦٢٤/٢ ، ٦٢٥ حديث رقم «٤٣٣٩» ، وفي كتاب التناكح باب من تخطى لعادة الله إذا لم تنق نفسه إلى التناكح ١٣٤/٧ حديث رقم «١٣٤٨٤» مطولا ، وفي الحادي والسبعين من شعب الإيمان وهو باب في التزهد وقصر الأمل ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ بزيادة فيه ، وفي دلائل النبوة في باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أهل الصفة علي ابن يسير ، وما ظهر في ذلك من آثار النبوة ١٠١/٦ ، ١٠٢ مطولا.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ حديث رقم «٢٤٩١» مطولا ، وأحمد في المسند ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ مطولا ، والبخاري في الألب المفرد في باب عرض الإسلام على الأم لتصرية ص ٢٩ ، ٣٠ حديث رقم «٣٤» بمضاه ، وفيه قصة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم مناقب الصحابة ١٠٧/١٦ ، ١٠٨ حديث رقم «٧١٥٤» - مطولا ، والطبرقي في المعجم الكبير ٤٠/٢٥ ، ٤١ حديث رقم «٧٦» ، والحاكم في المستدرک في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ٦٧٧/٢ ، ٦٧٨ حديث رقم «٤٢٤٠» ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص ٦٢١/٢ : صحيح.



فيه ، ثُمَّ قَالَ : « ضَعْنُهُ » ، فَضَمَمْتُهُ ، فَمَا نَسِيتُ حَدِيثًا بَعْدُ <sup>(١)</sup> .

قال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره <sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فقد كان عمر - رضي الله عنه - لا يرى أن يكثر أبو هريرة الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو لأحقتك بأرض دوس <sup>(٣)</sup> ، قال الحافظ الذهبي : هكذا هو كان عمر - رضي الله عنه - يقول : أفلتوا الحديث عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث ، وهذا مذهب لعمر ، ولغيره <sup>(٤)</sup> .

وقد كان أبو هريرة - رضي الله عنه - من الصدق ، والحفظ ، والديانة ، والعبادة ، والزهادة ، والعمل الصالح على جانب عظيم ، وله في ذلك أخبار يطول ذكرها <sup>(٥)</sup> .

استعمله عمر بن الخطاب على البحرين، وكان مروان بن الحكم يستخلفه على إمارة المدينة في عهد معاوية بن أبي سفيان <sup>(٦)</sup> .

مات أبو هريرة سنة سبع وخمسين على الصحيح ، وقيل : سنة ثمان أو تسع وخمسين <sup>(٧)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب حفظ العلم ٤٣/١ حديث رقم «١١٩» بنحوه ، وفي كتاب المناقب باب رقم «٢٨» ٨٢٧/٢ حديث رقم «٣٦٤٨» باللفظ ، والترمذي في الجلع في كتاب المناقب باب مناقب أبي هريرة - رضي الله عنه - ٤٥٢/٥ حديث رقم «٣٨٦١» بمضاه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند ٨٨/١١ حديث رقم «٦٢١٩» بنحوه .

(٢) تاريخ دمشق ٣٤١/٦٧ .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص/٢٧٠ حديث رقم «١٤٧٥» ، تاريخ دمشق ٣٤٣/٦٧ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٠١/٢ .

(٥) ذكر منها جملة الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ٣٧٨/١١ - ٣٨٥ .

(٦) البداية والنهاية ٣٨٧/١١ .

(٧) الإصابة ٢٠٧/٧ رقم «١١٧٩» .



## المباحث العربية

قوله : «كُلُّ مُصَكِّرٍ خَمْرٌ» ؛ كُلٌّ : من ألفاظ العموم ، والإحاطة ، والاستغراق ، وقد تضافرت أقوال أهل اللغة على هذا ، فقال الجوهري : كُلُّ لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ ، ومعناه جمع ، فعلى هذا نقول : كُلُّ حَضَرٍ ، وكُلُّ حَضَرٍ ، على اللفظ مرة ، وعلى المعنى أخرى ، وكُلٌّ ، وبعض معرفتان ، ولم يجيء عن العرب بالآلف واللام ، وهو جائز ، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت ، أو لم تضاف<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فارس : فَأَمَّا كُلٌّ ، فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبداً إلى ما بعده ، وقولهم الكُلُّ ، وقام الكُلُّ فخطأ ، والعرب لا تعرفه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سيده : كُلُّ لَفْظَةٍ صِيغَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِحَاطَةِ ، والجمع ، وهي نهاية في الدلالة على العموم<sup>(٣)</sup> ، وقال أيضا : إِنْ كَلًّا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، ومعناه جميعٌ ، ولهذا يحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى ، فيقال : كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ ، وكلهم ذاهبون ، وكل ذلك قد جاء به القرآن ، والشعرُ ، وَيُخْتَفُ المضافُ إليه ، فيقال كُلُّ ذَاهِبٍ ، وهو باقٍ على معرفته<sup>(٤)</sup> ، وقال أيضا : الكُلُّ اسمٌ يَجْمَعُ الْأَجْزَاءَ ، وَيُقَالُ : كُلُّهُمْ مُنْطَلِقٌ ، وَكُلُّهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ : كَلَّتْهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) الصحاح ١٨١٢/٥ «كل».

(٢) معجم مفاتيح اللغة ١٢٢/٥ «كل».

(٣) المخصص لابن سيده باب الألفاظ الدالة على العموم والخصوص ١٣٠/١٧ ، ١٣١.

(٤) المصدر السابق ١٣١/١٧.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم ٦٥٧/٦ «كل».

وقال ابن هشام : كل ؛ اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنْكَر نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » <sup>(١)</sup> ، والمُعْرِفُ المجموع نحو قوله تعالى : « وَكَلَّمَهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ قَرْدًا » <sup>(٢)</sup> ، وأجزاء المفرد المعرف نحو : كل زيد حسن <sup>(٣)</sup>.

و« كل » : مبتدأ مرفوع بالضمّة ، وهو مضاف لقوله « مسكر » .  
قوله : « مُسْكِرٌ » ؛ اسم فاعل من أَسْكَرَ ، يُسْكِرُ ، فهو مُسْكِرٌ ، يقال سَكِرَ ، يَسْكُرُ سَكْرًا ، وَسَكْرًا ، وَسَكْرًا ، وَسَكْرًا ، وَسَكْرًا ، وَسَكْرًا ، فهو سَكِرٌ ، عن سيبويه ، وَسَكْرَانٌ ، وَالْأُنْثَى سَكِرَةٌ ، وَسَكْرَى ، وَسَكْرَانَةٌ ، الأخيرة عن أبي علي ، والجمع : سَكَارَى ، وَسَكَارَى ، وَسَكْرَى ، وَالْمُسْكِرُ ما غيب العقل ، وَالسُّكْرُ نَقِيضُ الصُّخْرِ ، قاله صاحب العين ، وقال الراغب : السُّكْرُ حَالَةٌ تَغْرِضُ بَيْنَ الْمَرءِ وَعَقْلِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي الشَّرَابِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ غَضَبٍ وَعَشَقٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

سَكْرَانٍ سَكْرٌ هُوَ وَسَكْرٌ مُدَامَةٌ أَنَّى يَفِيقُ فَنَّى بِهِ سَكْرَانٍ <sup>(٤)</sup>

و« مسكر » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

قوله : « خَمَرٌ » ؛ بالرفع خبر المبتدأ ، ومادة الخمر : موضوعة للتغطية ، والمخالطة في سبتر ، كذا قال ابن فارس ، والراغب ، والصاغاني ، وغيرهم من أرباب الاشتقاق ، وتبعهم صاحب القاموس <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأنبياء من الآية رقم « ٣٥ » .

(٢) سورة مريم الآية رقم « ٩٥ » .

(٣) مقاييس اللبيب عن كتب الأعراب ٨٤/٣ .

(٤) كتاب العين ٣٠٩/٥ ، تهذيب اللغة ٥٥/١٠ ، المحكم والمحيط الأعظم ٧١١/٦ ، المفردات في غريب القرآن للراغب ص/٢٣٦ ، لسان العرب ٢٠٤٧/٣ ، بصائر ذوي التمييز ٢٣٣/٣ ، تاج العروس ٥٥/١٢ .

(٥) مقاييس اللغة ٢١٥/٢ ، بصائر ذوي التمييز في لطف الكتاب العزيز ٥٧١/٢ ، تاج العروس ٢٠٨/١١ « خمر » .

وقد اختلف أهل اللغة في حقيقة الخمر ، ولهم فيها قولان :

القول الأول : أنها ما أسكر من عصير العنب : قال صاحب العين : الخمر ما أسكر من عصير العنب ، والجمع خمور ، وهي الخمرة <sup>(١)</sup>.

وقال ابن سيده : الخَمْرُ : ما أسكر من عصير العنب ، لأنها خَامَرَتِ العقل أ.هـ ، وَتَغَيَّبَتْ من قال : إن الخمر تكون من الحبوب <sup>(٢)</sup> فقال : جعل الخمر من الحبوب ، وأظنه تَسْمُحًا منه ، لَأَنَّ حَقِيقَةَ الخَمْرِ إِنَّمَا هي للعنب ، دون سائر الأشياء ، والأعراف في الخمر التثنيث ، وقد تُذَكَّر ، والعرب تسمي العنب خَمْرًا ، وأظن ذلك لكونها منه ، حكاية أبو حنيفة ، قال : وهي لغة يمانية ، وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرْسَلْتُكَ أَنْعِمَ خَمْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> : إن الخمر ، هنا : العنب ، وأراه سماها باسم ما في الإمكان أن تؤول إليه ، والعرب كثيرا ما تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه ، قال أبو حنيفة : وزعم بعض الرواة أنه رأى يمانيا قد حمل عنبًا ، فقال له : ما تحمل فقال خمرًا ، فسمي العنب خمرًا ، والجمع خمور ، وهي الخمرة <sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني : أن الخمر ما أسكر من الشراب مطلقا : روى الأصمعي عن معمر ابن سليمان قال : لقيت أعرابيا ، فقلت : ما معك ؟ قال : خمر ، والخَمْرُ ما خَمَرَ العقل ، وهو المسكر من الشراب <sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة الدينوري : قد تكون الخمر من الحبوب <sup>(٦)</sup>.

(١) المخصص ٧٢/١١ .

(٢) وهو أبو حنيفة الدينوري كما سيأتي .

(٣) سورة يوسف من الآية رقم «٣٦» .

(٤) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» .

(٥) لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» .

وقال الزجاج : تأويل الخمر في اللغة أنه كل ما ستر العقل ، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر ، وغيره خمر ، وما ستره من شجر خاصة ضَرَى ، مقصور <sup>(١)</sup> ، ويقال : دخل فلان في خِمَارٍ ؛ أي في الكثير الذي يستتر فيه ، وخِمار المرأة قناعها ، وإِما قيل له خِمار لأنه يغطي ، والخُمرَةُ التي يُسجَد عليها ، إِما سميت بذلك لأنها تستر الوجه عن الأرض ، وقيل للعجين : قد اختمر ؛ لأن فطرته قد غطاها الخمر أعني الاختمار ، يقال قد اختمر العَجِينُ وخَمَرَتِه ، وفَطَرَتُه وأفطَرَتُه ، فهذا كله يدل على أن كل مسكر خمر ، وكل مسكر مخالط العقل ، ومغط عليه ، وليس يقول أحد للشارب إلا مخمور من كل مسكر ، وبه خُمَارٌ ، فهذا بَيِّن واضح ، وقد بُسِّ على أبي الأسود الدؤلي ف قيل له : إن هذا المسكر الذي سموه بغير الخمر حلال ، فظن أن ذلك كما قيل له ، ثم قاده طبعه إلى أن حكم بأنهما واحد ، فقال :

دع الخَمَرَ يَشْرَبْهَا الْغَوَاةُ فَبَاتَنِي      رَأَيْتُ أَخَاهَا مَجْزِيَا لِمَكَاتِهَا  
فَبَلَاءًا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ فَبَاتِه      أَخُوهَا غَضَّتهُ أَمَهَا بَلْبَاتِهَا <sup>(٢)</sup>

وقال أبو جعفر النحاس : وتأويل الخمر في اللغة أنه ما ستر على العقل ، يقال لكل ما ستر الإنسان من شجر ، وغيره : خمر ، وما ستر من شجر خاصة : الضرا ، مقصور ، ودخل في خمار الناس أي الكثير الذي يستتر فيه ، وخمار للمرأة قناعها ؛ لأنه يغطي الرأس ، والخمرة التي سجد عليها لأنها تستر الوجه عن الأرض ، وكل مسكر خمر لأنه يخالط العقل ويغطيه ، وفلان مخمور من كل مسكر <sup>(٣)</sup>.

(١) كذا قال ، وقال الأصمعي: الضراء ما وراك من شجر ، وقال ابن سيدة : والضراء معدود : الاستخفاء والخنل. تهذيب اللغة ٦/١٢ «ضراء» ، المخصص في باب ما يقصر فيكون له معنى ، فإذا مد كان له مضى آخر ١٥/١٢٤.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٢٩١ ، ٢٩٢.

(٣) معاني القرآن للتحلي ١/١٧٣.

وقال أبو عبيد الهروي : الخمر ما خامر العقل أي خالطه ، وخمر العقل أي ستره ، وهو المسكر من الشراب (١) .

• سبب تسميتها بالخمر :

كما اختلف أهل اللغة في حقيقة الخمر اختلفوا في سبب تسميتها ، ولهم في ذلك أقوال :

أولاً : قيل : سميت خمرًا لأنها تخامر العقل أي تخلطه ، قال الشاعر :

فَخَامَرَ الْقَلْبَ مِنْ تَرْجِيحِ ذِكْرِهَا رَسٌ لَطِيفٌ وَرَهْنٌ مِنْكَ مَكْبُولٌ (٢)

ثانياً : وقيل : سُمِّيتَ بِهَا لِأَنَّهَا تُخَمِّرُ الْعَقْلَ - بِالتَّشْدِيدِ - أَي تَغْطِيهِ ، وتستره ، وَمِنْهُ اخْتِمَارُ الْمَرْأَةِ بِخِمَارِهَا ؛ أَي تَغْطِيهَا بِهِ ، ويقال للحصير الذي يُسَجَّدُ عَلَيْهِ : خُمْرَةٌ ؛ لأنه يستر الأرض ، وبقي الوجه من التراب قالت عائشة : «كنت أناولُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخُمْرَةَ ، وأنا حائِضٌ» (٣) .

ثالثاً : وقيل : لِأَنَّ شَرِبَهَا يَخْمِرُ النَّاسَ مِنْ حَدِّ ضَرْبِ أَي يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ (٤) .  
رابعاً : وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ : سُمِّيتَ بِهَا لِاخْتِمَارِهَا وَهُوَ إِتْرَاكُهَا وَغَلْيَتُهَا (٥) .

خامساً : وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : سُمِّيتَ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا تُرِكَتْ ، فَاخْتَمَرَتْ ، وَاخْتِمَارُهَا تَغْيِيرُ رِيحِهَا (٦) .

(١) الفريدين للهروي ٦٠٧/٢ .

(٢) لزاھر في معنی كلمات قلنس ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، الصحاح ٦٤٩/٢ ، مفردات غريب القرآن للأصفهاني ص/١٥٩ ، لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .

(٣) لزاھر في معنی كلمات قلنس ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ ، مفردات غريب القرآن للأصفهاني ص: ١٥٩ ، طلبه الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٤) طلبه الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٥) معجم مغليوس للغة لابن فارس ٢١٥/٢ ، طلبه الطلبة للنسفي ص/٣١٦ .

(٦) الصحاح ٦٤٩/٢ ، لسان العرب ١٢٥٩/٢ «خمر» .

سابعاً : وقيل : هُوَ مِنْ قَوْلِكَ : خَمِرَ عَلَيْهِ الْخَبْرُ ؛ أَيِ خَفِيَ ، مِنْ حَدِّ عِلْمٍ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّ مَنْ سَكِرَ مِنْهَا خَفِيَ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ (١).

سابعاً : وقيل : هُوَ مِنْ قَوْلِكَ : خَمَرَ الشَّهَادَةَ ؛ أَيِ كَتَمَهَا مِنْ حَدِّ نَحْلٍ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا تَكْتُمُ الْمَحَاسِنَ (٢).

ثامناً : وقيل : هُوَ مِنَ الْخُمَرَةِ - بِضَمِّ الْخَاءِ - وَهِيَ الَّتِي تُجْعَلُ فِي الْعَجِينِ ، وَيُسَمَّىهَا النَّاسُ الْخَمِيرَ ، وَهِيَ مَادَّتُهُ ، وَأَصْلُهُ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ ؛ أَيِ أَصْلُهَا ، كَمَا وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ (٣).

تاسعاً : وقيل : هِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : فَلَانَ يَبْبُ فِي الْخَمْرِ - بِفَتْحِ الْخَاءِ ، وَالْمِيمِ - إِذَا كَانَ يَسْتَخْفِي ، وَهُوَ مَا وَارَكَ مِنْ جَرَبٍ ، وَشَجَرٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْاِغْتِيَالِ ، وَالْخَمْرُ تَغْتَالُ الْعَقْلَ ، وَهُوَ الْإِهْلَاكُ عَلَى خَفَاءٍ (٤).

عاشرًا : وقيل : هِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : خَمَرَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ ؛ أَيِ لَزَمَهُ ، فَلَمْ يَبْرَحْهُ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ شَرَعَ فِي شُرْبِهَا لَزَمَهَا (٥).

حادي عشر : وقيل : هِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ دَاءٌ مُخَامِرٌ ؛ أَيِ مُخَالِطٌ ، سُمِّيَتْ بِهَا لِأَنَّ مَنْ أَدَمَّتْهَا خَالَطَنَ الدَّوَاءَ ، وَالسَّنَوَاءَ (٦).

ثاني عشر : سميت خمرا لأنها تخمر أي تغطي لنلا يقع فيها شيء (٧).

(١) طلبة الطلبة للتسلي م/٣١٦ .

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

(٣) المصدر السابق نفس الموضع.

(٤) المصدر السابق نفس الموضع .

(٥) المصدر السابق نفس الموضع.

(٦) المصدر السابق نفس الموضع.

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٤٣٥ ، ٤٣٦ .

\* وبناء على ما تقدم يكون معنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» أي جميع أنواع المسكر خمر ، فلا فرق بين نوع ، وآخر ، فكل شيء مسكر ، فهو خمر حرام .

وقيل : إن قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كل مسكر خمر» ؛ معناه مثل الخمر ، لأن حنف مثل ذلك مسموع شائع ؛ قال الخطابي : قوله : «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» ؛ يتأول على وجهين ؛ أحدهما : أن الخمر اسم لكل ما وجد فيه السكر من الأثرية كلها ، ومن ذهب إلى هذا زعم أن للشرعية أن تحدث الأسماء بعد أن لم تكن ، كما لها أن تضع الأحكام بعد أن لم تكن.

قال : والوجه الآخر : أن يكون معناه أنه كالخمر في الحرمة ، وجوب الحد على شاربه ، وإن لم يكن عين الخمر ، وإنما ألحق بالخمر حكما إذ كان في معناها ، وهذا كما جعل النباش في حكم السارق ، والمتلوط في حكم الزاني ، وإن كان كل واحد منهما يختص في اللغة باسم غير الزنى ، وغير السرقة<sup>(١)</sup>.

ورد الوجه الأخير ابن العربي ، فقال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصلح إلى التقدير إلا إلى الحاجة ، فإن قيل : احتجنا إليه لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يبعث لبيان الأسماء ، قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعلمها ، ولا سيما ليقطع تطرق القصد بها ، قال : وأيضا لو لم يكن الفضيخ خمرا ، ونادى المنادي : «حرمت الخمر» ، لم يبادروا إلى إرافتها ، ولم يفهموا أنها داخلة في مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسن ، فإن قيل : هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو إثبات اللغة عن أهلها ، فإن الصحابة

(١) معالم السنن ٢/٢٦٤ ، ٢٦٥ .

عرب فصحاء ، فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ، ومن اللغة ما فهموه من الشرع <sup>(١)</sup>.

قول عائشة : «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْبَيْعِ» ؛ الْبَيْعُ بِالْكَسْرِ ، وَسُكُونِ التَّاءِ ، وَكَعْبٍ : نَبِيذٌ يَتَّخَذُ مِنْ عَسَلِ النَّحْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ الْمُشْتَدِّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ الصَّاحِبُ بْنُ عَبْدِ : وَقِيلَ : هُوَ سَلَاةٌ <sup>(٣)</sup> الْعَنْبِ <sup>(٤)</sup>.

قوله : «إِنْ شَرَبًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ : الْمِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ» ؛ قَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ ، وَالصَّاحِبُ بْنُ عَبْدِ ، وَابْنُ سَيِّدِهِ : الْمِزْرُ : نَبِيذُ الشَّعِيرِ ، وَالْحُبُوبِ ، وَيُقَالُ : نَبِيذُ الذَّرَّةِ خَاصَّةً <sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ أَبُو-عَبِيدٍ : وَمِنْهَا - أَيْ مِنَ الْأَشْرِبَةِ - : الْمِزْرُ ؛ وَهُوَ مِنَ الذَّرَّةِ <sup>(٦)</sup> ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ : وَزَادَ : وَهُوَ شَرَابُ الْحَبْشَةِ <sup>(٧)</sup> ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : فَأَمَّا خُمُورُ الْحُبُوبِ ، فَمَا اتَّخَذَ مِنَ الْحِنْطَةِ ، فَهُوَ الْمِزْرُ <sup>(٨)</sup>.

قوله : «كُلُّ مُعْكِرٍ حَرَامٌ» قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى النَّوْعِ الَّذِي يُسَكَّرُ مِنَ الْأَشْرِبَةِ مَا كَانَتْ عَلَى اخْتِلَافِ أَسْمَائِهَا وَجَوَاهِرِهَا وَأَصُولِهَا دَخَلَ فِيهَا مَا يَتَّخَذُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالذَّرَّةِ وَالْعَسَلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالْحُبُوبِ ،

(١) فتح الباري ٥٢/١٠ ، ٥٣.

(٢) العين ٨٠/٢ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٣/١ ، أدب الكاتب لابن قتيبة ص/١٦٦ ، جمهرة اللغة ١٩٦/١ ، الصحاح ١١٨٣/٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٥٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث ٩٤/١ ، القاموس المحيط ص/٧٠١ «بيع».

(٣) سَلَاةُ الشَّيْءِ مَا اسْتَلَّ مِنْهُ. الصحاح ١٧٣١/٥ «سَلَّ».

(٤) المحيط في اللغة ٤٤٧/١ «بيع».

(٥) العين ٣٦٦/٧ ، المحيط في اللغة ٥٢/٩ ، المحكم والمحيط الأعظم ٤٢/٩ «مزر».

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٣/١.

(٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ص/١٦٦ .

(٨) المخصص باب الأنبذة التي تتخذ من التمر والحب والصل ٩١/١١.



ودل على أن ما وجد فيه صفة السكر فهو محرم العين ، ويأتي ذلك على قليله وكثيره<sup>(١)</sup>.

قوله : «البُسْرُ» ، قال صاحب العين : البُسْرُ من التَّمْرِ قبل أن يُرطَّبَ ، والواحدة بُسْرَةٌ<sup>(٢)</sup> ، وكذا قال ابن سيده ، وزاد : لغضاضته<sup>(٣)</sup> ، وقال الأزهري : البُسْرُ ما لَوَّنَ ، ولم يتَضَيَّحْ ، وإذا نَضِيجَ فقد أُرطَّبَ<sup>(٤)</sup> .  
وقال الجوهري : البُسْرُ أولُّهُ طَلَعٌ ، ثم خَلَّالٌ ، ثم بَلَخٌ<sup>(٥)</sup> ثم بُسْرٌ ، ثم رُطَّبٌ ، ثم تمر الواحدة بُسْرَةٌ وبُسْرَةٌ ، وجمعها بُسْرَاتٌ ، وبُسْرَاتٌ ، وبُسْرٌ ، وبُسْرٌ ، وأبُسِرَ للتخل صار ما عليه بُسْرًا<sup>(٦)</sup>.

وقال صاحب القاموس : أولُّهُ طَلَعٌ ، فإذا اتَّعَقَدَ فَسَيَابٌ<sup>(٧)</sup> ، فإذا اخْضُرَّ واستندارَ فَجَدَالٌ وسَرَادٌ وَخَلَّالٌ<sup>(٨)</sup> ، فإذا كَبُرَ شَيْئاً فَبَغَوٌ<sup>(٩)</sup> ، فإذا عَظُمَ فَبُسْرٌ<sup>(١٠)</sup> ، ثم مُخْطَمٌ<sup>(١١)</sup> ، ثم مُوكَّتٌ<sup>(١٢)</sup> ، ثم تَدْنُوبٌ<sup>(١٣)</sup> ، ثم جُمُئَةٌ<sup>(١٤)</sup> ، ثم نَعْدَةٌ<sup>(١٥)</sup> ، وخَالِغٌ وخَالِغَةٌ ، فإذا انْتَهَى نَضْجُهُ فَرُطَّبٌ ، وَمَعَوْ ، ثم تَمَرَ<sup>(١٦)</sup>.

(١) أعلام الحديث للخطابي ١٧٦٩/٣.

(٢) العين ٢٥٠/٧ «بسر».

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ٤٨٨/٨ «بسر».

(٤) تهذيب اللغة ٤١٢/١٢ «بسر».

(٥) البَلَخُ ، محركٌ ، وهو حَمَلٌ لَنُخْلٍ ما دَلِمَ لَخْضَرٌ صِغَارًا كَجَصْرِمِ الْعِنَبِ ، ولَحْدَتُهُ بَلْخَةٌ تاج العروس ٣١٨/٦ «بلخ» .

(٦) الصحاح ٥٨٩/٢ «بسر».

(٧) كَسَخَابٍ. تاج العروس ١٧٨/١٠ «بسر».

(٨) كَسَخَابٍ. المصدر السابق نفس الموضع.

(٩) بفتح الموحدة وسكون الفَيْن. تاج العروس ١٧٩/١٠ «بسر».

(١٠) بِالضَّمِّ. المصدر السابق نفس الموضع .

(١١) كَمُطَّظَمٍ. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٢) على صيغة اسم الفاعل. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٣) بِالضَّمِّ. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٤) بِضَمِّ الْجِيمِ وسكونِ المِيمِ وسينِ مهملةٍ مفتوحة. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٥) بفتح الميم وسكونِ العينِ المَهْمَلَةِ ثم دال. المصدر السابق نفس الموضع .

(١٦) القاموس المحيط ص/٣٥٠ «بسر».

قوله: «أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ» ؛ هذا الحديث وإن كانت صورته صورة الموقوف إلا أن له حكم الرفع ، قال ابن حجر : هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة ؛ لأن له عندهم حكم الرفع ، لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم ، فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة ؛ وهي آية سورة المائدة : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ إلى آخرها ، فلراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمير في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي <sup>(١)</sup> فإنه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها <sup>(٢)</sup>.

قوله: «وهي من خمسة» ؛ هذه جملة حالية ؛ لا تقتضي الحصر ، أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استثنائية ، أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء ، لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم <sup>(٣)</sup> بلفظ : «أَلَا وَإِنَّ الْخَمْرَ نَزَلَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَ ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ» <sup>(٤)</sup>.

(١) قلت : يعني ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة ، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر ١٢٨١/٣ حديث رقم «٥٥٨٢» من طريق مختار ، عن أبيه ، قال : سَبَعْتُ لَسًا ، قَالَ : كُنْتُ قَعْمًا عَلَى حَتَّى أَسْتَبِيهِمْ غُومَتِي - وَأَنَا أَصْفَرُهُمْ - الْفَضِيخُ ، فَقِيلَ : حَرَمْتَ الْخَمْرَ ، فَقَالُوا : لَكَيْفَهَا ، فَكَفَلَتْهَا ، قُلْتُ لَأَنْسَ مَا شَرَبْتَهُمْ ؟ قَالَ : «رَطَبٌ وَمَيْزٌ» ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ : وَكَفَلْتُ خَمْرَهُمْ ، لَمْ يَنْكَرْ لَأَنْسَ .  
(٢) فتح الباري ٤٩/١٠ .

(٣) في صحيحه في كتاب التفسير ٦٢٩/٤ حديث رقم «٣٠٣٢» .

(٤) فتح الباري ٤٩/١٠ ، عدة القاري ٢٥٥/٢١ .

قوله: «وَالْحِنْطَةُ» ، الْحِنْطَةُ ، بالكسْرِ : البُرُّ ، الحَبُّ المعروفُ ، وهو القمح <sup>(١)</sup> ، قال صاحب العين : الحنطة اسم للجمع ، وليس له واحد من لفظه ، وجمعها حِنْطٌ ، والْحِنْطُ بفتحها ، وحرفته الحنطة <sup>(٢)</sup> ، وقال ابنُ نُزَيْدٍ : والبُرُّ المعروف أفصحُ من قولهم : القَمْحُ والْحِنْطَةُ <sup>(٣)</sup> .

وقال الخطابي : وإنما عد عمر هذه الأنواع الخمسة من الخمر لاشتغال أسمائها في زمان عمر ، ولم تكن جماعتها توجد بالمدينة الوجود العام ، فإن الحنطة كانت بها عزيزة ، والصعل مثلها ، أو أعز منها ، إنما كان يتخذ شراب الصعل باليمن ، وكانوا يسمونه البتع ، فعد عمر ما عرف منها ، وجعل ما في معناها مما يتخذ من الأرز ، أو غيره خمرا بمناباتها ، إن كان يخامر العقل ، فيسكر كإسكارها <sup>(٤)</sup> .

قوله: «والخمر ما خامر العقل» ، أي : ما خالط العقل ، قال صاحب العين : كلُّ ما خالطَ شيئاً ، فقد خَامَرَهُ <sup>(٥)</sup> ، وقال ابن سيدة : خامر الشيءُ الشيءَ : قاربهُ ، وخالطهُ ، قال نو الرُّمَّةُ :

هَامَ الْفَوَازُ بِذِكْرِهَا وَخَامَرَهُ      مِنْهَا عَلَى غَدَوَاءِ الدَّارِ تَسْقِيمٌ <sup>(٦)</sup>

وقال أبو جعفر النحاس : وقول عمر هذا توقيف في الخمر أنها من غير غنب ، وفيه بيان الاشتقاق أنه ما خامر العقل ، مشتق من الخمر ، وهو كل

(١) العين ١٧١/٣ ، المحيط في اللغة ٢٥/٣ ، الصحاح ١١٢٠/٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٣/١٠ ، تاج العروس ٢١٥/١٩ «حنط» .

(٢) المخصص باب أجناس البذر والشعر ٦٠/١١ .

(٣) جمهرة اللغة ٢٧/١ «برر» .

(٤) أعلام الحديث ص/ ٢٠٨٨ ، ٢٠٨٩ .

(٥) المخصص في أبواب الأمراض ، الوجع في الجسد ٦٦/٥ .

(٦) المحكم والمحيط الأعظم ١٨٥/٥ «خمر» ، وغدواء الدار : يُعْداها ، قاله ابن دريد في جمهرة اللغة ٢٤٣/٢ مادة : هـ ع و ان» .

ما وارى من نخل وغيره ، فقيل : خمر لأنها تستر العقل ، ومنه فلان مخمور يقال هذا فيما كان من عصير العنب وغيره ، لا فرق بينهما ، وما منهما إلا ما يريد الشيطان أن يوقع بينهم فيه العداوة والبغضاء ، ويصد به عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فالقليل من هذا ، ومن هذا واحد ، فهذا أصح ما قيل في اشتقاقها ، وأجله إسنادا قاله عمر - رضي الله عنه - على المنبر بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - ، وأما سعيد بن المسيب ، فروى عنه أنه قال : إنما سميت الخمر خمرا لأنها صعد صفوها ورسب كدرها ، قال أبو جعفر : فاشتقاق هذا أيضا على أن الصفو ستر الكدر ، وقال بعض المتأخرين : سميت خمرا لأنها تخمر أي تغطي ، وسمي نبيذا لأنه ينبذ ، ولو صح هذا لكان النبيذ أيضا يخمّر (١) .

وقال المهلب : وهذا التفسير من عمر مقتنع ، ليس لأحد أن يتصور ، فيقول : إن الخمر من العنب وحده ، فهؤلاء أصحاب النبي ، وهم فصحاء العرب ، والفقهاء عن الله ورسوله قد فسروا ما حرمه الله وقالوا : إن الخمر من خمسة أشياء ، وقد أخبر عمر بذلك حكاية عما نزل من القرآن ، وتفسيرا للجملة ، وقال : «الخمر ما خامر العقل» ، وخطب بذلك على منبر النبي عليه السلام بحضرة الصحابة من المهاجرين والأنصار وغيرهم ، ولم ينكره أحد منهم ، فصار كالإجماع ، وهذا ابن عمر يقول : «حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء» (٢) ، يعنى خمر العنب ، وقال أنس : «وما نجد خمر الأعناب إلا قليلا» (٣) .

(١) التلخيص والمنسوخ للتحليل ١/٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأثربة باب الخمر من العنب ٣/١٢٨٠ ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٨/٥٠٤ ، ٥٠٥ حديث رقم ١٧٣٥٧ بلفظه .

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٦/٣٩ ، وقد تقدم تخريج حديث أنس في أوائل هذا البحث .

وقال ابن حجر : قوله : «وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» ، أي غطاه أو خالطه ، فلم يتركه على حاله ، وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز ، فلذلك حرم ما غطاه ، أو غيّره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عبادة ليقوموا بحقوقه (١).

وقال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة وأما بحسب العرف ، فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة (٢) ، وتعبه ابن حجر ، فقال : كذا قال ، وفيه نظر ، لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة ، بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال : الخمر الذي وقع تحريمه في لسان الشرع ، هو ما خامر العقل ، على أن عند أهل اللغة اختلافا في ذلك ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب ، فالاعتبار بالحقيقة الشرعية ، وقد تواربت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرا ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية (٣).

(١) فتح الباري ٤٩/١٠.

(٢) الكوكب الدرري للكرماني ١٤١/٢٠ ، ١٤٢.

(٣) فتح الباري ٤٩/١٠ ، قلت هذا هو الراجح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشريعة ، لا اللغة ، ولأن الشرع طارئ على اللغة ، وناسخ لها ، فالحمل على النسخ المتأخر أولى ، ولهذا ضغطوا قول من حمل الموضوع من أكل لحم الجوز على التقاطع بفسل اليد ، وفي المسألة أقوال أخرى تنتظر في : المستصفى للقرافي ٥٣/٣ - ٥٥ ، المحصول للراقي ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٧/٣ ، ٢٨ ، التمهيد في تخریج الفروع على الأصول للإسنوي ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، البحر المحیط للزركشي ٤٧٤ ، ٤٧٣/٣ .

قوله : «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ : النَّخْلَةِ ، وَالْعِنَبَةِ» ؛ قال الجصاص : قوله «الخمرة» اسم للجنس لدخول الألف ، واللام عليه ، فاستوعب به جميع ما يسمى بهذا الاسم ، فلم يبق شيء من الأشربة يسمى به إلا وقد استغرقه ذلك ، فالتفتي بذلك أن يكون ما يخرج من غير هاتين الشجرتين يسمى خمرا<sup>(١)</sup> ، وقال أيضا : هذا الخبر قد تضمن نفي اسم الخمر عن الخارج من غير هاتين الشجرتين لأن قوله «الخمرة» اسم للجنس ، فاستوعب بذلك جميع ما يسمى خمرا ، فالتفتي بذلك أن يكون الخارج من غيرهما مسمى باسم الخمر ، واقتضى هذا الخبر أيضا أن يكون المسمى بهذا الاسم من الخارج من هاتين الشجرتين ، وهو على أول الخارج منهما مما يسكر منه ، وذلك هو العصير النقي المشد ، ونقيع التمر ، والبسر قبل أن يغيره النار لأن قوله : «منهما» يقتضي أول خارج منهما مما يسكر ، والذي حصل عليه الاتفاق من الخمر هو عصير العنب النقي المشد إذ غلا ، وقذف بالزبد<sup>(٢)</sup> ، وتابع العيني الجصاص على هذا ، وقال : مع أنه ورد في حديث ابن عمر : «نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والصل»<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٦/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٢٤/٤ .

(٣) صدة القاري ٢١/٢٤٧ .

قلت : لم يأخذ الكوفيون بحديث عمر ، ولا بحديث أبي هريرة ، وأجاب الإمام أبو جعفر الطحاوي عن حديث أبي هريرة بثلاثة أجوبة :

«الجواب الأول» قال الطحاوي : يحتمل أن يكون أراد بقوله : «الخير من هاتين الشجرتين» إحداهما ، ففهما بالخطاب ، وأراد إحداهما ، دون الأخرى ، كما قال الله عز وجل : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنما يخرج من أحدهما ، وكما قال : ﴿ يَمْعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والرسول من الإنس لا من الجن ، وكما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عبادة بن الصامت - إذ أخذ على أصحابه في البيعة كما أخذ على النساء - : أن لا تشركوا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ثم قال : من أصاب من ذلك شيئا ، فعوقب به ، فهو كفارة له حدثنا بذلك يونس قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي إدريس ، عن عبادة بن الصامت ،

---

(١) الآية رقم «٢٢» من سورة الرحمن.

(٢) من الآية رقم «١٣٠» من سورة الأنعام.

عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup> ، وقد علمنا من أشرك ، فعوقب بشركه ، فليس ذلك بكفارة ، فدل ما ذكرنا أنه إنما أراد ما سوى الشرك مما ذكر في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب رقم «١١» ١٦/١ حديث رقم «١٨» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب مناقب الأنصار ، باب وفود الأنصار إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمكة ، وبينة العتبة ٨٧٢/٢ حديث رقم «٣٨٩٢» ، «٣٨٩٣» من طريق ابن أبي بن شهاب عن عه به ، ومن طريق الصنابحي عن عبادة ، وفي كتاب المغازي ، باب رقم «١٢» ١٠٤/٢ حديث رقم «٣٩٩٩» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب التفسير ، في تفسير سورة الممتحنة باب ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ بِهَآيَاتِنَكَ ) ١١٢٥/٢ حديث رقم «٤٨٩٤» عن علي بن عبد الله عن سليمان به ، وفي كتاب الحدود ، باب الحدود كفارة ١٥٠٧/٣ حديث رقم «٦٧٨٤» عن محمد بن يوسف عن ابن عيينة به ، وفي باب توبة السارق ١٥٠٩/٣ ، ١٥١٠ حديث رقم «٦٨٠١» من طريق مصر عن الزهري به ، وفي كتاب الديات ، باب قول الله تعالى : ( وَمَنْ أَحْبَبَ ) ١٥٢٤/٣ ، ١٥٢٥ حديث رقم «٦٨٧٣» من طريق الصنابحي عن عبادة ، وفي كتاب الأحكام ، باب بيعة النساء ١٥٩٩/٣ حديث رقم «٧٢١٣» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب التوحيد ، باب في المشيئة والإرادة ١٦٥١/٣ حديث رقم «٧٤٦٨» من طريق مصر عن الزهري به ، ومسلم في صحيحه في كتاب الحدود ١٨٩/٣ - ١٩١ حديث رقم «١٧٠٩» عن يحيى بن يحيى ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعصرو القناد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن نمير ، كلهم عن ابن عيينة به ، ومن طريق مصر عن الزهري به ، ومن طريق أبي الأثعث لصنعاني ، والصنابحي ، كلاهما عن عبادة به ، والترمذي في الجامع في كتاب الحدود باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها ١٢٥/٣ ، ١٢٦ حديث رقم «١٤٤٤» عن قتيبة عن ابن عيينة به ، وقال : حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب البيعة باب البيعة على الجهاد ١٠٠/٧ ، ١٠١ حديث رقم «٤١٦١» ، «٤١٦٢» من طريق صالح ، والحارث بن فضيل ، كلاهما عن ابن شهاب به ، وفي باب البيعة على فرق المشرك ١٠٤/٧ ، ١٠٥ حديث رقم «٤١٧٨» من طريق مصر عن الزهري به ، وفي باب ثواب من وفى بما بايع عليه ١١٣/٧ حديث رقم «٤٢١٠» عن قتيبة عن سليمان به ، وفي كتاب الإيمان وشرقه باب البيعة على الإسلام ٧٩/٨ حديث رقم «٥٠٠٢» عن قتيبة عن سليمان به ، وابن ماجه في السنن في كتاب الحدود باب الحد كفارة ٨٦٨/٢ حديث رقم «٢٦٠٣» من طريق أبي الأثعث عن عبادة ، والحميدي في المستند ١٩١/١ حديث رقم «٣٨٧» عن ابن عيينة بمسود بن عمار عن الزهري في المصنف في كتاب أهل الكتاب باب بيعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٤/٦ حديث رقم «٩٨١٨» عن مصر عن الزهري به ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الديات باب ٣٢٩/١٤ ، ٣٣٠ حديث رقم «٢٨٥٧٣» عن ابن عيينة به ، وأحمد في المسند ٣١٤/٥ عن ابن عيينة به ، ٣٢٠/٥ من طريق مصر عن الزهري به ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ من طريق أبي أسماء الرحبي ، وأبي الأثعث ، والصنابحي ، ثلاثهم ، عن عبادة ، والدارمي في السنن في كتاب السير باب في بيعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٢٩٠/٢ حديث رقم «٢٤٥٣» من طريق يونس عن الزهري به ، وابن الجارود في المنتقى في باب الحدود عن محمد بن عبد الله بن يزيد ، وعبد الله بن هاشم ، كلاهما ، عن ابن عيينة به ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الحدود ٢٥٣/١٠ حديث رقم «٤٤٠٥» - من طريق أبي أسماء الرحبي عن عبادة ، والدارقطني في السنن في كتاب الحدود والديات وغيره ١٣٢/٣ حديث رقم «٣٤٦٧» ، «٣٤٦٨» من طريق يونس ، ومصر ، كلاهما ، عن الزهري به ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجراح باب قتل الولدان ٣٤/٨ حديث رقم «١٥٨٤٢» من طريق شعيب عن الزهري به ، وفي كتاب الأثرية باب الحدود كفارات ٥٦٩/٨ ، ٥٧٠ حديث رقم «١٧٥٩٢» من طريق يحيى بن الربيع ، والشافعي كلاهما عن سليمان به.



هذا الحديث ، فلما كانت هذه الأشياء قد جاءت ظاهرها على الجمع ، وباطنها على خاص من ذلك احتمل أيضا أن يكون قوله : «الخرم من هاتين الشجرتين النخلة ، والعنبة» ظاهر ذلك عليهما ، وباطنه على أحدهما ، فيكون الخمر المقصود في ذلك من العنبة ، لا من النخلة <sup>(١)</sup>.

• وقد تعقب ابن حزم الطحاوي في جميع ما ذكره في جوابه السالف ، فقال : صدق الله ، وكذب الطحاوي ، وكذب من أخبره بما ذكر ، بل اللؤلؤ والمرجان خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبغيان ، ولقد جاءت الجن رسل منهم بيقين ، لأنهم بنص القرآن متعبدون موعودون بالجنة والنار ، وقد صح ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «فُضِّلْتُ عَلَى النَّبِيِّاءِ بِسِتٍّ» ، فنكر منها «وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» <sup>(٢)</sup> ، ... قال ابن

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ ، حديث رقم «٥٢٣» عن قتيبة به ، وعن يحيى بن أيوب ، وعلي بن حجر ، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به ، ومن طريق سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وأبي يونس مولى أبي هريرة ، وهمام بن منه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «فُضِّلْتُ عَلَى النَّبِيِّاءِ بِسِتٍّ» ، وفي كتاب التصدير باب رؤيا الليل ١٥٥٦/٣ ، ٦٨١ ، ٦٨٠/٢ ، ٦٩٩٨ من طريق محمد بن سيرين ، وفي باب الملقح في اليد ١٥٥٩/٣ ، حديث رقم «٧٠١٣» من طريق سعيد بن المسيب ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «فُضِّلْتُ عَلَى النَّبِيِّاءِ بِسِتٍّ» ، جعلت بجمع الكلام ١٦١٠/٣ ، حديث رقم «٧٢٧٣» من طريق سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مختصرا ، والترمذي في الجامع في كتاب السير باب ما جاء في القنينة ١٩٦/٣ ، ١٩٧ ، حديث رقم «١٥٥٩» عن علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر به بنحو لفظ مسلم ، والنسائي في المجتبى في كتاب الجهاد باب وجوب الجهاد ٤/٦ ، حديث رقم «٣٠٨٧» ، «٣٠٨٨» ، «٣٠٨٩» من طريق سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مختصرا ، وابن منجه في السنن في كتاب الطهارة وسننها في أيوب التميمي باب ما جاء في السبب ١٨٧/١ ، ١٨٨ ، حديث رقم «٥٦٧» من طريق أبي إسحاق الهروي عن إسماعيل بن جعفر به ، ومن طريق عبد العزيز بن أبي حزم عن العلاء بن عبد الرحمن به =

حزم : فصح بنقل التواتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث وحده إلى الجن والإنس ، وأنه لم يبعث نبي قبله قط إلا إلى قومه خاصة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فصح يقينا أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى ، وصح بما ذكرنا من السنن القاطعة أنه لم يبعث إليهم نبي من الإنس قبل محمد عليه السلام ، والجن ليسوا قوم أحد من الإنس ، فصح يقينا أنهم بعث إليهم أنبياء منهم ، وبطل تخليط الطحاوي بالباطل الذي رام به دفع الحق <sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر ابن حزم استدلال الطحاوي بحديث عبادة بن الصامت على أن الكفارة واللعن فيما دون الشرك لا في الشرك ، وقد ذكر مع سائر ذلك ، ثم قال ابن حزم : وهذا جهل منه شديد لأن الكفارات في القرآن ، والسنن تنقسم أربعة أقسام : أحدها : كفارة عبادة بغير ذنب أصلا قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَتَمَحْنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد يكون الحنث أفضل من التماسي على اليمين

---

= مختصرا ، ومصرين يرشد في جامع المطبوع مع مصنف عبد الرزاق في باب جـ ولوع الكلم وغيره ٩٩/١١ حديث رقم «٢٠٠٣٣» من طريق سعد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة مختصرا ، وأحمد في المسند ٤١١/٢ ، ٤١٢ من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم عن قتادة بن عبد الرحمن به مطولا ، ٢٥٠/٢ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ من طريق أبي سلمة ، ٢٤٠/٢ ، ٢٦٤ ، ٤٥٥ من طريق سعد بن المسيب و٢٦٨/٢ من طريق سعد بن المسيب ، وأبي سلمة ٣١٤/٢ من طريق همام بن منه ، ٣٩٦/٢ من طريق عبد الرحمن الأعرج ، كلهم ، عن أبي هريرة مختصرا ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

(١) سورة الذاريات آية رقم «٥٦».

(٢) الإسراء من الآية رقم «١٥».

(٣) المحلى ٤٩٣/٧ ، ٤٩٤.

(٤) المقدمة من الآية رقم «٨٩».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفَرْتُ» <sup>(١)</sup> أو كما قال عليه السلام ، فقد نص عليه السلام على أن الحنث وفيه الكفارة قد يكون خيرا من الوفاء باليمين ، والثاني : كفارة بلا ذنب باقٍ لكن للذنوب قد تقدم غفران الله تعالى له كالحمد يقام على التائب من الزنى ، والثالث : كفارة للذنوب لم يتب منه صاحبه فترفعه الكفارة كحد الزاني والسارق اللذين لم يتوبا ، والرابع : كفارة على ذنب لم يتب منه صاحبه ولا رفعته الكفارة ولا حطته كالعائد إلى قتل الصيد في الحرم عمدا مرة بعد مرة قال الله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب رقم «١٥» حديث رقم «٣١٢٣» ، وفي كتاب المغازي باب قنوم الأشعرين وأهل اليمن ٩٨٣/٢ حديث رقم «٤٣٨٥» ، وفي كتاب الذبائح والصيد باب لحم الدجاج ١٢١٩/٣ حديث رقم «٥٥١٨» ، وفي كتاب الأيمان والتمنؤن باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِى أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ١٤٧٥/٣ حديث رقم «٦٦٢٣» ، وفي باب لا تحلفوا بأيمانكم ١٤٧٩/٣ حديث رقم «٦٦٤٩» ، وفي باب اليمين فيما لا يملك ، وفي المعصية ، وفي الغضب ١٤٨٥/٣ حديث رقم «٦٦٨٠» ، وفي كتاب كفارات الأيمان باب الاستثناء في الأيمان ١٤٩٣/٣ حديث رقم «٦٧١٨» ، «٦٧١٩» ، وفي باب الكفار قبل الحنث - بعده ١٤٩٣/٣ ، ١٤٩٤ حديث رقم «٦٧٢١» ، وفي كتاب التوحيد باب : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ١٦٧٠/٣ حديث رقم «٧٥٥٥» ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأيمان ١٢٣/٣ - ١٢٧ حديث رقم «١٦٤٩» ، كلاهما من حديث أبي موسى الأشعري مطولا ، وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأيمان والتمنؤن باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ٤٣٧/٢ حديث رقم «٣٢٧٦» من حديث أبي موسى الأشعري بنحوه ، والتمسلي في المجتبى في كتاب الأيمان والتمنؤن باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ٨/٧ حديث رقم «٣٧٧٩» من حديث أبي موسى الأشعري مختصرا ، وفي باب الكفارة قبل الحنث ٨/٧ حديث رقم «٣٧٨٠» ، وابن ماجه في السنن في كتاب كفارات الأيمان باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ٦٨١/١ حديث رقم «٢١٠٧» ، والحميدي في المسند ٣٣٨/٢ حديث رقم «٧٦٦» ، وأحمد في المسند ٣٩٨/٤ ، ٤٠١ ، ٤١٨ كلهم من حديث أبي موسى الأشعري مطولا .

طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَيَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفٌ  
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ (١) ، فهذه نعمة متوعد بها مع وجوب الكفارة  
عليه ، فالكفارة المذكورة في حديث عبادة على عمومها إما مسقطه للذنوب ،  
وعقوبته في الآخرة في الزنى والقتل ، والبهتان المفترى ، والمعصية في  
المعروف ، وإما غير مسقطه للذنوب ، وعقوبته في الآخرة ، وهي قتل  
المشرك على شركه ، وأما قوله عليه السلام : «ومن أصاب من ذلك شيئا ثم  
ستره الله فهو إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» فليت شعري كيف  
خفي عليه أن هذا على عمومه ؟ وأن الملائكة والرسل ، والأنبياء ،  
والصالحين ، والفساق والكفار ، وإبليس ، وفرعون ، وأبا جهل ، وأبا لهب  
، كلهم في مشيئة الله تعالى يفعل فيهم ما يشاء من عقوبة أو عفو ، إلا أنه  
تعالى قد بين أنه يعاقب الكفار ولا بد ، وإبليس ، وأبا لهب ، وأبا جهل ،  
وفرعون ، ولا بد ، ويرضى عن الملائكة والرسل ، والأنبياء ، والصالحين ،  
ولا بد ، وكلهم في المشيئة ، ولا يخرج شيء من ذلك عن مشيئة الله تعالى ،  
من عاقبه الله تعالى فقد شاء أن يعاقبه ، ومن أدخله الجنة فقد شاء أن  
يدخله الجنة ، أما علم الجاهل أن الله تعالى لو شاء أن يعذب الملائكة ،  
والرسل ، وينعم الكفار لما منعه من ذلك مانع ، لكنه تعالى لم يشأ ذلك أما  
سمع قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ (٢) ، وقوله  
تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (٣) ثم استثنى الشرك جملة أبدية ،  
ومن رجحت كبائره وسينته حتى يخرجوا بالشفاعة ، أما عقل أن قوله عليه

(١) سورة المائدة من الآية رقم «٩٥».

(٢) سورة آل عمران من الآية رقم «١٢٩».

(٣) لقزم من الآية رقم «٥٣».

السلام : «إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه» ليس فيه إيجاب لأحدهما ولا بد ، وأن ذلك مردود إلى سائر النصوص ، فهل في الضلال أشنع ممن جعل قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخير من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» على غير الحقيقة؟ بل على التدليس في الدين ، وإلا فأَي وجه لأن يريد أن يبين علينا ما حرم علينا من أن الخمر من العنب فقط فيقحم في ذلك النخلة ، وهي لا تكون الخمر منها ؟ هل هذا إلا فعل الفساق والملغزين في الدين ، العابثين في كلامهم؟ فسحقا لكل هوى يحمل على أن ينسب إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل مما يترفع عنه كل مجد لا يرضى بالكذب ، وسيردون ونرد ، ويعطون ونعطي ، والله لتطولن الندامة على مثل هذه العظائم ، والحمد لله على هداه لنا كثيرا ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ ﴾ (١) ، وهل بين ما حمل عليه الطحاوي قوله عليه السلام : «الخير من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» من أنه إنما أراد العنب فقط لا النخلة فذكر النخلة؟ لا ندري لماذا فرق بينه وبين قول فاسق يقول : الكذب من هذين الرجلين محمد ومسيلمة؟ فتأملوا ما حملة عليه الطحاوي ، وهذا القول تجذوه سواء سواء فتحكم الطحاوي بالباطل في هذا الخبر كما ترون وتحكم أصحابه فيه أيضا بباطلين آخرين : أحدهما : أنهم قالوا : ليس الخمر من غيرهما ، وليس هذا في الخبر أصلا ؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقل : ليس الخمر إلا من هاتين الشجرتين ، إنما قال : «الخير من هاتين الشجرتين» ، فلو جب أن الخمر منهما ، ولم يمنع أن تكون الخمر أيضا من غيرهما إن ورد بذلك نص صحيح ، بل قد جاء نص بذلك كما رويناه من طريق أبي داود حدثنا مالك بن عبد الواحد المسمعي حدثنا المعتمر

(١) سورة الأعراف من الآية رقم «٤٣».

— هو ابن سليمان — قال : قرأت على الفضيل بن ميسرة عن أبي حريز  
قال : إن الشعبي حدثه أن النعمان بن بشير حدثه قال : سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : «إن الخمر من العصير ، والزبيب ، والتمر ،  
والحنطة ، والشعير ، والذرة ، وإني أنهاكم عن كل مسكر» (١) ؛ أبو حريز

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب الخمر مما هي ٥٣٢/٢ ؟ حديث رقم «٣١٧٧» عن  
مالك بن عبد الواحد به لفظه ، و ٥٣٢/٣ ، حديث رقم «٣١٧٦» ، وقرمزي في الجمع في كتاب الأثربة  
باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر ٣٤٦/٣ ، ٣٤٧ ، حديث رقم «١٨٧٩» ، «١٨٨٠» كلاهما  
من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثربة باب ما  
يكون منه الخمر ١١٢١/٢ ، حديث رقم «٣٣٧٩» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به ، وابن أبي  
شيبه في المصنف في كتاب الأثربة باب من حرم المسكر وقال : هو حرام ونهى عنه ١٧٨/١٢ ، ١٧٩ ،  
حديث رقم «٢٤٢٤٤» ، وأحمد في المسند ٢٦٧/٤ كلاهما ، من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به  
، و ٢٧٣/٤ من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والبزار في مسنده ٢١١/٨ ، ٢١٢ ،  
حديث رقم «٣٢٥٣» من طريق سلمة بن كهيل ، و ٢١٢/٨ ، حديث رقم «٣٢٥٤» من طريق السري بن  
إسماعيل ، و ٢١٢/٨ ، ٢١٣ ، حديث رقم «٣٢٥٥» ، «٣٢٥٧» من طريق إبراهيم بن المهاجر ، ثلاثهم ،  
عن الشعبي به مختصرا ، و ٢١٣/٨ ، حديث رقم «٣٢٥٦» عن محمد بن عبد الأعلى العطار عن المعتمر بن  
سليمان به ، وقرمزي في السنن الكبير في كتاب الأثربة المحظورة باب ذكر الأثربة المحظورة ١٨١/٤  
حديث رقم «٦٧٨٧» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب الخمر المحرمة مما هي ؟  
٢١٣/٤ كلاهما ، من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به مختصرا ، وقرمزي في الضعفاء في  
ترجمة عبد الله بن حسين أبي حريز قاضي سجنان ٦٣٣/٢ لترجمة رقم «٧٩٤» من طريق محمد بن  
عبد الأعلى عن المعتمر بن سليمان به بنحوه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأثربة  
٢١٩/١٢ ، ٢٢٠ ، حديث رقم «٥٣٩٨» — من طريق محمد بن عبد الأعلى عن معتمر بن سليمان به بلفظه  
، والطبرقي في المعجم الأوسط في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن عقال ٧/٢ ، حديث رقم «١١٠٧» من  
طريق مجاهد عن الشعبي به مختصرا ، وفي ترجمة محمد بن عبد الله الحضرمي ٨٦/٦ ، حديث رقم  
«٥٧١٢» ، وفي ترجمة مطلب بن شعيب الأزدي ٣٦٦/٨ ، ٣٦٧ ، حديث رقم «٨٧١٨» من طريق السري  
بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه في الترجمتين ، وفي المعجم الكبير ٨٧/٢١ ، ٨٨ ، حديث رقم «٨٦» ،  
«٨٧» ، «٨٨» ، «٨٩» من طريق إبراهيم بن المهاجر ، و ٨٩/٢١ ، ٨٩ ، حديث رقم «٩١» من طريق السري  
بن إسماعيل ، كلاهما ، عن الشعبي به مختصرا ، و ٨٨/٢١ ، ٨٩ ، حديث رقم «٩٠» ، «٩٢» من طريق  
السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، و ٨٩/٢١ ، ٩٠ ، حديث رقم «٩٣» من طريق محمد بن عبد  
الأعلى عن المعتمر بن سليمان به بنحوه ، وابن عدي في الكامل في ترجمة السري بن إسماعيل ٤٥٧/٣  
من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، و ٤٥٨/٣ ، من طريق السري أيضا عن الشعبي —

= به مختصرا ، والدراطيني في السنن في كتاب الأثرية ١٤٣/٤ حديث رقم «٤٥٩٩» ، «٤٦٠٠» ، «٤٦٠١» ، «٤٦٠٢» ، من طريق مجاهد ، وسلمة بن كهيل ، وإبراهيم بن المهاجر ، عن الشعبي به مختصرا ، و١٤٣/٤ «٤٦٠٣» من طريق عثمان بن مطر عن أبي حريز به مختصرا ، و١٤٤/٤ حديث رقم «٤٦٠٤» من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والحكم في المستدرک في كتاب الأثرية ١٦٤/٤ حديث رقم «٧٢٣٩» ، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة للثب بن سعد ٣٢٧/٧ كلاهما ، من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٥٠٣/٨ حديث رقم «١٧٣٤٨» من طريق إبراهيم بن المهاجر عن الشعبي به مختصرا ، و٥٠٣/٨ حديث رقم «١٧٣٤٩» ، وفي السنن الصغير في كتاب الأثرية باب تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٣٣١/٣ حديث رقم «٣٣٤١» من طريق أبي بكر بن داسة عن أبي داود به بلفظه ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن سليمان الرهبي القنطري ٤٢٦/٤ من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي به بنحوه ، وقال القرمزي : هذا حديث غريب ، وروى أبو حيان التميمي هذا الحديث ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : «إن من الحنطة خمر» ، فذكر هذا الحديث ، وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر ، وقال علي بن المديني : قال يحيى بن سعيد : لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي ، وقد روي من غير وجه أيضا عن الشعبي ، عن قتصان بن بشير ، وقال الحكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرک ١٤٨/٤ فقال : السري تركوه ، وهذا السند لا يتأمل .

وإسناده ضعيف فيه أبو حريز عبد الله بن حسين قاضي سجنان ، وقد اختلف فيه النقاد قال فيه أحمد بن حنبل : حديثه منكر ، وروى معتمر ، عن فضيل ، عن أبي حريز ، لأحد من منكر ، وضبطه التمسلي ، وغيره ، ووثقه أبو زرعة الرازي ، وقال ابن عدي : وعلم ما يرويه لا يتابعه أحد عليه ، قلت : للراجح فيه جانب الجرح لأنه رأي جمهور الأئمة ، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف . ترجمت له من : الضعفاء للعليني ٦٣٣/٢ للترجمة رقم «٧٩٤» ، الجرح والتعديل ٣٤/٥ رقم «١٥٣» ، الكامل لابن عدي ١٥٨/٣ رقم «٩٨١» ، تهذيب الكمال ٤٢٠/١٤ رقم «٣٢٢٧» .

وتابعه إبراهيم بن المهاجر ، ومجاهد بن سعد ، والسري بن إسماعيل ، وسلمة بن كهيل ، فرووه عن الشعبي به ، وهذه المتابعات كلها واهية ، فإبراهيم بن المهاجر ، اختلف فيه النقاد ، والمختار فيه أنه لين الحديث ، فقد سبر ابن عدي حديثه ثم قال : وإبراهيم بن مهاجر أحاديثه صالحة ، يحمل بعضها بعضا ، ويشبه بعضها بعضا ، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري ، وحديثه يكتب في الضعفاء . له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٣٢/٢ ، الترجمة رقم «٤٢١» ، الكامل لابن عدي ٢١٣/١ رقم «٥٩» ، تهذيب الكمال ٢١١/٢ رقم «٢٥٠» .

ومجاهد بن سعد ، ضعيف ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٦١/٨ رقم «١٦٥٣» ، تهذيب الكمال ٢١٩/٢٧ رقم «٥٧٨٠» ، ميزان الاعتدال ٢٣/٦ رقم «٧٠٧٦» .

والسري بن إسماعيل ، متروك الحديث ، وقال يحيى بن سعيد القطان : كملت السري بن إسماعيل مرة ،  
 أسمعته يقول : حدثنا عمر قال : سمعت القمصان بن بشير يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
 : «الخير من خمسة» ، فتركته ، قال ابن أبي حاتم : يعني ترك السري ، فلم يحمل عنه إنكاره ما حدث به  
 عن الشعبي ، لأن الثقات يروون عن أبي حيان التميمي ، عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله :  
 «إن الخير نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة» ، وقال ابن عدي : وأحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد  
 عليها ، وخاصة عن الشعبي ، فإن أحاديثه عنه منكوت لا يرويها عن الشعبي غيره ، وهو إلى الضعف  
 أقرب. ترجمت له من : الجرح والتعديل ٢٨٢/٤ الترجمة رقم «١٢١٦» ، الكامل لابن عدي ٤٥٦/٣ رقم  
 «٨٧٢» ، تهذيب الكمال ٢٢٧/١٠ رقم «٢١٩٣».

وسلمة بن كهيل ، وإن كان ثقة إلا أن متابعيه لا تثبت لأنها من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن  
 سلمة بن كهيل عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل ، وإبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل  
 تركه أبو حاتم الرازي ، وقال أبو زرعة : يذكر عنه أنه كان يحدث بأحاديث عن أبيه ، ثم ترك أباه فجعلها  
 عن عمه لأن عمه أحلى عند الناس. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٨٤/٢ الترجمة رقم «١٩٨» ،  
 الضعفاء لابن الجوزي ٢٢/١ رقم «٣٠» ، تهذيب الكمال ٤٧/٢ رقم «١٤٩».  
 وأبوه إسحاق متروك . له ترجمة في : الضعفاء للدارقطني ص/٥٩ الترجمة رقم «٨٦» ، الضعفاء لابن  
 الجوزي ١٢٣/١ ، رقم «٤٢٧» ، تهذيب الكمال ٢١٢/٣ رقم «٤٩٢».

وجده يحيى متروك أيضا. له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٥٤/٩ الترجمة رقم «٦٣٦» ، الكامل لابن  
 عدي ١٩٦/٧ رقم «٢١٠٣» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٩٦/٣ رقم «٣٧٢٠» ، تهذيب الكمال ٣٦١/٣١  
 رقم «٦٨٣٨».

وخالف أبا حريز ومن تابعه أبو حيان يحيى بن سعيد التميمي ، فرواه عن الشعبي ، عن ابن عمر ، عن  
 عمر قوله : وذلك عند البخاري في صحيحه ١٠٣٨/٢ حديث رقم «٤٦١٩» ، ومسلم في صحيحه ٦٢٩/٤  
 حديث رقم «٣٠٣٢» ، وكذا رواه ابن أبي السمر عن الشعبي به عند البخاري في صحيحه ١٢٨٢/٣ حديث  
 رقم «٥٥٨٩» ، وكذا رواه غير واحد عن الشعبي به ، قال المزني : وهو المحفوظ. تحفة الأشراف ٢٤/٩  
 حديث رقم «١١٦٢٦».

وقال ابن حجر : وحديث القمصان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن. فتح الباري ٤٧/١٠.

قلت : كلا ما هو بحسن بل مغل ، وقد بينت علته ، وأما متن الحديث ، فصحيح ، والله أعلم .



هو عبد الله بن الحسين ، قاضي سجستان ، روى عن عكرمة ، والشعبي ، وروى عنه الفضل بن ميسرة ، وغيره ، فهذا نص كنصهم ، وزائد عليه ما لا يحل تركه ، وقد صح عنه عليه السلام أنه قال : «كل مسكر خمر» ، والثاني : أنهم قالوا : ليس ما طبخ من عصير العنب ونبيذ ثمر النخل إذا ذهب ثلثاه خمرًا وإن أسكر ، فتحكموا في الخبر الذي أوهموا أنهم تعلقوا به تحكما ظاهر الفساد بلا برهان ، وبطل تعلقهم به إذ خالفوا ما فيه بغير نص آخر ، وخرج عن أن يكون لهم في شيء من جميع ذلك متعلق أو من الناس سلف ، وبالله تعالى التوفيق <sup>(١)</sup>.

• **والجواب الثاني :** قال الطحاوي : ويحتمل أيضا قوله : «الخمر من هاتين الشجرتين» أن يكون عني به الشجرتين جميعا ، ويكون ما خمر من ثمرهما خمرًا ، كما ذهب إليه أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد فيما ينقع من الزبيب ، والتمر ، فجعلوه خمرًا <sup>(٢)</sup>.

• **والجواب الثالث :** قال : ويحتمل قوله : «الخمر من هاتين الشجرتين» أن يكون أراد الخمر منهما ، وإن كانت مختلفة على أنها من العنب ما قد علمناه من الخمر ، وعلى أنها من التمر ما يسكر ، فيكون خمر العنب هي عين العصير إذا اشتد ، وخمر التمر ، هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر ، فلما احتمل هذا الحديث هذه الوجوه التي ذكرنا لم يكن أحدها بأولى من بقيتها ، ولم يكن لمتأول أن يتأوله على أحدهما إلا كان لخصمه أن يتأوله على ذلك <sup>(٣)</sup>.

(١) لمطى ٤٩٤/٧ - ٤٩٦ .

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤ .

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤ .

وذكر العيني هذه الأجوبة <sup>(١)</sup> ثم قال : فإن قلت : كل ما أسكر يطلق عليه أنه خمر ، ألا ترى حديث ابن عمر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : «كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام» <sup>(٢)</sup> قلت : المعنى في هذا الخبر ، وفيما جاء مثله من الأخبار أنه يسمى خمرا حالة وجود السكر ، دون غيره ، بخلاف ماء الغيب المشتد ، فإنه خمر سواء أسكر أو لم يسكر ، والدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر ما خامر العقل» <sup>(٣)</sup> ، فإنه إنما يسمى خمرا عند مخامرته العقل ، بخلاف ماء الغيب المشتد <sup>(٤)</sup>.

وما ادعاه الجصاص ، والعيني من وقوع الحصر في حديث أبي هريرة ، غير صحيح ، وقد أنكره العيني نفسه في موضع آخر ، فقال : فإن قلت : حديث أبي هريرة يدل على الحصر ، قلت : لا نسلم ذلك ، لأن الحصر إنما يكون إذا كان المبتدأ ، والخبر معرفتين ، كقولك : الله ربنا ، ونحوه <sup>(٥)</sup>.

وقال الطيبي : فيه بيان حصول الخمر منهما غالبا ، وليس للحصر ، لخلو التركيب عن أدائه <sup>(٦)</sup>.

قلت : ليس في الحديث قصر لخلوه من تعريف الطرفين ، وأما هذه التأويلات ، فلا عبرة بها ، ففيها رد لصريح السنة ، القاضية بأن الخمر يكون من الغيب ، وغيره ، فضلا عما فيها من تصف ، لنصرة المذهب ، والله المستعان.

(١) في عدة القاري ٢٤٧/٢١.

(٢) تقدم تخريجه في أوائل هذا البحث.

(٣) قلت : ليس هذا من كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإنما هو كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وإن كان له حكم الرفع ، وقد سلف تخريجه في صدر هذا البحث.

(٤) عدة القاري ٢٤٧/٢١.

(٥) المصدر السابق ٢٨٣/١٨.

(٦) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٢٠٦/٧.

وإذا تقرر أن الحديث لا يفيد القصر ، فما معناه ؟ ، أجاب عن هذا الخطابي فقال : وجهه ومعناه : أن معظم ما يتخذ من الخمر إنما هو من النخلة والعنب ، وإن كانت الخمر قد تتخذ أيضا من غيرها ، وإنما هو من باب التأكيد لتحريم ما يتخذ من هاتين الشجرتين لضراوته وشدة سورته ، وهذا كما يقال : الشبع في اللحم ، والدفاء في الوبر ، ونحو ذلك من الكلام ، وليس فيه نفى الشبع عن غير اللحم ، ولا نفى الدفاء عن غير الوبر ، ولكن فيه التوكيد لأمرهما ، والتقديم لهما على غيرهما في نفس ذلك المعنى ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : هل يتعارض حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ : النَّخْلَةِ ، وَالْعِنْبَةِ» مع حديث عمر - رضي الله عنه - : «نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة... الحديث» ، وغيره من الأخبار التي تدل على أن الخمر يستخرج من غير العنب والتمر ؟ قلت : لا يوجد تعارض بينها مطلقا.

وقد زعم الطحاوي ، والجصاص وقوع التعارض بين هذه الأخبار ؛ قال الطحاوي : وروي يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» ، فأخبر أن الخمر منهما ، وفي ذلك نفى أن يكون من سواهما ، فاتفقت الأمة أن عصير العنب الذي اشتد ، وغلى ، وقذف بالزبد ، فهو خمر ، وأن مستحله كافر ، فهذا يدل على أن حديث ابن أبي كثير : أن الخمر من هاتين الشجرتين ، غير معقول به عندهم ، لأنهم لو قبلوه لأكفروا مستحل نقيع التمر ، فثبت أنه لم يدخل في الخمر المحرمة غير عصير العنب النبيء

(١) معلم المنن لأبي سليمان الخطابي ٢٦٢/٤ ، ونحوه في أعلام الحديث ٢/٢٠٨٧ ، ٢٠٨٨ .

المشتد الذي قد بلغ أن يسكر ، ثم لا يخلو الخمر من أن يكون التحريم متعلقا بها غير مقيس عليها غيرها ، أو يجب القياس عليها ، فوجدناهم جميعا قد قاسوا عليها نقيع التمر إذا غلى ، وأسكر كثيره ، وكذلك نقيع الزبيب ، فوجب قياسا على ذلك أن يحرم كل ما أسكر كثيره ، قال : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «كل مسكر حرام» ، واستغنى عن ذكر سنده لقبول الجميع له ، وإتما الخلاف بينهم في تأويله ، فقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده كما لا يسمى قاتلا إلا مع وجود القتل ، وقال آخرون : أراد به جنس ما يسكر (١).

وقال الجصاص : قول النبي صلى الله عليه وسلم : «الخمر من هاتين الشجرتين» أصح إسنادا من الأخبار التي ذكر فيها : أن الخمر من خمسة أشياء ، فنفي بذلك أن يكون ما خرج من غيرها خمرًا ، إذا كان قوله «الخمر من هاتين الشجرتين» اسما للجنس مستوعبا لجميع ما يسمى بهذا الاسم ، فهذا الخبر معارض ما روي من : أن الخمر من خمسة أشياء ، وهو أصح إسنادا منه ، ويدل عليه أنه لا خلاف أن مستحل الخمر كافر ، وأن مستحل هذه الأشربة لا تلحقه سمة الفسق ، فكيف بأن يكون كافرا ، فدل ذلك على أنها ليست بخمر في الحقيقة ، ويدل عليه أن خل هذه الأشربة لا يسمى خل خمر ، وأن خل الخمر هو الخل المستحيل من ماء العنب للنبيء المشتد ، فإذا ثبت بما ذكرنا انتفاء اسم الخمر عن هذه الأشربة ، ثبت أنه ليس باسم لها في الحقيقة ، وأنه إن ثبت تسميتها باسم الخمر في حال ، فهو على جهة التشبيه بها عند وجود السكر منها ، فلم يجز أن يتناولها إطلاق تحريم الخمر لما وصفنا من أن أسماء المجاز لا يجوز دخولها تحت

(١) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ٣٧٤/٤ ، التمهيد ٢٥٦/١ ، الاستذكار ٣٠٥/٢٤ . ٢٠٦ .

إطلاق أسماء الحقائق ، فينبغي أن يكون قوله : «الخير من خمسة أشياء» محمولاً على الحال التي يتولد منها السكر ، فسمّاها باسم الخمر في تلك الحال ، لأنها قد عملت عمل الخمر في توليد السكر ، واستحقاق الحد ، ويدل عليه أن هذه التسمية إنما تستحقها في حال توليدها السكر قول عمر : «الخير ما خامر العقل» ، وقليل النبيذ لا يخامر العقل ، لأن ما خامر العقل هو ما غطاه ، وليس ذلك بموجود في قليل ما أسكر كثيره من هذه الأشربة ، وإذا ثبت بما وصفنا أن اسم الخمر مجاز في هذه الأشربة ، فلا يستعمل إلا في موضع يقوم الدليل عليه ، فلا يجوز أن ينطوي تحت إطلاق تحريم الخمر<sup>(١)</sup>.

وتعقبه ابن عبد البر فقال : قد ثبت عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن كل مسكر خمر ، وكل ما أسكر ، فهو حرام وأن تحريم الخمر نزل بالمدينة ، وخمرهم كانت يومئذ كانت من التمر ، وفهموا ذلك فأهرقوها ، وقد روي أنهم كسروا جرارها ، وذكرنا قول عمر في جلد ابنه أن شرب ما يسكر<sup>(٢)</sup> ، ولم يخص خمر عنب من غيرها ، بل اشترط المسكر ، وذلك كله يرد ما ذكره الطحاوي ، وأما اعتلاله بالتكفير ، فليس بشيء لأن ما ثبت من جهة الإجماع كفر المخالف له بعد العلم به من جهة أخبار الأحاد لم يكفر المخالف فيه ، ألا ترى أنه لا يكفر للقتل بأن أم القرآن جازت للصلاة بغيرها من القرآن ، وجاتز تركها في قراءة الصلاة ، ولا من قال : النكاح بغير ولي جازت لا يكفر ، ولا من قال : الوضوء بغير نية يجزيء ، ومثل هذا أكثر من أن يحصى ، ولا يكفر القاتل به ، ويعتقد فيه التحريم ، والتحلل ، والحدود ، ألا ترى أنه لا يكفر من قال : لا يقطع سارق في ربع دينار مع ثبوت ذلك

(١) لحكام القرآن للجصاص ١٠/٢.

(٢) الاستنكاف ٢٦٤/٢٤.

عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أخبار الآحاد العدول ، ومثل هذا كثير ، ولا يمتنع أحد من أهل العلم من أن يحرم ما قام له الدليل على تحريمه من كتاب الله عز وجل ، ومن سنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإن كان غيره يخالفه في ذلك دليل استدل به ، ووجه من العلم ذهب إليه ، وليس في شيء من هذا تكفير ، ولا خروج من الدين ، وإتما فيه الخطأ والصواب والله عز وجل يوفق من يشاء برحمته (١).

وقال ابن حزم : وقالوا أيضا : قد صح الإجماع على تكفير من لم يقل بتحريم الخمر ، ولا يكفر من لم يحرم ما سواها من الأنبذة المسكرة ؟ قال أبو محمد : وهذا لا شيء لأنه لو وجدنا إسناتا غاب عنه تحريم الخمر فلم يبلغه لما كفرناه في إحلالها حتى يبلغ إليه الأمر ، فحينئذ إن أصر على استحلال مخالفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كفر ، لا قبل ذلك ، وكذلك مستحل النبيذ المسكر وكل ما صح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تحريمه لا يكفر من جهل ذلك ولم تقم عليه الحجة به ، فإذا ثبت ذلك عنده ، وصح لديه أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حرم ذلك فأصر على استحلال مخالفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهو كافر ولا بد ، ولا يكفر جاهل أبدا حتى يبلغه الحكم من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فإذا بلغه وثبت عنده فحينئذ يكفر إن اعتقد مخالفته عليه السلام ، ويفسق إن عمل بخلافه غير معتقد لجواز ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

(١) المصدر السابق ٢٤/٣٠٦ ، ٣٠٧.

بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ) (١)  
وقال تعالى : ( لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ) (٢)(٣).

وقال ابن حجر : وجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شينين ، مع حديث عمر ، ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما ، وكذا حديث ابن عمر : «لقد حرمت الخمر ، وما بالمدينة منها شيء» وحديث أنس ، ولفظه : «إن الخمر حرمت ، وشرابهم الفضيخ» ، وفي لفظ له : «وإنا نعتها يومئذ خمرًا» وفي لفظ له : «إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر» (٤).

ثم تعقب ابن حجر الطحاوي ، فقال : ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبذ التمر أن يمنعوا تسميته خمرًا ، فقد يشترك الشينان في التسمية ، ويفترقان في بعض الأوصاف مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم ، فلم تبق المشاححة إلا في التسمية (٥)  
، قال : والجمع بين حديث أبي هريرة ، وغيره بحمل حديث أبي هريرة على الغالب أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ، ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر ، وأما قول ابن عمر ، فعلى إرادة تثبیت أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب ؛ لأن ترول تحريم الخمر لم يصادف عند من خاطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب ، أو على إرادة المبالغة ، فاطلق نفي وجودها بالمدينة ، وإن

(١) النساء الآية رقم «٦٥» .

(٢) الأنعام من الآية رقم «١٩» .

(٣) المطى ٤٩١/٧ .

(٤) فتح الباري ٤٩/١٠ ، ٥٠ ، وقد تقدم تفريغ هذه الأخبار في لوائح هذا البحث.

(٥) المصدر السابق ٥٠/١٠ .

كانت موجودة فيها بقلة ، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالعدم<sup>(١)</sup>.

وقد خالف العيني الطحاوي والجصاص في دعواهما وقوع التعارض بين الأخبار السابقة ، فقال : لا تعارض بين هذه الأحاديث ، لأن كل واحد من الرواة روى ما حفظه من الأصناف ، وأيضا إن مفهوم العدد ليس بحجة على الصحيح ، وعليه الجمهور<sup>(٢)</sup>.

### « فقه الحديث »

لقد دلت أحاديث الباب على أن الخمر كل مسكر ، وكما اختلف العلماء في حقيقة الخمر في اللغة ، اختلفوا فيها أيضا في الشرع ، ولهم فيها قولان :

• القول الأول : ذهب جمهور العلماء إلى أن الخمر كل مسكر ، سواء كانت من العنب أو من غيره ، وروي ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ، وأنس ،

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

(٢) عدة القاري ٢٨٢/١٨ ، قلت : ما صححه العيني ليس بصحيح ، ومفهوم العدد ، هو تطبيق الحكم بعدد مخصوص يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زجدا كان أو ناقصا ، كقوله : « إذا ولغ الكلب في إماء لحكم ، فليضله سباعا » ، وقد قال به الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه ، ومالك ، ودود ، وبعض الشافعية ، ومنهم : الشيخ أبو حامد ، وابن السعدي ، وأبو المعالي ، والقزالي ، وابن الصباغ في عدة ، وسليم ، قال : وهو دليلنا في نصاب الزكاة ، والتحريم بخمس رضعات ، ونقله أبو حامد ، وأبو المعالي ، والماوردي عن نص الشافعي ، ونفاه الحنفية ، والمعتزلة ، والأشعرية ، وأكثر الشافعية ، واختاره القاضي أبو يعلى في جزء صنفه في المفهوم.

قال الشوكاني : والحق ما ذهب إليه الأولون ، والعمل به مطوم من لغة العرب ، ومن الشرع ، فإن من أمر بأس ، وفقه بعدد مخصوص ، فزاد المأمور على ذلك العدد ، أو نقص عنه ، فأنكر عليه الأمر لزيادة أو نقص ، كان هذا الإنكار مقبولا عند كل من يعرف لغة العرب ، فإن ادعى المأمور أنه قد فعل ما أمر به ، مع كونه نقص عنه أو زاد عليه ، كانت دعواه هذه مردودة عند كل من يعرف لغة العرب. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١١٧/٣ ، ١١٨ ، البحر المحيط في أصول الفقه ٤١/٤ - ٤٤ ، التحرير ٢٩٤٠/٦ - ٢٩٤٤ ، إرشاد الفحول ٧٧٥/٢ ، ٧٧٦.



وعائشة - رضي الله عنهم - ، وبه قال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ،  
والقاسم ، وقتادة ، وعمر ابن عبد العزيز ، والحسن البصري ، ومالك ،  
والشافعي ، وأبو ثور ، ومحمد بن الحسن <sup>(١)</sup> ، وأبو عبيد ، وإسحاق ،  
وأحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup> ، وقال ابن عبد البر : وهو قول أهل المدينة ، وسائر  
أهل الحجاز ، وعامة أهل الحديث ، وأئمتهم <sup>(٣)</sup> ، وقال أيضا : وهذا مذهب  
أهل الحرمين مكة والمدينة ومذهب أهل الشام واليمن ومصر والمغرب  
وجمهور أهل الحديث <sup>(٤)</sup>.

(١) نسب هذا الرأي لمحمد بن الحسن في الجامع الصغير لمحمد بن الحسن مع شرحه لنافع الكبير للكنوي  
ص/٤٨٦ ، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ١٢٢٧/٣ ، ورأي محمد هو المفتى به عند الحنفية ، وأشد  
بعضهم :

وَلَبِي غَضْرَبْنَا فَأَخْتِيرَ حَدٌّ وَلَوْ قُتِلُوا  
بِتَخْرِيمٍ مَا قَدْ قُلْتُ وَأَسُوَ فَمُخَرَّزُ  
الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣٧/١٠ ، ونكر الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٥/٤ أن قول  
محمد بن الحسن في حاشية الخمر في الشرع كقول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، مع اختلاف يسير بينهما ،  
كما سيأتي في القول الثاني.

وقال القزويني : ولفقوا في زماننا بقول محمد رحمه الله حتى يحد من سكر من الأثرية المتخذة من  
الحبوب ، والصل ، واللبن ، ولتين ، لأن القساق يجتمعون على هذه الأثرية في زماننا ، ويقصدون  
السكر ، واللهو بشربها. تبين الحقائق ٤٧/٦ ، وينظر : التلخيص في شرح الكتاب للقمي ٢١٥/٣ ، رد  
المحتار ٣٦/١٠ ، الفتاوى الهندية ٤٩٧/٥.

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ٢٠٩/٨ ، ٢١٠ ، شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣٩/٦ ،  
٤٠ ، الاستنكار لابن عبد البر ٢٩٧/٢٤ ، بحر المذهب للرويني ١٣٩/١٣ ، البيان في مذهب الإمام  
الشافعي ٥١٩/١٢ ، المفتي لابن قدامة ٤٩٥/١٢ ، شرح صحيح مسلم للكنوي ١٦٥/٧ ، تبين الحقائق  
٤٦/٦ ، جامع العلوم والحكم ١٢٢٧/٣ ، التلخيص في شرح الكتاب ٢١٥/٢ ، نيل الأوطار ١٧٨/٨.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢٤٦/١ .

(٤) الاستنكار ٣٠٣/٢٤ ، ٣٠٤ .

## • نكر الأدلة على هذا القول :

احتج الجمهور بالقرآن ، والسنة ، فأما القرآن ، فقد قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ  
الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ  
بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْلُحَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ، ووجه الاستدلال بهاتين الآيتين من  
جهتين :

أولاً : قال الإمام المازري : إن الله سبحانه نبه على أن علة تحريم الخمر  
كونها تصد عن ذكر الله عز وجل ، وعن الصلاة ، وتوقع العداوة ،  
والبغضاء على حسب ما قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ  
بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْلُحَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴾ ، وهذا المعنى بعينه موجود في كل مسكر على حد سواء ،  
لا تفاضل بين الأشربة فيه ، فيجب أن يكون حكم جميعها واحداً ، فإن قيل :  
إنما يتوقع هذا في الإسكار المغير للعقل ، وتلك حالة اتفق الجميع على منعها  
، قلنا : قد اتفق الجميع على منع عصير العنب ، وإن لم يسكر ، وقد علل  
الباري سبحانه تحريمه بما ذكرناه ، فإذا كان ما سواه في معناه ، فيجب أن  
يجري في الحكم مجراه ، وصار التحريم للجنس ، وعلل بما يحصل من  
الجنس على الجملة ، وهذا وجه صحيح ، هذا مأخذ التعليل من تنبيه الشرع  
، وتلقي التعليل من سياق التنزيل أولى ، وأكد من سائر ما يتعلّق به في هذا

(١) سورة المائدة الآيتان رقم «٩٠» ، «٩١» .

النوع ، وللتعليل مأخذ ثان ، وهو أننا نقول : إذا شُرِبَت سلافة العنب عند اعتصارها ولم تشتدّ وهي حلوة ، فهي حلال إجماعا ، فإن اشتدّت ، وغلت ، وأسكرت حرّمت إجماعا ، فإن تخلّلت من قبل الله سبحانه خلّت أيضا ، فنظرنا إلى تبدّل هذه الأحكام ، وتجنّدها عند تجنّد صفات ، وتبدّلها ، فأشعر ذلك بارتباط الأحكام بهذه الصفات ، وقام هذا مقام النطق بذلك ، فوجب جعل ذلك علةً وحكم بكون الشدة ، والإسكار علةً للتّحريم لما رأينا التّحريم بوجود وجودها ، ويفقد بفقدها ، وإذا وضّح ذلك ثبت ما قلناه <sup>(١)</sup>.

ثانيا : قال ابن عبد البر : إن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقا ، ولم يخص خمر العنب من غيرها ، فكل ما وقع عليه اسم خمر من الأشربة ، فهو داخل في التّحريم ، بظاهر الخطاب ، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة ، وليس بها شيء من خمر العنب ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة نزلت بتحريم الخمر ، وهي مدنية من آخر ما نزل بالمدينة ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿ يَأْتِيهَا الْدِّينَ ءَامِنُونَ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ثم قال : ﴿ قُلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ، فنهى عنها ، وأمر باجتنابها كما قال تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثم زجر ، وأوعدهم لم ينته أشد الوعيد في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

(١) المعجم لمؤلفه مسلم ١٠٢/٣ ، ١٠٣ ، وقال ابن عبد البر : ومن حجة هؤلاء إجماع العلماء على أن العصير من العنب قبل أن يسكر حلال ، فإذا صار مسكرا حرم لطف ما حدث فيه من الشدة والإسكار فإذا زال ذلك عادت الإبلحة وزال التّحريم وسواء تخلّلت من ذاتها أو تخلّلت بمعالجة آدمي لا فرق بين شيء من ذلك إذا ذهب منها حال الإسكار . لقمهيد ٢٦٠/١ .

(٢) من الآية رقم «٣٠» من سورة الحج .

وسماها رجسا ، وقرنها بالميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، بقوله : **( قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا )** <sup>(١)</sup> ، والرجس النجاسة ، وقال في الخمر : **( رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ )** ، فقرنها بلحم الخنزير ، وورد التحريم في الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير خبرا ، وفي الخمر نهيا ، وزجرا ، وهو أقوى التحريم ، وأوكده عند العلماء ، وفي إجماع أهل الصلاة على هذا التوليد ما يقضي عن الإختلاف فيه <sup>(٢)</sup>.

وأما السنة ، فقد وردت فيها لأحاديث كثيرة ، تعضد رأي الجمهور ، فمنها الأحاديث التي سلف نكرها في صدر هذا الباب ، ومنها ما جاء عن بُرَيْدَةَ - رضي الله عنه - **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «تَهْتِكُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ ، وَإِنَّ الظُّرُوفَ - أَوْ ظَرْفًا - لَا يَجُلُ شَيْئًا ، وَلَا يُحَرِّمُهُ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»** <sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية رقم «١٤٥» من سورة الأنعام.

(٢) لقمهيد ٢٤٦/١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجنائز ٩٨/٢ ، ٩٩ حديث رقم «٢٧٧» مطولا ، وفي كتاب الأثرية ٤٤٩/٣ بلفظه ، وفيه أيضا ٤٤٨/٣ ، ٤٤٩ بمضاه ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٢٧/٢ ، ٥٢٨ حديث رقم «٣٦٩٨» مطولا ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثرية باب ما جاء في الرخصة أن ينبذ في الظروف ٣٤٥/٣ حديث رقم «١٨٧٦» بنحوه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه الترمذي في المعجم في كتاب الجنائز باب زيارة القبور ٦٧/٤ حديث رقم «٢٠٣٢» ، «٢٠٣٣» مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب الإثن في ذلك - أي في الأكل من لحوم الأضاحي بعد ثلاث وإمساكه ١٦٧/٧ حديث رقم «٤٤٢٩» ، «٤٤٣٠» ، وفي كتاب الأثرية باب الإثن في شيء من الأوعية ٢٢٦/٨ ، ٢٢٧ حديث رقم «٥٦٥١» ، «٥٦٥٢» ، «٥٦٥٣» ، «٥٦٥٤» مطولا ، و٢٢٧/٨ حديث رقم «٥٦٥٤» بمضاه ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثرية باب ما رخص فيه من ذلك - أي من نبذ الأوعية - ١١٢٧/٢ حديث رقم «٣٤٠٥» بمضاه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجنائز

وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا قِيمَ مِنْ جَيْشَانٍ - وَجَيْشَانُ مِنَ الْيَمَنِ - ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ النَّزْرِ يُقَالُ لَهُ : الْمِزْرُ ، فَقَالَ : النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ ؟» ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، إِنْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ» ،

= باب في زيارة القبور ٥٦٩/٣ ، ٥٧٠ ، حديث رقم ٦٧٠٨ مطولا ، وفي كتاب الأثرية باب الظروف والأثرية والأفصحة ٢٠٨/٩ ، حديث رقم ١٦٩٥٧ بمغاه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الجنائز باب من رخص في زيارة القبور ٣٦٩/٧ ، ٣٧٠ ، حديث رقم ١١٩٣٥ مطولا ، وفي كتاب الأثرية باب من حرم المسكر وقال : هو حرم ، ونهى عنه ١٦٧/١٢ ، حديث رقم ٢٤٢١٦ بمغاه ، وأحمد في المسند ٣٥٠/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، مطولا ، والبيهقي في مسنده ٢٧٠/١٠ ، ٢٧١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، حديث رقم ٤٣٧٣ ، ٤٤٣٤ ، ٤٤٣٥ ، ٤٤٦٥ مطولا ، و ٣٢٥/١٠ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، حديث رقم ٤٤٥٢ بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الجنائز وتعني الموت ، باب زيارة القبور ٦٥٣/١ ، ٦٥٤ ، حديث رقم ٢١٥٩ ، ٢١٦٠ ، مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب الإذن في ذلك - أي في الأكل من لحوم الأضاحي بعد ثلاث وإيساكه ٦٩/٣ ، حديث رقم ٤٥١٨ ، ٤٥١٩ ، وفي كتاب الأثرية باب الإذن في كل منها لا استثناء في شيء منها ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ، حديث رقم ٥١٦١ ، ٥١٦٢ ، ٥١٦٣ ، ٥١٦٥ ، مطولا ، و ٢٢٦/٣ ، حديث رقم ٥١٦٤ بمغاه ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأثرية من ٢١٩ ، حديث رقم ٨٦٣ مطولا ، والبيهقي في مسند ابن الجعد ٧٨٠/١ ، ٧٨١ ، حديث رقم ٢٠٧٥ ، ٢٠٧٦ ، ٢٠٧٧ ، بمغاه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الجنائز ، فصل في زيارة القبور ٤٣٩/٧ ، حديث رقم ٣١٦٨ - مطولا - والإحسان في كتاب الأثرية ٢١٢/١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، حديث رقم ٥٣٩٠ ، ٥٣٩١ ، ٥٤٠٠ - مطولا ، والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٢ ، حديث رقم ١١٥٢ مطولا ، وفي مسند الشاميين ٣٤٧/٣ ، حديث رقم ٢٤٤٢ مطولا ، و ٣٥١/٣ ، ٣٥٢ ، حديث رقم ٢٤٥٠ بمغاه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجنائز باب زيارة القبور ١٢٨/٤ ، حديث رقم ٧١٩٣ ، ٧١٩٤ ، مطولا ، وفي كتاب الضحايا باب الرخصة في الأكل من لحوم الضحايا ، والإطعام ، والافتخار ٤٩١/٩ ، حديث رقم ١٩٢١٤ ، مطولا ، وفي كتاب الأثرية باب الرخصة في الأوعية بعد النهي ٥٤٠/٨ ، حديث رقم ١٧٤٨٦ .

• والظرف هو الوعاء ، قال صاحب العين : الظرف ، وعاء كل شيء ، حتى الإبريق ظرف لما فيه. كتاب العين ١٥٧/٨ «ظرف».

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ ؟ قَالَ : «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ ، أَوْ عَصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ» <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ ، وَالْمَيْسِرَ ، وَالْكَوْبَةَ » ، وَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثرية ٤٥١/٣ حديث رقم «٢٠٠٢» بلفظه ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب نكر ما أعد الله عز وجل لشارب الخمر من اللذ والهوان والعذاب الأليم ٢٣٧/٨ ، ٢٣٨ ، حديث رقم «٥٧٠٩» بنحوه ، وأحمد في المسند بلفظه ، والنسائي في الكبرى في كتاب الأثرية باب نكر ما أعد الله عز وجل لشارب الخمر من اللذ والهوان والعذاب الأليم ٢٣٨/٣ ، ٢٣٩ ، حديث رقم «٥٢١٨» بنحوه ، وفي كتاب الأثرية المحظورة باب تحريم كل شراب لسكر ١٨٦/٤ حديث رقم «٦٨١٨» بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٨٣/١٢ حديث رقم «٥٣٦٠» - مختصراً ، والطبرقي في المعجم الأوسط ٢٥٨/٨ حديث رقم «٨٤٤٦» مختصراً ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٥٠٧/٨ حديث رقم «١٧٣٦٤» بنحوه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأثرية باب ١٧/١٣ حديث رقم «١٧٣١٢» بنحوه ، وفي التلخيص للثلاثين من شعب الإيمان ، وهو باب في المطاعم والمشروبات وما يجب التنوع عنه منهما ٧/٥ حديث رقم «٥٥٧٩».

(٢) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٦» بإسناد صحيح مطولاً ، وأحمد في المسند ٢٧٤/١ ، وفيه قصة ، و٢٨٩/١ ، ٣٥٠ ، بلفظه ، وفي الأثرية ٧٩/٧٩ حديث رقم «١٩٣» ، «١٩٤» مختصراً ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١١٤/٥ ، ١٢٥ ، حديث رقم «٢٧٢٩» مطولاً ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التبيذ ٢١٦/٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٨٧/١٢ حديث رقم «٥٣٦٥» - مطولاً ، والطبرقي في المعجم الكبير ١٠١/١٢ ، ١٠٢ ، حديث رقم «١٢٥٩٨» ، «١٢٥٩٩» مطولاً ، و١٠٢/١٢ ، ١٠٢/١٢ ، بلفاظ مختلفة ، و١٠٢/١٢ ، ١٠٢/١٢ ، حديث رقم «١٢٦٠٠» مختصراً ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالعام ٢٥٠/٨ ، ٢٥٠/٨ ، حديث رقم «١٧٤٣١» مطولاً ، وفي كتاب الشهادات باب ما يدل على رد شهادة من قامر بالحمل أو بالشطرنج أو بغيرهما ٣٦٠/١٠ ، ٣٦٠/١٠ ، حديث رقم «٢٠٩٤٣» بنحوه ، وفي باب ما جاء في ثم الملاهي من المعترف والمزمار ونحوها ٣٧٤/١٠ ، ٣٧٤/١٠ ، حديث رقم «٢٠٩٩٠» ، «٢٠٩٩١» ، وفي السنن الصغير باب من تجوز شهادته ومن لا تجوز من الأحرار والبلغين العاقلين للمسلمين ٣٦٢/٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٣ ، حديث رقم «٤٧٠١».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» <sup>(٢)</sup>.

= والمُسْكِرُ : الجِنار قال صاحب العين : والمُسْكِرُ كلُّ نَحْتٍ ، وفعل يُسْكِرُ عليه ، فهو المُسْكِرُ. العين ٢٥٥/٧ «مسر».

وَالْكُوبَةُ : اختلف فيها ، فقال أبو عبيد : لَمَّا الْكُوبَةُ ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ الْكُوبَةَ قِثْرَةٌ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وقال الجوهري : الْكُوبَةُ : الطُّبْلُ الصَّغِيرُ الْمُخَصَّرُ ، وقال صاحب العين : الْكُوبَةُ الشُّطْرَجَةُ ، وصحح الأزهري أنها قِثْرَةٌ ، وهي لُغَةٌ يُقَالُ لَهَا التَّرْدِشِيرُ ، وتعرف الآن بِالطَّلُولَةِ ، وهي لُفْظُ فَارِسِيٍّ مَعْرَبٌ أَسْلَسَهُ كُوبَةً.

العين ٤١٧/٥ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٣٠٤/٥ ، الصحاح ٢١٥/١ ، لسان العرب ٣٧٥٩/٥ ، الألفاظ الفارسية المعربة ص/١٣٩ ، محيط المحيط للبستاني ص/٧٩٦ «كوب» ، الموسوعة العربية العلمية ٥١١/١٥.

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٨» بإسناد حسن بلفظه ، و٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٩» بزيادة فيه ، وابن ماجة في السنن في كتاب الأثربة باب انتهى عن نبذ الأوعية ١١٢٧/١ حديث رقم «٣٤٠١» بزيادة فيه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب مَنْ حَرَّمَ الْمُسْكِرَ ، وَقَالَ : هُوَ حَرَامٌ ، وَنَهَى عَنْهُ ١٦٦/١٢ ، ١٦٦ حديث رقم «٢٤٢١٣» بلفظه ، وأحمد في المسند ٤٢٩/٢ بلفظه ، و٥٠٢/٢ بزيادة فيه ، وفي الأثربة ص/٦١ ، ٨٨ ، حديث رقم «١١٦» ، «١٩٦» بلفظه ، والبيهقي في مسنده ٣٢٦/١٤ حديث رقم «٧٩٩١» بزيادة فيه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٣/٣ حديث رقم «٥٠٩٨» بلفظه ، و«٥٠٩٩» بزيادة فيه ، وابن الجارود في المتقى في الأثربة ص/٢١٨ حديث رقم «٨٥٨» بزيادة فيه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٤٨/١٠ حديث رقم «٥٩٤٤» بزيادة فيه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من القبيذ ٢١٥/٤ ، ٢١٦ ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثربة ٢٢٨/١٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ حديث رقم «٥٤٠٨» - بزيادة فيه .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٨٥/٢ بإسناد حسن بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب من حرم المسكر ، وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٦/١٢ حديث رقم «٢٤٢١٤» بلفظه ، والطبراني في المعجم الأوسط ٨٥/٧ ، ٨٦ ، ٨٦ حديث رقم «٦٨٢٣» مطولا ، وفي المعجم الصغير ص/٣٦٨ حديث رقم «٨٨٠» مطولا ، وفيه ص/٤٠٨ حديث رقم «٩٨٤» بلفظه ، وفي مسند الشاميين ٢١٥/٢ حديث رقم «١٢١٣» بزيادة فيه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثربة ١٤٤/٤ حديث رقم «٤٦٠٨» بزيادة فيه ، و١٤٦/٤ ، ١٤٧ ، ١٤٧ حديث رقم «٤٦٢٤» ، «٤٦٢٥» بنحوه ، وفيه قصة.

وعن الذئم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنا بأرض باردة، وإنا لنستعين بشرب يصنع لنا من القمح، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيسكر؟»، قال: نعم، قال: «فلا تشربوه»، فأعاده عليه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيسكر؟»، قال: نعم، قال: «فلا تشربوه»، فأعاده عليه الثالثة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيسكر؟»، قال: نعم، قال: «فلا تشربوه»، قال: فإنيهم لا يصبرون عنه، قال: «فإن لم يصبروا عنه، فاقتلهم»<sup>(١)</sup>.

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسكر حرام»<sup>(٢)</sup>.

- (١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب النهي عن المسكر ٥٢٣/٢، ٥٢٤، حديث رقم «٣٦٨٣» بمناه، وابن سعد في الطبقات الكبرى في ترجمة فيروز بن النيلمى ٦٣/٦، بللقه، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب من حرم المسكر وقال: هو حرام ونهى عنه ١٦٤/١٢، حديث رقم «٢٤٢١١» بمناه، وفي مسنده ٦٩/٢، حديث رقم «٥٧٣» بمناه، وأحمد في المسند ٢٣١/٤، ٢٣٢، بإسناد صحيح بللقه، وفي نفس الموضع بمناه، وفي الأثربة ص/٨٢، ٨٣، حديث رقم «٢٠٩» بمناه، وص/٨٣، حديث رقم «٢١٠» بنحوه، وابن أبي عاصم في الأحاد والمنقلى في ترجمة ديلم الحميري ١٤٥/٥، ١٤٤، حديث رقم «٢٦٨٣»، «٢٦٨٤» بمناه، والبخارى في معجم الصحابة في ترجمة ديلم الحميري ٢٨٨/٢، ٢٨٩، حديث رقم «٦٣٨»، «٦٣٩» بنحوه، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢٧/٤، ٢٢٨، حديث رقم «٤٢٠٥»، «٤٢٠٦» بمناه، و٢٨/٤، حديث رقم «٤٢٠٦» مختصراً - ولو نعم في معرفة الصحابة في ترجمة ديلم بن فيروز الحميري ١٠١٠/٢، ١٠١١، حديث رقم «٢٥٧٢» بللقه، و١٠١١/٢، حديث رقم «٢٥٧٣» بمناه، و١٠١١/٢، حديث رقم «٢٥٧٤» مختصراً، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب تفسير الخمر التي نزل تحريمها ٥٠٧/٨، حديث رقم «١٧٣٦٦» بمناه، و٥٠٧/٨، ٥٠٨، حديث رقم «١٧٣٦٧» مختصراً، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره لقليله حرام ١٩/١٣، حديث رقم «١٧٣١٩» بمناه.
- (٢) أخرجه أحمد في المسند ١١٢/٣، بإسناد صحيح، مطولا، و١١٩/٣، بللقه، وفي الأثربة ص/٧٨، حديث رقم «١٩٠» مطولا، والبخارى في مسنده ٢٠/١٣، حديث رقم «٦٣١٨»، و ٥٢/١٤، حديث رقم «٧٤٩٣» بنحوه، و ٢١/١٣، «٦٣١٩» بللقه، و ٥٢/١٤، حديث رقم «٧٤٩٤» بزيادة فيه، وأبو يعلى الموصلى في مسنده ٥٠/٧، حديث رقم «٣٩٦٦» مطولا، و ٢٧٩/٦، حديث رقم «٣٥٨٩» بزيادة فيه، و ٤٢/٧، حديث رقم «٣٩٥٤» بنحوه، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب الانتباه في الدباء والحنتم والتغير والمزفت ٢٢٦/٤ بزيادة فيه.



ونكر ابن حزم في المحلى <sup>(١)</sup> أخبارا عن جماعة من الصحابة في تحريم كل مسكر ثم قال : فهذه الآثار المتظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين ، وأبي هريرة ، وأبي موسى ، وابن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله ، والنعمان بن بشير ، والديلم بن الهوشع كلهم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما لا يحتمل التأويل ، ولا يقدر فيه على حيلة ، بل بالنص على تحريم الشراب نفسه إذا أسكر وتحريم شراب العسل ، وشراب الشعير ، وشراب القمح إذا أسكر ، وشراب الذرة إذا أسكر ، وتحريم القليل من كل ما أسكر كثيره بخلاف ما يقول من خذله الله تعالى ، وحرمة التوفيق <sup>(٢)</sup>.

وقد نكر الحافظ ابن حجر طرق حديث «كل مسكر حرام» في فتح الباري <sup>(٣)</sup> ، ثم قال : فإذا اتضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر ، وأبي موسى ، وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جيد ، ومضمونها أن المسكر لا يحل تناوله بل يجب اجتنابه ا. هـ ، وقال ابن رجب : وقد تواترت الأحاديث بذلك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(٤)</sup>.  
وقال المناوي : قال السيوطي : الحديث متواتر <sup>(٥)</sup>.

قلت : قد نكره السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة <sup>(٦)</sup> ، وأورده عن أربعة عشر صحابيا ، ونكره الكتاني في نظم المتناثر <sup>(٧)</sup> ، وزاد عليه أربعة من الصحابة.

(١) ٤٩٩/٧ ، ٥٠٠.

(٢) المحلى ٧/٥٠٠.

(٣) ٤٦/١٠ ، ٤٧.

(٤) جامع الطوم والحكم ١٢٢٦/٣.

(٥) فريض القدير ٥٣٠.

(٦) ص/٣٢٩ حديث رقم «٨٥».

(٧) ص/١٥٣ حديث رقم «١٦٥».

قال أبو العباس القرطبي : هذه الأحاديث على كثرتها تبطل مذهب أبي حنيفة ، والكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب وما كان من غيره ، لا يُسمى خمراً ، ولا يتناولوه اسم الخمر ، وإنما يُسمى نبيذاً وهذا مخالف للغة ، والسنة ألا ترى : أنه لما نزل تحريم الخمر فهتت الصحابة جميعهم من ذلك تحريم كل ما يُسكر نوعه ؛ فسوّوا في التحريم بين المعتصر من العنب وغيره ، ولم يتوقفوا في ذلك ، ولا سألوا عنه ؛ لأنهم لم يشكل عليهم شيء من ذلك ، فإن اللسان لستهم ، والقرآن نزل بلغتهم ولو كان عندهم في ذلك شك ، أو توهم لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ، ويسألوا ، لا سيما وكان النبيذ عندهم مالا محترماً منهياً عن إضاعته قبل التحريم ، فلما فهموا التحريم نصاً ترجّح عندهم مقتضى الإراقة والإتلاف على مقتضى الصيانة والحفظ ثم كان هذا من جميعهم من غير خلاف من أحد منهم ، فصار القاتل بالتفريق سالماً غير سبيلهم ثم إنه قد ثبتت أحاديث نصوص في التسوية بين تلك الأشياء ، وأن كل ذلك خمر على ما يأتي بعد هذا وقد خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فقال : ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل ، وهي من خمسة أشياء : من الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والعسل والخمر : ما خامر العقل وهذه الخطبة بمحضر الصحابة رضوان الله عليهم وهم أهل اللسان ، ولم ينكر ذلك عليه أحد ، وهو الذي جعل الله الحق على لسانه وقلبه وإذا ثبت أن كل ذلك يقال عليه : خمر ؛ فيلزمه تحريم قليله وكثيره ، ولا يحل شيء منه تمسكاً بتحريم مُسمى الخمر ، ولا مخصص ، ولا مفصل يصح في ذلك (١).

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣.

• والقول الثاني : أن الخمر لا تكون إلا من التِّين (١) من عصير العنب إذا غلَى (٢) ، واشتد (٣) ، وقذف بالزَّيْد (٤) ، والمحرم من غيرها هو السُّكْرُ ، وبه قال الإمام أبو حنيفة (٥) ، وجماعة من فقهاء الكوفة (٦) ، ولم يشترط أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن في عصير العنب أن يقذف بالزَّيْد ، وألحق أبو

(١) التِّينُ : بكسر التَّو ، وسكون الياء ، وآخره همزة ، هو الذي لم يطبخ. المسائل السفرية في النحو لابن هشام ص/٣٣ ، لسان العرب لابن منظور ٤٥٩١/٦ .

(٢) أي ارتفع أسطله ، ولما ، قال ابن فارس : التين ، واللام ، والحرف المعتل أصلٌ صحيح في الأمر يدلُّ على ارتفاع ، ومجاوِزةً فخر أ.هـ ، ويقال : غُتَّ القَبْزُ ونحوها غلبًا وظَنًّا ، فارت. معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣٨٧/٤ ، المعجم الوسيط ٦٦٠/٢ .

وغلبان عصير العنب هنا من غير ناز ، ولو كان ينال لصار مطبوخا ، وهو غير مراد هنا ، فالمراد التِّينُ من عصير العنب .

(٣) قال ابن عابدين : أي قوي بحيث يصير مسكرا. رد المحتار ٢٧/١٠ .

(٤) وقذف بالزَّيْد : أي رماه وزلقه فلتكشف عنه وسكَن ، وقال ابن عابدين : أي بحيث لا يبقى فيه شيء من الزيد ، فوصلو . ويروق . المغرب في ترتيب العرب ٢٧١/١ ، رد المحتار ٢٧/١٠ .

(٥) هذا هو المشهور عن أبي حنيفة ، حكاه عنه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٢/٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ونقله عنه أعلام المذهب الحنفي ، والروايتي في بحر المذهب ١٣٧/١٣ ، ١٣٩ ، وأقول : إن لها حنيئة يرى أن الخمر من ثمرات التخليل ، والأعاب ، وقد نسب هذا القول لأبي حنيفة المازري في المعجم بلوغة مسلم ١٠٢/٣ ، وتابعه لنووي في شرح صحيح مسلم ١٦٥/٧ ، والمعروف عن أبي حنيفة في كتب المذهب الحنفي خلافه كما سلف ، والله أعلم .

(٦) قال إبراهيم بن عبد الله بن الجندب : سمعت يحيى بن معين يقول : ترك التبيذ خير من شربه ، ومن رخص فيه فيما أسكر كثيره ، شريك ، وسلفان ، وحسن بن حي ، ووكيع ، وابن نمير ... ، وكل تبيذ يجوز ثلاثة أيام فلا خير فيه عندهم . وعند سلفان . وشريك . وابن حي . وابن نمير ، ووكيع ، وأبي معاوية . كلهم يكرهه .

سؤالات ابن الجندب لابن معين ص/٣٤ «٤٨» .

وقال ابن رشد : قال العراقيون إبراهيم النخعي من التابعين ، وسلفان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن المحرم من سائر الأبيذة المسكرة هو السكر نفسه لا العن . بداية المجتهد ٤٧١/١ ، وينظر : أحكام القرآن للجصاص ١٢٢/٤ ، المحرر الوجيز لابن عطية ٢٩٢/١ ، تفسير القرطبي ٤٣٥/٣ .

ونسب المعني هذا لأبي أيوب بن سويد بن غفلة ، وزر بن حبيش ، والحسن البصري ، وعظيمة بن قيس ، وعصرو بن ميمون ، ومرة الهمداني ، وعامر الشعبي ، وقال : وروي ذلك عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وجابر ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم . نخب الأثر ٨٧/١٦ .

قلت : لا يصح هذا القول عن المذكورين من الصحابة ، والتابعين ، فقد أخرج النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية ، باب ذكر الاختلاف على إبراهيم في التبيذ ٢٤٤/٨ حديث رقم «٥٧٥١» من طريق أبي أسامة عن ابن أنس عن أنس عن أبيه قال : ما وَجِئْتُ الرُّخْصَةَ فِي التَّمْكِيرِ عَنْ أَخْبَرٍ صَنِيعًا إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . وإسناده صحيح .

حنيفة بالخمير في الحرمة عصير العنب إذا طبخ ، وذهب أقل من ثلثيه ،  
والنيء من ماء الرطب ، والنيء من ماء الزبيب إذا غلى - في الثلاثة -  
واشتد ، وقذف بالزبد ، مع أنه لم يسم ذلك خمرا <sup>(١)</sup> ، وما سوى ذلك من  
النبيذ <sup>(٢)</sup> ، فهو حلال عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وإن غلى ، واشتد ،

(١) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص/٤٨٥ ، الهداية شرح بداية المبتدي ٢٩٠/٧ - ٢٩٢ ، رد  
المحتار لابن عابد ٣١/١٠ ، ٣٢ ، اللباب في شرح الكتاب للقمي ٢١٣/٣ ، ٢١٤ .

(٢) تعريف النبيذ في اللغة ، وسبب تسميته ، النبيذ مأخوذ من نَبَذَ ، يَنْبِذُ ، من باب ضرب يضرب ، وملائته  
موضوعة للطرح ، والإلقاء ، قال ابن فارس : نَبَذَ ، النَّوْنُ ، وَفَنَاءٌ ، وَالذَّالُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَنْكُ عَلَى طَرَحٍ  
وَالْإِقَاءِ ، وَتَبَنَّتْ الشَّيْءُ أَنْبَذَهُ نَبَذًا : الْفَيْتَةُ مِنْ يَدِي ، وَالتَّيْبُذُ : التَّمَرُ يَلْقَى فِي الْآتِيَةِ ، وَيَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ،  
وقال ابن فارس أيضا : تَبَنَّتْ الشَّيْءُ أَنْبَذَهُ ، إِذَا لَقِيْتَهُ مِنْ يَدِكَ ، وَمِنْهُ سَمِيَ التَّيْبُذُ ، لِأَن التَّمَرَ يَلْقَى فِي  
الْآتِيَةِ ، وَيَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ : التَّيْبُذُ : طَرَحَ الشَّيْءَ أَمْلَكَ ، أَوْ وَزَاعَكَ ، وَكُلَّ طَرَحَ نَبَذٌ ،  
نَبَذَهُ يَنْبِذُهُ نَبَذًا ، وَقَالَ صَالِحُ الْعَيْنِ ، وَالصَّلْبُ بْنُ عَمَادٍ : التَّيْبُذُ : طَرَحَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِكَ أَمْلَكَ أَوْ خَلَفَكَ ،  
وقال ابن ريد : تَبَنَّتْ الشَّيْءُ أَنْبَذَهُ نَبَذًا إِذَا لَقِيْتَهُ مِنْ يَدِكَ ، وَبِهِ سَمِيَ التَّيْبُذُ ، لِأَن التَّمَرَ كَانَ يَلْقَى فِي الْخَزَرِ  
، وَبِهِ خُورُهُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَكْبَرِيِّ : قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : إِذَا سَمِيَ التَّيْبُذُ نَبِذًا ، لِأَنَّهُ مَنبُذٌ فِي الظَّرْفِ ،  
أَي طَرَحَ فِي ظَرْفِهِ ، وَلَقِيَ ، فَالْأَصْلُ فِيهِ : الْمَنبُذُ فَصُرِفَ عَنِ الْمَنبُذِ إِلَى التَّيْبُذِ ، كَمَا قَالُوا : هَذَا مَقْتُولٌ ،  
وَقَتِيلٌ ، وَمَجْرُوحٌ ، وَجَرِيحٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَطَلَّ طَهَاءَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ صَافٍ شِوَامٍ أَوْ قَسْدِيرٍ مَعْجَلٍ

أراد : مقدور ، فصرفه عن مفعول إلى فعل ، وهو من قوله : قد تَبَنَّتْ الشَّيْءُ أَنْبَذَهُ نَبَذًا وَنَبَذَةً ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ  
وَجَلَّ : ( قَتَبَدُوهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ ) أَي طَرَحُوهُ ، وَلَقَوْهُ ، وَقَالَ أَبُو الْأَسَدِ :

وَحَبَرَنِي مَنْ كُنْتُ أُرْسَلْتُ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى صَنُوقِهِ لَمَنْبَذَتُهُ  
أَخَذْتُ كَتَابِي مَغْرَضًا بِشِمَالِيكَ كَذَلِكَ نَعْلًا أَخَذْتُ مِنْ نَعْلَاكَ

أراد : فطرحته ، وقال الآخر :

إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَمْسُلُوا نَبِذُوا كِتَابَكَ وَاسْتَجَلَّ الْمَخْرَمُ

وقال : تَبَنَّتْ التَّيْبُذُ ، بِغَيْرِ لَفٍ ، أَنْبَذَهُ نَبَذًا ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : حَتَّى أَبُو جَعْفَرٍ الرَّزَّاسِيُّ ، وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا ،  
عَنِ الْعَرَبِ : تَبَنَّتْ التَّيْبُذُ ، بِالْف ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَمْ أَسْمَعْهَا أَنَا مِنَ الْعَرَبِ بِالْألف ، وَيُقَالُ : هُوَ مِنْهُ نَبَذَةٌ ،  
وَنَبَذَةٌ : إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ .

وقال الْكَزْهَرِيُّ : التَّيْبُذُ معروف ، وَإِنَّمَا سَمِيَ نَبِذًا لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَخَذُهُ يَأْخُذُ تَمَرًا أَوْ زَبِيبًا ، فَيَنْبِذُهُ ، أَيْ يَلْقِيهِ  
فِي وِعَاءٍ أَوْ سِقَاءٍ ، وَيَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، وَيَتْرَكُهُ حَتَّى يَفُورَ ، وَيَنْبَرِ ، فَيَصِيرُ مُسْكِرًا ، وَالتَّيْبُذُ الطَّرْحُ ، وَمَا  
لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا حَلَالٌ ، فَبِذَا لُسْكِرَ ، فَهُوَ حَرَامٌ ، وَقَالَ ابْنُ سِيَدٍ : التَّيْبُذُ طَرَحَ الشَّيْءَ أَمْلَكَ ، =

«لو ذراعك ، وكلّ طَرَحَ نَبَذَ ، والنَّبِذُ الشيءُ المَتَبَوذُ ، والنَّبِذُ ما نَبَذَ من خَصِيرٍ ، ونَحَرَهُ ، وقال الراغب : النَّبِذُ : إلقاء الشيء ، وطرحه ، لقلة الاعتدال به ، ولذلك يقال : نَبَذْتُهُ نَبْذًا فَتَعَلَ الْخَلْقُ ، وقال ابن الأثير : النَّبِذُ : هُوَ مَا يُفْعَلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ مِنَ التَّمْرِ ، وَالزَّبِيبِ ، وَالضَّلِّ ، وَالْجَنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، يُقَالُ : نَبَذْتُ التَّمْرَ ، وَالضَّبَّ ، إِذَا تَرَكْتُ عَنْهُ لَمَاءَ لَيْصِرٍ نَبِذًا ، فَصُرِفَ مِنْ مَفْعُولٍ إِلَى فَعُولٍ ، وَتَنَبَذْتُهُ : تَخَفَنْتُهُ نَبِذًا ، وَمَنَازِمَ كَأَنَّ مِسْكَرًا ، أَوْ غَيْرَ مُسْكَرٍ ، فَبَقِيَ يُقَالُ لَهُ نَبِذٌ ، وَيُقَالُ لِلْخَمْرِ الْمُخَصَّرِ مِنَ الْعُصْبِ : نَبِذٌ ، كَمَا يُقَالُ لِلنَّبِذِ : خَمَزٌ».

العين ١٩١/٨ ، جمهرة اللغة ٢٥٣/١ ضبذ ، الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأثيري ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، تهذيب اللغة ٤٤٢/١٤ ، المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٨٧/١٠ ، معجم مقاييس اللغة ٣٨٠/٥ ، مجمل اللغة لابن فارس ٨٥١/٢ ، المحكم والمحيط الأعظم ٨٣/١٠ ضبذ ، المخصص ١٥٨/١٣ باب اطراح الشيء وتفريقه ، المفردات في غريب القرآن ص/٤٨٠ ، النهاية في غريب الحديث ٧/٥ ، تاج العروس ٤٨٠/٩ ضبذ».

#### • تعريف النبذ في الشرع :

قال ابن قتيبة : ولما النبذ ، فاختلوا في معناه ، فقال قوم : هو ماء الزبيب ، وماء التمر من قبل أن يظليا ، فإذا اشتد ذلك ، وصلب ، فهو خمر ، وقالوا : إما كان الأولون من الصحابة والتابعين يشربون ذلك ويتخونونه في صدر نهارهم ، ويشربونه في آخره ، ويتخونونه من أول الليل ، ويشربونه على غداهم ، وعشقهم ، وقالوا : سمي نبيذا لأنهم كانوا يأخذون القبضة من التمر أو الزبيب ، فينبذونها في السماء ، أي يلقونها فيه.

وقال آخرون : النبذ ، ما اتخذ من الزبيب ، والتمر ، وغيرهما من المستخرج بالماء ، وترك حتى يظلي ، وحتى يسكن ، ولا يسمى نبيذا حتى ينتقل عن حاله الأولى ، كما لا يسمى العصور خمرًا حتى ينتقل عن حالوته ، ولا تسمى الخمر خلا حتى تنتقل عن مرارتها ، ونشوتها ، وإما سمي نبيذا ، لأنه كان يتخذ ، وينبذ أي ، يترك ، ويعرض عنه حتى يبلغ ، وهذا هو القول ، لأن النبذ لو كان ماء الزبيب لما وقع فيه الاختلاف ، ولأجمع الناس جميعا على أنه حلال من قبل أن يظلي ، فليم لاختلاف المختلفون ، وهم سأل المسائلون ؟ قال الشاعر :

تلفّر أو خرّ النّبأُ وفِذا

نبيذ إذا مرّ النّبأُ بسدنه

وقال ابن شبرمة :

فهو للخمر والطلاء نسب

ونبيذ الزبيب ما نشد منه

وقال الآخر :

وصرت حديثا لمن عابه

تسرتك التبيذ وشركه

ويفتح للشر أبوبه

شرابها يصل سبيل الرشاد

قال ابن قتيبة : فسماه نبيذا ، وهو يفعل هذا الفعل ، ولا يجوز أن يكون لرد ماء الزبيب ، ولا ماء التمر قبل أن يظليا . الأثرية ونكر لاختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/٣١ ، ٣٢ .

وقذف بالزبد ، قال صاحب الهداية من الحنفية : الخمر ؛ هي النبيذ من ماء العنب إذا صار مسكرا ، وهذا عندنا ، وهو المعروف عند أهل اللغة (١) ، وأهل العلم ، وقال بعض الناس : هو اسم لكل مسكر لقوله عليه الصلاة

• قلت : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شرب النبيذ ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٥/٣ حديث رقم «٢٠٠٨» من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس - رضي الله عنه - ، قال : مَلَفَ سَكَنَتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفَنَحِي هَذَا الشَّرَابِ كُلَّهُ ، فَضَلَّ ، وَتَبَيَّذَ ، وَفَمَاءَ ، وَاللَّيْنُ . فلو لم يكن النبيذ إلا ما استخرج بالماء من الزبيب ، والتمر ، وغيرهما ، وترك حتى يقطر ، وحتى يسكن - كما قال ابن قتيبة - لكان في هذا رمي للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه شرب هذا النبيذ ، وهو باطل ، ومستحيل ، إنما شرب النبي صلى الله عليه وسلم النبيذ الحلو الطيب ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٢/٣ - ٤٥٤ : ٤٥٤ حديث رقم «٢٠٠٤» ، «٢٠٠٥» من طريق شعبة ، عن يحيى بن غنبد أبي عَمرٍو النَّبَرَتِيِّ ، قال : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، يَقُولُ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْتَبِذُ لَهُ لَوْكٌ لَلْوَيْ ، فَيُشْرَبُهُ إِذَا صَبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ ، وَاللَّيْلَةَ لَتَبِي تَجِيءُ ، وَالْفَجْ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى ، وَالْفَجْ إِلَى الْفَصْرِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَلِيمَ ، أَوْ لَمَزَ بِهِ فَصَبَّ» ، ومن طريق القاسم بن الفضل الخزازي ، عن ثمانية بن حَزَنٍ الْفُشَيْرِيِّ ، قال : لَقِيتُ عَائِشَةَ ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ النَّبِيِّذِ ، فَدَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَنْشِيَّةً ، فَقَالَتْ : سَلْ هَذِهِ ، فَبَاتَهَا فَكُنْتُ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ الْحَنْشِيَّةُ : «كَنْتُ أَقْبِذُ لَهُ فِي سِقَاقِ مِنَ اللَّوَيْ وَلَوْكِيهِ وَأَعَقَّةً ، فَإِذَا صَبَحَ شَرِبَ مِنْهُ» .

وإذا تقررت ، فمطلق النبيذ على الأثرية ثلاثة : أحدها : النبيذ الحلو ، وهو ما كان يشربه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضي الله عنهم ، كما ثبت عنهم ، وهو حلال بالإجماع ، والثاني : النبيذ الحامض ، وهو ما ثبت عن عمر - رضي الله عنه - أنه كسره بالماء ، وشربه كما سبأه يوقه ، والثالث : النبيذ من ماء الرطب ، والتيء من ماء الزبيب إذا غلى ، واشتد ، ولم يذف بالزبد ، فهو حلال عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، حرام عند محمد ، وجمهور العلماء ، فإن قذف بالزبد حرم اتفاقا ، عند الأئمة الثلاثة ، أما ما سوى ذلك من الأثربة كنبيذ الصل ، وقتين ، والحنطة ، والشعير ، والذرة ، ونحوها ، فحلال ، وإن غلى ، واشتد ، وقذف بالزبد ، هذا عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، أما عند محمد ، فهذه الأثربة كلها حرام كما قال جمهور العلماء ، لأن كثرتها يسكر ، فحرم قليلها ، ورأي محمد هو المقتضى به عند الحنفية كما تقدم .

الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص/٤٨٥ ، ٤٨٦ ، الهداية شرح بداية المبتدي ٢٩١/٧ - ٢٩٣ ، رد المحتار لابن عابدين ٣٢/١٠ - ٣٤ ، للباب في شرح الكتاب للقوي ٢١٣/٣ - ٢١٦ .

(١) لأهل اللغة قولان في حقيقة الخمر كما سبق ، وقد أخذ منها ما وافق مذهبه ، وليس هذا من الإحصاف .

والسلام : «كل مسكر خمر» <sup>(١)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام : «الخمر من هاتين الشجرتين» <sup>(٢)</sup> وأشار إلى الكرمة والنخلة ، ولأنه مشتق من مخمرة العقل ، وهو موجود في كل مسكر <sup>(٣)</sup>.

وقيل : إن بعض فقهاء الشافعية وافقوا الكوفيين في بعض قولهم ، قال الحافظ ابن حجر : وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب ، مع مخالفتهم لهم في تفرقتهم في الحكم ، وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيرة من كل شراب ، فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب ، مجاز في غيره <sup>(٤)</sup> ، وخالفه ابن الرفعة ، فنقل عن المزني ، وابن أبي هريرة ، وأكثر الأصحاب أن الجميع يُسمى خمرًا حقيقة ، قال : وممن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب ، والروياتي <sup>(٥)</sup> ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي للأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعقبه النووي في الروضة لكن كلامه في شرح مسلم يوافقه <sup>(٦)</sup> ، وفي

---

(١) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر ، وغيره.

(٢) تقدم تخريجه من حديث أبي هريرة.

(٣) الهداية شرح البداية ٢٨٤/٧ ، ٢٨٥ ، وينظر أيضا : أحكام القرآن للجصاص ٥/٢ - ١٠ ، بدائع الصنائع للكلبي ١١٢/٥ ، تنقيح الأفكار في كشف الرموز والأسرار للقاضي زاده تكملة فتح القدير لابن الهمام ١٥٢/٨ - ١٦٩ ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٤٤/٦ - ٤٩ ، البداية شرح الهداية للعيني ٣٩٣/١١ - ٣٩٦ ، رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٢٦/١٠ - ٤٥.

(٤) العزيز شرح الوجيز للرافعي ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، وقال مثله صاحب البيان في مذهب الإمام الشافعي ٥٢١/١٢.

(٥) بحر المذهب للروياتي ١٣٩/١٣ ، ١٤٠.

(٦) ١٨٩/٧ ، وقال النووي ثم : اتفق أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبهة خمرًا لكن قال أكثرهم هو مجاز ، وإنما حقيقة الخمر عصير العنب ، وقال جماعة منهم : هو حقيقة لظاهر الأحاديث ، والله أعلم.

تهذيب الأسماء يخالفه <sup>(١)</sup> ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني ، فقال ابن المنذر : قال إن الخمر من العنب ، ومن غير العنب عمر ، وعلي... وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية وقد أجاب بهذا ابن عبد البر ، وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي <sup>(٢)</sup> ، والله أعلم <sup>(٣)</sup> .

\* أدلة الكوفيين على مذهبهم :

استدل الكوفيون على مذهبهم بأدلة كثيرة ، وسأذكرها - إن شاء الله تعالى - مع ذكر الجواب عنها :

الدليل الأول : قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ <sup>(١)</sup> قال السرخسي : والرزق الحسن شرعا ؛ ما هو حلال ، وحكم المعطوف ، والمعطوف عليه سواء <sup>(٢)</sup> .

(١) ٩٠/١/٢ ، وقال فيه : وأما حدها - يعني الخمر - فقد اختلف العلماء فيه ، فقل سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأهل الرأي : الخمر ما اعتصر من العنب ، والنخلة ، فيطبخ بطبعه دون عمل النار ، وما سوى ذلك ليس بخمر ، وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأهل الأثر - رضي الله عنهم - : إن الخمر كل شراب مسكر ، فسواء كان صعيرا ، أو نقيعا مطبوخا كان ، أو نونا ، واللغة تشهد لهذا .

(٢) التمهيد ١٤١/٤ ، وقد قال ابن عبد البر فيه : إن ما يصدر من العنب يسمى خمر في لسان العرب ، لكن الاسم الشرعي لا يقع عليها إلا أن نطقي ، وترمي بلزيد ، ويسكر كثيرها ، أو قليلها ، وفي اللغة قد يسمى العنب خمر ، لكن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي .

(٣) فتح الباري ٥١/١٠ ، ٥٢ .

(٤) سورة النحل من الآية رقم «٦٧» .

(٥) المبسوط للسرخسي ٣/٢٤ ، ٤ .



وقال ابن رشد : أما احتجاجهم بالآية ، فأتهم قالوا : السكر ؛ هو المسكر <sup>(١)</sup> ، ولو كان محرم العين ، لما سماه الله رزقا حسنا <sup>(٢)</sup>.

وقال الرزقي : قيل : إن السكر هو النبيذ ، وهو عصير العنب والزبيب والتمر إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ثم يترك حتى يشتد ، وهو حلال عند أبي حنيفة رحمه الله إلى حد السكر ، ويحتج بأن هذه الآية تدل على أن السكر حلال لأنه تعالى ذكره في معرض الإنعام والمنة ، ودل الحديث على أن الخمر حرام ، وهذا يقتضي أن يكون السكر شيئا غير الخمر ، وكل من أثبت هذه المغيرة قال إنه النبيذ المطبوخ <sup>(٣)</sup>.

وقال القرطبي قال الحنفيون : المراد بقوله : « سَكْرًا » ؛ ما لا يسكر من الأنبذة ، والدليل عليه أن الله سبحانه وتعالى امتن على عباده بما خلق لهم من ذلك ، ولا يقع الامتنان إلا بمحلال لا بمحرم ، فيكون ذلك دليلا على جواز شرب ما دون المسكر من النبيذ ، فإذا انتهى إلى السكر لم يجز <sup>(٤)</sup>.

\* الجواب : قال الجمهور : إن السكر هنا هو الخمر ، قلت : وهو مبني على أن العطف في قوله تعالى : « تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا » عطف متغايرات ، وهو الظاهرُ الراجح <sup>(٥)</sup> ، فقد ذكر أبو عبيد السكر من أسماء الخمر <sup>(٦)</sup> ؛ قال الشاعر :

يَنْسَى الصُّحَاةَ وَيَنْسَى الشُّرْبُ شَرِبَهُمْ إِذَا جَرَى فِيهِمُ الْمُسْرَاءُ وَالسُّكْرُ

(١) يعني : النبيذ المسكر كثيره.

(٢) بداية المجتهد ٤٧٢/١.

(٣) تفسير الفقير الرزقي ٧٠/٢٠.

(٤) تفسير القرطبي ٣٥٩/١٢ ، وينظر : الباب في علوم الكتاب ٢٩/٤.

(٥) الدر المصون ٢٦١/٧ ، ٢٦٢.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٢/١.

وممن قال بأن السكر في هذه الآية هو الخمر ابن مسعود ، وابن عمر ،  
والحسن ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وإبراهيم ، وابن أبي ليلى ، والزجاج ،  
وابن قتيبة ، وروى عمرو بن سفيان ، عن ابن عباس قال : **السَّكْرُ** : ما  
حرّم من ثمرتها ، وقال هؤلاء المفسرون : وهذه الآية نزلت إذ كانت الخمرة  
مباحة ، ثم نسخ ذلك بقوله : **( فَأَجْتَنَّبُوهُ )** ، وممن ذكر أنها منسوخة ،  
سعيد بن جبير ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي <sup>(١)</sup> ، وقال أبو جعفر  
النحاس : الأولى أن تكون الآية منسوخة ؛ لأن تحريم الخمر كان بالمدينة ،  
والنحل مكية <sup>(٢)</sup> ، وقال البغوي : وأولى الأقاويل أن قوله : **( تَتَّخِذُونَ مِنْهُ**  
**سَكْرًا )** منسوخ <sup>(٣)</sup> ، وقال ابن العربي : أما هذه الأقاويل فأسدها قول ابن  
عباس : إن الرزق الحسن ما أحله الله بعدها من هذه الثمرات <sup>(٤)</sup> ، فإن قيل  
: الخمر محرمة ، فكيف نكرها الله في معرض الإنعام ؟ قال ابن العربي :  
ويخرج ذلك على أحد معنيين : إما أن يكون ذلك قبل تحريم الخمر ، وإما أن  
يكون المعنى أنعم الله عليكم بثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه ما حرم  
الله عليكم اعتداء منكم ، وما أحل الله لكم ، اتفاقاً أو قصداً إلى منفعة أنفسكم  
، والصحيح أن ذلك كان قبل تحريم الخمر ؛ فإن هذه الآية مكية باتفاق من  
العلماء ، وتحريم الخمر مدني <sup>(٥)</sup>.

وقال الرازي : أجابوا عن ذلك من وجهين :

---

(١) جامع البيان للطبري ٢٧٥/١٤ - ٢٨١ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤/٤٦٤ .

(٢) معاني القرآن للنحاس ٨٢/٤ .

(٣) معالم التنزيل للبغوي ٢٩/٥ .

(٤) لحكم القرآن لابن العربي ١٣٣/٣ .

(٥) المصدر السابق ١٣٣/٣ .

الأول : أن هذه السورة مكية ، وتحريم الخمر نزل في سورة المائدة ، فكان نزول هذه الآية في الوقت الذي كانت الخمر فيه غير محرمة.

الثاني : أنه لا حاجة إلى التزام هذا النسخ ، وذلك لأنه تعالى ذكر ما في هذه الأشياء من المنافع ، وخاطب المشركين بها ، والخمر من أشربتهم ، فهي منفعة في حقهم ، ثم إنه تعالى نبه في هذه الآية أيضا على تحريمها ، وذلك لأنه ميز بينها ، وبين الرزق الحسن في الذكر ، فوجب أن لا يكون السكر رزقا حسنا ، ولا شك أنه حسن بحسب الشهوة ، فوجب أن يقلل الرجوع عن كونه حسنا بحسب الشريعة ، وهذا إما يكون كذلك إذا كانت محرمة (١).

\* قلت : ما اختاره الحنفية هو أحد الأقوال في تفسير السكر ، وهو مبني على أن العطف هنا من باب عطف الصفات بعضها على بعض (٢) ، وقد أنكره بعضهم ، قال أبو علي الفارسي : لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد ، فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجزئتها على اسم واحد ، فحكمه أن يكون قد عُرِف بالصفة التي عطفُ الصفة عليها بالواو (٣) .

وقيل هو جائز لغة لكنه مخصوص بالواو (٤) ، ويكون المعنى على هذا : تتخذون منه ما يجمع بين السكر ، والرزق الحسن كقول الشاعر :

إلى الملكِ للقرم (٥) وابنِ الهنم  
وليثِ الكتيبة في المُنزَحَم

(١) تفسير الفخر الرزقي ٧٠/٢٠ .

(٢) لدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٢٦٢/٧ .

(٣) للتطبيق على كتاب سيبويه للفارسي ٢٣٧/١ .

(٤) مفتي القليب لابن هشام ٣٥٩/٤ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة للعلاي ص/١٤٠ ، ١٤٢ .

(٥) القرْم من الرِّجَال : السِّدِّ الأعظم ، على التمثال ، فالقرْم في الأصل الفعل من القِيل الذي قد أقرِم أي تركه من الركوب والفعل ، ووَدَّع للفتحة ولجمع قُرُوم ، وإِنَّمَا سُمِّيَ الرئيس السِّدِّ من الناس المنزَم لِأَنَّهُ شَبِهَ بالمنزَم من القِيل . المحكم والمحوط الأعظم ٤٠٢/٦ ، مادة «ق ر م» المخصص ٨٦/٧ باب إعداد الإبل وإفراها .

فابن الهمام ، وليث الكتبية ، وصفان للملك ، وقد عطا على الصفة الأولى ؛ وهي القرم ، ومنه قولك : جاعني محمد الظريف ، والعافل ، وأنت تريد شخصا واحدا.

وتم أقوال أخرى في تفسير السكر :

فقال أبو عبيد : هُوَ نَقِيع التَّمَرِ الَّذِي لَمْ تَمْسَحْهُ النَّارُ ، وفيه يرؤى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : السكر خمر <sup>(١)</sup> ، وهذا راجع إلى القول الأول.

وقيل : إنه في الأصل مصدر ، ثم سمي به الخمر ، يقال : سكرَ يسكرُ سكرًا وسكرًا ؛ نحو : رشيد يرشدُ رشداً ورشداً ؛ قال الشاعر :

وَجَاؤُنَا بِهِمْ سَكْرًا عَلَيْنَا فَأَجَلَى الْيَوْمَ وَالسَّكْرَانُ صَاحِبِي

قاله الزمخشري <sup>(٢)</sup> ، قلت : وهذا راجع إلى الأول أيضا .

وقيل : إنه خمور الأعاجم ، قاله قتادة ، قال ابن العربي : وهذا راجع إلى الأول <sup>(٣)</sup>.

وقيل : إنه اسم للخل بُلغة الحبشة ؛ قاله ابن عباس <sup>(٤)</sup> ، لكن قال صاحب القاموس : وقال بعض المفسرين : السكر في التنزيل هو الخل ، قال : وهذا شيء لا يعرفه أهل اللغة <sup>(٥)</sup>.

وقيل : السكر العصير الحلو الحلال ، وسمي سكرًا لأنه يصير مسكرًا إذا بقي ، فإذا بلغ الإسكار حرم <sup>(٦)</sup>.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٩٢/١ ، ولما أثر ابن مسعود فلخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب

الأنسوبة باب السكر ما هو ٢٠٢/١٢٢ حديث رقم «٢٤٢٩٦» ، والطبري في جامع البيان ٢٨٢/١٤ .

(٢) كشاف ٤٤٩/٣ ، وينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص/٨٦ ، ٨٧ ، المخصص ١٤٣/١٤ ،

جامع البيان للطبري ٢٨٥/١٤ .

(٣) تفسير الطبري ٢٨٠/١٤ ، ٢٨١ ، أحكام القرآن لابن العربي ١٣٣/٣ .

(٤) تفسير الطبري ٢٨١/١٤ ، زاد المسير لابن الجوزي ٤٦٤/٤ ، الجامع لأحكام القرآن للطبري

٣٥٨/١٢ .

(٥) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٢٣٤/٣ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للطبري ٣٥٧/١٢ ، التلخيص في علوم الكتاب ١٠٨/١٢ .

وقيل : إنه اسم للطعم ، قاله أبو عبيدة ، وأنشد :

جَعَلَتْ غَيْبَ الْأَكْرَمِينَ سَكْرًا <sup>(١)</sup>

قال الزجاج : أي جعلت ذمهم طعما لك ، وهذا بالتفسير الأول أشبه <sup>(٢)</sup> ،  
المعنى : جعلت تتخمر بأعراض الكرام ، وهو أبين فيما يقال للذي يتبرك في  
أعراض الناس <sup>(٣)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس : قال الزجاج : وقول أبي عبيدة هذا لا يعرف ،  
وأهل التفسير على خلافة ولا حجة له في البيت الذي أنشده ؛ لأن معناه عند  
غيره أنه يصف أنها تتخمر بعيوب الناس <sup>(٤)</sup>.

وقيل : إنه ما يسد الجوع ، مأخوذ من سكرت النهر ، إذا سدته <sup>(٥)</sup>.  
ورجح ابن جرير الطبري أن المراد بالسكر كل ما كان حلالا شربه ، كالنبيذ  
الحلال والخَلّ والرطب ، والرزق الحسن : التمر والزبيب ، قال : وعلى هذا  
التأويل ، الآية غير منسوخة ، بل حكمها ثابت ، وهذا التأويل عندي هو  
أولى الأقوال بتأويل هذه الآية ، وذلك أن السَّكَرَ في كلام العرب على أحد  
أوجه أربعة : أحدها : ما أسكر من الشراب ، والثاني : ما طعم من الطعام ،  
كما قال الشاعر : «جَعَلَتْ غَيْبَ الْأَكْرَمِينَ سَكْرًا» ؛ أي طعما ، والثالث :  
السُّكُونُ ، من قول الشاعر : «جَعَلَتْ عَيْنَ الْحُرُورِ تَسْكُرُ» ، والرابع :  
المصدر من قولهم : سكر فلان ، يسكر ، سَكْرًا ، وسَكْرًا ، قال :  
فإذا كان ذلك كذلك ، وكان ما يسكر من الشراب حراما بما قد دللنا عليه في  
كتابنا المسمى : لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام ، وكان غير جائز لنا

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦٣/١.

(٢) يعني تفسير السكر بالخمر.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٩/٣.

(٤) معاني القرآن للنحاس ٨٣/٤.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٣/٣.

أن نقول : هو منسوخ ، إذ كان المنسوخ هو ما نفى حكمه الناسخ ، وما لا يجوز اجتماع الحكم به وناسخه ، ولم يكن في حكم الله تعالى ذكره بتحريم الخمر دليل على أن السكر الذي هو غير الخمر ، وغير ما يسكر من الشراب ، حرام ، إذ كان السكر أحد معانيه عند العرب ، ومن نزل بلسانه القرآن هو كل ما طعم ، ولم يكن مع ذلك ، إذ لم يكن في نفس التنزيل دليل على أنه منسوخ ، أو ورد بأنه منسوخ خبر من الرسول ، ولا أجمعت عليه الأمة ، فوجب القول بما قلنا من أن معنى السكر في هذا الموضع : هو كل ما حل شربه ، مما يتخذ من ثمر النخل والكرم ، وفسد أن يكون معناه الخمر أو ما يسكر من الشراب ، وخرج من أن يكون معناه السكر نفسه ، إذ كان السكر ليس مما يتخذ من النخل والكرم ، ومن أن يكون بمعنى السكون <sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي : فعلى هذا أن السكر الخل أو العصير الحلو لا نسخ ، وتكون الآية محكمة ، وهو حسن ، إلا أن الجمهور على أن السكر الخمر <sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن قوله : « تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا » خبر معناه الاستفهام ؛ بمعنى الإنكار ، والتوبيخ ، أي اتخذون منه سكرا ، وتَدْعُونَ رِزْقًا حَسَنًا ؛ الخل ، والزبيب ، والتمر ، كقوله : « فَهُمْ الْخَالِدُونَ » <sup>(٣)</sup> ، أي أفهم الخالدون ، والله أعلم <sup>(٤)</sup>.

قلت : وبناء على قول الجمهور أن السكر الخمر ، وأن الآية منسوخة ، وقول الطبري أن المراد بالسكر الشراب الحلال الطيب وأن الآية محكمة ، يسقط استدلال الكوفيين بهذه الآية على مذهبهم.

(١) تفسير الطبري ٢٨٤/١٤ ، ٢٨٥ .

(٢) تفسير القرطبي ٣٠٨/١٤ .

(٣) سورة الأنبياء من الآية رقم «٣٤» .

(٤) المبسوط للسرخسي ٢٤/٤ ، تفسير القرطبي ٣٠٨/١٤ ، روح المعاني ١١٣/٢ .

• الدليل الثاني : استدلوا بقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال السرخسي : دل قوله تعالى على أن الخمر هو النبيء من ماء العنب المشتد بعد ما غلى ، وقذف بالزبد ، اتفق العلماء رحمهم الله على هذا قال : والمعنى أي عنباً يصير خمراً بعد العصر <sup>(٢)</sup>.

• الجواب : قال ابن عبد البر : ليس في هذا دليل على أن الخمر ما عصر من العنب لا غير ؛ لأن الخمر المعروفة عند العرب ما خمر العقل ، وخامره ، وذلك اسم جامع للمسكر من عصير العنب ، وغيره.

وقال الشيخ محمد رشيد رضا : وقد استدل بعضهم على كون الخمر مما يعصر ، أي لا مما ينبذ ويقطر ، بقوله تعالى حكاية عن أحد أصحابي يوسف صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السجن : ﴿ إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ قال الشيخ : وهو استدلال ضعيف وسخيف ، فإن اتخاذ الخمر من العصير لا ينافي اتخاذها من غيره ، وليس في العبارة ما يدل على الحصر ، دع ما يمكن أن يقال من أن هذا القول حكاية عن أعجمي في بيان ما رآه في نومه مما هو معهود في بلاده ، فليس بحجة في لغة العرب ولا صناعتهم وصناعة غيرهم للخمر ، وبالأولى لا يكون حجة في الشرع <sup>(٣)</sup>.

قلت : ليس في الآية ما ينفي اتخاذ الخمر من غير العنب ، فليس فيها قصر للخمر على العنب ، غاية ما فيها أن الحق سبحانه وتعالى سمي العنب خمراً مجازاً باعتبار ما سيكون أو ما سيؤول إليه ، وقيل : لا مجاز فيها ، فإن الخمر العنب بعينه بلغة عمان ، قال الضحاك : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرْنِيَّ

(١) سورة يوسف من الآية رقم «٣٦».

(٢) المبسوط للسرخسي ٢٤/٢ بتصرف .

(٣) تفسير المنار ٨١/٧.

أَعَصِرُ خَمْرًا<sup>١</sup> ، فَالْخَمْرُ : الْعِنْبُ ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى أَهْلَ عُمَانَ الْعِنْبَ : الْخَمْرُ<sup>(١)</sup> ، وقال فخر الدين الرازي : قال أبو صالح : أهل عمان يسمون العنب بالخمير ، فوُقت هذه اللفظة إلى أهل مكة ، فنطقوا بها ، قال الضحاك : نزل القرآن باللسنة جميع العرب<sup>(٢)</sup> .

وقال الزجاج : قال أهل اللغة : الخمرُ في لغة عُمَانَ اسم للعِنْبِ ، فكأنه قال : أراني أعصر عِنْبًا ، ويجوز أن يكونَ عَلَى الخمرَ بعينها ، لأنه يُقَالُ للذي يَصْنَعُ مِنَ التَّمْرِ الدِّبْسِ هَذَا يَغْمَلُ دِبْسًا ، وَإِنَّمَا يَغْمَلُ التَّمْرَ حَتَّى يَصِيرَ دِبْسًا ، وكذلك كل شيء نُقِلَ مِنْ شَيْءٍ ، وكذلك قوله : (أَعَصِرُ خَمْرًا) ، أي أعصِرُ عِنْبَ الخمرِ ؛ أي العِنْبَ الَّذِي يَكُونُ عَصِيرُهُ خَمْرًا<sup>(٣)</sup> .

وأما دعواه اتفاق العلماء على أن الخمر هو النبيء من ماء العنب المشد بعد ما غلى ، وقف بالزبد ، فهي دعوى باطلة ؛ لأن أئمة المذهب الحنفي أنفسهم لم يتفقوا على هذا ، فضلا عن غيرهم من العلماء .

الدليل الثالث : قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي : أَخْبَرَنَا هُتَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بُرْذَةَ بْنِ نِيْلٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ ، وَلَا تَسْكُرُوا»<sup>(٤)</sup> ، استدل الكوفيون بهذا الحديث

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره في تفسير سورة يوسف ٢١٤٢/٧ حديث رقم «١١٦٠٠» بلفظه .

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣٧/١٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٩/٣ .

(٤) أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٢/٨ حديث رقم «٥١٧٧» بلفظه ، وابن أبي شبة في المصنف في كتاب الأثرية ، باب في الشراب في الظروف ٢٣٠/١٢ ، ٢٣١ حديث رقم «٢٤٤١١» عن أبي الأحوص به بلفظه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ حديث رقم «٥١٨٧» عن هناد به بلفظه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الانتباه في اللبائ



سوالحتم ، والفنبر ، والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق علي بن معبد ، ويحيى بن عبد الحميد ، كلاهما ، عن أبي الأحوص به بمغناه ، وابن قلح في معجم الصحابة في ترجمة أبي بردة بن نيار ، اسمه هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد بن غنم ، وهو خال البراء ٢٠٤/٣ «١١٨٣» عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن هند به بلطفه ، والطبراني في المعجم الكبير ١٩٨/٢٢ ، ١٩٩ حديث رقم «٥٢٢» من طريق محمد بن عيسى الطباع ، وسهل بن عثمان ، ومسدد ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، كلهم ، عن أبي الأحوص به بلطفه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٧/٤ ، ١٤٨ حديث رقم «٤٦٣٠» من طريق أبي غسان عن أبي الأحوص به ، بنحوه ، وأبيه في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما يفتح به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما سكره ، والجواب عنه ١٧/٨ حديث رقم «١٧٤٠٨» من طريق أبي داود الطيالسي عن أبي الأحوص به بلطفه ، والجورقاني في الأبطال في كتاب الأطعمة والأشربة ، باب شرب الخمر ٢٧٥/٢ حديث رقم «٦١٤» من طريق أبي بكر ابن السني عن أبي عبد الرحمن التستلي به بلطفه .

• قلت : هذا الحديث ضعفه الحفاظ ، وتكروه على أبي الأحوص ، قال أبو زرعة : سبعت أحمد بن حنبل رجمة لله ، يقول : حديث أبي الأحوص ، عن سيبك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة خطأ الإسناد ، والكلام ، فلما الإسناد : فإن شريكاً ، وأيوب ، ومحمد بن جابر ، روى عن سيبك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى الناس : طقبتنوا في كل وعاء ، ولا تشربوا مسكراً ، قال أبو زرعة : كذا أقول : هذا خطأ ، لما الصحيح : حديث ابن بريدة ، عن أبيه . القطال لابن أبي حاتم ٤٤٢/٤ - ٤٤٤ حديث رقم «١٥٥١» .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن حديث : أبي الأحوص ، عن سيبك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تشربوا في الظروفو ، ولا تسكروا» ، قال أبو زرعة : فوهم أبو الأحوص ، فقال : عن سيبك ، عن القاسم ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، قلب من الإسناد موضعاً ، وصح في موضع : أما القلب : فقوله : عن أبي بردة ، أرك : عن ابن بريدة ، ثم احتاج أن يقول : ابن بريدة ، عن أبيه ، فقلب الإسناد بلسانهم ، والحق في الخطأ ، والحق من ذلك ، ولشنع تصحيحه في متبه : تشربوا في الظروفو ، ولا تسكروا ، وقد روى هذا الحديث عن ابن بريدة ، عن أبيه : أبو سنان ، ضير بن مرة ، وزيد بن أبيه ، عن محارب بن بشار ، وسيبك بن حرب ، والمغيرة بن سبيع ، وعطمة بن مرثد ، والزهري بن عدي ، وعطاء الخراساني ، وسلمة بن كهيل كلهم عن ابن بريدة ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : «نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، ونهيتكم عن أخوم الأضاحي فوق ثلاث ، فامسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن التنبؤ إلا في مقام ، فاشربوا في الأسقية ، ولا تشربوا مسكراً» ، وفي حديث بعضهم ، قال : «ولجتنبوا كل مسكر» ، ولم يقل أخف منهم : «ولا تسكروا» ، وقد بان وهم حديث أبي الأحوص من تلقا هؤلاء المسمين على ما ذكرنا من خلطه . القطال لابن أبي حاتم ٤٣٨/٤ - ٤٤٠ حديث رقم «١٥٤٩» .

سوقا الأثر : روى قوم يستحلون بعض ما حرم الله عز وجل لأحد لا أصول لها ، فمنها حديث أبي بردة بن نيار ، فقلوا هذا الحديث على ما أحبوا فوافقوا أهل البدع في تأويلهم المتشابه وتركهم المحكم ، قال الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ ، وهذا حديث له علل بينة ، وقد طعن فيه أهل العلم قديما ، فبلغني أن شعبة طعن فيه ، وسمعت أبا عبد الله ينكر أن هذا الحديث إنما رواه سمك عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ضهبتكم عن ثلاث : عن الشرب في الأوعية ، وعن زيارة القبور ، وعن لحوم الأضاحي ، فلما لحوم الأضاحي ، فكلوا ، واغشروا ، ولما زيارة القبور ، فزوروها ، ولشربوا في الأوعية ، ولا تشربوا مسكرا ، قال : فدرس كتاب أبي الأحوص ، فلقنوه الإسناد ، والكلام ، فقلب الإسناد ، والكلام ، ولم يكن أبو الأحوص ، يقول أبي بردة بن نيار : كان يقول أبو بردة ، وإنما هو عن ابن بريدة ، فلقنوه أن أبا بردة إنما هو ابن نيار ، فقلنا ، وقد سمعت سليمان بن داود الهاشمي ينكر أنه قال لأبي الأحوص من أبو بردة ؟ فقال : لظنه ثم قال : يقولون ابن نيار ، وهذا حديث معروف ، قد رواه غير واحد عن سمك عن القاسم عن ابن بريدة عن أبيه على ما وصفناه ، ثم جاءت الأحاديث بمثل ذلك عن بريدة ، رواها علفمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه ، ورواها محارب بن نثار عن ابن بريدة عن أبيه ، ورواه أبو فروة الهمداني عن المغيرة بن سبيع عن ابن بريدة عن أبيه ، فلو لم يجيء لهذا الحديث معارض من كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم يكن هذا مما يصح به خبر لبيان ضعفه . ناسخ الحديث ومنسوخه للأثر ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

وقال القسائي : وهذا حديث منكر ، غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم ، لا نعلم أن أحدا تابعه عليه من أصحاب سمك بن حرب ، وسمك ليس بالقوي ، وكان يميل للفتن ، قال أحمد بن حنبل : كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث ، خالفه شريك في إسناده ، وفي لفظه أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حُتَّتْنَا بِرَيْدٍ قَالَ : فَبَيْنَا شَرِيفٌ ، عَنْ سَمَكٍ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ اللَّبَاءِ ، وَالْحَتَمِ ، وَالْقَتِيرِ ، وَالْمَزَقَةِ» المجتبى ٢٣٣/٨ ، ٢٣٣ ، والسنن الكبير ٢٣١/٣ ، ٢٣٢ .

وقال الدارقطني : وهم فيه أبو الأحوص في إسناده ، ومنتها ، وقال غيره : عن سمك ، عن القاسم ، عن ابن بريدة ، عن أبيه : حولا تشربوا مسكرا ، السنن ١٤٨/٤ .

وقال أيضا : يرويه أبو الأحوص ، عن سمك ، عن القاسم ، عن أبيه ، عن أبي بردة ، واختلف عن أبي الأحوص ، فقال عنه سعد بن سليمان : عن سمك ، عن أبي بردة ، عن أبيه ، وهم فيه على أبي الأحوص ، وهم فيه أبو الأحوص على سمك أيضا ، وإنما روى هذا الحديث سمك ، عن القاسم ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، وهم أيضا في منتها ، في قوله : «ولا تسكروا» ، والمحمول عن سمك ، أنه قال : حولا مسكر حرام . العلل للدارقطني ٢٥/٦ ، ٢٦ رقم ٩٥٥ .

\* قلت : وحديث بريدة في صحيح مسلم ، وقد تقدم تكريجه .

على أن المنهي عنه إنما هو السكر ، لا جنس المسكر ، وهو لا يصح ، فهو حديث منكر الإسناد ، والمتمن ؛ قال ابن حزم : وهذا — يعني الحديث — لا يصح ؛ لأنه من رواية سماك بن حرب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة ، وسماك يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة <sup>(١)</sup> ، وغيره ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ؛ لأنه إنما فيه النهي عن السكر ، وليس فيه مانع من تحريم ما يصح تحريمه مما لم يذكر في هذا الخبر ، وقد صح تحريم كل ما أسكر كما ذكرنا من أصح طريق ، والله الحمد اهـ - <sup>(٢)</sup>.

الدليل الرابع ؛ قال ابن عدي : أخبرنا الساجي ، حدثنا أحمد بن عبد الجبار ، حدثنا أبو بكر بن عيَّاش ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، فقال رجل ، أو رجلان : إنَّ هَذَا الشَّرَابَ إِذَا أَكْثَرْنَا مِنْهُ سَكِرْنَا ، قال : «لَيْسَ كَذَلِكَ ، إِذَا شَرِبَ تِسْعَةً ، فَلَمْ يَسْكُرْ ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِذَا شَرِبَ الْعَاشِرَ ، فَسَكِرَ ، فَذَلِكَ حَرَامٌ» <sup>(٣)</sup> ، قلت : صدر هذا الحديث صحيح ، وأما عجزه فموضوع بلا شك ، فبطل احتجاج الكوفيين به.

(١) قلت : نعم كان سماك يقبل التلقين ، لكن ليس الوهم في هذا الحديث منه ، فقد جزم الحفاظ بأن الوهم فيه من أبي الأحوص ، لا من سماك.

(٢) المحلى ٤٨٢/٧.

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة محمد بن السائب بن بشر الكلبي ١١٧/٦ عن الساجي به باللفظ ، ولفصاح في أحكام القرآن ١٢٥/٤ من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيَّاش به ، وعنده أن قوله «ليس كذلك» ، إذا شرب تسعة... إلى آخر الحديث من قول ابن عباس.

وقال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه فضيحة الدهر موضوع بلا شك ، رواه أبو بكر بن عيَّاش — ضعف — عن الكلبي — كذاب مشهور — عن أبي صالح — هالك — . المحلى بالآثار ٤٨٤/٧ ، ٤٨٥.

قلت : العمدة فيه على الكلبي ، فقد رمي بوضع الحديث كما سلف ، ولما أبو بكر بن عيَّاش ، فهو ثقة يغلط ، من رجال البخاري ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٤٨/٩ رقم «١٥٦٥» ، الكامل لابن عدي ٢٥/٤ رقم «٨٩٠» ، تهذيب الكمال ١٢٩/٣٣ رقم «٧٢٥٢» ، تهذيب التهذيب ٢٠٦/١٠ رقم «٨٠٣٥» ، تهذيب التهذيب ٣٤/١٢ رقم «١٥١» ، وأبو صالح ضعيف ، وليس بهالك كما زعم ابن حزم.

الدليل الخامس : قال ابن عدي : حَدَّثَنَا ابْنُ نَاجِيَةَ ، حَدَّثَنَا مَهْدِي بْنُ مِهْرَانَ الْجُرْجَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُشْمَعِلُ بْنُ مِلْحَانَ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَامَ أَوَّلٍ عَنْ هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ أَنْ تَتَّبِعُوا فِيهَا ، وَلَا تَسْكُرُوا» قَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا قَوْلُكَ : «لَا تَسْكُرُوا ؟» ، قَالَ : «يَا عُمَرُ ! اشْرَبْ ، فَإِذَا خَشِيتَ فِدْعَ»<sup>(١)</sup>.

قلت : وهذا الحديث لا يصح ، قال ابن حزم : وأما خبر ابن عباس : فبأنه من طريق المشمعل بن ملحان ، وهو مجهول<sup>(٢)</sup> ، عن النضر بن عبد الرحمن خزاز بصري يكنى أبا بكر منكر الحديث ، ضعفه البخاري وغيره ، وقال فيه ابن معين : لا تحل الرواية عنه ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة ، لأن فيه

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة النضر بن عبد الرحمن الخزاز ٢١/٧ عن ابن ناجية به بلفظه ، وقال : وهذا منكر المتن ، يرويه المشمعل هذا عن النضر ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١٨١/٧ حديث رقم «٧٠٩٩» من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، عن المشمعل بن ملحان ولفظه : «كل مسكر حرام» ، فقال عمر : يا رسول الله ! قولاك : «كل مسكر حرام» ، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشرب فإذا نش فدع» ، ثم قال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن النضر أبي عمر إلا المشمعل ، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة المشمعل بن ملحان ٢٥١/١٣ ، ٢٥٢ رقم «٧٢٠٩» من طريق أحمد بن الحسن بن عبد الجبار عن إسماعيل بن إبراهيم للترجماني به ، ولفظه : «كل مسكر حرام» ، والله أعلم.

وإسناده ضعيف جدا ، فيه مشمعل بن ملحان ، وهو ابن الحديث. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٤١٧/٨ للترجمة رقم «١٩٠١» ، تهذيب الكمال ١٢/٢٨ رقم «٥٩٧٧» ، تهذيب تهذيب الكمال للذهبي ٤٤٦/٨ رقم «٦٧٢٥».

والنضر بن عبد الرحمن الخزاز متروك الحديث. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٤٧٥/٨ للترجمة «٢١٨١» ، الكامل لابن عدي ٢٠/٧ رقم «١٩٦٠» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٦٢/٣ رقم «٣٥٢٩» ، تهذيب الكمال ٢٩٣/٢٩ رقم «٦٤٣٠».

(٢) قلت : المشمعل بن ملحان ليس مجهولا ، فقد روى عنه جمع ، وإنما في حديثه ابن كما سلف.

النهي عن السكر ، ويكون قوله : «فإذا خفت فذع» أي إذا خفت أن يكون مسكرا ، فسقط التعلق به (١).

الدليل السادس : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْذَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَمُعَاذَا ، إِلَى النِّمَنِ فَقَلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ بِهَا شَرَابَيْنِ يُصْنَعَانِ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ ، أَخَذَهُمَا يُقَالُ لَهُ : الْمِزْرُ ، وَالْآخِرُ يُقَالُ لَهُ : الْبِتْعُ ، فَمَا نَشْرَبُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْرَبَا ، وَلَا تَسْكُرَا» (٢).

(١) المحلى ٤٨٢/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التنبؤ ٢٢٠/٤ عن علي بن معد به بلفظه ، ومن طريق إسرائيل ، والفضل بن مرزوق ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ ، ٢١٨ ، حديث رقم «٥٥٩٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا» ، والبيهقي في مسنده ١٣٨/٨ ، ١٣٩ ، حديث رقم «٣١٥١» من طريق الفضل بن مرزوق عن أبي إسحاق به ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٤/٣ ، ٢١٥ ، حديث رقم «٥١٠٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا» ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البتغ لما سئل عنه ٤٩٨/١٢ ، ٤٩٩ ، حديث رقم «٤٩٧٣» عن علي بن معد به ، ولفظه : «اشربوا ولا تشربوا مسكرا ، أو قال : لا تسكروا» ، و٤٩٩/١٢ ، ٥٠٠ ، حديث رقم «٤٩٧٤» ، «٤٩٧٥» من طريق إسرائيل ، والفضل بن مرزوق ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به ، ولفظه : «اشربا ، ولا تشربا مسكرا» ، وأبو جعفر القنصلي في التماسخ والمنسوخ ٦٢٤/١ ، ٦٢٥ ، حديث رقم «١٧٥» عن الطحاوي به بلفظه ، و٦٣٥/١ ، ٦٣٦ ، حديث رقم «١٧٦» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به ، ولفظه «اشرب ، ولا تشرب مسكرا».

وإسناده ضعيف ، فيه شريك شريك ، وهو : ابن عبد الله بن أبي شريك القنصلي ، أبو عبد الله الكوفي القنصلي ، وهو وإن كان صدوقا إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظر ، ولم يتابع على قوله : «اشربا ، ولا تسكرا».

قال الطحاوي : فلما قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأبي موسى ومعاذ حين سألا عن البتع اشربا ولا تسكرا ولا تشربا مسكرا كان ذلك دليلا أن حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم ما لا يسكر منه فدل ذلك على أن ما ذكره أبو موسى عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مما ذكرنا عنه في الفصل الأول من قوله كل مسكر حرام إنما هو على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثورها يسكر وقد روينا حديث أبي سلمة عن عائشة في جواب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للذي سألته عن البتع بقوله كل شراب أسكر فهو حرام فإن جعلنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيره ضاد جواب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمعاذ وأبي موسى الأشعري وإن جعلناه على تحريم السكر خاصة لا على تحريم الشراب وافق حديث أبي موسى وأولى الأشياء بنا حمل الآثار على الوجه الذي لا يتضاد إذا حملت عليه <sup>(١)</sup>.

قلت : الحديث لا يثبت بهذا اللفظ ؛ قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث أتى من شريك ، في حروف فيه ، وقال ابن حزم : وأما خبر أبي موسى : فلا يصح لأنه من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وشريك مدلس ، وضعيف ، فسقط ، وقد رواه الثقات بخلاف هذا ، كما روينا من طريق عمرو بن دينار ، وزيد بن أبي أنيسة <sup>(٢)</sup> ، وشعبة بن الحجاج <sup>(٣)</sup> ، كلهم عن سعيد بن أبي بردة عن

(١) شرح معاني الآثار ٢٢٠/٤.

(٢) حديث عمرو بن دينار ، وزيد بن أبي أنيسة أخرجهما مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٠/٣ ؛ حديث رقم ١٧٣٣ ؛ أما حديث عمرو فلخرجه من طريق سفيان عن عمرو به ، وأما حديث زيد فلخرجه من طريق عبد الله بن عمرو عن زيد به.

(٣) حديث شعبة أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المقتزي باب بحث أبي موسى ومعاذ إلى أين من قبل حجة الوداع ٩٧٤/٢ ؛ حديث رقم ٤٣٤٤ ، « ٤٣٤٥ » عن مسلم عن شعبة به ، ولخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأشربة ٤٥٠/٣ ؛ حديث رقم ١٧٣٣ من طريق وكيع عن شعبة به ، وتقدم تخريج حديث أبي موسى في أوائل هذا البحث.

أبيه عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنْ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ» ، «أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنْ الصَّلَاةِ» ، فهذا هو الحق الثابت ، لا رواية كل ضعيف ، ومذلس ، وكذاب ، ومجهول<sup>(١)</sup>.

قلت : لم ينصف ابن حزم شريكا ، فهو ليس ضعيفا ، بل صدوق ، وإما نعم النقاد عليه سوء الحفظ ، فقد ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظره ؛ قال صالح جزرة : صدوق ، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه<sup>(٢)</sup> ، وقال الدارقطني : شريك ليس بالقوي فيما ينفرد به<sup>(٣)</sup> ، وأما تدليسه ، فالرجل مقبول التدليس ، فقد ذكره العلائي ، وابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ؛ وهي من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع ، وذلك إما لإمامته ، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى ، أو لأنه لا يدلّس إلا عن ثقة<sup>(٤)</sup>.

ولم يتابع شريك على قوله : «اشْرَبَا ، وَلَا تَسْكُرَا» ، فلا يقبل منه هذا اللفظ ، لسوء حفظه ، وقد خالفه إسرائيل بن يونس ، والفضيل بن مرزوق ، فقالا عن أبي إسحاق السبيعي : «ولا تشربا مسكرا» ، وقول اثنين أولى من قول واحد ، وقد أخرج الشيخان هذا الحديث في الصحيحين بلفظ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وما في الصحيح -أصح- ، وبهذا يبطل استدلال الكوفيين بهذا الحديث.

(١) المحلى ٤/٤٨٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢٨٥/٩ في ترجمته.

(٣) السنن ٢٧١/١ عقب الحديث رقم «١٢٩٢».

(٤) جامع التحصيل ١١٣/١ ، طبقات المدلسين لابن حجر ٣٣/٣.

الدليل السابع : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا مُلَارِمُ بْنُ عَمْرِو ، عَنْ عُجَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ عَمِّهِ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ، عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالَ : جَلَسْنَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ وَقَدْ عُنِيَ الْقَيْسُ ، فَقَالَ : مَا لَكُمْ قَدْ اصْفَرَّتْ أَلْوَانُكُمْ ، وَعَظُمَتْ بَطُونُكُمْ ، وَظَهَرَتْ عُرُوقُكُمْ ؟ قَالَ : قَالُوا : أَتَاكَ سَيْدُنَا ، فَسَأَلَكَ عَنْ شَرَابٍ كَانَ لَنَا مُوَافِقًا ، فَتَهَيْتُهُ عَنْهُ ، وَكُنَّا بِأَرْضٍ مُجْمَعَةٍ ، قَالَ : «فَاشْرَبُوا مَا طَابَ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حزم : وهذا لا حجة فيه لوجوه : أولها : أنه من رواية عُجَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ؛ وهو مجهول ، لا يدرى من هو ، ثم لو صح لما كتبت لهم فيه حجة ؛ لأن ما طاب لنا هو ما أحل لنا كما قال الله تعالى : ( فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْنِسَاءِ )<sup>(٢)</sup> ، فليس في شيء من هذا إباحة ما قد صح تحريمه<sup>(٣)</sup>.

قلت : لم يصب ابن حزم في تجهيله عُجَيْبَةَ ، فَعُجَيْبَةُ ، ثقة ؛ وهو ابن عبد الحميد بن عقبة بن طلق ، روى عن قيس بن طلق ، وروى عنه ملارم بن عمرو وحده ، قال ابن معين<sup>(٤)</sup> ، والعجلي<sup>(٥)</sup> : ثقة .  
وأما قول الذهبي : لا يكاد يعرف<sup>(٦)</sup> ، فلأجل تفرد ملارم بن عمرو بالرواية عنه ، ولا يضره ذلك ، مع توثيق ابن معين ، والعجلي له<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب من رخص في التنبؤ ، ومن شربه ٢٢٠/١٢ ، ٢٢١ حديث رقم «٢٤٣٦٨» عن ملارم بن عمرو به بلفظه .

(٢) النساء من الآية رقم «٣» .

(٣) المحطى ٤٨٣/٧ .

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٤٤ رقم «٤٨٨» .

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٢٩ رقم «١١١٣» .

(٦) ميزان الاعتدال ٧٧/٥ رقم «٥٦٣٢» ، المقنن في الضعفاء ٥٣/٢ رقم «٤٠٨٣» .

(٧) بناء على ما صححته في بحث الرواة الذين جهلهم ابن حزم ، وأخرج لهم الشيخان أو أحدهما المطبوع ضمن مجلة الدرية ص/٢٦٠ .



والصواب أن يقال في تعليل هذا الحديث : إسناده ضعيف ، فيه قيس بن طلق ، وهو ليس بالقوي ، قال الشافعي : سألنا عن قيس ، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره ، وقد عارضه من وصفنا ثقته ، ورجاحته في الحديث ، وتنبه<sup>(١)</sup>.

وقال الخلال عن أحمد : غيره أثبت منه<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن معين : قد أكثر الناس في قيس بن طلق ، ولا يحتج بحديثه<sup>(٣)</sup>.

وقال عثمان الدارمي قلت : — يعني لابن معين — : فعبد الله ابن نعمان ، عن قيس بن طلق ؟ قال : شيوخ يمامية ثقات<sup>(٤)</sup>.

وقال العجلي : يمامي تابعي ثقة<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه ، وأبي زرعة : قيس بن طلق ، ليس ممن تقوم به حجة ، قال ابن أبي حاتم : ووهناه<sup>(٦)</sup>.

وقال الدارقطني : قيس بن طلق ليس بالقوي<sup>(٧)</sup>.

وقال البيهقي : قيس بن طلق ليس بالقوي عندهم ، غمزه يحيى بن معين بين يدي أحمد بن حنبل ، وقال : لا يحتج به<sup>(٨)</sup>.

---

(١) المسن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥».

(٢) تهذيب التهذيب ٣٩٩/٨ رقم «٧٠٨».

(٣) المسن للدارقطني ١١٣/١ رقم «٥٣٨» ، المسن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥».

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٤٤ رقم «٤٨٦».

(٥) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهبشي ص/٣٩٣ رقم «١٣٩٦».

(٦) الطل لابن أبي حاتم ٥٦٨/١ ، ٥٦٩ ، عقب الحديث رقم «١١١» ، المسن للدارقطني ١١٢/١ عقب

الحديث رقم «٥٣٤» ، المسن الكبير للبيهقي ٢١٣/١ عقب الحديث رقم «٦٤٥» ، الخلافيات للبيهقي

٢٨٢/٢ رقم «٥٦٥».

(٧) المسن ١٣٠/٢ عقب الحديث رقم «٢١٦٨».

(٨) الخلافيات للبيهقي ٢٨٢/٢ عقب الحديث رقم «٥٦٤» ، مختصر الخلافيات للبيهقي ٢٨٥/١.

وقال ابن الجوزي : قيس بن طلق ضعفه أحمد ، ويحيى (١).

قلت : تعارض في قيس الجرح والتعديل ، والراجح فيه جانب الجرح ، لأنه رأي جمهور الأئمة ، ولابن معين فيه قولان ، والمختار منهما ، ما وافق فيه أحمد ، وغيره من الأئمة ، وهو جرحه لقيس (٢) ، وخلاصة القول فيه أنه ليس بالقوي.

\* وقد خالف قيسُ بنُ طلق أخنهُ خالدة أو خلدة بنت طلق في لفظه ، قال ابن أبي شيبه : حَدَّثَنَا مُلَاتِمُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ سِرَاجِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ عَمِيهِ خَالِدَةَ بِنْتِ طَلْقٍ ، قَالَتْ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَجَاءَ صُخْرَاءُ عَبْدِ الْقَيْسِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ، مَا تَرَى فِي شَرَابٍ نَصَبْتُهُ مِنْ بُعَارِنَا ؟ قَالَ : فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَأَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ قَامَ بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ ، قَالَ : مَنْ السَّائِلُ عَنِ الْمُسْكِرِ ؟ يَا سَاتِلًا عَنِ الْمُسْكِرِ ، لَا تَشْرِبُهُ ، وَلَا تَسْقِهِ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، مَا شَرِبُهُ قَطُّ رَجُلٌ ابْتِغَاءَ لَذَّةٍ سَكْرِهِ ، فَيَسْقِيهِ اللَّهُ خَمْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٣).

- 
- (١) الضعفاء لابن الجوزي ٢٠/٣ رقم «٢٧٧٦» ، الطل المتناهية ٣٦٣/١ عقب الحديث رقم «٦٠٠» .  
 (٢) بناء على القاعدة التي أسسها ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة مبارك بن فضالة ٣٢٩/٨ قال : اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة ، والربع بن صبيح ، ولولاها أن يكون مقبولا منهما مخلوقا عن يحيى ما وافق أحمد ، وسائر نظرائه .  
 (٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية باب من حرم المسكر ، وقال : هو حرام ونهى عنه ١٦٤/١٢ ، ١٦٥ عن ملاتم به باللفظ ، وأحمد في المسند - طبع المكنز - ٧٤٠/١١ حديث رقم «٢٤٤٩» ، وفي الأثرية من/٤٢ حديث رقم «٣٢» عن عبد الصمد ، والبخاري في معجم الصحابة في ترجمة طلق بن علي بن المنذر بن قيس بن عمرو ٤٤٠/٣ حديث رقم «١٣٧٣» من طريق عبد الصمد ، وابن قانع في معجم الصحابة في ترجمة طلق ولم ينسبه - كذا عنده وصوابه طلق - ٥٣/٢ من طريق عثمان بن أبي شيبه ، والطبراني في المعجم الكبير ٣٣٧/٨ حديث رقم «٨٢٥٩» من طريق الحسن بن الربيع ، ثلاثهم ، عن ملاتم به بنحوه ، وعندهم «عن خلدة» .

وهذا إسناد رواه ثقات كلهم ، فملازم بن عمرو ، شيخ ابن أبي شيبه قال فيه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو زرعة الرازي ، وغير واحد : ثقة<sup>(١)</sup> . وشيخه سراج بن عقبة ، روى عن خالدة أو خلدة بنت طلق بن قيس ، وروى عنه ملازم بن عمرو ، وتفرد بالرواية عنه ، قال ابن معين : ليس به بأس ثقة<sup>(٢)</sup> .

وخالدة ، ويقال خلدة بنت طلق ، تابعة ثقة ، روت عن أبيها ، وروى عنها سراج بن عقبة ، وتفرد بالرواية عنها ، قال العجلي بمامية تابعة ثقة<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن خلفون : وثقها ابن صالح<sup>(٤)</sup> .

ورواية خالدة أو خلدة هي الموافقة للأخبار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم كل مسكر ، وهي أولى بالصواب من رواية أخيها السالفة ، والله أعلم .

الدليل الثامن : قال الإمام مسلم : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَاللَّفْظُ لِبْنِ كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَسْقَى ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا ؟ فَقَالَ : «بَلَى» ،

(١) تهذيب الكمال ١٨٩/٢٩ ، ١٩٠ رقم «٦٣٢٥» ، تهذيب التهذيب ٣٨٤/١٠ ، ٣٨٥ رقم «٦٨٩» .

(٢) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٢٩ رقم «٤٠٦» .

(٣) تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٥١٩ رقم «٢٠٩٣» .

(٤) معجم المنفعة ٦٥١/٢ رقم «١٦٣٤» .

قَالَ : فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى ، فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَنَا خَمْرَتُهُ ، وَكُنْتُ تَغْرُضُ عَلَيْهِ عُوذًا» ، قَالَ : فَشَرِبَ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٧/٣ حديث رقم «٢٠١١» عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وأبي كريب به بإلفظه ، ومن طريق جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر ، بنحوه ، دون قوله : «ألا نسفيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، والبخاري في صحيحه في كتاب الأثربة باب شرب اللبن ١٢٨٤/٣ ، ١٢٨٥ حديث رقم «٥٦٠٥» ، «٥٦٠٦» من طريق جرير ، وحفص بن غياث ، كلاهما ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر ، بنحوه ، دون قوله : «ألا نسفيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب في إيكاء الآتية ٥٤٦/٢ حديث رقم «٣٧٣٤» عن عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية الضرير به بنحوه ، ومصر بن راشد في جامعه - المطبوع مع مصنف عبد الرزاق - في باب ما يتقى من الجن القاتلة ونحو ذلك ٤٥/١١ ، ٤٦ حديث رقم «١٩٨٧٠» عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بنحوه ، دون قوله : «ألا نسفيك نبیذا» ، وفيه أن القدح كان من لبن ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٠/١٢ ، ٢١١ حديث رقم «٢٤٣٣٦» وأحمد في المسند ٣/٣١٣ ، ٣١٤ كلاهما عن أبي معاوية الضرير به بنحوه ، وأحمد أيضا في المسند ٣/٢٩٤ من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر ، و٣٧٠/٣ من طريق مصر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، بنحوه في الموضوعين ، دون قوله : «ألا نسفيك نبیذا» ، وفيه أن الإماء كان من لبن ، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص/٣١٣ حديث رقم «١٠٢١» من طريق مصر عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأطعمة باب الأفداح ١٤٩/٤ حديث رقم «٦٦٣٣» ، وفي كتاب الأثربة المحظورة باب الشرب في الأفداح ١٩٧/٤ حديث رقم «٦٨٨٠» من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر في الموضوعين ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣/٣٠٨ ، ٣٠٩ حديث رقم «١٧٧٤» من طريق عبد العزيز بن مسلم القسلي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، و٨/٤ ، ٩ حديث رقم «٣٠٠٥» من طريق جرير عن الأعمش عن أبي سفيان ، وأبي صالح ، كلاهما عن جابر ، وأبو طاهر المخلص في فوائده ١٧/٢ حديث رقم «٩١٣» من طريق القسلي بن معن بن عبد الرحمن المسعودي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة في ترجمة عبد الرحمن بن سعد بن المنذر ص/٢١٩ حديث رقم «١١١» من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن الأعمش عن أبي صالح ، وأبي سفيان كلاهما عن جابر كلهم بنحوه ، دون قوله : «ألا نسفيك نبیذا» ، وفيه أن الإماء كان من لبن.

قلت : تفرد أبو معاوية الضرير عن الأعمش بقوله : «ألا نسفيك نبیذا؟» ، وهم فيه ، فقد خلفه حفص بن غياث النخعي ، وجرير بن عبد الحميد ، ومصر بن راشد ، وعبد العزيز بن مسلم القسلي ، والقسيم بن معن المسعودي ، وأبو أسامة حماد بن أسامة ، فلم يذكر واحد منهم عن الأعمش هذا اللفظ ، وكذلك رواه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي عن جابر دون هذا اللفظ ، فدل ذلك على رجحان رواية

=هؤلاء الجماعة على رواية أبي معاوية عن الأعشى ، وهم أبو معاوية أيضا في قوله : حَفَاجَةٌ بِقَدْحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، وتكرر بهذا القول أيضا عن الأعشى ، ولم يتابعه عليه أحد من الرواة المذكورين ، إنما ذكروا عن الأعشى أن القَدْح كان من لبن ، وكذا قال أبو الزبير المكي عن جابر ، فدل هذا على صحة رواية الجماعة عن الأعشى ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٦/٣ ، ٤٥٧ ، حديث رقم «٢٠١٠» من طريق ابن جرير ، عن أبي الزبير ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ ، قَالَ : قُتِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدْحٍ لَبَنٍ مِنَ النَّفْعِ لَيْسَ مُخْمَرًا ، فَقَالَ : «لَا حُمْرَتَهُ ، وَكَأَنَّ تَغْرَضَ عَلَيْهِ عَوْدًا» ، وهو بهذا السياق من مسند أبي حميد الساعدي ، وعندي أنه حديث واحد ، رواه جابر ثلثة عن أبي حميد الساعدي ، وصرح بذلك ، وثلة يرويه ، ولا ينكر لها حميد في إسناده ، إنما يذكره في المتن مرة صراحة ، وأخرى مبهما ، ولهذا جزم الخطيب في الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة ص/٢١٩ بأن المبهم في بعض روايات هذا الحديث هو أبو حميد الساعدي ، وتابعه على هذا ابن بشكوال في الخواص والمبهمات ٨٠٦/٢ ، حديث رقم «٨٤٩» ، وابن العراقي في المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ٦٨٣/١ ، حديث رقم «٢٦٠» ، والله أعلم.

فإن قيل : إن رواية أبي معاوية وحده أرجح من رواية الجماعة عن الأعشى لأن أبا معاوية من لحظ الناس لحديث الأعشى ، كما قال أحمد بن حنبل : أبو معاوية من لحظ أصحاب الأعشى ، قيل له : مثل سفيان قال : لا ، سفيان في طبقة أخرى ، مع أن أبا معاوية يخطيء في أحاديث من أحاديث الأعشى . قلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٥٤١/١ رقم «١٢٨١» ، المنتخب من الطل للخلل ص/٣١٣ رقم «٢٣٣» .

قلت : أبو معاوية ليس معصوما ، بل هو بشر يخطيء ، ويصيب ، وهو وإن كان ثقة فهو يخطيء ، كغيره من الثقات ، فليس من شرط الثقة أن لا يخطيء ، وقد تقدم عن أحمد أنه يخطيء في أحاديث من أحاديث الأعشى ، فهذا الحديث مما أخطأ فيه ، ثم إن اتفاق هؤلاء الجماعة على خلاف ما روى أبو معاوية عن الأعشى يضغط رواية أبي معاوية ، ويرجح رواية الجماعة على روايته ، ولهذا السبب أعرض البخاري عن تخريج روايته تلك مع أنه من شرط كتابه .

فإن قيل : يجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة ، لجيب بأنه لا يمكن الحمل هنا على اتحد المخرج ، والقصة ، والسياق ، والله أعلم .

وعلى فرض صحة رواية أبي معاوية ، فتحمل على النبذ الحلو ، فقد كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشربه ، أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٢/٣ - ٤٥٤ ، حديث رقم «٢٠٠٤» ، «٢٠٠٥» من طريق شعبة ، عن يحيى بن عبيد أبي عمر البهزقي ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، يَقُولُ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْتَبِذُ لَهُ لَوْلُ اللَّيْلِ ، فَيُشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ ، وَاللَّيْلَةُ لَتَبِي تَجِبُهُ ، وَالْقَدْحُ وَاللَّيْلَةُ فَالْأُخْرَى ، وَالْقَدْحُ إِلَى الْفَصْرِ ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَلِيمَ ، لَوْ لَمَزَ بِهِ أَصْبَهُ» ، ومن طريق القاسم بن الفضل الخزازي ، عن ثُمَالَةَ بْنِ حَزْنٍ الْفَشِيرِيِّ ، قَالَ : لَقِيتُ عَائِشَةَ ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ ، فَذَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَبَشِيَّةً ، فَقَالَتْ : سَلْ هَذِهِ ، فَبَيَّهَا كَقَتِ تَنْبُذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ الْحَبَشِيَّةُ :

قلت : هذا الحديث لا حجة لهم فيه ، فقوله : «أَلَا نَسْفِيكَ نَبِيذًا ؟» ، تفرد به أبو معاوية ، ولا يصح ، وقوله : «فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ وَهَمَّ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ قَدَحٌ مِنْ لَبَنٍ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ» .

«كَفْتُ أَنْبَذَ لَهٗ فِي سِقَامٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَوْ كَيْهِ وَأَعْلَفَهُ ، فَبِذَا لَصَتَّحَ شَرِبَ مِنْهُ» ، قال الإمام أبو العباس القرطبي : هذا الحديث وما في معناه يدل على جواز الانتهاز ، وشربه حلواً ، وعلى أكثر قدر المدة التي يشرب إليها ، وهي مقدرة في هذا الحديث بيومين وليلتين ، غير أنه جعل غاية اليومين العصر ، ثم سقاء الخادم ، وفي الرواية الأخرى : المساء ، ثم أمر به فليق ، وظاهر هاتين الروايتين : أنهما مرتتان ، أما الأولى : فإنه لم يظهر فيه ما يقتضي إراقته ، وإتلافه ، لكن تنافه في خاصة نفسه أخذاً بغاية الورع ، وسقاء الخادم ، لأنه حلال جائز ، كما قال في لجرة الحجّام : «اعلفه ناضحك» ، يعني : رقيقك ، ولما في المرة الأخرى : فتهين له فساد ، فلم ير إراقته ، ولا يستبعد أن يفسد النبيذ فيما بين العصر والمغرب في آخر مدته في شدة الحر ، وقد ذكر أبو داود من حديث أبي هريرة ما يبين هذا المعنى ، وذلك : أن أبا هريرة تحين فطر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنبيذ صنعه له ، فجاءه به وهو يَبَشُّ ، فقال له : «اضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر» ، وقول عائشة : «إنها كانت تنبذ له غدوة فيشربه عشاءً ، وتنبذ له عشاءً فيشربه غدوة» ، يدل على قصر زمان يشرب فيه ، فإنه لا تخرج حلوة التمر ، أو الزبيب في أقل من ليلة ، أو يوم ، والحاصل من هذه الأحاديث : أنه يجوز شرب النبيذ ما دام حلواً ، غير أنه إذا اشتد الحر أسرع إليه التغير في زمان الحرّ دون زمان البرد ، فليتنق الشرب هذا ، ويختبره قبل شربه إذا أقام يومين أو نحوهما برأحتة ، أو تغيره ، أو ابتداء نثيشه ، فإن ربه شيء فعل كما فعل النبي ويومين صلى الله عليه وآله وسلم .

وسمّم . للملهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٢٧١/٥ - ٢٧٣ .

فنبيذه صلى الله عليه وآله وسلم كان حلواً ، وما عدها من النبيذ فلا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه ، فمن زعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب نبيذاً غير هذا ، فقد كذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، والله أعلم .

الدليل التاسع : قال الإمام العقيلي : حدثنا يحيى بن عثمان ، قال : حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح ، قال عبد الحميد بن بهرام ، عن شهر بن حوشب ، أنه قال : سمعت أبا هريرة ، يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اشربوا ما طاب لكم ، فإذا خبث قنروء ، وكل امرئ حسيب نفسه» (١).

قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم ؛ لأنه من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب ، وكلاهما ساقط ، ثم لو صح لكان حجة قاطعة عليهم ؛ لأن معنى «إذا خبث» إذا أسكر ، لا يحتمل غير هذا أصلا ، وإلا فليعرفونا ما معنى «إذا خبث قنروء» (٢).

قلت : هذا تغت من ابن حزم - رحمه الله - ، فعبد الحميد بن بهرام قد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو داود ، وعلي بن المديني ، وغيرهم ، وأما قول صالح جزرة : ليس بشيء ، يروي عن شهر ، عنده صحيفة منكورة ، فالحمل فيها على شهر ، قال الحافظ أبو بكر الخطيب : الحمل في الصحيفة التي نكر صالح أنها منكورة على شهر ، لا على عبد الحميد (٣) ، وقال ابن عدي : هو في نفسه لا بأس به ، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر ، وشهر ضعيف جدا (٤) ، وإذا تقرر هذا ، فلا ننب لعبد الحميد

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة عبد الحميد بن بهرام الخزاعي ٧٩٩/٣ رقم «١٠٠١» عن يحيى بن عثمان به بلفظه ، وقال : والرواية في هذا المعنى فيها لين.

وأخرجه أحمد في مسنده ٣٥٥/٢ من طريق حفص بن خالد عن شهر بن حوشب به مطولا ، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة شهر بن حوشب ٦٤/٦ من طريق جبارة بن المغلس عن عبد الحميد بن بهرام به مطولا.

وبسناده ضعيف فيه شهر بن حوشب ، وهو لين الحديث ، وقد تكرر بهذا الحديث.

(٢) المحلى ٤٨٤/٧.

(٣) تهذيب الكمال ٤١١/١٦ - ٤١٣ رقم «٣٧٠٦» ، تهذيب التهذيب ١١٠/٦ رقم «٢٢٠».

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٢١/٥ رقم «١٤٦٩».

في هذا الحديث إنما العهدة فيه على شهر بن حوشب ، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، فضعفه أكثرهم ، ووثقه بعضهم <sup>(١)</sup> ، وعندي أنه لين الحديث ، لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ، وقد خالفه محمد بن سيرين في بعض ألفاظه ، قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، وَيزِيدُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ وَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ ، حَيْثُ قِيمُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَاؤُهُمْ عَنِ الْحَتَمِ <sup>(٢)</sup> ، وَالنَّقِيرِ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمَرْقَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْمَزَادَةِ <sup>(٥)</sup> الْمَجْنُوبَةِ <sup>(٦)</sup> ، وَقَالَ : «اتَّبَذَ فِي سِقَائِكَ ، وَأَوَكِيهِ ، وَأَشْرَبُهُ حُلُومًا طَيِّبًا» ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ائْذَنْ لِي فِي مِثْلِ هَذِهِ ، قَالَ : «إِذَا تَجَعَلَهَا مِثْلَ هَذِهِ» قَالَ يَزِيدُ : وَفَتَحَ هِشَامٌ يَدَهُ قَلِيلًا فَقَالَ : إِذَنْ تَجَعَلَهَا مِثْلَ

(١) تهذيب الكمال ٥٨١/١٢ - ٥٨٥ رقم «٢٧٨١» ، تهذيب التهذيب ٢٧٠/٤ - ٣٧٢ رقم «٦٢٥» .  
(٢) للحتم : جزاء مدفونة خُضِرَ كانت تُحْمَلُ للخمر فيها إلى المدينة ثم تُسَمَّعُ فيها ، فليل للخرز كله : حتم ولحنتها حَتَمَةٌ ، وإما نهى عن الاتَّبَذَ فيها لأنها تُسْرَعُ الشَّدَّةُ فيها لأجل ذمتها ، وقيل : لأنها كانت تُغْمَلُ مِنْ طِينٍ يُعْجَنُ بِالذَّمِّ والشَّعْرِ فَنَهَى عَنْهَا لِيُتَمَنَعَ مِنْ ضَلَاها ، والأول الوجه . النهاية في غريب الحديث ٤٤٨/١ «حتم» .

(٣) النَّقِيرُ : أصلُ النَّغْلَةِ يُنْقَرُ وسطه ثم يُنْبَذُ فيه القُتْمَرُ ، ويُقَالُ عَلَيْهِ الماءُ لِيُصِيرَ نَبِيذًا مُسْكِرًا ، والنَّبِيْهُ وَفَقَّ عَلَى مَا يُفْعَلُ بِهِ لَا عَلَى تَخْلُفِ النَّقِيرِ ، فهو على حذف المضاف تقديره : عن نَبِيْذِ النَّقِيرِ ، وهو فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . المصدر السابق ١٠٤/٥ «نقر» .

(٤) الْمَرْقَةُ : هو الإِنَاءُ الَّذِي طُبِّي بِالْمَرْقَةِ ، وهو نوعٌ مِنَ الْقَلْرِ ثُمَّ اتَّبَذَ فِيهِ . المصدر السابق ٣٠٤/٢ «مَرَقَتْ» .

(٥) الْمَزَادَةُ : هي التي يُحْمَلُ فِيهَا الْمَاءُ ، كَالرَّوْبِيَةِ ، وَالْقِرْبَةِ ، وَالسُّطِيحَةِ ، وَالْجَمْعُ : الْمَرْوِذُ ، وَالْمِيمُ زائدة . المحكم والمحيط الأعظم ٨٦/٩ ، «زيد» ، النهاية في غريب الحديث ٣٢٤/٤ «مزد» .

(٦) الْمَزَادَةُ الْمَجْنُوبَةُ : هي التي قُطِعَ رَأْسُهَا ، وليس لها عِزْلَاءٌ مِنْ أَسْفَلِهَا يَتَنَفَّسُ مِنْهَا الشَّرْبُ . النهاية في غريب الحديث ٢٣٣/١ «جيب» .



هَذِهِ وَفَتَحَ يَدَهُ شَيْئًا لَرَفَعٍ مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> ، قُلْتُ : وَقَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَصَحُّ ،  
وَأَرْجَحُ مِنْ قَوْلِ مَنْ شَهِرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الدليل العاشر : قال الدارقطني : قُرِيَءَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ،  
وَأَنَا أَسْمَعُ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ  
فَيَاضٍ ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ ذُكِرَتِ الْأَوْعِيَةُ عِنْدَ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ أَغْرَابِيٌّ : لَا ظُرُوفَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» <sup>(٢)</sup> ، قُلْتُ : لَا

(١) أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر به بلفظه ، وانساق في المجتبى في كتاب الأثرية باب  
الإن في الانتباه ٢٢٥/٨ حديث رقم «٥٦٤٦» ، وفي السنن الكبير في كتاب الأثرية باب الإن في الانتباه  
٢٢٤/٣ حديث رقم «٥١٥٦» من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن هشام بن صان به نحوه ،  
والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الانتباه في الدباء ، والحنتم ، والنفير ، والمزفت  
٢٢٦/٤ عن حسين بن نصر عن يزيد بن هارون به نحوه .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٧» عن عبد الله بن  
محمد بن عبد العزيز به بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الأثرية باب ترخيص النبي صلى الله عليه  
وسلم في الأوعية والظروف بعد انته ١٢٨٣/٣ حديث رقم «٥٥٩٣» ، ومسلم في صحيحه في كتاب  
الأثرية ٤٤٩/٣ حديث رقم «٢٠٠٠» كلاهما ، من طريق مجاهد عن أبي عيَّاض به بلفظ أطول منه ،  
وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية  
٥٣٨/٢ حديث رقم «٣٧٠٠» عن محمد بن جعفر بن زياد عن شريك به بمعناه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ  
مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، ورقم «٣٧٠١» من طريق يحيى بن آدم عن شريك به ، ولفظه : «اجْتَنِبُوا مَا  
لَسْكُرَ» ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الظروف والأثرية والأطعمة ٢٠٩/٩ حديث رقم  
«١٦٩٦١» والحميدي في المسند ٢٦٥/١ حديث رقم «٥٨٢» كلاهما ، من طريق مجاهد عن أبي عيَّاض  
به بلفظ أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وابن أبي شبة في المصنف في  
كتاب الأثرية باب في الشراب في الظروف ٢٣٢/١٢ حديث رقم «٢٤٤١٥» من طريق مجاهد عن أبي  
عيَّاض به بمعناه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، وأحمد في المسند ٢١١/٢ عن أسود  
بن عمار عن شريك به مطولا ، و١٦٠/٢ من طريق مجاهد عن أبي عيَّاض به بلفظ أطول منه ، وليس  
فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الانتباه  
في الدباء والحنتم والنفير والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق محمد بن الصباح الدلاوي ، والطبراني في المعجم  
الكبير ٥٣٤/١٣ حديث رقم «١٤٤٢٢» من طريق محمد بن سعد الأصبهاني ، وذكرنا بن يحيى زخفوية ،

حجة للكوفيين في هذا الحديث لأمرين : أحدهما : أن قوله : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» فيه نهى عن كل مسكر ، وهو لا يساعدهم فيما ذهبوا إليه ، بل هو حجة عليهم ، والآخر : أن قوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، منكر لا يثبت ، وبهذا يسقط استدلالهم به على مذهبيهم.

الحادي عشر : قال الدارقطني : قُرِيءَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا سَمِعُ ، حَدَّثَكُمْ أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا فَرْقَدُ السَّبْخِيُّ ، حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ نَزُولَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَبْطَحِ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِيهِ : «أَلَا إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَرُزِرُوا تَذَكَّرْتُمْ آخِرَتَكُمْ ، وَنَهَيْتُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَضَاجِي أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَكَلُوا ،

ثلاثتهم ، عن شريك به بلقب أطول منه ، وليس فيه : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب الرخصة في الأوعية بعد التهيئ ٥٣٨/٨ ، ٥٣٩ حديث رقم «١٧٤٨٠» من طريق مجاهد عن أبي عريضة به بلقب أطول منه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، و«١٧٤٨١» من طريق محمد بن جعفر بن زياد ، عن شريك به بمضاه ، وليس فيه : «اجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ ، وَلَا تَسْكُرُوا» ، و«١٧٤٨٢» من طريق يحيى بن آدم عن شريك به واللفظه : «اجْتَنِبُوا مَا لُسْكِرَ» ، والمزي في تهذيب الكمال في ترجمة زياد بن فياض ٥٠٣/٩ من نفس طريق الطبراني به ، وقد وقع في مطبوع المعجم الكبير في أحد طريق الحديث «عن إسرائيل ، عن زياد بن فياض» ، والمعتمد ما جاء في تهذيب الكمال ، والله أعلم.

• قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف ، وفي بعض ألفاظه تكرار ، في إسناده شريك ، وهو ابن عبد الله بن أبي شريك التميمي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ، وهو وإن كان صدوقاً ، إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي لقائه نظر ، كما تقدم ، وقوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» منكر ، تفرد به شريك ، ولا يقبل هذا منه ، ولما صدر الحديث ، فصحیح ، والله أعلم.

وَالْخُرُوا ، وَتَهَيِّتْكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ ، وَإِنَّ الْأَوْعِيَةَ لَا تُحَرِّمُ شَيْئًا ، فَاشْرَبُوا ، وَلَا تَسْكُرُوا»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٨/٤ حديث رقم «٤٦٣٣» عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز به بلفظه ، وقال : فرقت ، وجابر ، ضعيفان ، ولا يصح إسناده ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الجنائز باب ما جاء في زيارة القبور ٥٠١/١ حديث رقم «١٥٧١» من طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به مختصرا ، وفي كتاب الأثرية باب كل مسكر حرام ١١٢٣/٢ ، ١١٢٤ حديث رقم «٣٢٨٨» من طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به ، ولفظه «كل مسكر حرام» ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الجنائز باب في زيارة القبور ٥٧٢/٣ ، ٥٧٣ حديث رقم «٦٧١٤» من طريق ابن جريج قال : حدثت عن مسروق... فذكره مطولا ، وفيه «كل مسكر حرام» بدل «ولا تسكروا» ، وأحمد في المسند ٤٥٢/١ عن يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به بمضاه ، وفيه «وَلَا تُجْتَنَّبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «ولا تسكروا» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ١٢/٩ حديث رقم «٥٠٧٩» من طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به ، ولفظه «كل مسكر حرام» ، و٢٠٢/٩ حديث رقم «٥٢٩٩» من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به بمضاه ، وفيه «وَلَا تُجْتَنَّبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «ولا تسكروا» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الصيد والنبات والأضاحي باب أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ١٨٥/٤ مختصرا ، وفي كتاب الأثرية باب الانتباه في الدباء والحنتم والتغير والمزفت ٢٢٨/٤ من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن زيد به ، ومن طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به مختصرا ، وفيه «وَالْيَاكُمُ كُلَّ مُسْكِرٍ» بدل «ولا تسكروا» ، والطبرقي في المعجم الكبير ١٥٦/١٠ حديث رقم «١٠٣٠٤» من طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به مختصرا ، وفيه «كل مسكر حرام» بدل «ولا تسكروا» ، وابن عدي في الكامل في ترجمة أيوب بن هنيء ٣٥٩/١ من طريقه عن مسروق به ولفظه «كل مسكر حرام» ، ثم قال : وهذا في كتب ابن جريج مرسل ، وهذا حديث لا يساوي شيئا وأيوب بن هنيء لا أعرفه ، ولا يحضرني له غير هذا الحديث ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجنائز باب زيارة القبور ١٢٩/٤ من طريق أيوب بن هنيء عن مسروق به بمضاه ، وفيه «وإن كل مسكر حرام» بدل «ولا تسكروا» ، وفي كتاب الأثرية باب الرخصة في الأوعية بعد القهي ٥٤٠/٨ حديث رقم «١٧٤٨٨» من طريق أيوب أيضا عن مسروق به مختصرا ، وفيه «وكل مسكر حرام» بدل «ولا تسكروا».

• قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف فيه فرد بن يعقوب السبكي ، وهو ضعيف ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٨١/٧ لترجمة رقم «٤٦٤» ، تهذيب الكمال ١٦٤/٢٣ لترجمة رقم «٤٧١٥» .  
وفي أيضا جابر بن يزيد ، رواه عن مسروق بن الأجدع ، وهو لا يعرف ، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم قراري : سئل أبو زرعة عنه ، فقال : ليس هو جابر الجعفي ، ولا يعرف إسناده الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٨/٢ لترجمة رقم «٢٠٤٥» ، وقد ضبطه الدارقطني فيما سلف.

فقد احتج الحنفية بهذا الحديث على أن المحرّم من غير الخمر هو السُّكْرُ ؛ وحجتهم في هذا الحديث قوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» ، لكنه لا يثبت.

الثاني مشروء قال الطبراني : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْجَمَّالِيُّ ، عَنِ النَّضْرِ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «تَهَيَّئُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا ، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا ، وَتَهَيَّئُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاجِي بَعْدَ ثَلَاثٍ ، فَكُلُوا وَأَمْسِكُوا ، وَتَهَيَّئُكُمْ أَنْ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَتَمِ ، وَالْمَرْقَتِ ، وَالنَّقِيرِ ، فَاشْرَبُوا ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ ، فَقَالَ : «اشْرَبْهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ»<sup>(١)</sup>.

قلت : لا يصح استدلال الحنفية بهذا الحديث ؛ فحجتهم فيه قوله : «فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ فَقَالَ : «اشْرَبْهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ» ؛ وهو لا يصح.

سواء ما منته فصحيح دون قوله : «وَلَا تَسْكُرُوا» فهو منكر ، والمعروف قوله : «وَلَا تَجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» ، كما جاء في مسند أحمد ، وغيره ، وله شاهد بمضاه من حديث بريرة عند مسلم ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم «٩٧٧» ، وفيه : «وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» ، والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي ٢٠٤/٣ حديث رقم «٢٧٣٠» عن إبراهيم به بالفظه.

وهذا الحديث إسناده ضعيف جدا فيه أنضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزرجي ، وهو متروك. له ترجمة في الجرح والتعديل ٤٧٥/٨ لترجمة رقم «٢١٨١» ، الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠/٧ رقم «١٩٦٠» ، تهذيب الكمال ٣٩٢/٢٩ رقم «٦٤٣٠».

ومنته صحيح دون قوله : «فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُسْكِرُ ؟ فَقَالَ : «اشْرَبْهُ يَا عُمَرُ ، فَإِذَا خَشِيتَهُ فَاتْرُكْهُ» ، فللحديث شاهد بمضاه من حديث بريرة عند مسلم في صحيحه ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم «٩٧٧» دون هذه الزيادة.

**الثالث عشر:** أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن ربيعة ، عن عطاء بن أبي مسلم ، عن ابن المسيب قال : قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الخمر من الغنب ، والسكر من التمر ، والميزر من الفرة ، والغبيزاء من الحنطة ، والبئع من العسل ، كل مسكر حرام ، والمكر والخديعة في النار ، والبيع عن تراض»<sup>(١)</sup>.

استدل الكوفيون بهذا الحديث على أن الخمر لا تكون إلا من الغنب ، وما عداها فليس بخمر ، كما هو ظاهر الحديث ، ولا حجة لهم فيه ، قال ابن حزم : وهذا لا شيء ، لأنه لا حجة في مرسل ، ثم هو أيضا من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن فيه «كل مسكر حرام» وهو خلاف قولهم وليس في قوله : «إن الخمر من الغنب» مانع من أن تكون من غير الغنب أيضا إذا صح بذلك نص ، وقد صح قوله عليه السلام : «كل مسكر خمر» ، فسقط تعلقهم به<sup>(٢)</sup>.

**الرابع عشر:** قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ ، عَنْ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٣٤/٩ حديث رقم «١٧٠٥٤» عن إبراهيم بن أبي يحيى به بالفظه.

قلت : وإسناده تلق في إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك الحديث ، ورماه ابن معين وغيره بالكذب. له ترجمة في الجرح والتعديل ١٢٥/٢ للترجمة رقم «٣٩٠» ، للكامل لابن عدي ٢١٧/١ رقم «٦١» ، تهذيب الكمال ١٨٤/٢ رقم «٢٣٦».

وهو أيضا مرسل كما نكر ابن حزم فقد رواه سعيد بن المسيب عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا وسطة ، وسعد من كبار التابعين.

(٢) المطبوع ٤٨٥/٧.

عَنْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَهَى عَنِ الْخَمْرِ ،  
وَالْمَيْمِرِ ، وَالْكُوبَةِ ، وَالغُبَيْرَاءِ ، وَقَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (١).

قال ابن حزم : قالوا : فقد فرق عليه السلام بين الكوبة ، والغبيراء ،  
والخمر ، فليسوا خمرًا ، قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة

(١) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأشربة باب انتهى عن المسكر ٥٣٤/٢ حديث رقم «٣٦٨٥» عن  
موسى بن إسماعيل به بلفظه ، وقال : قَالَ ابْنُ سَلَامٍ أَبُو عُبَيْدٍ : السُّكْرَةُ تَصِلُ مِنَ الْفَرَةِ ،  
شَرِبَتْ يَغْمَلُ الْخَبْثَةُ ، وأخرجه أحمد في المسند ١٥٨/٢ من طريق ابن لهيعة ، و١٧١/٢ من طريق عبد  
الحميد بن جعفر ، كلاهما ، عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو بنحوه ،  
واليزار في مسنده ٤٢٤/٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٥ حديث رقم «٢٤٥٤» من طريق محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن  
إسحاق به ، والطبرقي في المعجم الكبير ٢٢/١٤ حديث رقم «١٤٦٠٤» من طريق عبد الحميد بن جعفر ،  
عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عتبة عن عبد الله بن عمرو ، و٢٣/١٤ حديث رقم  
«١٤٦٠٥» من طريق يونس بن يزيد عن محمد بن إسحاق به ، و٩٥/١٤ ، ٩٦ ، ٩٦ حديث رقم «١٤٧١١»  
من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، وأبيه في السنن  
الكبير في كتاب الشهادات باب ما جاء في ثم الملاهي من المعارف والمزمار ونحوها ٣٧٤/١٠ حديث رقم  
«٢٠٩٩٢» من طريق الحجاج بن منهال عن حماد به ، ومن طريق عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن  
أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو.

وهذا الحديث إسناده ضعيف ، لجهالة الوليد بن عتبة ، فقد نفرد بالرواية عنه يزيد بن أبي حبيب ، واختلف  
عن يزيد في إسناده ، فقول : عنه عن الوليد بن عتبة ، عن عبد الله بن عمرو ، وقول : عن يزيد ، عن  
عمرو بن الوليد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال أبو حاتم : الوليد بن عبيدة ، مولى عمرو بن العاص روى  
عن عبد الله بن عمرو حديثًا متكررًا ، وهو مجهول ، وتابعه الذهبي وقال : والخبر مطول في الكوبة  
والغبيراء ، وقال أبو سعيد بن يونس : ولید بن عتبة ، مولى عمرو بن العاص روى عنه يزيد بن أبي  
حبيب ، والحديث مطول ، ويقال : عمرو بن الوليد بن عتبة ، وقال الدارقطني : اختلف على يزيد بن أبي  
حبيب في اسمه ، فقول : عمرو بن الوليد ، وقول : الوليد بن عتبة . الجرح والتعديل ١١/٩ للترجمة  
«٤٩» ، الإكمال لابن ماكولا ٢٩/٦ ، تهذيب الكمال ٤٥/٣١ ، ميزان الاعتدال ١٣٣/٧ ، ١٣٤ ، رقم  
«٩٢٨٨».

وأما متابعة إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، فهي ضعيفة ، لعدم  
الرحمن بن رافع ضعيف ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٨٣/١٧ للترجمة رقم «٣٨١١» ، وأبوه إبراهيم قال  
فيه الحسيني : مجهول. للتفكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة للصيني ٢٦/١ للترجمة رقم «٧٥» .  
ومنته صحيح دون قوله : «وَالْغُبَيْرَاءُ» فهو ضعيف.

عليهم لأنه من طريق الوليد بن عبدة وهو مجهول ، وأما كونه حجة عليهم فباته لو صح لكان عليه السلام قد ساوى بين كل ذلك في النهي والخمر وسائر الأشربة سواء في النهي عنها وهذا خلاف قولهم ، وأيضا : فليس التفريق في بعض المواضع في الذكر دليلا على أنهما شيئان متغايران ، فقد قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ <sup>(١)</sup> لم يكن هذا موجبا أنهما عليهما السلام ليسا من الملائكة ، وهكذا إذا صح أن الخمر هي كل مسكر لم يكن ذكر الخمر والكوبة والغبيراء مانعا من أن تكون الكوبة والغبيراء خمرا ، وقد صح «أن كل مسكر خمر» وأيضا : ففي آخر هذا الحديث «كل مسكر حرام» وهذا خلاف قولهم ، فما رأينا أقبح مجاهرة من احتجاجهم بما هو حجة عليهم <sup>(٢)</sup>.

**الخامس عشر :** قال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، يَغْيِي أَبَا زَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ ، ذَكَرَ أَنَّ الَّذِي يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي النَّبِيذِ بَعْدَمَا نَهَى عَنْهُ ، مُنْذِرُ أَبُو حَسَّانَ ، ذَكَرَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ <sup>(٣)</sup>. قال ابن حزم : ولا حجة فيه لأنه من طريق المنذر أبي حسان ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان معناه أنن في النبيذ في الظروف بعدما نهى عنه ، وهذا

(١) سورة البقرة من الآية رقم «٩٨» .

(٢) المحطى ٤٨٣/٧ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٢/٥ عن عبد الصمد به بلفظه .

وإسناده ضعيف جدا فيه منذر أبو حسان قال ابن عدي : قال لنا ابن حماد : يرمى بالكذب ، فلا أدرى حكاه عن البخاري أو عن التستلي ، قال ابن عدي : ومنذر هذا مجهول. للكمال في ضطاء الرجال ٣٦٨/٦ لترجمة رقم «١٨٥٠» .

حق وليس فيه أنه عليه السلام نهى عن الخمر ، ثم أذن فيها ، وقد صح أنه عليه السلام قال : «كل مسكر خمر» ، فبطل تعلّقهم به ، والله الحمد (١).

العلاء بن رزق : أخرج عبد الرزاق عن الثوري ، عن سعيد الجريري ، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشربة ، قال : فقيل له إنه لا بد منها أو نحو هذا قال : «فاشربوا ما لم يفسد أحوالكم ، ولا يذهب أموالكم» (٢).

(١) المحلى ٤٨٤/٧.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب ما ينهى عنه من الأشربة ٢٢٣/٩ حديث رقم «١٧٠١٢» عن الثوري به بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في التنبؤ ومن شربه ٢٢٠/١٢ حديث رقم «٢٤٣٦٦» عن حفص بن غيث ، وأخرجه سعد بن منصور — كما في المحلى لابن حزم ٤٨٥/٧ ، ٤٨٦ — عن إسماعيل بن علية ، كلاهما ، عن الجريري ، عن أبي العلاء بن الشخير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل بنحوه ، والطبرقي في المعجم الكبير — كما في جامع المسانيد والسنن ٣٣١/٥ حديث رقم «٦٦١١» — عن عبدان بن أحمد ، عن الحسين بن مهدي ، عن عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن الجريري ، عن يزيد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والضياء القلبي في الأحاديث المختارة ٤٧٩/٩ حديث رقم «٤٦٢» من طريق محمد بن ربيعة عن الطبرقي عن عبدان بن أحمد به.

وإسناده ضعيف لإرساله ، فزيد بن عبد الله بن الشخير تابعي ، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا وسطة ، وإسناد الطبرقي وإن كان متصلاً إلا أنه مقلد ، فقد أخرج الطبرقي هذا الحديث متصلاً من طريق عبد الرزاق ، وقد أخرجه عبد الرزاق نفسه في المصنف عن الثوري ، عن سعد الجريري ، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وهذا هو الصحيح عن عبد الرزاق ، لأنه هو الثابت في مصنفه ، وعبد الرزاق وإن كان ثقة حافظاً ، إلا أنه تغير بعد ما عسى ، فكان يتلقن ، فيلقن ، فمن سمع منه قبل الملتين فسماعه صحيح ، ومن سمع منه بعد الملتين فسماعه ضعيف ، ولما كتبه فهي صحيحة ، ونحن لا نطمع تاريخ سماع الحسين بن مهدي من عبد الرزاق ، ثم إن حديثه يخالف ما في المصنف ، وما في المصنف أصح لما سلف ، وقد رواه كذلك مرسل حفص بن غيث ، وإسماعيل بن علية ، كلاهما ، عن الجريري به ، وهو الراجح ، وقد اغتر الضياء بتصال إسناده عند الطبرقي ، فأخرجه في المختارة من طريقه ، والله أعلم ، ومثله ضعيف.



قال ابن حزم : وهذا مرسل ، ثم لو اتسند لكان حجة لنا ، لأنه نهى عن النوع الذي من طبعه أن يسفه الحلم ، ويذهب المال ، لا يحتمل غير ذلك أصلاً ؛ إذ ليس شيء منه ينفرد بذلك دون سائره <sup>(١)</sup>.

الصابع مشهور : حدثنا عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح ، حدثنا يوسف بن عدي ، حدثنا محمد بن الفرات الكوفي ، عن أبي إسحاق السبيعي ، عن الحارث ، عن علي - رضي الله عنه - قال : طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة سبوعاً ، ثم استند إلى حائط من حائط مكة ، فقال : «هل من شربة» ، فأتى بقعب من نبيذ ، فذاقه ، فقطب ، قال : فرده قال : فقام إليه رجل من آل حاطب ، فقال : يا رسول الله ! هذا شراب أهل مكة ، قال : فرده ، قال : فصب عليه الماء حتى رغا ، ثم شرب ، ثم قال : «حرمت الخمر بعينها ، والسكر من كل شراب» <sup>(٢)</sup>.

(١) المحلى ٤٨٦/٧.

(٢) أخرجه العجلي في الضعفاء في ترجمة محمد بن الفرات الكوفي ١٢٧٨/٤ ، ١٢٧٩ ، رقم «١٦٨٥» عن عمرو بن أحمد بن عمرو بن السرح به بلفظه ، وقال : لا يتابع عليه ، وأخرجه في ترجمة عبد الرحمن بن بشر الخطفي ٧٣٠/٢ ، ٧٣١ ، رقم «٩١٦» من طريق عبد الرحمن بن بشر الخطفي عن أبي إسحاق به دون القصة ، وقال : غير محفوظ ، وليس له من حديث أبي إسحاق أصل ، وهذا إما يعرف عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابن عباس قوله ، وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٦/٢ ، ١٢٥/٤ من طريق عبد الرحمن بن بشر الخطفي عن أبي إسحاق به دون القصة ، ومن طريق محمد بن الحنفية عن علي ، ولم يسق لفظه ، والخطيب في تآلي تلخيص المتشابه في ترجمة عبد الرحمن بن بشر الخطفي ١/٣٣٧ ، حديث رقم «٣٣٧» من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي إسحاق به دون القصة ، وقال الخطيب : العباس بن بكر غير ثقة ، وعبد الرحمن بن بشر مجهول.

وإسناده ضعيف جداً فيه الحارث بن عبد الله الكوفي الأعور ، وهو شيعي متهم بالكذب ، له ترجمة في : أحوال الرجال للجزقي ص/٤٦ رقم «١١» ، التاريخ الكبير للبخاري ٢/٢٧٣ رقم «٢٤٣٧» ، الجرح والتعديل ٣/٧٨ رقم «٣٦٣» للمجروحين لابن حبان ١/٢٢٢ ، الكامل لابن عدي ٢/١٨٥ ، تهذيب الكمال ٥/٢٤٤.

وأبو إسحاق السبيعي ، وإن كان ثقة إلا أنه اختلط بآخرة ، وهو أيضاً مشهور بالتدليس ، ولم يسمع من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث ، كما قال شعبة ، وقال العجلي : وسائر ذلك إما هو كتاب أخذه أ.هـ ،

قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه من طريق محمد بن الفرات الكوفي ، وهو ضعيف باتفاق ، مطرح ، ثم عن الحارث ؛ وهو كذاب ، ومن طريق شعيب بن واقد وهو مجهول ، عن قيس بن قطن ؛ ولا يدرى من هو ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن الكلام فيه كالكلام فيه من طريق ابن عباس وقد ذكرناه (١).

الثامن عشر : قال الجصاص : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَكِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ النُّعْمَانِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْخَمْرُ بَغْيُهَا

---

قلت : ولم يصرح أبو إسحاق بسامعه من الحارث هذا الحديث فهو مما أخذ من كتابه. تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهشمي ص/٣٦٦ رقم «١٢٧٢» ، الجرح والتعديل ١/١٣٢ ، ١٤٨ . وقد جزم العقيلي بأنه ليس له من حديث أبي إسحاق أصل ، وفيه محمد بن الفرات التميمي الكوفي قال فيه أبو حاتم الرزقي : ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث . يروي عن أبي إسحاق لحديث منكرو. الجرح والتعديل ٨/٥٩ لترجمة رقم «٢٧٠» .

وتابعه عبد الرحمن بن بشر ، وقول : ابن بشر ، فرواه عن أبي إسحاق به ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، جهله العقيلي ، والخطيب ، وقال العقيلي : حديثه غير محفوظ . ومتابعة محمد بن الحنفية عن علي لا تثبت ؛ لأنها من رواية محمد بن زكريا الفلابي ، عن شعيب بن واقد ، عن قيس بن قطن ، عن منذر ، عن محمد بن الحنفية ، عن علي ، ومحمد بن زكريا الفلابي قال فيه الدارقطني : بصري يضع. الضعفاء للدارقطني ص/١٥٥ لترجمة رقم «٤٨٤» . وشعيب بن واقد لا يكتب حديثه ، قال أبو حاتم الرزقي : ضرب أبو حاتم الصيرفي على حديث هذا الضعيف حيث رآه في كتابي. الجرح والتعديل ٤/٣٥٣ لترجمة رقم «١٥٤٤» .

واقس بن قطن جهله ابن حزم .

(١) المطبوع ٧/٤٨٤ .

حَرَامَ وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» (١) ، قلت : هذا الحديث ضعيف ، فلا يصح احتجاج الحنفية به على مذهبهم.

التاسع عشر: ويروى عن سوار بن مصعب ، عن عطية العوفي عن أبي سعيد ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «حرمت الخمر بعينها فليلها ، وكثيرها ، والسكر من كل شراب» (٢).

ولا حجة للكوفيين في هذا الحديث ؛ قال ابن حزم : وسوار مذكور بالكذب ، وعطية هالك ، ثم لو صح لم تكن فيه حجة لأن رواية شعبة عن مسعر عن أبي عون عن عبد الله ابن شداد عن ابن عباس التي ذكرنا آنفا زائدة على هذه الرواية ، وزيادة العدل لا يجوز ردها (٣).

العشرون: قال الطحاوي : حَدَّثَنَا رَبِيعُ الْمُؤَنَّنُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ سَمِيِّ ، عَنْ

(١) أخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٦/٢ عن ابن قتيب به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه سعيد بن عسرة ، والحرث بن النعمان الليثي ؛ وكلامهما ضعيف ، تنظر ترجمة سعيد في الضعفاء لابن الجوزي ٢٢٣/١ الترجمة رقم «١٤٢٥» ، تهذيب التهذيب ٦٦/٤ رقم «١١٢» ، وتنظر ترجمة الحرث في الضعفاء الصغير للبخاري ص/٢٨ الترجمة رقم «٦١» ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩١/٣ رقم «٤٢٥» ، تهذيب الكمال ٢٩١/٥ ، تهذيب التهذيب ١٥٩/٢ رقم «٢٧٧».

(٢) ذكره ابن حزم في المحلى ٤٨٢/٧ بلا إسناده ، ولو أسند لما كتبت فيه حجة لأنه من رواية سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد ، وسوار متروك الحديث. له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧١/٤ الترجمة رقم «١١٧٥» ، للكمال في ضعفاء الرجال ٤٥٤/٣ رقم «٨٧١» ، تلويح بخلاف ٢٠٨/٩ رقم «٤٧٨٧».

وعطية بن سعد العوفي ضعيف ، وليس هالكا كما زعم ابن حزم. له ترجمة في : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٢/٦ الترجمة رقم «٢١٢٥» ، تهذيب الكمال ١٤٥/٢٠ رقم «٣٩٥٦».

وقال ابن الجوزي : وأما حديث أبي سعيد ، فهو موقوف ، وما يتصل إلى أبي سعيد ، ووافقه الذهبي ، فقال : قلنا : الصحيح أنه موقوف. فتحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ٣٢٣/١٠ ، تنقيح التحقيق للذهبي المطبوع مع تحقيق ٣٢٧/١٠ حديث رقم «٢٣٩٧».

(٣) المحلى ٤٨٢/٧ ، ٤٨٣.

أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم ، فأطعمه طعاماً ، فليأكل من طعامه ، ولا يسأل عنه ، فإن أسقاه شرباً ، فليشرب منه ، ولا يسأل عنه ، فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء»<sup>(١)</sup> ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث إباحة شرب النبيذ ،

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٢/٤ عن ربيع المؤذن به بلفظه ، وأحمد بن حنبل في المسند ٣٩٩/٢ عن حسين بن محمد بن بهرام المروزي ، عن مسلم بن خالد به دون قوله : «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٣٩/١١ حديث رقم «٦٣٥٨» عن عبيد الله بن عمر الفوري عن مسلم بن خالد الزنجي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بمضاه دون قوله «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» ، وأبو القاسم البغوي في مسند علي بن الجعد ١٠٦٣/٢ حديث رقم «٣٠٧١» عن علي بن الجعد عن مسلم بن خالد به بنحوه ، والطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي ١١٠/٣ حديث رقم «٢٤٦١» من طريق عبد الله بن رجاء ، وفي ترجمة محمد بن يحيى المروزي ٤٢٧/٥ حديث رقم «٥٣٠٥» من طريق علي بن الجعد ، كلاهما ، عن مسلم بن خالد به ، بمضاه ، دون قوله : «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» ، وقال لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا مسلم بن خالد ، وأخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة مسلم بن خالد الزنجي ٣٠٩/٦ لترجمة رقم «١٧٩٧» من طريق علي بن الجعد عن مسلم بن خالد الزنجي به ، بنحوه ، دون قوله «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» ، وقال ابن عدي : وهذا بهذا الإسناد ليس يرويه عن زيد بن أسلم عن سمي غير الزنجي بن خالد ، وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة ، من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، وأخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٩» من طريق علي بن الجعد عن مسلم بن خالد الزنجي به بنحوه ، وعنده فليكنسيرة بالماء ، والحكم في المستدرک في كتاب الألفية ١٤٠/٤ حديث رقم «٧١٦٠» عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن الربيع بن سليمان المؤذن به بنحوه ، دون قوله «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» ، وقال الحكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ١٢٦/٤ ، فقال : صحيح أ.هـ. ، وأخرجه البيهقي في التسلسل والثلاثين من شعب الإيمان ، وهو باب في المطاعم والمشرب وما يجب للتورع عنه منها ٦٧/٥ حديث رقم «٥٨٠١» ، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة محمد بن علي الفزاري المالكي ٨٧/٣ ، ٨٨ لترجمة رقم «١٠٧٥» كلاهما ، من طريق عبد الله بن رجاء عن مسلم بن خالد الزنجي به بمضاه ، دون قوله : «فإن خشي منه ، فليكنسيرة بشيء» .

• قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف ، فيه مسلم بن خالد الزنجي ، وقد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، والربيع فيه أنه ضعيف لأنه رأي جمهور الأئمة ، له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٨٣/٨ رقم «٨٠٠» ، الكامل لابن عدي ٣٠٨/٦ رقم «١٧٩٧» ، تهذيب الكمال ٥٠٨/٢٧ رقم «٥٩٢٥» ، ميزان الاعتدال ٦-

-/٤١٣ رقم «٨٤٩١» ، إكمال تهذيب الكمال ١٧١/١١ رقم «٤٥٣٥» ، تهذيب التهذيب ١٢٨/١٠ ، «٢٢٨» .

وقال ابن عدي : وقد روي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة ، من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، قلت : لم ألق على هذه المتبعة ، وهي إن وجدت ، لا يفرح بها ، لأن فيها عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، له ترجمة في الجرح والتعديل ٢٣٣/٥ الترجمة رقم «١١٠٧» ، تهذيب الكمال ١١٤/١٧ رقم «٣٨٢٠» ، وقال الحاكم : وله شاهد صحيح على شرط مسلم وحده حدثناه أبو بكر بن إسحاق ، قبلنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي ، حدثنا سفيان ، عن ابن عجلان ، عن سفيان ، عن أبي هريرة ، - رضي الله عنه - رواية قال : «إذا دخلت على أخيك المسلم ، فلفظك طفلاً ، فكل ، ولا تسأله ، وإذا سألك شرباً ، فشربه ، ولا تسأله» ، ووافقه الذهبي في التلخيص ١٢٦/٤ ، لكنه قال في سير أعلام النبلاء ١٧٨/٨ في ترجمة مسلم بن خالد الزنجي : هذا حديث منكر ، قلت : متابعة سفيان بن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سفيان ، عن أبي هريرة ، لا تليد شيئاً ، لأنها مطولة ، فيها محمد بن عجلان ، وهو وإن كان ثقة إلا أن في حديثه عن سعد المقبري عن أبي هريرة نظر ، قال يحيى بن سعيد القطان : سمعت ابن عجلان يقول : كان سعد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة ، وعن رجل عن أبي هريرة ، فاختلطت عليّ ، فحفظتها كلها عن أبي هريرة ، التاريخ الكبير للبخاري ١٩٦/١ رقم «٦٠٣» ، وله ترجمة أيضاً في : الجرح والتعديل ٤٩/٨ رقم «٢٢٨» ، التلخيص لابن حبان ٣٨٦/٧ ، تهذيب الكمال ١٠١/٢٦ رقم «٥٤٦٢» ، سير أعلام النبلاء ٣١٧/٦ رقم «١٣٥» ، ميزان الاعتدال ٢٥٦/٦ رقم «٧٩٤٤» ، تهذيب التهذيب ٣٤١/٩ رقم «٥٦٤» .

وقد أعلّ حديث المقبري عن أبي هريرة أيضاً بالوقف ، فقد سئل الدارقطني عن حديث المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إذا دخلت على أخيك فكل من طعمه... الحديث ، فقال : يرويه ابن عجلان ، واختلف عنه فرواه يحيى بن عجلان ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال عبد الجبار بن العلاء بهذا الإسناد رواية ، ووافقه غيره ، عن ابن عيينة ، والموقوف أصوب . الطال الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ٣٩٢/١٠ رقم «٢٠٧٦» .

قلت : قد روى هذا الحديث ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب من قال إذا دخلت على أخيك المسلم فكل من طعمه ٣٨٠/١٢ حديث رقم «٢٤٩١٨» عن ابن عيينة عن ابن عجلان ، عن سفيان بن أبي سفيان ، عن أبي هريرة بنحوه ، موقوفاً ، وفي هذا الطريق أيضاً ابن عجلان ، وقد سلف بيان حاله في سعد المقبري ، لكن أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ، ولا يشرب بعد ثلاث ٢٢٧/٩ حديث رقم «١٧٠٢٣» عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سفيان بن أبي سفيان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة بنحوه موقوفاً ، وهذا إسناد صحيح ، وأخرجه عبد الرزاق أيضاً في نفس الباب حديث رقم «١٧٠٢٤» عن أبي مشر بن ميمون ، عن سفيان بن أبي سفيان ، عن أبيه ، به موقوفاً ، وإسناده ضعيف فيه أبو مشر ، وهو نجيب بن عبد الرحمن السدي المنفي مولى بني هاشم وهو ضعيف ،

فإن قال قائل : إنما أباحه بعد كسره بالماء ، وذهب شدته ، قيل له : هذا كلام فاسد ، لأنه لو كان في حال شدته حراما ، لكان لا يحل ، وإن ذهب شدته بصب الماء عليه ، ألا ترى أن خمرًا لو صب فيها ماء ، حتى غلب الماء عليها ، أن ذلك حرام ، فلما كان قد أبيح في هذا الحديث الشراب الشديد ، إذا كسر بالماء ، ثبت بذلك أنه قبل أن يكسر بالماء غير حرام ، فثبت بما روينا في هذا الباب ، إباحة ما لا يسكر ، من النبيذ الشديد ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى.

لكن حديثه يصلح في المتابعات ، له ترجمة في : الجرح والاعتدال ٤٩٣/٨ رقم «٢٢٦٣» ، الكامل لابن عدي ٥٢/٧ رقم «١٩٨٤» ، تاريخ بغداد ٤٥٧/١٣ رقم «٧٣٠٤» ، تهذيب الكمال ٣٢٢/٢٩ رقم «٦٣٨٦» ، ميزان الاعتدال ١٢/٧ رقم «٩٠٢٤» ، تهذيب لتهذيب ٤١٩/١٠ رقم «٧٥٨».

وقد روي هذا الحديث أيضا موقوفا من طريقين آخرين عن أبي هريرة ، فرواه أبو كثير الحنفي ، وسلم الدوسي ، كلاهما ، عن أبي هريرة ، فلما حديث أبي كثير الحنفي عن أبي هريرة ، فلخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فلكسره بالماء ٣٠٦/١٢ حديث رقم «٢٤٦٩٣» قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير الحنفي ، عن أبي هريرة ، قال : «من رآه من شرابه شيء فليكثره بالماء» ، وإسناده حسن ، وقيل : روي عن عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير ، عن أبي هريرة ، مرفوعا ، ولم يره ، قال البيهقي : ورأيت في حديث عكرمة بن عمار ، عن أبي كثير السحيمي ، عن أبي هريرة مرفوعا : «إذا رآه من شرابه ريثا ، فليكثره بالماء ، أبط عنه حرمة» ، وهذا ضعيف ، عكرمة بن عمار اختلط في آخر عمره ، وسام حقه ، فروى ما لم يتابع عليه ، وقد رواه عبد الله بن يزيد المقرئ ، عن عكرمة بن عمار قال : وقوله : «إذا رآه» ، قاله أبو هريرة ، وذكره إسحاق الحنظلي في مسنده. السنن الكبير للبيهقي ٥٢٦/٨ ، ٥٢٧ ، مختصر الخلافيات للبيهقي ٢٢/٥ ، ٢٣.

قلت : لعل الحمل فيه على من دون عكرمة بن عمار ، فقد رواه ، وكيع عنه موقوفا ، وكذلك رواه المقرئ عنه - كما ذكر البيهقي - ، وهذان ثقتان ، والله أعلم.

ولما حديث سلم الدوسي عن أبي هريرة فلخرجه ابن أبي شيبة في نفس الباب ٣٠٦/١٢ حديث رقم «٢٤٦٩٢» قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن سلم الدوسي ، أنه سئله لهما هريرة ، يقول : «من رآه من نبيذه ، فليكثره بالماء ، فذهب حرمة ونبتى خلأه» ، وهذا إسناده حسن.

• وبناء على ما سبق يكون هذا الحديث عن أبي هريرة ضعيف مرفوعا ، صحيح موقوفا ، والله أعلم.

قلت : هذا إن صح الحديث ، لكنه لا يصح مرفوعا ، والصواب أنه موقوف على أبي هريرة - رضي الله عنه - ، ويكون معنى قول أبي هريرة كما تقدم عن البيهقي أنه قال : وإنما أراد بالكسر بالماء في هذا ، وفي غيره إذا خشي شدته ، قبل بلوغه حد الإسكار بدليل قوله : «وكل مسكر حرام» والحرام لا يحله دخول الماء فيه <sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم : ولا حجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه إباحة نبيذ المسكر لا بنص ولا بدليل ، ولا إباحة ما حرم الله من المأكل كالخنزير وغيره ، ولا إباحة الخمر وإنما فيه أن لا تفتش على أخيك المسلم ، وأن يشج النبيذ إذا خيف أن يسكر بالماء ، وهم لا يقولون بهذا ، وهو موافق لقولنا إذا كان الماء يحيله عن الشدة إلى إبطالها ، وقد صح عن أبي هريرة تحريم المسكر جملة <sup>(٢)</sup>.

العادي والعشرون : قال النسائي : أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أُنْبِأَنَا الْعَوَّامُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ ، وَهُوَ عِنْدَ الرُّكْنِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْقَدَحَ ، فَرَفَعَهُ إِلَى فِيهِ ، فَوَجَدَهُ شَدِيدًا ، فَرَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَحْرَامٌ هُوَ ؟ ، فَقَالَ : «عَلَيَّ بِالرُّجُلِ» . فَنَاقَيْتُ بِهِ ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْقَدَحَ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ ، فَصَبَّهُ فِيهِ ، فَرَفَعَهُ إِلَى فِيهِ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ أَيْضًا ، فَصَبَّهُ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : «إِذَا اغْتَلَمْتَ عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْكُوعِيَّةُ ، فَافْكُسِرُوا مَتُونَهَا بِالْمَاءِ» <sup>(٣)</sup> ، احتج الحنفية

(١) السنن الكبير للبيهقي ٥٢٥/٨.

(٢) المحطى ٤٨٨/٧.

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٥/٨ حديث رقم «٥٦٩٤» عن زيد بن أيوب به بلفظه ، و٢٣٦/٨ حديث رقم «٥٦٩٥» من طريق أبي إسحاق الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع به ، ولم يسق لفظه ، وقال : عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور

« ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكمته ، ثم أخرج من طرق عن ابن عمر ما يدل على ضعف هذه الرواية عنه ، ثم قال : وهؤلاء أهل الثبوت ، والعدالة مشهورون بصحة النقل ، وعبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ، ولو عاضده من لشكاه جماعة ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب الرخصة في التنبؤ ومن شربه ١٢/٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٨ حديث رقم «٢٤٢٣٨» ، «٢٤٣٥٩» من طريق قرّة العجلي ، وأبي إسحاق الشيباني ، كلاهما ، عن عبد الملك بن الققطاع به بمضاه ، وفي باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فلكسره بالماء ١٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ حديث رقم «٢٤٦٩١» من طريق قرّة العجلي عن عبد الملك بن الققطاع به بمضاه ، وتنسلي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شرب المسكر ٣/٢٣٥ ، ٢٣٦ حديث رقم «٥٢٠٤» عن زياد بن أيوب به بلفظه ، ٢/٢٣٦ حديث رقم «٥٢٠٥» من طريق أبي إسحاق الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع به ، ولم يسق لفظه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التنبؤ ٤/٢١٩ من طريق ليث ، وقرّة العجلي ، وأبي إسحاق الشيباني ، ثلاثهم ، عن عبد الملك بن أبي الققطاع به بمضاه ، ولم يسق لفظ حديث قرّة العجلي ، وقال الطحاوي : ففي هذا إباحة قليل التنبؤ الشديد ، وأولى الأشياء بنا إذ كان قد روي عنه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «كل مسكر حرام» أن نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر ، فيكون قوله : «كل مسكر حرام» على المقدار الذي يسكر منه من التنبؤ ، ويكون ما في الحديث الآخر على إباحة قليل التنبؤ الشديد ، وأخرجه الطبراني في المعجم في ترجمة عبد الملك بن نافع ابن أبي الققطاع بن شور ٣/٧٩٤ من طريق العماد بن حوشب عن عبد الملك بن نافع به بمضاه ، وقال : ولا يتابعه إلا من هو بونه أو مثله ، وأخرجه ابن حبان في المجروحين في ترجمة عبد الملك بن نافع ابن أبي الققطاع ٢/١٣٢ من طريق قرّة العجلي عن عبد الملك بن الققطاع به بمضاه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ٤/١٥١ حديث رقم «٤٦٤٨» من طريق أبي إسحاق الشيباني عن مالك بن الققطاع عن ابن عمر بمضاه ، وقال الدارقطني : كذا قال مالك بن الققطاع ، وقال غيره : عن عبد الملك بن نافع بن أبي الققطاع ، وهو رجل مجهول ضعف ، والصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٨/٥٢٩ حديث رقم «١٧٤٤٥» ، «١٧٤٤٦» من طريق سليمان الشيباني ، وقرّة العجلي ، كلاهما ، عن عبد الملك بن نافع به بمضاه ، وقال البيهقي : فهذا حديث يعرف بعد الملك بن نافع هذا ، وهو رجل مجهول اختلوا في اسمه ولمس أبيه ، فقول : هكذا ، وقول : عبد الملك بن الققطاع ، وقول ابن أبي الققطاع ، وقول مالك بن الققطاع ، وأخرجه الجوزقي في الأبطال في كتاب الأطعمة والأشربة باب شرب الخمر ٢/٢٧٧ ، ٢٧٨ حديث رقم «٦١٨» من طريق أبي بكر ابن السني عن أبي عبد الرحمن التنسلي به بلفظه ، وقال : هذا حديث باطل.

• قلت هذا حديث ضعيف ، مداره على عبد الملك بن نافع ، وهو ضعيف ، قال ابن أبي مريم : قلت ليحيى بن معين : أرأيت حديث عبد الملك بن نافع ، الذي يروي عنه إسماعيل بن أبي خالد في التنبؤ ؟ قال : هم



بهذا الحديث على إباحة قليل النبيذ الشديد ، قال الطحاوي : ففي هذا إباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الأشياء بنا إذ كان قد روي عنه هذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فروى عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل مسكر حرام أن نجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام على المقدار الذي يسكر منه من النبيذ ويكون ما في الحديث الآخر على إباحة قليل النبيذ الشديد (١) .

قلت : هذا إن صح الخبر ، لكنه لا يصح ، قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأنه من طريق عبد الملك بن نافع ، وعبد الملك بن أخي القعقاع كلاهما عن ابن عمر مسندا وكلاهما مجهول ، وضعيف سواء كتبا اثنين ، أو كتبا واحدا (٢) .

وقال أبو جعفر النحاس : ثم رجعنا إلى متن الحديث ، فقلنا : لو صح ما كانت فيه حجة لمن احتج به ، بل الحجة عليه به بينة ، وذلك أن قوله : «إذا اغتلمت عليكم» ، وبعضهم يقول «إذا رايكم من شرابكم ريب ، فاكسروا منته بالماء» ، والريب في الأصل الشك ، ثم يستعمل بمعنى المخافة والظن

سرضطونه ، وقال البخاري : لم يتابع عليه ، حديثه في الكوايين . وقال أبو حاتم : شيخ مجهول . لم يرو إلا حديثا واحدا ، قطع للشيباني ذلك الحديث فجعله حديثين ، لا يثبت حديثه ، منكر الحديث ، وقال أبو حاتم أيضا : هذا حديث منكر ، وعبد الملك بن نافع شيخ مجهول ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به بحال ، ولا أعلم له شيئا مرويا غير هذا الخبر الواحد ، وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر ثلثات مثل سالم ، ونافع ، ونويهما ، ولا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرا واحدا على جماعة ثقلت خلفوه ، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى ، وإلزام الخطأ به أحرى ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . التاريخ الكبير ٣٤/٥ ، لترجمة رقم «١٤١٣» ، الفرج والتعديل ٣٧٢/٥ ، الطل لابن أبي حاتم ٤/٧٥ ، حديث رقم «١٥٧٩» ، المجروحين ١٣٢/٢ ، الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٦/٥ رقم «١٤٥٤» .

(١) شرح معاني الآثار ٢١٩/٤ ، نخب الأفكار ١٠٠/١٦ .

(٢) المحلى ٨٣/٧ ، وقال ابن حزم أيضا : وعبد الملك بن نافع قد قدمنا أنه مجهول ، لا يدرى من هو ؟ ، وأيضا ليس في هذا اللفظ إباحة لشرب المسكر . المصدر السابق ٨٩/٧ ، ٤٩٠ .

مجازاً ، فاحتجوا بهذا ، وقالوا : معناه إذا خفتم أن يسكر كثيره فاكسروه بالماء ، قال أبو جعفر : وهذا من قبيح الغلط ، لأنه لو كان كثيره يسكر لكان قد زال الخوف وصار يقينا ، ولكن الحجة فيه لمن خالفهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر ألا يُقرَّ الشراب إذا خيف منه أن ينتقل إلى الحرام ، حتى يكسر بالماء الذي يزيل الخوف ، ومع هذا فحجة قاطعة عند من عرف معاني كلام العرب ، وذلك أن الشراب الذي بمكة لم يزل في الجاهلية والإسلام لا يطبخ بنار ، وإنما هو ماء يجعل فيه زبيب أو تمر ليطيب ، لأن مياههم فيها ملوحة وغلظ ، ولم يتخذ للذة ، وقد أجمع العلماء منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد أن ما نقع ، ولم يطبخ بالنار ، وكان كثيره يسكر ، فهو خمر <sup>(١)</sup> ، والخمر إذا صب فيها الماء أو صبت على الماء ، فلا اختلاف بين المسلمين أنها قد نجست الماء إذا كان قليلا ، فقد صار حكم هذا حكم الخمر ، وإذا أسكر كثيره ، فقتله حرام بإجماع المسلمين ، فزال الحجة بهذا الحديث لو صح <sup>(٢)</sup>.

الثاني والعشرون : قال النسائي : أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : أَنَبَانَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ سَفْيَانَ ، عَنْ مَتَّصُورٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ، قَالَ : عَطِشَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، فَاسْتَسْقَى ، فَاتَى بِنَبِيذٍ مِنَ السَّقَايَةِ ، فَشَمَهُ ، فَقَطَّبَ ، فَقَالَ : «عَلَى بِذُنُوبٍ مِنْ زَمَزَمَ» ، فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «لا» <sup>(٣)</sup> ، قلت : هذا حديث ضعيف جدا .

(١) قلت : في حكايته الإجماع نظر فالخمر عند الحنفية لا يكون إلا من عصير العنب خاصة ، وعدوا ما سواه نبيذاً.

(٢) التلخيص والمنسوخ للتحلي ١/٦٢١ ، ٦٢٢.

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٦/٨ حديث رقم «٥٧٠٣» عن الحسن بن إسماعيل به بالفظه ، وقال : هذا خبر ضعيف لأن يحيى بن

يمان أقرد به دون أصحاب سفيان ، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه ، لم يوه حفظه ، وكثرة خطئه ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب المناسك باب في الشرب في الطواف ٨/٥٠٠ حديث رقم «١٤٨٤٩» عن يحيى بن يمان به مختصرا ، وفي كتاب الأشربة ١٢/٢١٣ حديث رقم «٢٤٣٣٩» عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب نكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر ٣/٢٣٧ حديث رقم «٥٢١٢» عن الحسن بن إسماعيل به بلفظه ، والفلكي في أخبار مكة ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ حديث رقم «٥٨٥» عن علي بن حر بالموصلي عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب ما يحرم من النبيذ ٤/٢١٩ من طريق محمد بن سعد عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والعليني في الضعفاء في ترجمة يحيى بن يمان ٤/١٥٤١ من طريق أبي خيثمة عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وقال : وتابعه عبد العزيز بن أبان وهو دونه ، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٧/٢٤٣ حديث رقم «٦٧٥» من طريق عثمان بن أبي شيبة ، ويحيى الحماني ، ومحمد بن أيوب الواسطي ، ثلاثتهم ، عن يحيى بن يمان به مختصرا ، وابن عدي في الكامل في ترجمة خالد بن سعد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري ٣/٢٩ من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وفي ترجمة يحيى بن يمان العجلي الكوفي ٧/٢٣٥ من طريق أبي معمر عن يحيى بن يمان به بلفظ مختلف ، والدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيره ٤/١٥١ ، ١٥٢ حديث رقم «٤٦٤٩» ، «٤٦٥٠» من طريق الحسين بن إسماعيل بن أبي المجلد المصيصي ، ويوسف بن موسى القطن ، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، وعلي بن حرب ، وأربعتهم ، عن يحيى بن يمان به بنحوه ، و٤/١٥٢ حديث رقم «٤٦٥١» من طريق زيد بن الحباب عن الثوري به بنحوه ، وفي آخره زيادة وهي «إذا اغتسلت عليكم الأئمة فلكسروها بالماء» ، ثم قال الدارقطني : لا يصح هذا عن زيد بن الحباب ، عن الثوري ، ولم يروه غير اليسع بن إسماعيل ، وهو ضعيف ، وهذا حديث معروف ويحيى بن يمان ، ويقال إنه انقلب عليه الإسناد ، واختلط عليه بحديث الكلب عن أبي صالح ، و٤/١٥٢ حديث رقم «٤٦٥٢» من طريق عبد العزيز بن أبان عن الثوري به بلفظ مختلف ، وقال الدارقطني : عبد العزيز بن أبان متروك الحديث ، وأخرجه في العلل ٦/١٩٣ ، ١٩٤ من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب عن يحيى بن يمان به مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٨/٥٢٧ حديث رقم «١٧٤٣٨» من طريق إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن يحيى بن يمان به بنحوه ، والجورقي في الأباطيل ٢/٢٧٦ حديث رقم «٦١٦» من طريق أبي بكر عن النسائي به بلفظه ، وقال : هذا حديث منكر وليس بصحيح ، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في كتاب الأشربة ٢/٦٧٥ ، ٦٧٦ حديث رقم «١١٢٤» من طريق علي بن حرب عن يحيى بن يمان به بنحوه ، وقال هذا حديث منكر .

• وهذا الحديث ضعيف جدا ، في إسناده يحيى بن يمان ، وهو ضعيف ، له ترجمة مطولة في تاريخ بغداد ١٤/١٢٠ ، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان ، فرواه عن الثوري به ، وتابعه أيضا اليسع بن إسماعيل ، فرواه عن زيد بن الحباب ، عن الثوري به ، كما تقدم أثناء التخريج ، وكلتا المتابعين واهية ، فالمتابعة الأولى ، فيها عبد العزيز بن أبان ، وهو متروك ، رماه ابن معين ، وغيره بوضع الحديث ، له ترجمة في

تهذيب الكمال ١٠٧/١٨ رقم «٣٤٣٤» ، ميزان الاعتدال ٣٥٧/٤ رقم «٥٠٨٧» ، والمتابعة الثاقبة فيها  
اليسع بن إسماعيل ، وهو ضعيف ضعه الدارقطني ، له ترجمة في تاريخ بغداد ٣٥٨/١٤ رقم «٧٦٨٤» .  
وقال أبو موسى محمد بن المثنى الزمن : ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث سفيان عن منصور : في  
النبذ فقال : لا تحدث بهذا . الضعفاء للعليني ١٥٤٠/٤ الترجمة رقم «٢٠٦٩» ، السنن الكبير للبيهقي  
٥٢٨/٨ رقم «١٧٤٤١» .

وقال الإمام أحمد : هذا منكر . مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود المسجستاني ص/٤٠٣ رقم «١٩٠٣» .  
\* وقد وهم فيه يحيى بن يمان ، والصواب أنه عن الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطالب بن  
أبي وداعة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما صرح بذلك الحافظ ، قال البخاري : قال يحيى بن يمان  
عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنبيذ فصب  
عليه ماء ، ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ، قال الأشجعي ، وغيره : عن سفيان ، عن  
الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطالب أن النبي صلى الله عليه وسلم بنبيذ ، ولم يثبت ، لما قال الكلبي :  
قال لي أبو صالح : كل شيء حدثك ، فهو كذب ، وتابع عبد العزيز بن أبان ، والوافدي يحيى بن يمان  
على وهمه . التاريخ الصغير ٥٢/٢ ، التاريخ الكبير ١٥٣/٣ رقم «٥٢٥» .

وقال ابن نمير : أخطأ ابن يمان على الثوري ، فقال : عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود ،  
وإنما هو الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطالب قال : عطف النبي صلى الله عليه وسلم ،  
فذكره . الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩/٣ الترجمة رقم «٥٩٢» .

وقال أبو زرعة : هذا إسناد باطل ، عن الثوري ، عن منصور ، وهم فيه يحيى بن يمان ، وإنما ذكرهم  
سفيان ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطالب بن أبي وداعة مرسلاً ، ولعل الثوري إنما ذكره تعجباً  
من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستكبراً على الكلبي . الطل لابن أبي حاتم ٤٤٠/٤ - ٤٤٢ حديث رقم  
«١٥٥٠» .

وقال أبو حاتم : والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديث له في حديث رواه الثوري ، عن منصور ، عن  
خالد بن سعد مولى أبي مسعود ، عن أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجز ، وعن الكلبي ، عن أبي صالح  
، عن المطالب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يطوف بالبيت الحديث ، فسقط عنه إسناد الكلبي  
، فجعل إسناد منصور ، عن خالد ، عن أبي مسعود من حديث الكلبي . الطل لابن أبي حاتم ٤٤٤/٤ ،  
٤٤٥ حديث رقم «١٥٥٢» .

وقال الأثرم : هذا حديث يحتج به من لا فهم له في العلم ، ولا معرفة بأصوله ، وقد سمعت من أبي عبد الله  
، ومن غيره من ثمة أهل الحديث في هذا الحديث كلاماً كثيراً ، وبعضهم يزيد على بعض في تفسير قصته  
، فقال بعضهم : هذا حديث لا أصل له ، ولا فرع ، وقال : إنما أصل هذا الحديث الكلبي ، والكلبي متروك  
عند أهل العلم ، وكان يحيى بن يمان عندهم ممن لا يحفظ الحديث ، ولا يكتبه ، وكان يحدث من حفظه  
باعاجيب ، وهذا من أنكر ما روى ، ولما الذي روى عنه فبقه قد عثر عليه بما هو أعظم من القاطع مما قد  
كنينا عنه لصعوبته وسلاجة ذكره . ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢٠٩ .

**الثالث والعشرون :** قال الدارقطني : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى الْبَزَّازُ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ ، عَنْ الْكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السُّهْمِيِّ ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيْتِ فِي يَوْمٍ قَاتِظٍ ، شَدِيدِ الْحَرِّ ، فَاسْتَسْقَى رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ ، فَقَالَ : «هَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَرَابٍ فِيرْسِلُ إِلَيَّ ؟» ، فَأَرْسَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ نَبِيذُ زَبِيبٍ ، فَلَمَّا رَأَاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَلَا خَمْرِيهِه وَكُوْ بِغُودِ تَغْرِضِيهِه عَلَيْهِ» ، فَلَمَّا أُلْتِيَ الْإِنَاءُ مِنْهُ وَجَدَ لَهُ رَاحَةً شَدِيدَةً ، فَقَطَّبَ ، وَرَدَّ الْإِنَاءَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَكُنْ حَرَامًا لَمْ نَشْرَبْهُ ، وَاسْتَعَادَ الْإِنَاءَ ، وَصَتَعَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَقَالَ الرَّجُلُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَدَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ ، فَصَبَّهُ ،

سوفال الدارقطني : يقال : إن يحيى وهم فيه ، وإنما روى الثوري ، يعني هذا ، عن الكلبى ، عن أبى صالح ، عن المطلب بن أبى وداعة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والكلبي متروك الحديث ، ولا يحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان ، عن الثوري ، وقد تابعه عبد العزيز بن أبان ، وهو متروك ، عن الثوري ، وتابعهما أيضا اليسع بن إسماعيل ، وهو ضعيف ، عن زيد بن الحباب ، عن الثوري ، وإنما حديث الكلبي الذي عند الفلاس ، والثوري ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبى مسعود : أنه كان يمسح على الجوربين ، فيقال : أن يحيى بن يمان انقلب عليه هذا الحديث ، ودخل عليه في حديث الكلبي ، عن أبى صالح ، عن المطلب ، والله أعلم . فقال للدارقطني ١٩٣/٦ رقم «١٠٦١» .

قلت : فرجع الحديث إلى الثوري ، عن الكلبي ، عن أبى صالح ، عن المطلب ، وهذا إسناد تلقف ، فالكلبي : هو محمد بن الصائب بن بشر الكلبي ، وهو متروك ، منهم بالكنب ، وقد قال سفيان الثوري : قال لنا الكلبي : ما حُثِّتُ عن أبى صالح عن ابن عباس ، فهو كذب ، فلا ترووه عني ، وقال الحاكم أبو عبد الله : الكلبي لأحدثه عن أبى صالح موضوعة . ينظر : الجرح والتعديل ٢٧٠/٧ ، ٢٧١ لترجمة رقم «١٤٧٨» ، للمدخل إلى الصحيح للحاكم ص/ ١٩٥ رقم «١٧١» .

وأبو صالح : هو بلان ، ويقال : بلان مولى لم هاشم ، وهو ضعيف ، له ترجمة في تهذيب الكمال ٦/٤ رقم «٦٣٦» ، ميزان الاعتدال ٣/٢ رقم «٢٤٠٠» .

• ومعنى قَطَّبَ : أي قَبَضَ ما بين عينيه كما يقطعه الغُصْنُ ويخلف ويثقل . لسان العرب ٣/٦٦٧ «قطب» .

عَلَى الْإِتِّاءِ ، وَقَالَ : «إِذَا اسْتَدَّ عَلَيْكُمْ شَرَابُكُمْ ، فَاصْتَعُوا بِهِ هَكَذَا» (١) ، وهو حديث ضعيف جدا .

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٦» عن أبي بكر يعقوب بن إبراهيم البرز به بلفظه ، وقال : الكلبى متروك ، وأبو صالح ضعيف ، واسمه بلان مولى لم هتيه ، و١٥١/٤ حديث رقم «٤٦٤٧» من طريق شعيب بن خالد عن الكلبى به بنحوه ، والوافدي في المفاتيح في شان غزوة الفتح ٨٦٤/٢ عن سفیان بن سعد الثوري به ، بنحوه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب المناسك باب للشرب في الطواف ٤٩٩/٨ حديث رقم «١٤٨٤٧» من طريق ابن أبي لیلی عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل الوداع ، وهو المطلب بألفاظ مختلفة ، والكلبي في أخبار مكة في الشرب في الطواف ٢٨٧/١ حديث رقم «٥٨٦» من طريق صر بن علي عن الكلبى به مختصرا ، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده - كما في بغية الباحث كتاب الأثرية ، باب تغطية الإتياء ٥٨٧/٢ حديث رقم «٥٤٥» - من طريق ابن أبي لیلی عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل وداعة ، وهو المطلب بألفاظ مختلفة ، وابن قتيب في معجم الصحابة في ترجمة المطلب بن أبي وداعة ١٠٠/٣ رقم «١٠٦٧» من طريق الأعشى عن أبي صالح به مختصرا ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٩١/٢٠ حديث رقم «٦٨٩» من طريق الأعشى عن أبي صالح به مختصرا ، و٢٩١/٢٠ ، ٢٩٢ حديث رقم «٦٩٠» من طريق سفیان الثوري عن الكلبى به دون قوله : « ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَكُنْ حَرَامًا لَمْ نَشْرَبْهُ .. إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ » ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٧/٨ حديث رقم «١٧٤٣٦» عن أبي بكر بن الحارث الفقيه ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، كلاهما ، عن الدارقطني به بلفظه ، و٥٢٧/٨ حديث رقم «١٧٤٣٧» من طريق سفیان الثوري عن الكلبى به بنحوه ، وقال البيهقي : فهذا إنما رواه الكلبى ، والكلبي متروك ، وأبو صالح بلان ضعيف ، لا يحتج بخبرهما ، وأخرجه الجوزقي في الأبطال في كتاب الأطعمة والأشربة باب شرب الخمر ٢٧٨/٢ ، ٢٧٩ حديث رقم «٦١٩» من طريق أبي منصور محمد بن عيسى الصوفي عن الدارقطني به بلفظه ، وقال هذا حديث باطل ، والكلبي ، وأبو صالح متروكان .

\* وهذا الحديث ضعيف جدا ، في إسناده الكلبى ، وهو متروك ، متهم بالكذب ، وأبو صالح ، وهو ضعيف ، كما تقدم في الحديث السابق .

وأما متابعة ابن أبي لیلی عن عكرمة بن خالد عن المطلب ، فهي ضعيفة ، لضعف ابن أبي لیلی ، وهو : محمد بن عبد الرحمن بن أبي لیلی الأصراري ، له ترجمة في الضعفاء للمقبلي ١٢٥٤/٤ رقم «١٦٥٨» ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ رقم «١٧٣٩» ، الكامل لابن عدي ١٨٣/٦ رقم «١٦٦٣» ، تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥ رقم «٥٤٠٦» ، ميزان الاعتدال ٢٢١/٦ رقم «٧٨٣١» ، تهذيب التهذيب ٣٠١/٩ رقم «٥٠١» .

ومتابعة الأعشى عن أبي صالح ضعيفة أيضا ، لأن الأعشى مدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، ولم يسمع من أبي صالح ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لم يسمع الأعشى من أبي صالح ، مولى لم

الرابع والعشرون : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ بَزِيمَةَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبِيبٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْجَزِّ الْأَخْضَرِ ، وَالْجَزِّ الْأَحْمَرِ ، فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ ، فَقَالَ : « لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَلَا فِي الْمَرْقَتِ ، وَلَا فِي النَّقِيرِ ، وَاشْرَبُوا فِي الْأَسْنَقِيَةِ » ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ فِي الْأَسْنَقِيَةِ ؟ قَالَ : « صَبُّوا عَلَيْهِ مِنْ الْمَاءِ » ، وَقَالَ لَهُمْ فِي الثَّلَاثَةِ ، أَوْ الرَّابِعَةِ : « فَأَهْرِيقُوهُ » <sup>(١)</sup>.

=هـ. قول له : إن ابن أبي طيبة يحدث عن الأعشى ، يحدث عن أبي صالح ، مولى لم هـ. ، فقال : هذا هو مدلس عن الكلبي. المرسل لابن أبي حاتم ص/٨٢ ، ٨٣ رقم «١٣٠» ، وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : هو مدلس ، وربما مدلس عن ضعيف ، ولا يدرى به ، فمتى قال : «حدثنا» ، فلا كلام ، ومتى قال : «عن» ، تطرق إليه احتمال التلويح إلا في شيوخ له أكثر عنهم كبارهم ، وأبي وائل ، وأبي صالح السمان ، فإن رويته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال ، قال ابن المنيني : الأعشى كان كثير الوهم في الحديث هؤلاء الضعفاء ، وقال جرير بن عبد الحميد : سمعت مغيرة يقول : أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق ، وأعشىكم هذا ، قال الذهبي : كُتِبَ عَنِ الرَّوَالَةِ عَنْ جَاء ، وَإِلَّا فَأَلْأَعْشَى عَدْلٌ صَافٍ ثَبَت ، صُلِحَ سَنَةً وَفَرَّان ، وَيُحْصَنُ قَلْبَانُ بَيْنَ حَدِيثِهِ ، وَيُرْوَى عَنْهُ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقْطَعَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عِلْمٌ ضَعِيفٌ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ يَنْلَسُهُ ، فَإِنْ هَذَا حَرَامٌ. ميزان الاعتدال ٣/٣١٦.

والحديث إنما يعرف من رواية الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب ، كما سلف ، وهذا إسناد تلقف ، والله أعلم.

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التنبؤ ٢٢١/٤ عن أبي بكر بن بزة بلفظه. ومن طريق إسرائيل عن علي بن بزيمة به. ولم يسبق لفظه. وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٦» عن محمد بن بشر عن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري به بنحوه ، إلا أن فيه زيادة وهي : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ ، أَوْ حَرَّمَ الْخَمْرَ ، وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوفَةَ» ، قَالَ : «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وأحمد في المسند ٢٧٤/١ عن أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة السابقة ، وفي الأثرية ص/٧٩ حديث رقم «١٩٢» عن أبي أحمد الزبيري به مختصراً ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ١١٤/٥ ، ١١٥ حديث رقم «٢٧٢٩» عن زهير عن محمد بن عبد الله أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٨٧/١٢ حديث رقم «٥٣٦٥» - من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب عن أبي أحمد الزبيري به بنحوه ، وفيه نفس الزيادة ، والطبراني في المعجم الكبير ١٠١/١٢ ، ١٠٢ حديث رقم «١٢٥٩٨» ، «١٢٥٩٩» من طريق إسرائيل ، وقيس بن الربيع ، كلاهما ، عن علي بن بزيمة به ، بنحوه ، بزيادة «وكل مسكر حرام» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٥/٨ حديث رقم «١٧٤٣١» من طريق إسرائيل عن علي بن بزيمة به بزيادة فيه.

قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم أن يشربوا من نبيذ الأسقية ، وإن اشتد ، فإن قال قائل : فإن في أمره إياهم بإهراقه بعد ذلك دليلا على نسخ ما تقدم من الإباحة ، قيل لهم : وكيف يكون ذلك كذلك ؟ وقد روي عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم « حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب » ، وهو الذي روى عنه ما ذكرت ، فدل ذلك أن التحريم في الأشربة كان على الخمر بعينها فقليلها ، وكثيرها ، والسكر من غيرها ، وكيف يجوز على ابن عباس مع علمه ، وفضله أن يكون قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ، ثم يقول : « حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب » ، فيعلم الناس أن قليل الشراب من غير الخمر ، وإن كان كثيره يسكر حلال ، هذا غير جائز عليه عندنا ، ولكن معنى ما أراد بإهراق النبيذ في حديث قيس أنه لم يأمنهم عليه أن يسرعوا في شربه ، فيسكروا ، والسكر محرم عليهم ، فأمرهم بإهراقه لذلك<sup>(١)</sup>.

ورد ابن حزم هذا الحديث ، فقال : فهذا من طريق قيس بن حبتر ، وهو مجهول<sup>(٢)</sup> ، ثم لو صح لكان أعظم حجة لنا عليهم ، لأنه مخالف كله لقولهم ، موافق لقولنا في الأمر بهرقه ، وقوله : « وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » كفاية لمن كان له مُسْكَةٌ عقل ، فاعجبوا لقوم يحتجون بما هو نص مخالف لقولهم ، إن الحياء ههنا لعدم<sup>(٣)</sup>.

قلت : قال البغوي : حدثنا علي ، أخبرنا شعبة ، عن أبي جمرة ، قال : كنت أقعد مع ابن عباس ، فكان يجلسني معه على سريره ، فقال لي : أقم عندي

(١) شرح معاني الآثار ٢٢١/٤.

(٢) قلت : قيس بن حبتر ليس مجهولا ، بل هو ثقة ، فإن أراد جهالة عنه ، فقد روى عنه جمع منهم عبد الكريم بن مالك الجزري ، وطى بن بنيمة ، وغالب بن عبد ، وإن أراد جهالة حله ، فقد وثقه أبو زرعة القرظي ، والتمسلي ، له ترجمة في : تهذيب الكمال ١٧/٢٤ رقم « ٤٨٩٧ ».

(٣) المحلى ٤٨٥/٧.



حتى أجعل لك سهما من مالي ، قال : فأقمت معه شهرين ، فقالت لي امرأة : سله عن نبيذ الجر ، قال : وكانت عليّ يمين أن لا أسأله عن نبيذ الجر ، فسألوه عن ذلك ، فنهاهم عنه ، فقلت : يا أبا العباس إني أنتبذ في جرة لي خضراء ، فأشرب نبيذا حلوا يتقرر منه بطني ، قال : لا تشربه ، وإن كان أحلى من العسل ، قال فقلت : إن وفد عبد القيس يشربون نبيذا شديدا ، قال : اكسره بالماء إذا أحسست شدته... ، ثم ذكر حديث وفد عبد القيس بطوله<sup>(١)</sup>.

وفيه أن الكسر بالماء من كلام ابن عباس - رضي الله عنه - ، وقد عارض البيهقي بهذه الرواية رواية قيس بن حبتر عن ابن عباس ، ثم قال : وإنما أراد بالكسر بالماء في هذا ، وفي غيره إذا خشي شدته ، قبل بلوغه حد الإسكار بدليل قوله : «وكل مسكر حرام» والحرام لا يحل دخول الماء فيه<sup>(٢)</sup>.

الخامس والعشرون : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّقَايَةُ ، فَقَالَ : «اسْقُونِي مِنْ هَذَا» ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَلَا نَسْقِيكَ مِمَّا نَصْنَعُ فِي النَّبُوتِ ؟ قَالَ : «لَا ، وَلَكِنْ اسْقُونِي مِمَّا يَشْرَبُ النَّاسُ» ، قَالَ : فَأَتَيْتُ بِقَدَحٍ مِنْ نَبِيذٍ ، فَذَاقَهُ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ قَالَ : «هَلُمُّوا مَاءً» ، فَصَبَّهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «زِدْ فِيهِ» ، مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : «إِذَا أَصَابَكُمْ هَذَا فَاصْتَعُوا بِهِ هَكَذَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) مسند ابن الجعد ٥٨٤/١ حديث رقم «١٣١٩».

(٢) المسند الكبير للبيهقي ٥٢٥/٨ ،

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١١/١٢ ، ٢١٢ حديث رقم «٢٤٣٣٧» عن عبد الرحيم بن سليمان به بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الحج باب سفلية الحاج ٣٦٩/١ حديث رقم «١٦٣٥» ، وابن خزيمة في صحيحه في كتاب المناسك باب

«استحب الاستيقاظ من ماء زمزم إذ النبي صلى الله عليه وسلم قد أعظم فقه عسل صليح ، وأعظم أن نؤلا أن يغلب المسلمي منها على الاستيقاظ لتزاع مغفم ٢٠٦/٤ حديث رقم «٢٩٦٦» ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢١٤/١٢ ، ٢١٥ حديث رقم «٥٣٩٢» - ، والحاكم في المستدرک في كتاب المناسك ٦٤٨/١ حديث رقم «١٧٤٧» ، والطبرقي في المعجم الكبير ٣٤٥/١١ ، ٣٤٦ حديث رقم «١١٩٦٣» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الحج باب سقاية الحاج والشرب منها ، ومن ماء زمزم ٢٣٩/٥ حديث رقم «٩٦٥٣» خمستهم من طريق خالد الحذاء عن عكرمة به ، دون قوله : «فأبى بفدح من نبيذ... إلى آخر الحديث» ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، وتعبه الذهبي في التلخيص ٤٧٥/١ ، ٤٧٦ فقال : رواه البخاري ، فما حجة إلى استدركه ، وأخرجه أحمد في المسند ٢١٤/١ ، ٢١٥ من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد به دون قوله : «فأبى بفدح من نبيذ... إلى آخر الحديث» .

• وهذا الحديث بعضه صحيح ، وبعضه ضعيف ، فلما الصحيح منه فقلوه : «أتى النبي صلى الله عليه وسلم السقاية ، فقال : «أستوفوني من هذا» ، فقال أنس : ألا نسقيك مما نصنع في قبوت ؟ قال : «لا ، ولكن استوفوني مما يشرب الناس» ، وهو ما أخرجه البخاري في الصحيح ، ولما الضعيف : فقلوه : «أتى بفدح من نبيذ ، فذأقه ، فغلب... إلى آخر الحديث» ، فقد نرد به يزيد بن أبي زياد عن ابن عباس ، ومثله لا يحتمل نرد بهذا ، فقد ضعفه ابن معين ، وغيره ، له ترجمة في تهذيب التهذيب ٣٢٩/١١ ، وقال البيهقي : يزيد بن أبي زياد ضعيف ، لا يحتج به ، لسوء حفظه ، وقد روى خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قصة طواف النبي صلى الله عليه وسلم ، وشربه ، ولم يذكر فيها ما ذكر يزيد بن أبي زياد ، وإنما تعرف هذه الزيادة من رواية الكلبي كما مضى ، وزاد يزيد شربه منه قبل خلطه بالماء ، وهو بخلاف سائر الروايات ، وكيف يُقن بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يشرب المسكر ، إن كان مسكرا على زعمهم قبل أن يخلطه بالماء ، فدل على أنه لا أصل له ، والله أعلم. السنن الكبير للبيهقي ٥٢٨/٨ ، ٥٢٩ .

وقال ابن حزم : ويزيد ضعيف ، وقد روينا عنه في الروايات السود خبرا موضوعا على النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس فيه أحد يتهم غيره ، وقد ضعفه شعبة ، وأحمد ، ويحيى . المحلى ٤٨٤/٧ .  
وقال ابن بطال : استدل أهل الكوفة بهذا الخبر على جواز شرب المسكر ، فقالوا : وقد روي عن عمر ، وعلي مثل ذلك ، قال الطبري : فيقال لهم : إن تطيبه منه لم يكن لأجل أنه كان مسكرا ، ولا أن قوله : «إذا شئت نبيذكم فلكسروا بالماء» أن معناه : إذا شئت ، فاصل يسكر شرب كثيره ، لأن ذلك لو كان معناه ، لكان ذلك إباحة منه عليه الصلاة والسلام شرب الخمر إذا صب عليه الماء ؛ لأن الخمر لا تصير حلالا بصب الماء عليها ، بل تفسد الماء الذي يخالطها ، ويؤزل عن حد الطهارة ، فدل أن تطيبه منه عليه السلام إنما كان من حموضته لا من إسكارة ، وأن قوله : «إذا راكع من شيء» ، يعني إذا خلعت تغييره إما إلى حموضة ، وإما إلى إسكار ، فلكسروه قبل تغييره إلى ذلك ؛ كي لا يفسد طويكم ، وهذا من أدل الدليل على تحريم شرب ما أسكر كثيره ؛ لأنه أمر بكسره بالماء إذا صار إلى حد يربب شربه ، فلو حل شربه بعدما يصير مسكرا لم يأمر بعلاجه بالماء قبل مصيره مسكرا ، بل كان يقول عليه السلام : إذا راكع من شيء فلتنعوا به وشربوه ، ولا تكسروه ، وإنما أمر بكسره ؛ لأنه كان قد بدت فيه الاستحالة إلى الخنة بما حدث فيه من الفسد ، والحموضة ، وذلك موجود في الأشربة التي تنتقل إلى الحموضة قبل دخول

قال الإمام فخر الدين الرازي : وجه الاستدلال به أن التقطيب لا يكون إلا من الشديد ، ولأن المزج بالماء كان لقطع الشدة بالنص<sup>(١)</sup>.

=الحال التي تصير بها خمرًا ، فكسره بالماء ليهون عليه شربه ، ومثل هذا المعنى ما روى عن عمر ، وعلي في ذلك ، حدثنا الربيع بن سليمان ، حدثنا ابن وهب ، عن أسامة بن زيد ، أنه سمع نافعًا يقول : إن عمر قال لبرقا : اذهب إلى إخواننا النقيبين فلتمس لنا عذمهم شرابًا ، فأتاهم ، فقالوا : ما عندنا إلا هذه الإداوة ، وقد تغيرت ، فدعا بها عمر ، فذاقها ، فقبض وجهه ، ثم دعا بالماء ، فصب عليه ، فشرب ، قال نافع : والله ما قبض وجهه إلا أنها تخللت ، قال ابن وهب : وحدثنا عمرو بن الحارث ، أن سلام بن حفص أخبره ، أن زيد بن أسلم ، أخبره أن أصحاب النبي عليه السلام كانوا إذا حمض عليهم النبيذ كسروه بالماء ، وروى إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال : حدثنا عتبة بن فرقد قال : دعا عمر بص من نبيذ قد كاد يكون خلا ، فقال لي : شرب ، فأخفته ، فجعلت لا أستطيع شربه ، فأخذته من يدي ، فشرب حتى قضى حاجته. شرح صحيح البخاري لابن بطال ٣١٤/٤ ، ٣١٥.

وقال ابن حزم : ثم لو صحت - يعني الأخبار التي جاء فيها كسر النبيذ بالماء - لكنت أعظم حجة عليهم ، لأن فيها كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم مزجه بالماء ، ثم شربه ، وهذا لا يخلو ضرورة من أحد وجهين : إما أن لا يكون ذلك النبيذ مسكرا ، فهي كلها موافقة لقولنا ، وإما أن يكون مسكرا كما يقولون ، فإن كان مسكرا ، فصب الماء على المسكر عذم لا يخرج عذمهم عن التحريم إلى التحليل ، ولا ينقله عن حاله أصلا إن كان قبل صب الماء حراما ، فهو عذم بعد صبه حرام ، وإن كان قبل صبه حلالا ، فهو بعد صبه حلال ، وإن كان قبل صبه مكروها فهو بعد صبه مكروه ، فقد خالفوه كلها وجعلوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم الذي حققوه عليه باطلا عذمهم ، ولغوا لا معنى له ، وهذا كما ترى ، وإن كان صب الماء نقله عن أن يكون مسكرا إلى أن لا يكون مسكرا ، فلا متعلق لهم فيه حينئذ أصلا ، لأنه إذا لم يكن مسكرا ، فلا تخالفهم في أنه حلال ، فعاد عليهم جملة. المحلى ٤٨٤/٧.

وقال الإمام فخر الدين الرازي : لعل ذلك النبيذ كان ماء نبئت تمرات فيه لتذهب الملوحة ، فتغير طعم الماء قليلا إلى الحموضة ، وطبعه عليه السلام كان في غاية اللطافة ، فلم يحتمل طبعه الكريم ذلك الطعم ، فلذلك قلب وجهه ، ولأوضح كان المراد بصب الماء فيه إزالة ذلك القدر من الحموضة أو الرائحة-تفسير الفخر الرازي ٤٧/٦.

ولما ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج ٣٩٠/٢ حديث رقم «١٣١٦» من طريق حنيد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني ، قال كنت جالسا مع ابن عباس عند فكة ، فأتاه أعرابي ، فقال : ما لي أرى بني عذم يستقون فضل ، واللبن ، وأنتم تستقون النبيذ ، أليس حاجة بكم لم من يخل ؟ فقال ابن عباس : فحمد لله ما بنا من حاجة ، ولا يخل قبل النبي صلى الله عليه وسلم على رجليه ، وخلفه أسامة ، فاستسقى ، فأتيناه بقاء من نبيذ ، فشرب ، وسقى فضة أسامة ، وقال : «لصنتم ، وأجتمتم ، كذا فاصنوا» ، فلا تريد تغيير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد بين التنوي أن النبيذ هنا ماء محلى بزيبب أو غيره بحيث يطيب طعمه ، ولا يكون مسكرا ، فلما إذا طال زمنه ، وصار مسكرا ، فهو حرام. شرح صحيح مسلم للتنوي ٧٣/٥.

(١) تفسير الفخر الرازي ٤٦/٦.

قلت : لا يصح استدلال الكوفيون على مذهبهم بهذا الحديث ، لأن قوله : «فَأَتَى بِقَدَحٍ مِنْ نَبِيذٍ ، فَذَاقَهُ ، فَقَطَّبَ... إلى آخر الحديث» ، تفرد به يزيد بن أبي زياد ، عن ابن عباس - رضي الله عنه - ، ويزيد ضعيف ، ولا يقبل هذا منه ، وأما باقي الحديث ، فصحيح ، والله أعلم.

السادس والعشرون : قال أبو داود : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي الْقَمُوصِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ كَانَ مِنَ الْوُقُوفِ الَّذِينَ وَقَفُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَبْدِ النَّعِيسِ يَحْسِبُ عَوْفٌ أَنْ اسْمَهُ قَيْسُ بْنُ النُّعْمَانِ ، فَقَالَ : «لَا تَشْرَبُوا فِي نَقِيرٍ ، وَلَا مَرْقَتٍ ، وَلَا نُبَاءٍ ، وَلَا حَتَمٍ ، وَاشْرَبُوا فِي الْجِلْدِ الْمُوَكَّى عَلَيْهِ ، فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ أَغْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ» (١).

(١) أخرجه موقولا أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٧/٢ حديث رقم «٣٦٩٥» عن وهب بن بكرة به بلفظه ، وأخرجه مرفوعا مسند في مسنده - كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري في كتاب الأثرية ، باب جامع في الأوعية التي نهى عنها ٣٥٣/٤ ، ٣٥٤ حديث رقم «٣٧٣٤» - عن يحيى القطان عن عوف بن أبي جميلة به مطولا ، وأحمد في المسند ٢٠٦/٤ عن إسماعيل بن إبراهيم بن علية عن عوف الأعرابي به مطولا دون قوله : «فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ أَغْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ» ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٣٥٢/٥ ، ٣٥٣ حديث رقم «٢٩٣٤» من طريق يحيى بن سعد القطان عن عوف بن أبي جميلة به مطولا ، والبيهقي في معجم الصحابة في ترجمة قيس بن النعمان ١٠/٥ ، ١١ حديث رقم «١٩٦٤» من طريق إسحاق بن يوسف عن عوف بن أبي جميلة به مطولا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢١/٤ من طريق عثمان بن الهيثم المؤذن عن عوف بن أبي جميلة به بنحوه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٤/٨ حديث رقم «١٧٤٢٩» من طريق عثمان بن الهيثم المؤذن عن عوف بن أبي جميلة به بنحوه ، وقال البيهقي : الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذا اللفظة ، وفي هذا الإسناد من يجهل حاله ، وتعبه المعنى ، فقل : رجال هذه الرواية كلهم ثقات ، والزيادة من الثقات مقبولة ، وجهالة الصحابي لا تضر صحة الإسناد على ما عرف. نخب الأثر للنعني ١١٩/١٦.

استدل الكوفيون بهذا الحديث على جواز شرب النبيذ الشديد الذي يسكر كثيره ، وقالوا : لو كان حراما ما أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسره بالماء قبل شربه ، لأن الحرام لا يحله دخول الماء فيه.

وقد نقض ابن حزم استدلالهم به على مذهبيهم فقال : أبو القموص مجهول ، ثم لو صح لكان حجة قاطعة موافقة لقولنا مفسدة لقولهم بما فيه من الأمر بهرقه إن لم يقدر على إبطال شدته بالماء <sup>(١)</sup>.

قلت : أبو القموص ليس مجهولا ، بل هو ثقة ، فإن أراد ابن حزم جهالة عينه ، فهي مندفعة عنه ، فقد روى عنه قتادة ، وعوف الأعرابي ، وغيرهما ، وإن أراد جهالة حاله ، فهي مندفعة عنه أيضا ، فقد قال العجلي : أبو القموص تابعي ثقة <sup>(٢)</sup>.

والجواب الصحيح عن هذا الحديث من وجهين : الوجه الأول : الجمع بين هذا الحديث ، وبين قوله صلى الله عليه وسلم : «كل مسكر حرام» ، وذلك بأن يقال : إن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : «فَإِنْ اشْتَدَّ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» ، أي إن اشتد النبيذ بأن صار حامضا ، ولم ينش ، أي لم يبلغ حد الإسكار ، فانكسروه بالماء ، هذا هو المعنى الذي يجب أن يحمل عليه الحديث ، لأن النبيذ إن اشتد ونش ، فلا يحله كسره بالماء ، لأنه حينئذ يكون خمرا ، ويؤكد هذا المعنى قوله : «فَإِنْ أَغْيَاكُمْ ، فَأَهْرِيقُوهُ» ، أي فإن ضاقت عليكم ، فلم تستطيعوا التمييز بين حاله الذي لم ينش ، وحرامه الذي قد نش ، فالريقوه ، وبهذا تتفق جميع الأخبار.

(١) للمطى ٤٨٥/٧.

(٢) ترجمت له من التاريخ الكبير للبخاري ٤٠٣/٣ رقم «١٣٤٠» ، تاريخ الثقات للمطى بترتيب الهبشي ص/٥٠٨ رقم «٢٠١٩» ، الجرح والتعديل ٥٦٨/٣ «٢٥٧٧» تهذيب الكمال ١٠٠/١٠ رقم «٢١٢٣».

والوجه الثاني : الترجيح : فنقول هذا حديث غريب ، تفرد به أبو القموص زيد بن علي ، عن قيس بن النعمان ، ولم يصرح أحد من النقاد بتوثيق أبي القموص إلا العجلي ، كما سلف ، فحديثه مرجوح لمعارضته الأحاديث الصحيحة في حرمة كل مسكر ، لا سيما وقد جزم بعض العلماء بتواترها ، والله أعلم.

الصابع والعشرون : قال الدارقطني : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ صَاعِدٍ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ أَخْبَدُ بْنُ الْفِدَامِ ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ قَدِ عَبْدُ الْقَيْسِ : «لَا تَشْرَبُوا فِي نَقِيرٍ ، وَلَا مَقِيرٍ<sup>(١)</sup> ، وَلَا نَبَاءٍ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا حَتَمٍ ، وَلَا مَزَادَةٍ ، وَلَكِنْ اشْرَبُوا فِي سِقَاءٍ أَحَدِكُمْ غَيْرَ مُسْكِرٍ ، فَإِنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَنْصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) المقير : هو المزفت ، وقد سلف بيته.

(٢) النباء : القرغ ، ولحدها نباءة ، كانوا ينتبئون فيها ، فتسرع الشدة في الشراب ، وتحريم الانتباز في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ، ثم نسيخ وهو المذهب ، وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم ، ووزن النبأ فقل ، ولأنه همزة لأنه لم يعرف انقلاب لانه عن ولولوا ياء قلله الزمخشري ، وأخرجه الهروي في هذا الباب على أن الهمزة زائدة وأخرجه الجوهري في المعتل على أن همزته منقلبة وكنته لشبه. لنتهاية في غريب الحديث ٩٦/٢ «حب».

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٧/٤ حديث رقم «٤٦٢٨» عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، وابن صاعد ، والصين بن إسماعيل به بالقطه ، وقال : لفظ ابن منيع ، وبني البغوي ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأثرية ٤٤١/٣ حديث رقم «١٩٩٣» عن نصر بن علي الجهضمي عن نوح بن قيس به بمضاه دون قوله : «لَنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَنْصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ومن طريق أبي سلمة ، وأبي صالح كلاهما ، عن أبي هريرة مختصرا ، وفيه عقب طريق أبي سلمة أن انتهى عن الحتم من قول أبي هريرة ، وأبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب في الأوعية ٥٣٦/٢ حديث رقم «٣٦٩٣» عن وهب بن بكرة عن نوح بن قيس به بمضاه دون قوله : «لَنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَنْصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر ٢١٧/٨ حديث رقم «٥٥٨٩»

عن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره «كل مسكر حرام» ، وفي باب نكر القهي عن نبذ الدباء والتفير والمغير والحتم ٢٢٣/٨ حديث رقم «٥٦٣٧» من طريق محمد بن زيد عن أبي هريرة مختصرا ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأشربة باب القهي عن نبذ الأوعية ١١٢٧/٢ حديث رقم «٣٤٠١» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، وماله في الموطأ في كتاب الحد في الخمر باب في القهي عن الانتباه ٤٨/٢ حديث رقم «١٨٣٤» من طريق عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة مختصرا ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٠/٩ حديث رقم «١٦٩٢٦» ، والحميدي في المسند ٤٦٣/٢ حديث رقم «١٠٨٠» كلاهما من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وعند الحميدي أن القهي عن الانتباه في التفير والحتم من قول أبي هريرة ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٤١/٢ ، ٢٧٩ ، ٥٠١ ، ٥٤٠ من طريق أبي سلمة ، ٥١٤/٢ من طريق عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، كلاهما ، عن أبي هريرة مختصرا ، وفي ٢٤١/٢ أن القهي عن الحتم من قول أبي هريرة ، وجاء في ٥٠١/٢ في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، وأخرجه فيه ٤١٤/٢ من طريق يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين به مختصرا ، والبخاري في مسنده ٢٤٠/١٧ حديث رقم «٩٩١٣» عن نصر بن علي الجهضمي ، عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ورقم «٩٩١٤» عن زيد بن يحيى ، عن نوح بن قيس به ، ولم يبق لفظه ، وقال : بنحوه ، وهذا الحديث لا نظم رواه عن ابن عون إلا نوح بن قيس ، وأخرجه الترمذي في السنن الكبير في كتاب الأشربة المحظورة باب القهي عن نبذ الجر ١٨٩/٤ حديث رقم «٦٨٣٧» من طريق يزيد النحوي عن ابن سيرين به مختصرا ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٦٣/١٠ حديث رقم «٦٠٧٧» عن أحمد بن إبراهيم الموصلي عن نوح بن قيس به بمعناه دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ٣٤٨/١٠ حديث رقم «٥٩٤٤» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في آخره وقال : «كل مسكر حرام» ، ٥١١/١٠ حديث رقم «٦١٢٨» من طريق مجاهد عن أبي هريرة مختصرا ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشربة باب الانتباه في الدباء والحتم والتفير والمزقت ٣٣٦/٤ ، ٣٣٧ من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين به بمعناه ، دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ومن طريق أبي سلمة ، ومجاهد ، وعبد الرحمن بن يعقوب الحرقي ، ثلثتهم ، عن أبي هريرة مختصرا ، وجاء في طريق أبي سلمة أن القهي عن الانتباه في التفير والحتم من قول أبي هريرة ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأشربة ٢٢٥/١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤٠٥ - من طريق نصر بن علي الجهضمي عن نوح بن قيس به بمعناه ، دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شَيْئَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، ومن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٢٤/٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ حديث رقم «١٧٤٣٠» عن أبي بكر بن الحارث الأصبهاني عن الدارقطني به بنحوه ، ثم قال : لفظ ابن منيع ، ورواه جماعة عن نوح بن قيس ، لم ينكروا فيه هذه اللفظة ، فوشبه أن تكون من قول بعض الرواة وروي في الكسر بالماء من وجه آخر عن أبي هريرة ، وإسناده ضعيف ، وفي باب الأوعية ٥٣٦/٨ حديث رقم

قلت : هذا الحديث لا يصلح استدلال الكوفيين به على مذهبهم ، فحجتهم فيه عبارة : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، وهي زيادة لا تثبت في الحديث.

الثامن والعشرون : قال إسحاق بن راهويه : أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، أَنَّ ثُمْلَةَ بْنَ كِلَابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْقَةِ ، وَمَا كَانَ سِوَى

=«١٧٤٧٣» من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة هريرة مختصرا ، وفيه أن انتهى عن الانتباه في الحنتم من قول أبي هريرة.

• قلت : هذا الحديث صحيح دون قوله : «فَإِنْ خَشِيَ شِدَّتَهُ ، فَلْيَصُبْ عَلَيْهِ الْمَاءَ» ، فقد نفرد بهذا أبو الأثعث أحمد بن المقدم العجلي عن نوح بن قيس ، وأبو الأثعث ، وإن كان صدوقا إلا أنه لا يقل هذا منه ، فقد روى هذا الحديث نصر بن علي الجهضمي ، وهب بن بقية ، وأحمد بن إبراهيم الموصلي ، وزيد بن يحيى - وكلهم ثقات - عن نوح بن قيس ، ولم يذكرُوا هذه الزيادة ، فدل ذلك على وهم أحمد بن المقدم فيما زاده ، وقد تقدم عن البيهقي أنه قال : يشبه أن تكون - يعني هذه الزيادة - من قول بعض الرواة ، وتعبه ابن الترمذي فقال : هذا دعوى والرواية إذا كان ثقة قبلت زيادته. الجوير القلي ٣٠٣/٨.

قلت : هذا إن كان الراوي ثقة ، أما هنا فالراوي صدوق ، فكيف نقبل منه زيادته ، وقد روى الحديث جماعة ثقات ، فلم يوافقه على ذلك ، ثم إن هذه الزيادة تخالف الأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر ، والتبذير الشديد الذي يسكر كثيره لا يحله صب الماء عليه ، ولو كثر الماء ، والله أعلم.

• تنبيه : قد تقدم في بعض طرق حديث أبي هريرة أن انتهى عن الانتباه في التبذير ، والحنتم من قوله - رضي الله عنه - ، وقد ثبت انتهى عنهما مرفوعا في غير حديث أبي هريرة ، فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس باب أداء الخمس من الإيمان ٧٠٧/٢ حديث رقم «٣٠٩٥» من طريق أبي حمزة الثمالي، عن ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو لد عبد لقيس : «أَمْرُكُمْ بِالرِّبْعِ ، وَتَهْلِكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ... الحديث وفيه ، وَتَهْلِكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالتَّبَعِيرِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْقَةِ».



ذَلِكَ مِنَ الْأَسْقِيَةِ فَكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» <sup>(١)</sup> ، قلت : حجة الكوفيين في هذا الحديث قوله : «وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَسْقِيَةِ فَكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» ، وهو لا يصح ، فيسقط احتجاج الكوفيين به على مذهبهم.

التاسع والعشرون : أخرج عبد الرزاق من طريق أبان ، عن سعيد بن جبيرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بأصحابه يوماً ، فلما قضى صلاته نادى رجل ، فقال : يا رسول الله ، إن هذا رجل شارب ، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الرجل ، فقال : «ما شربت ؟» ، فقال : عمدت إلى زبيب ، فجعلته في جر حتى إذا بلغ ، فشربته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «يا أهل الوادي ألا إني أنهاكم عما في الجر الأحمر ، والأخضر ، والأبيض ، والأسود منه لينبذ أحدكم في سقائه ، فإذا خشيه فَلْيَشْجُجْهُ» <sup>(٢)</sup> بالماء».

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده ٦٥٦/٣ حديث رقم «١٢٤٨» عن أبي عمر العقدي به بلفظه . وهذا الحديث إسناده ضعيف ، فيه ثمانية بن كلاب ، قال البيهقي : وثلاثة بن كلاب هذا مجهول ، وثالث عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي قتادة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الخلطين دون هذه اللفظة ، والله أعلم . السنن الكبير للبيهقي ٥٢٦/٨ .

وتعقبه ابن الترمذي فقال : ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين . الجوهر النقي ٣٠٣/٨ ، قلت : هذا التعقب لا يفيد هذا الروي شيئاً ، لأن ذكر ابن حبان له في الثقات لا يرفع من شأنه ، فابن حبان يذكر في كتاب الثقات بجانب الثقات المجاهل إما عينا ، وإما حالا ، ليس هذا فصب ، بل إنه يذكر في كتاب الثقات من لا يعرفهم هو ، ومثل ذلك قال في الثقات ٣٧/٤ : أبان ، شيخ يروي عن أبي بن كعب روى عنه محمد بن جحادة ، لا أرى من هو ، ولا ابن من هو . وفيه من هذا شيء كثير .

ومنته ضعيف دون قوله : «وَلَا تَنْتَبِهُوا فِي الثَّأَمِ ، وَالْحَتَمِ ، وَالْمَرْزَقَةِ» ، فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس السابق في قصة وفد عبد القيس ، لكنه منسوخ بحديث برودة عند مسلم ٩٨/٢ ، ٩٩ رقم «٩٧٧» ، وقد تقدم .

(١) شَجَّ الْخَمْرَ بِالْمَاءِ يَشْجُجُهَا ، بِكَسْر ، وَيَشْجُجُهَا ، شَجًّا : مَرْجُهَا ، وهو مجاز . المحكم والمحيط الأعظم ١٧٥/٧ ، تاج العروس ٥٥/٦ «شجج» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٦٩٤٩» .

قال ابن حزم : وخبر فيه النهي عن النبيذ في الجرار الملونة ، والأمر بأن ينبذ في السقاء فإذا خشي فليشجه بالماء ، فهذا من طريق أبان ؛ وهو الرقاشي ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه إذا خشي فليشجه بالماء ، ومعناه إذا خشي أن يسكر بإجماعهم معاً لا يحتمل غير هذا أصلاً ، فإذا شج بالماء بطل إسكاره ، وهذا لا يخالفهم فيه وليس فيه أن بعد إسكاره يشج إنما فيه «إذا خشي» ، وهذا بلا شك قبل أن يسكر <sup>(١)</sup>.

الثلاثون : قال أبو يعلى الموصلي : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، حَدَّثَنَا سَيْمَكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ عِزْمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) للمحلى ٤٨٥/٧.

قلت : وهم ابن حزم في قوله : أبان الرقاشي ، إنما هو أبان بن أبي عيشة ليروز الديلمي أحد المتروكين ، له ترجمة في : الجرح والتعطيل ٢٩٥/٢ للترجمة رقم «١٠٨٧» ، للتكملة لابن عدي ٣٨١/٣ رقم «٢٠٣» ، تهذيب الكمال ١٩/٣ رقم «١٤٢».

وللحديث علة أخرى ، وهي الإرسال ، فسعد بن جبير تابعي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ، والمرسل لا تقوم به حجة ، وقد روي عن أبان ، عن رجل ، عن ابن عباس ، أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثربة باب الظروف والأثربة والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٦٩٥٠» عن ابن جريج عن أبان عن رجل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا إسناد تالف ، فيه تكليس ابن جريج ، وهو قبيح التكليس ، قال الدارقطني : تجنب تكليس ابن جريج ، فقه قبيح التكليس ، لا ينلس إلا لما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن عبدة وغيرهما. تهذيب التهذيب ٤٠٥/٦ للترجمة رقم «٨٥٥».

وفيه أيضاً أبان بن أبي عيشة ، وقد سلف بيان حاله ، وفيه أيضاً رجل مبهم بين أبان ، وابن عباس.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اجْتَنِبُوا أَنْ تَشْرَبُوا فِي الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمَرْقَتِ ، وَاشْرَبُوا فِي السَّقَاءِ ، فَإِنْ هَبْتُمْ غَلَمَةً ، فَمُدُّوهُ بِالْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٤٣/٤ حديث رقم «٢٥٦٩» عن زهير بن بلفظه ، والبخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب آداء الخمس من الإيمان ٢٥/١ حديث رقم «٥٣» ، وفي كتاب العلم باب تَخْرِيبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَدَّ عِنْدَ الْفَرَسِ عَلَى أَنْ يَحْقُقُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ ، وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ ٣٥/١ حديث رقم «٨٧» وفي كتاب موافقت الصلاة باب قول الله تعالى : ( مُبَيِّنِينَ إِلَيْهِ وَآتَوْهُ وَأَقْبَمُوا أَلْسِنَةً وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِينَ ) ١٣٠/١ حديث رقم «٥٢٣» ، وفي كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ٣١٧/١ حديث رقم «١٣٩٨» ، وفي كتاب فرض الخمس باب آداء الخمس من الدين ٧٠٧/٢ حديث رقم «٣٠٩٥» ، وفي كتاب المناقب باب رقم «٥» حديث رقم «٣٥١٠» ، وفي كتاب المغزى باب وفد عبد القيس ٩٧٩/٢ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ حديث رقم «٤٣٦٨» ، «٤٣٦٩» ، وفي كتاب الأئمة باب قول جرير : مرحبا بكم ١٣٨٨/٣ ، وفي كتاب أخبار الأئمة باب وصاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَدَّ الْغَرْبَ أَنْ يَبْلُغُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ ١٦٠٩/٣ حديث رقم «٧٢٦٦» ، وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى : ( وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ) ، ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ) ١٦٧٠/٣ حديث رقم «٧٥٥٦» ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ٥٤/١ - ٥٦ حديث رقم «١٧» ، وأبو داود في السنن في كتاب الأئمة باب في الأوعية ٥٣٦/٢ حديث رقم «٣٦٩٢» ، والنسائي في المجتبى في كتاب الإيمان وشرائعه باب آداء الخمس ٨٧/٨ حديث رقم «٥٠٣١» ، وفي كتاب الأئمة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٥/٨ حديث رقم «٥٦٩٢» أربعتهم من طريق أبي حمزة عن ابن عباس مطولا ، دون قوله «وَأَشْرَبُوا فِي السَّقَاءِ...» إلى آخر الحديث ، وأحمد بن حنبل في المسند ٢٢٨/١ ، ٢٢٣ من طريق أبي حمزة عن ابن عباس مطولا في السقاء... إلى آخر الحديث ، ٢٧٦/١ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٥٢ من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس دون قوله «وَأَشْرَبُوا فِي السَّقَاءِ...» إلى آخر الحديث ، ٢٤١/١ من طريق يحيى بن عمر عن ابن عباس دون قوله «وَأَشْرَبُوا فِي السَّقَاءِ...» إلى آخر الحديث ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٩٠/١١ حديث رقم «١١٧٦٩» عن أحمد بن علي البربهاري عن معاوية بن عمرو به نحوه .

وهذا الحديث إسناده ضعيف ، فرواية سماك عن عكرمة مضطربة ، قال يعقوب بن شَيْبَةَ : قلت لطي بن المديني : رواية سماك عن عكرمة ؟ فقال : مضطربة ، سَلْيَان ، وشعبة يخطونها عن عكرمة ، وغيرهما ويقول : عن ابن عباس ، إسرائيل ، وأبو الأحوص ، قال يعقوب : وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وهو في غير عكرمة صالح . تهذيب الكمال ١٢/١٢٠ الترجمة رقم «٢٥٧٩» .

ومنته صحيح دون قوله : «لَنْ يَنْجِيَهُمْ عَذَابُهُ غَمَمَةٌ ، فَمَثُوءٌ بِالْعَمَاءِ» ، فقد ثبت الحديث في الصحيحين من طريق أبي حمزة عن ابن عباس دون هذه الزيادة كما تقدم.

قلت : لا حجة للحنفية في هذا الحديث ؛ فحجتهم فيه قوله «فَإِنْ هَيِّئْ غَلْمَتَهُ ، فَمُدَّوهُ بِالْمَاءِ» ؛ وهو لا يثبت.

الحادي والثلاثون : أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : أخبرني أبو هارون العبدي ، قال لي أبو سعيد الخدري : كنا جلوسا عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال : «جاءكم وفد عبد القيس» ، قال : ولا نرى شيئا ، فمكثنا ساعة ، فإذا هم قد جاؤوا ، فسلموا على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقال لهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أبقي معكم شيء من تمركم ؟» ، أو قال : «من زادكم» قالوا : نعم... الحديث ، وفيه ، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لا تتبذوا في الدباء ، ولا في النقيير ، ولا في الحنتم ، وانتبذوا في هذه الأسقية التي يلاث على أفواهاها ، فإن رابكم ، فاكسروه بالماء» (١).

قلت : لا يصح استدلال الكوفيين به على مذهبهم ؛ فحجتهم فيه قوله : «فَإِنْ رَابَكُمْ ، فَاكْسُرُوهُ بِالْمَاءِ» ؛ وهو لا يثبت.

الثاني والثلاثون : أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرت عن مجاهد ، قال : عمد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى السقاية سقاية زمزم ، فشرب من

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الظروف والأشربة والأطعمة ٢٠١/٩ حديث رقم «١٦٩٣٠» عن ابن جريج به مطولا.

وإسناده تالف فيه أبو هارون العبدي صرة بن جوين ؛ وهو متروك الحديث ، ورمي بالكذب. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٢٦٣/٦ للترجمة رقم «٢٠٠٥» ، للكمال لابن عدي ٧٧/٥ رقم «١٢٥٦» ، تهذيب الكمال ٢٣٢/٢١ رقم «٤١٧٨».

ومنته ضعف ، دون انتهى عن الانتبذ في الدباء ، والنقيير ، والحنتم ، فهو صحيح ، فله شاهد صحيح من حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس في الصحيحين ، وقد تكلم بتخرجه.

النيبذ ، فشد وجهه ، ثم أمر به الثانية ، فكسر بالماء ، ثم شرب منه ، فشد وجهه ، ثم أمر به الثالثة ، فكسر بالماء ، ثم شرب <sup>(١)</sup> .

قلت : هذا الحديث لا يصح ، فلا حجة للكوفيين فيه ، قال ابن حزم : وهذا لا شيء ، لأنه عن ابن جريج ، عمن لم يسمه ، عن مجاهد ، فهو مقطوع <sup>(٢)</sup> ، ومرسل معا ، ثم هو مخالف لقولهم كما ذكرنا من أن صب الماء لا ينقله عندهم من تحليل إلى تحريم ولا من تحريم إلى تحليل ولا له عندهم فيه معنى ، فإن نقله إلى أن لا يسكر فهو قولنا في أنه حلال إذا لم يسكر <sup>(٣)</sup> .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثربة باب القروف والأثربة والأطعمة ٢٢٦/٩ حديث رقم «١٧٠٢١» عن ابن جريج به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه علقان إحداهما : الانقطاع ، فابن جريج لم يسمه من مجاهد كما صرح هو نفسه بذلك ، والطة الأخرى : الإرسال ، لمجاهد تابعي ، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ، ومثله ضعيف.

(٢) يعنى بالمقطوع المنقطع.

(٣) المحطى ٤٨٦/٧.

وهذا آخر ما وقفت عليه من الأدلة التي استدلت بها الحنفية على منذهبهم ، من القرآن والاحاديث المرفوعة ، وسانكر فيما يلي ما استدلتوا به على منذهبهم من أقوال الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

الدليل الأول: قال الإمام النسائي : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَجَّاجٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ قِرْصَافَةَ ، امْرَأَةٍ مِنْهُمْ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : «اشْرَبُوا وَلَا تَسْكُرُوا» <sup>(١)</sup> ، وهذا أثر ضعيف لجهالة قرصافة ، وللاختلاف عن سيماك في إسناده ، ومثته.

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب نكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر ٢٣٣/٨ حديث رقم «٥٦٧٩» ، وفي السنن الكبير في نفس الباب ٢٣٢/٣ حديث رقم «٥١٨٩» ، وقال : وهذا أيضاً غير ثابت ، وقرصافة هذه لا ندرى من هي ، والمشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها قرصافة ١. ثم أخرج النسائي عن عائشة - رضي الله عنها - ما يدل على وهن رواية قرصافة عنها. قلت : هذا الحديث إسناده ضعيف فيه قرصافة ، وهي مجهولة ، لها ترجمة في : تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٥ الترجمة رقم «٧٩١٠» ، تهذيب التهذيب ٤٤٦/١٢ رقم «٢٨٧٢».

وهذا الحديث رواه سيماك ، واختلف عنه في إسناده ، ومثته ، فلما اختلف في إسناده ، فقد رواه أبو فلكحوص ، عن سيماك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة بن زبابة ، كما تقدم ، ورواه أبو عوانة عن سيماك عن قرصافة ، عن عائشة ، وأما الاختلاف في مثته ، فقد أخرجه النسائي من حديث أبي عوانة عن سيماك بهذا اللفظ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الظروف ، والأثرية ، والأطعمة ٢٠٧/٩ حديث رقم «١٢٩٥٢» عن إسرائيل بن يونس ، عن سيماك بن حرب ، عن قرصافة ، قالت : دخلت على عائشة ، فطرح لي وسادة ، فسلتها امرأة عن التبيذ ، فقلت : نجعل التمرة في الكوز ، فطبخه ، فنصنعه نبيذاً ، فنشربه ، فقلت : «نشربي ، ولا تشربي مسكراً» ، وهذا اللفظ أولى من الأول ، وقال أحمد بن حنبل في قرصافة : حديثها منكر ، ولا تعرف. ميزان الاعتدال ٤٦٩/٥ رقم «٦٧٨٧» ، بحر الدم ص/١٩٠ رقم «١٢٨٥».

وقال ابن حزم : سيماك ضعيف ، وقرصافة مجهولة ، ثم لو صح لما كان فيه إبادة ما أسكر. المحلى ٤٨٦/٧.

قلت : سيماك ليس ضعيفاً ، وإنما هو صدوق ، فقد وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وإنما تكلموا فيه لأنه تغير بآخرة فكان يقبل للتلفين ، له ترجمة في : الجرح والتحليل ٢٧٩/٤ رقم «١٢٠٣» ، تهذيب الكمال ١١٥/١٢ لترجمة رقم «٢٥٧٩».

**الدليل الثاني:** قال النسائي: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شُبْرَمَةَ يَذْكُرُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَلَاذِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «حُرِّمَتْ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا، وَكَثِيرُهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»<sup>(١)</sup>، قال أبو جعفر الطحاوي: فأخبر ابن عباس أن

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٣/٨ حديث رقم «٥٦٨٣»، وقال النسائي: ابن شُبْرَمَةَ ثُمَّ يَنْفَعُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ. هـ، ومن طريق ابن شُبْرَمَةَ، عن ثَنَّةَ عَدُو، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، به بنحوه، وقال النسائي: خَلَفَهُ أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَلِيُّ. هـ، يعني خلفه في لفظه، وأخرجه من طريق أبي عَوْنٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، به بنحوه، وفيه «وَالْمُسْكِرُ» بدل «وَالسُّكْرُ»، ومن طريق أبي عَوْنٍ لُيْضًا، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، به بنحوه، وفيه «وَمَا لُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ»، بدل «وَالسُّكْرُ»، وقال النسائي: وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شبرمة، وهشيم بن بشير كان يئلس، وليس في حديثه ذكر المسامع من ابن شبرمة، ورواية أبي عون لشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس، ثم أخرج النسائي ثم أخبرنا أخرى عن ابن عباس، تدل على أن الصواب عنه، رواية من روى: «والمسكر من كل شراب»، بدل «وَالسُّكْرُ»، وأخرجه أبو يوسف في الآثار في باب الأثربة ص/٢٢٨ حديث رقم «١٠١٠»، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب ٢٦٤/١٢ حديث رقم «٢٤٤٢» كلاهما، من طريق أبي عون الثَّقَلِيُّ، عن عبد الله بن شداد به، بنحوه، وأحمد بن حنبل في الأثربة ص/٣٨، ٣٩ حديث رقم «٢٣» من طريق عياض الحميري، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، وفيه «وما لُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» بدل «وَالسُّكْرُ»، وص/٥٩ حديث رقم «١٠٩» من طريق أبي عون، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ»، وقال أبو القاسم البغوي: قال أحمد بن حنبل: شريك ربما حدث «والمسكر»، وربما حدث «السُّكْرُ»، والبخاري في مسنده ١٠٠/١١، ١٠١ حديث رقم «٤٧١٨» من طريق ابن شبرمة، عن عمار الدهني، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ»، وعنده تسمية شيخ ابن شبرمة المبهمة عند النسائي، وهو عمار بن معاوية الدهني، وأخرجه بحشل في تاريخ واسط في ترجمة أبي سفيان الحميري سعد بن يحيى بن مهدي بن عبد الرحمن بن عبد كلال ص/١٥٧ من طريق هشيم، عن ابن شبرمة، عن عمار الدهني، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٣/٣ حديث رقم «٥١٩٣»، عن أبي بكر بن علي به بلفظه، و٢٣٣/٣، ٢٣٤ حديث رقم «٥١٩٤» من طريق ابن شبرمة عن ثَنَّةَ عَدُو عن عبد الله بن شداد به بنحوه، و٢٣٣/٣، ٢٣٤ حديث رقم «٥١٩٥» من طريق أبي عون، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، وفيه «والمسكر» بدل «وَالسُّكْرُ»، وتحرف ثم لفظ «والمسكر» إلى «وَالسُّكْرُ»، وجاء على الصواب في تحفة الأشراف ٤٠/٥ حديث رقم «٥٧٨٩»، وأخرجه النسائي لُيْضًا في نفس الباب ٢٣٤/٣ حديث رقم «٥١٩٦» من طريق أبي عون، عن عبد الله بن شداد به بنحوه، وفيه «وما لُسْكِرَ مِنْ كُلِّ

«شراب» بدل «المسكر» ، وفي كتاب الأثرية المحظورة ، باب ذكر الأثرية المحظورة ١٨٠/٤ حديث رقم «٦٧٧٨» ، «٦٧٧٩» من طريق أبي عوان ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «المسكر» بدل «المسكر» ، و١٨٠/٤ حديث رقم «٦٧٨٠» من طريق أبي عون ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «وما أسكر من كل شراب» بدل «المسكر» ، ويصح في الخبر القضاة في ترجمة عبد الله بن شبرمة ص/٥١٧ من طريق حصين بن نمير عن عبد الله بن شبرمة به باللفظ ، ومن طريق هشيم ، عن ابن شبرمة به بنحوه ، ومن طريق هشيم ، عن ابن شبرمة عن الثقة عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال وكيع : حدثني عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني أبو الأحوص عن هشيم أنه قال : لهم في هذا الحديث : سمعت ابن شبرمة ، وخفض صوته هشيم ، ثم قال : عن حدثه ، ثم رفع صوته ، فقال : عن عبد الله بن شداد ، وأخرجه وكيع أيضا من طريق هشيم عن ابن شبرمة عن عمار الدهني عن عبد الله بن شداد بنحوه ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن ابن عباس من قوله في ما حرم من كل شراب هل هو السكر أو المسكر ١٢/٥٠٥ ، ٥٠٦ من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، ومن طريق ابن شبرمة ، عن الثقة ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال الطحاوي : ولا اختلاف بين أهل الرواية أن الثقة الذي أراد ابن شبرمة هذا في الحديث هو : أبو عون الثقفي ، فقد عد هذا الحديث من رواية أبي عون التي رواها عنه مسعر بن كدام ، وأبو حنيفة ، وابن شبرمة ، والثوري إلى ذكر «المسكر من كل شراب» ، وقد رواه شعبة عن مسعر بهذا الإسناد ، فقال فيه : «والمسكر من كل شراب» .أ- قلت : نكلم عند البزار أن المبهمة في الإسناد : هو عمار الدهني ، وأخرجه الطحاوي أيضا في نفس الباب ١٢/٥٠٧ ، ٥٠٨ حديث رقم «٤٩٨١» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «المسكر» ، وقال : وكان ما روى وكيع ، وأبو نعيم ، وجري ، عن مسعر من هذا الحديث أولى مما رواه شعبة ، عن مسعر مما يخالفه ، لأن ثلاثة أحفظ من واحد ، ولأن من سوى مسعر قد رواه عن أبي عون كما رواه هؤلاء الثلاثة عن مسعر ، عن أبي عون ، ولأن شعبة مع جلالة إيمانه كان يحدث من حفظه ، ولم يكن يفتيها ، وكان يحدث بالشيء على ما يظن أنه معناه ، وليس في الحقيقة معناه ، فيحول معناه عن ما عليه حقيقة الحديث إلى ضده ، وأخرجه في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب الخمر المحرمة ما هي ؟ ٤/٢١٤ من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، والطحاوي في الضعفاء في ترجمة منصور بن دينار ٤/١٣٣٩ من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس بنحوه ، وفي إسناده منصور بن دينار ، وهو ضعيف ضغطه ابن معين ، وأخرجه أبو جعفر القحطاني في التلخيص والمنسوخ ١/٦١٧ حديث رقم «١٧٠» من طريق أبي عون عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وقال : وهذا الحديث قد رواه شعبة على إتيائه ، وحفظه ، على غير هذا .أ- ، و١/٦١٨ حديث رقم «١٧١» من طريق أبي عون أيضا عن عبد الله بن شداد به بنحوه ، وفيه «والمسكر» بدل «المسكر» ، وقال : وقد بينا أن السكر ليس فعل الإنسان ، وإذا جاء حديث معارض لما قد ثبت صحته ، وقد اختلفت روايته ، فلا مضي للاحتجاج به ، وأخرجه ابن الأعرابي في المعجم في ترجمة الحسن بن علي بن صفان العامري ٢/٦٧٩ حديث رقم «١٣٦٠» من طريق أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد





قلت : إني لأدهش ، ويطول تعجبي من قول الطحاوي هذا ، فكيف طابت نفسه بهذا القول ، وشعبة لا يقدم عليه هؤلاء ، ولو اجتمعوا ، قال الثوري : كانوا يخالفونني بالكوفة ، فقول : ما قل شعبة ؟ ما قل مسعر ؟ ، ولا أفتت إلى خالفهم ، وقال يحيى بن سعيد : ليس أحد أحب إلي من شعبة ، ولا يحله أحد عندي ، وقال حماد بن زيد : إذا خالفني شعبة في شيء تركته لأنه كان يكرر ، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة . مقدمة الجرح والتعديل ترجمة شعبة ص/١٦٠ ، ١٦١ .

وقال الأثرم : هذا حديث روه عن مسعر ، عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، فافهم بين الحجة عليهم في هذا من وجوه منها : أن شعبة كان أعظم بأبي عون ، وأروى عنه من مسعر ، ولم يسمع شعبة هذا الحديث من أبي عون ، فرواه عن مسعر ، فشعبة كان أحرى أن يؤدي ما سمع من مسعر ، قال شعبة فيه عن مسعر بهذا الإسناد : « حرمت الخمر بعينها ، والمسكر من كل شراب » ، وهم يتولون ، أن قوله : « والمسكر من كل شراب » تحليل لما دون السكر من الشراب ، وقد جاء ما بين هذا حين تركوا ما بان تفسيره ، وأخفوا بما قد تشابه نكره ، لأن ابن عباس قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن كل مسكر حرام » ، وقال ابن عباس : « من سره أن يحرّم ما حرّم الله ورسوله فيحرم نبيذ الجمر » ، وإما كره نبيذ الجمر لأنه يشتد في الجمر حتى يكون مسكرا ليس لأن الظروف تحرمه ، وقال ابن عباس أيضا : « ما أسكر كثيرة فقليله حرام » ، فكفى هذا من تأويل . نسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢١٢ ، ٢١٣ .

\* وقد رجح ابن حزم رواية شعبة التي جاء فيها « والمسكر من كل شراب » ، فقال : وشعبة بلا خلاف لضبط ، ولحفظ من أبي نعم ، وقد روى فيه زيادة على ما روى أبو نعم ، وزيادة العدل لا يحل تركها ، وليس في رواية أبي نعم ما يمنع من تحريم غير ما ذكرنا في روايته إذا جاء بتحريمه نص صحيح ، وقد صح من طريق ابن عباس تحريم المسكر جملة ، وصح عنه كما ذكرنا أننا تحريم نبيذ البسر بحتا ، فسقط تعلّقهم بهذا الخبر . المحلى ٤٨١/٧ ، ٤٨٢ .

وقال ابن حجر : هذا الحديث أخرجه الترمذي ، ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله ، وانقطاعه ، وفي رفعه ، ووقفه ، وعلى تقدير صحته ، فقد رجح الإمام أحمد ، وغيره أن الرواية فيه بلفظ « والمسكر » ، بضم الميم ، وسكون السين ، لا السكر بضم ، ثم سكون ، أو بفتحين ، وعلى تقدير ثبوتها ، فهو حديث فرد ، ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث ، مع صحتها وكثرتها . فتح الباري ٤٦/١٠ .

قلت : وعلى فرض صحة رواية : « والمسكر من كل شراب » ، فيكون الصواب فيه لغة السكر - بفتح السين ، والكاف - ، والمسكر يطلق على الخمر ، والنبيذ ، وغيرهما ، قال ثعلب عن ابن الأعرابي السكر : الغضب ، والمسكر : الامتلاء ، والمسكر : الخمر ، والمسكر : النبيذ ، وقال ابن سيده : السكر : الخمر نفسها ، وبناء على هذا يكون الأنسب في هذا الحديث حمل السكر على النبيذ الذي يسكر كثيرا ، فرارا من التكرار ، وعليه يكون المعنى : حرمت الخمر لعينها ، والنبيذ من كل شراب .

وقيل : السكر : هو المسكر من كل شراب ، قال ابن دريد : السكر : كل شراب أسكر ، وقال الخطابي : يرويه عامة المختصين : « والمسكر من كل شراب » ، مضمومة السين ، فيبيحون به قليل السكر ، والصواب

الحرمة وقعت على الخمر بعينها ، وعلى السكر من سائر الأشربة سواها ، فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكر كثيره قد أبيض شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة تحريم الخمر ، وأن التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر ، والسكر مما في سواها من الأشربة ، فاحتمل أن تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة ، واحتمل أن تكون كل ما خمر من عصير العنب ، وغيره ، فلما احتمل ذلك ، وكانت الأشياء قد تقدم تحليلها جملة ، ثم حدث تحريم في بعضها ، لم يخرج شيء مما قد أجمع على تحليله إلا بإجماع يأتي على تحريمه ، ونحن نشهد على الله عز وجل أنه حرم عصير العنب إذا حدثت فيه صفات الخمر ، ولا نشهد عليه أنه حرم ما سوى ذلك إذا حدثت فيه مثل هذه الصفة ، فالذي نشهد على الله بتحريمه إياه هو الخمر الذي آما بتأويلها من حيث قد آما بتنزيلها ، والذي لا نشهد على الله أنه حرم هو الشراب الذي ليس بخمر ، فما كان من خمر ، فقليله ، وكثيره حرام ، وما كان مما سوى ذلك من الأشربة ، فالسكر منه حرام ، وما سوى ذلك منه مباح ، هذا هو النظر

إِنْ يُقَالُ : «السَّكَرُ» ، مفتوحة السين والكاف ، كذلك رواه أحمد بن حنبل ، ومضاء : المُسْكِر من كل شراب : قال الشاعر :

بِمَنْ الصُّحَاةُ وَيَنْسُ الشَّرْبُ شَرِبَهُمْ  
إِذَا جَرَى فَوَهُمُ الْمُرَّاءُ وَالْمُسْكِرُ

وقال ابن الأثير : السَّكَرُ بفتح السين ، والكاف : الخمرُ الْمُتَعَصِّرُ من العنب ، هكذا رواه الأئمة ، ومنهم من يزويه بضم السين ، وسكون الكاف ، يزيد حالة السكرين ، فوجعُونَ لتحريم السكر ، لا لنفس المسكر ، فيبيحون قليله الذي لا يسكر ، والمشهور الأول ، قلت : وبناء على تأويله يكون معنى الحديث : حرمت الخمر بعينها ، والخمرُ الْمُتَعَصِّرُ من العنب من كل شراب ، وهذا المعنى لا يستقيم ، والصواب فيه أحد الوجهين السابقين ، والله أعلم .

جمهرة اللغة ٢/٣٣٥ ، «سكر» ، تهذيب اللغة ١٠/٥٨ «سكر» ، المخصص ١١/١٠٠ ، باب اللبيب  
والمحكم والمحيط الأعظم ٦/٧١٢ «سكر» ، إصلاح غلط المحققين للخطابي ص/٦٠ حديث رقم  
«٩٩» ، غريب الحديث للخطابي ٣/٢٥٤ ، انتهاء في غريب الحديث ٢/٣٨٣ «سكر» .

عندنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله غير نقيع الزبيب ، والتمر خاصة ، فإتهم كرهوا ، وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لأننا وجدنا الأصل المجمع عليه أن العصير ، وطبيخه سواء ، وأن الطبخ لا يحل به ما لم يكن حلالا قبل الطبخ إلا الطبخ الذي يخرج من حد العصير إلى أن يصير في حد العسل ، فيكون بذلك حكمه حكم العسل ، فرأينا طبخ الزبيب والتمر مباحا باتفاقهم ، فالنظر على ذلك أن يكون فيهما كذلك ، فيستوي نبيذ التمر والغنبل النوى والمطبوخ ، كما استوى العصير وطبيخه ، فهذا هو النظر ولكن أصحابنا خالفوا ذلك للتأويل الذي تاولوا عليه حديث أبي هريرة ، وأنس اللذين ذكرنا ١٧٨ .

\* قلت : هذا إن ثبتت هذه الرواية ، وقد رجح الحفاظ أحمد بن حنبل ، والنسائي ، وغيرهما رواية : « حُرِّمَتْ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا ، وَكَثِيرُهَا ، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ » ، وعلى فرض ثبوت الرواية الأولى ، فإن الصواب فيها : « وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ » ، ويكون المراد بالمُسْكِرِ : المُسْكِرُ من كل شراب ، كما جاء في رواية شعبة ، أو يحمل المُسْكِرُ على النبيذ الذي يسكر كثيره ، فبطل احتجاجهم بهذا الحديث .

الدليل الثالث : قال الدارقطني : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّهَائِيُّ ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَطَرٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

وَمَشَرَخَ مَعَانِي الْأَنْبَارِ ٤/ ١٤٠ ، ١٥٠ .

، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي أُسْكِرَتْك<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثربة وغيرها ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٥» عن الحسن بن أحمد بن سعيد به بالفظه ، و ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٦» من طريق العباس بن عبد الله ، عن عمار بن مطر ، عن شريك ، عن أبي حمزة ، عن إبراهيم قوله : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وَ هِيَ الشَّرْبَةُ الَّتِي أُسْكِرَتْك ، ثم قال : هذا أصح من الذي قبله ، ولم يستند غير الحاج ، وقد اختلف عنه ، وعمار بن مطر ضعيف ، وحجاج ضعيف ، وإنما هو من قول للتخمي ا.هـ ، وأخرجه أيضا في الأثربة ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٧» من طريق جرير بن عبد الحميد ، عن الحاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود بنحوه.

ومدار حديث ابن مسعود على الحاج ، وهو ابن لوطاة ، وقد اختلف عنه كما قال الدارقطني ، فرواه عمار بن مطر ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن الحاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، ورواه العباس بن زرارة ، عن جرير ، عن الحاج ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، وإبراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعمار بن مطر متروك الحديث ، وكذبه أبو حاتم الرقي. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٣٩٤/٦ لترجمة رقم «٢١٩٨» ، الكامل في ضطاء الرجال لابن عدي ٧٢/٥ رقم «١٢٥١».

والعباس بن زرارة لم ألق له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر ، والحجاج مشهور بالتقليس ، وقد اختلف التقليد فيه ، وأعدل الأقوال فيه عندي قول أبي حاتم الرقي قال : حجاج بن لوطاة ، صدوق يدل على الضعفاء ، يكتب حديثه ، وإذا قال : حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع ، ولا يحتج بحديثه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٦/٣ لترجمة رقم «٦٧٣».

وهذه الحديث مما نلته الحاج ، فلا يقبل منه بلا ريب ، وقد قال عبد الله بن المبارك : هذا حديث باطل. السنن للدارقطني ١٤١/٤ رقم «٤٥٨٨» ، وأخرج الدارقطني في السنن ١٤١/٤ حديث رقم «٤٥٨٩» من طريق مسعر بن كدام ، عن حماد ، عن إبراهيم ، أنه قال في هذا الحديث الذي جاء «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» : هو القدر الذي يسكر منه ، ثم قال الدارقطني : هذا هو الصحيح عن حماد أنه من قول إبراهيم .

وقال البيهقي : والذي روي عن ابن مسعود ، «كُلُّ مسكر حرام» ، هي الشرية التي تسكر ، فإتباعه رواه الحاج بن لوطاة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، والحجاج لا يحتج به ، ونكر ذلك لعبد الله ابن المبارك فقال : هذا باطل ، وإنما قال ذلك لأن ابن المبارك يروي عن الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن فضيل بن عمرو ، عن إبراهيم قال : كانوا يقولون : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبدا فكيف يكون عند إبراهيم قول ابن مسعود هكذا ، ثم يخالفه ، فدل على بطلان ما رواه الحاج بن لوطاة. معرفة السنن والآثار للبيهقي ٣٢/١٣.

قال الطحاوي : فهذا عبد الله بن مسعود قد روى عنه في إباحة قليل النبيذ الشديد من فعله ، وقوله ما ذكرنا ، ومن تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كل مسكر حرام» على ما وصفنا<sup>(١)</sup>.

قلت : هذا إن صح الخبر عن ابن مسعود - رضي الله عنه - في تفسيره لهذا الحديث ، لكنه لا يصح.

الدليل الرابع : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ لَيْبِدِ بْنِ شِمَاسٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : «إِنَّ الْقَوْمَ لَيَجْلِسُونَ عَلَى الشَّرَابِ ، وَهُوَ يَجْلُ لَهُمْ ، فَمَا يَزَالُونَ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث لا يحتج به ؛ لأن لبيد بن شماس ، وشريك يقول : شماس بن لبيد لا يعرف ، ولم يرو عنه أحد إلا سعيد بن

سوقل ابن حجر : وتعقب الطحاوي بأن هذا الحديث ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن القنعي وحجاج هو ضعيف ومثله أيضا ، وروى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت للرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن القنعي من قوله. فتح الباري ٤/١٠.

قلت : قول ابن المبارك لأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الاختلاف عن إبراهيم في النبيذ ٢٤٤/٨ حديث رقم «٥٧٥١» عن عبيد الله بن سعد عن أبي لسانة عن ابن المبارك. (١) شرح معاني الآثار ٢٢١/٤.

(٢) لأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٠/٤ عن ابن مَرْزُوقٍ به بلفظه ، وابن أبي شيبه في المصنف في كتاب الأثرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٧/١٢ حديث رقم «٢٤٣٥٢» ، عن أبي الأحوس ، والبخاري في التاريخ الكبير في ترجمة شماس بن لبيد من طريق عمرو ، كلاهما ، سعد بن مسروق عن شماس عن ابن مسعود بنحوه.

وإسناده ضعيف فيه لبيد بن شماس أو شماس بن لبيد ، وهو مجهول ، تفرد بالرواية عنه سعد بن مسروق الثوري. له ترجمة في : التاريخ الكبير للبخاري ٢٥٩/٤ لترجمة رقم «٢٧٣٣» ، الجرح والتعديل ٣٨٤/٤ رقم «١٦٧٢» ، الثقات لابن حبان ٣٦٩/٤.

مسروق ، ولا روي عنه إلا هذا الحديث ، والمجهول لا تقوم به حجة ، فلم  
تقم لهم حجة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من أصحابه<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه عن سعيد بن مسروق ، عن  
شماس بن لبيد ، عن رجل عن ابن مسعود ، شماس بن لبيد مجهول ،  
ورجل أجهل وأجهل ، ثم لو صح لما كان فيه دليل على قولهم ، ويقال لهم :  
ما معناه إلا أنهم يقدحون عليه قبل أن يغني ، وهو حلال فلا يقومون حتى  
يأخذ في الغليان فيحرم ، فهذه دعوى كدعوى بل هذه أصح من دعواهم لأن  
قولهم : إن الشراب لا يحرم أصلا ، وإنما يحرم المسكر وليس في الحديث  
إلا أن الشراب نفسه يحرم ، فصح تأويلنا وبطل تأويلهم<sup>(٢)</sup>.  
وتعقب بدر الدين العيني أبا جعفر النحاس ، وابن حزم فقال : لبيد بن شماس  
هو شماس بن لبيد ، وكلاهما واحد ، وقد ذكر ابن حبان شماسا في كتاب  
الثقات<sup>(٣)</sup> ، فزال الجهالة بذلك<sup>(٤)</sup>.  
قلت : كلا ، بل هو مجهول كما قال النحاس ، وابن حزم ، واحتجاج العيني  
على رفع الجهالة عنه بذكر ابن حبان له في كتاب الثقات لا يفيد شيئا ، لأن  
ابن حبان يذكر في كتابه المذكور إلى جانب الثقات المجاهيل إما عينا أو حالا  
، كما تقدم<sup>(٥)</sup> ، فزال الثقة بكتابه ، والله أعلم.

(١) التلخيص والمنسوخ للتحلس ١/٦٢٧.

(٢) المطى ٧/٤٨٩.

(٣) ٣٦٩/٤.

(٤) نخب الأفكار للعيني ١٦/١١٢.

(٥) في التطبيق على الحديث التلخيص والمضرب من الأحاديث المرفوعة.

الدليل الخامس : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ مَيْمُونٍ <sup>(١)</sup> ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنْبِئُ لَهُ فِي جَرٍّ ، وَيُجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرٌ <sup>(٢)</sup>.

(١) بكسر الميم ، وسكون الطاء المهملة ، وآخره قاف. توضيح المشتبه ١٨٨/٨ ، وقد تحرف في مطبوع المصنف لابن أبي شيبة إلى : «مطرف».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب من رخص في الدرد في التنبؤ ٢٤١/١٢ «٢٤٤٥٠» عن مروان بن معاوية به بلفظه.

وإسناده ضعيف ؛ فيه مروان بن معاوية ، وهو وإن كان ثقة إلا أنه مدلس مشهور بالتدليس ، وكان يدلس أسماء الشيوخ ؛ ولم يصرح بالتحديث ، قال ابن معين : والله ما رأيت أحول للتدليس منه ، وقال أبو حاتم : صدوق لا يرفع عن صدق وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين. له ترجمة في : الجرح والتعديل ٢٧٢/٨ للترجمة رقم «١٢٤٦» ، تهذيب الكمال ٤٠٣/٢٧ رقم «٥٨٧٧».

والنضر بن ميمون الكوفي متروك الحديث ، له ترجمة في : تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣٧/٢ ، ١٧٥ الترجمة رقم «٣٠٦٣» ، «٤٠٦٦» ، التاريخ الصغير للبخاري ٨٣/٢ ، التاريخ الكبير للبخاري ٩١/٨ رقم «٢٣٠١» ، الضعفاء للشمس ٢٤٣/٨ رقم «٥٩٧» ، الضعفاء للعجلي ١٤١٤/٤ رقم «١٨٨٥» ، الكامل لابن عدي ٢٣/٧ رقم «١٩٦١» ، المؤلفات والمختلف للدارقطني ٢٠٦٨/٤ ، ٢٠٦٩ ، ٢٢١٢ ، الضعفاء للدارقطني ص/١٦٨ رقم «٥٤٣» ، ميزان الاعتدال ٣٥/٧ رقم «٩٠٩٣» ، وتحرف في مطبوع الكامل إلى «مطرف».

وقد وهم من ظن أنه النضر بن أبي مريم طهمان الكوفي ، فذاك آخر ثقة ، وثقة ابن معين ، له ترجمة في : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٦/٨ رقم «٢١٨٣».

وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود اختلف في سمائه من أبيه ، ولهذا جزم ابن حزم بقطاعه. وقوله : «يُجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرٌ» ؛ قال صاحب العين : العَكَرُ - بفتحين - : نُردِي التنبؤ ، والزيت ، يقال : عَكَرْتُهُ تعكيراً ، وقال ابن دريد : العَكَرُ : كل ما ثلر من ماء أو شراب حتى يَخْتَرُ ، عَكَرَ الماء ، وغیره يعكر عَكَراً ، وقال ابن سيده العَكَرُ : نُردِي كل شيء ، وقال ابن الأثير : والنُردِيّ الخَمِيرَةُ التي تترك على القصير والتنبؤ لِيَخْتَرُ ، وأصله ما يَزَكُّ في أسفل كل مائع كالأشربة والأذنان. العين ١٩٧/١ ، جمهرة اللغة ٣٨٥/٢ ، تهذيب اللغة ٣٠٦/١ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢٦٩/١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ١١٢/٢ مادة : «عكر».

وعلى هذا يكون المقصود بقوله : «يُجْعَلُ لَهُ فِيهِ عَكَرٌ» أي يجعل له في نبيه خُميرة ليشتد ، ويخمر ، وهذا باطل ، وقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة ، في باب من كره العكر في التنبؤ ٢٤٢/١٢ حديث رقم «٢٤٤٥٩» عن محمد بن أبي عدي عن دود - وهو ابن أبي هند - عن سعد بن المسيب أنه كره العكر ، وقال : «هو خمر» ، وإسناده صحيح.



قال ابن حزم : وهذا باطل ، لأن النضر مجهول ، ثم هو منقطع<sup>(١)</sup>.  
الدليل العاصم : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ،  
قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَلَةُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حَمَلَةُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ،  
أَنَّهُ أَكَلَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ خُبْزًا وَلَحْمًا ، قَالَ : «فَأَتَيْنَا بِنَبِيذٍ شَدِيدٍ نَبْتَنَّهُ  
سَيِّرِينَ فِي جَرَّةٍ خَضِرَاءَ ، فَشَرِبُوا مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم : وهذا خبر صحيح ، وليس في شيء مما أوردوا لقولهم وفاق  
إلا هذا الخبر وحده إلا أنه يسقط تعلقهم به بثلاثة وجوه :

أحدها : أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
والثاني : أنه قد صح عن ابن مسعود تحريم كل ما قل أو كثر مما يسكر  
كثيره ، وعن غيره من الصحابة أيضا ، فإذا اختلف قوله وخالفه غيره من  
الصحابة - رضي الله عنهم - ، فليس بعضهم أولى من بعض ، وهذا تنازع  
يجب به ما أوجبه الله تعالى من الرد عند التنازع إلى القرآن ، والسنة.  
والثالث : أنه قد يحتمل أن يكون قول علقمة نبیذا شديدا أي خائرا لفيها حلوا  
، فهذا ممكن أيضا<sup>(٣)</sup> .

وتعقبه العيني فقال : يكفينا اعتراف الخصم بصحة ما احتجنا به ، ثم قوله  
: إلا أنه يسقط ... إلى آخره فيه أشياء :

أما الأول : فلأن فعل الصحابي وقوله حجة.

وأما الثاني : فقد صح عنه ما ادعينا ، وإن كان صح عنه غيره أيضا.

وأما الثالث : فهو ظن ، والظن لا يغني من الحق شيئا<sup>(٤)</sup>.

(١) لمطى ٤٩٠/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢٢٠/٤ عن محمد  
بن حزيمة به بلفظه.

(٣) لمطى ٤٨٩/٧.

(٤) نخب الأكل للعيني ١١٣/١٦.

قلت : أما قوله أولا : فلأن فعل الصحابي وقوله حجة ، فيجانب عنه بأن هذا محله إذا لم يخالف قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ، أما إذا خالف ، فلا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكر ابن حزم ، على أن بعض العلماء قد نازع في حجية قول الصحابي (١).

وأما قوله ثانيا : فقد صح عنه ما ادعينا ، وإن كان صح عنه غيره أيضا ، فيجانب عنه بحمل الشدة على شدة الحموضة أو الحلاوة كما تقدم في صفة نبيذ عمر - رضي الله عنه - حتى لا تتعارض الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم كل مسكر مع الأخبار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم - في شربهم النبيذ الشديد.

وأما قوله ثالثا في وصف كلام ابن حزم بأنه ظن ، وأن الظن لا يغني من الحق شيئا ، فهو حجة على الطحاوي ، لأن ظن ابن حزم ينزه الصحابة - رضي الله عنهم - من مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أولى من ظن العيني وأئمة مذهبه الذين يتهمون الصحابة بشرب ما أسكر كثيره من النبيذ الشديد ، وحاشاهم من ذلك.

الدليل السابع : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا رَوْحٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، قَالَ : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي لُغَوَةَ ، قَالَ : أَتَيْتُ عَمْرُ بْنَ بَرْجَلٍ سَكَرَانَ ، فَجَلَدَهُ فَقَالَ : إِنَّمَا شَرِبْتُ مِنْ شَرَابِكَ فَقَالَ : «وَأِنْ كَانَ» (٢).

(١) تنظر المسألة مفصلة في البحر المحیط للزركشي ٥٤/٦ - ٦٤.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن عن روح به بلفظه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٩/٤ حديث رقم «٤٦٣٩» من طريق عمرو بن منصور الميموني ، عن علي بن به نحوه ، وقال : لا يثبت هذا ، و١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٥» من طريق أبي إسحاق عن عمر قال : إن أعرابيا شرب من إداوة عمر... فنكره ، ثم قال : هذا مرسل ، ولا يثبت ١-هـ ، وينظر الحكم على هذا الحديث عقب الرواية التالية.

وقال الطحاوي أيضا : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي حَدَّانٍ ، أَوْ ابْنِ ذِي لَعْوَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ قَدْ ظَمِيَءٌ إِلَى خَازِنِ عُمَرَ ، فَاسْتَسْقَاهُ ، فَلَمْ يَسْتَقِهِ ، فَأَتَيْتُ بِسَطِيحَةٍ لِعُمَرَ ، فَشَرِبَ مِنْهَا ، فَسَكِرَ ، فَأَتَيْتُ بِهِ عُمَرَ ، فَأَعْتَرَزَ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا شَرِبْتُ مِنْ سَطِيحِكَ ، فَقَالَ عُمَرُ : «إِنَّمَا أَضْرِبُكَ عَلَى السُّكْرِ» ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ <sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء في ترجمة سعيد بن ذي لعة ٤٦٨/٢ الترجمة رقم «٥٧٢» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه به ، ومن طريق ابن أبي السمر ، عن سعيد بن ذي لعة بنحوه بغير شك في اسمه ، وابن الجوزي في الطل المتناهية ٩٤٢/٢ ، ٩٤٣ حديث رقم «١٥٧٠» من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبيه به ، ومن طريق ابن أبي السمر ، عن سعيد بن ذي لعة بنحوه بغير شك في اسمه ، ثم قال : هذا كذب من سعيد.

قلت : وهذا الأثر لا يثبت ، فمداره على سعيد بن ذي لعة ، أحد الضعفاء ؛ قال فيه يحيى بن معين : ضعيف ، وقال علي بن المديني : مجهول ، وقال البخاري : روى الشعبي عن سعيد بن ذي لعة عن عمر في الشراب ، وسعيد يخالف الناس في حديثه ، وهو مجهول لا يعرف ، وقال بعضهم : سعيد بن ذي حدان ، وهو وهم ، وقال الجوزجاني : يضاف حديثه ، وهو شيخ ماله كبير حديث ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي ، وقال أبو حاتم : لا يعبأ بحديثه ، مجهول لإتكاره ، لا أعلم روى عنه غير الشعبي ، وأبي إسحاق روى حديثا عن عمر في رخصة المسكر يخالف الناس في حديثه ، وقال بعضهم هو سعيد بن ذي حدان وهو وهم ، وقال ابن حبان : شيخ رجال ، يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يشرب المسكر روى عنه الشعبي ، ولم يرو في الدنيا إلا هذا الحديث ، وحديثا آخر ، لا يحل ذكره في الكتب ، ومن زعم أنه سعيد بن ذي حدان فقد وهم ، وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المسكر وهو الذي خطب الناس بالمدينة وقال في خطبته : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «الخمر من خمسة أشياء والخمر ما خلص العقل» ، ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام حيث كان شربها حلالا بل حرما على نفسه ، وقال : لا أشرب شيئا يذهب عقلي ، وأما العجلي فقال تكوفي ، ثقة ، والبغداديون يضعفونه.

قلت : ما هو بثقة بل الراجح فيه جانب الجرح لأسرین : أحدهما أن من تفرد بهذا عن عمر - رضي الله عنه - يسقط حديثه ويطرح ، والآخر أنه رأي الجمهور.

ترجمت له من : تاريخ ابن معين برواية اللوري ٢٦٥/١ الترجمة رقم «١٧٥٠» ، علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني ص/١١٤ ، التاريخ الصغير للبخاري ٣٣٤/١ ، التاريخ الكبير للبخاري ٤٧١/٣ رقم «١٥٦٩» ، الضعفاء الصغير للبخاري ص/٥٢ ، أحوال الرجال للجوزجاني ص/٨٦ رقم «١١٨» ، تاريخ

-الثغلت للمجلي بترتيب الهيثمي ص/١٨٤ رقم «٥٤٢» ، الجرح والتعديل ١٨/٤ رقم «٧٥» ، المجروحون لابن حبان ٣١٢/١ ، الكامل لابن عدي ٤٠٧/٣ رقم «٨٣٢» .

وقد رد الأئمة هذا الحديث ، قال الشافعي : قال لي بعض الناس : الخمر حرام ، والسكر من كل الشراب ، ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره ، فقبل لبعض من قال هذا القول : كيف خالفت ما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وثبت عن عمر ، وروي عن علي ، ولم يقل أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلافة ؟ قال : رويانا فيه ، عن عمر ، أنه شرب فضل شراب رجل حده ، قلنا : رويتموه عن رجل مجهول عنكم ، لا تكون روايته حجة .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث سعيد بن ذي لعة أن أعرابيا شرب من إداة عمر فسكر ، فقال : سعيد مجهول لا أعلم روى عنه غير الشعبي وأبي إسحاق ، وقد روى الزهري عن السائب بن يزيد ، عن عمر أنه قال على المنبر نكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شرابا ، ولنا سائل عنه ، فإن كان يسكر حدثهم ، قال السائب : فشهدت عمر حدهم . العلل لابن أبي حاتم ٤٧٧/٤ حديث رقم «١٨٥١» .

وقال أبو جعفر بن التحاس : وهذا من عظيم ما جاعوا به ، وابن ذي لعة لا يعرف ، وقال أيضا : هذا الحديث من ألبح ما روي في هذا الباب ، وعظه بينة لمن لم يتبع الهوى ، فمنها أن ابن ذي لعة لا يعرف ، ولم يرو عنه إلا هذا الحديث ، ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق ، ولم ينكر أبو إسحاق فيه سماعا ، وهو مخالف لما نقله أهل العدالة عن عمر - رضي الله عنه - ، حدثنا بكر بن سهل ، قال : حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : أخبرنا مالك ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد أن عمر - رضي الله عنه - خرج عليهم . فقال : إني وجدت من فلان ربح شراب قد زعم أنه قد شرب الطلاء ، ولنا سائل عما شرب ، فإين كان يسكر جلسته الحد ، قال : فجلده عمر - رضي الله عنه - الحد شامتين ، قال التحاس : فهذا إسناد لا مطمئن فيه والسائب بن يزيد رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهل يعارض مثل هذا بابن ذي لعة ، وعمر - رضي الله عنه - يخبر بحضرة الصحابة أنه يجلد في الرائحة من غير سكر لأنه لو كان سكرين ما احتاج أن يسأل عما شرب ، فرووا عن عمر - رضي الله عنه - ما لا يحل لأحد أن يحكيه عنه من غير جهة لوهاء الحديث ، وأنه زعم أنه شرب من سطوحته ، وأنه يحد على السكر ، وذلك ظلم لأن السكر ليس من فعل الإنسان ، وإنما هو شيء يحدث عن الشرب ، وإنما الضرب عن الشرب كما أن الحد في الزنا إنما هو على الفعل لا على اللذة ، ومن هذا قيل لهم تحريم السكر محال لأن الله عز وجل إنما يأمر وينهى بما في الطائفة وقد يشرب الإنسان يريد السكر ، فلا يسكر ويريد ألا يسكر فيسكر ، وقبل لهم كيف يحصل ما يسكر ؟ وطباع الناس فيه مختلفة . التلخيص والمنسوخ للتحاس ١/٦٠٤ ، ٦١٥ ، ٦١٧ .

وقال البيهقي : وهذا الحديث رواه الأعمش ثلثة عن أبي إسحاق ، عن عامر الشعبي ، عن سعيد بن ذي لعة ، وثارة عن أبي إسحاق ، عن سعيد بن ذي حدان ، وابن ذي لعة : أن رجلا أتى سطوحا لعمر فشرب منها فسكر ، فأتى به عمر فاعتذر إليه وقال : إنما شربت من سطوحتك ، فقال عمر : إنما أخضرتك على السكر ، فخصريه عمر ، ومن لا ينصف يحتج برواية سعيد بن ذي لعة على ما قمنا ذكره عن عمر وغيره ، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : أخبرنا محمد بن صالح ، حدثنا أحمد بن محمد بن الأثر قال :

استدل الحنفية بهذا على أن المحرم هو السكر ، وهو ظاهر لأن عمر - رضي الله عنه - لو كان يحرم قليل ما أسكر كثيره لأراق السطيحة التي شرب منها هذا الرجل قبل أن يشرب منها ، لكنه لم يفعل ، فدل ذلك على أن الأمر عنده على الإباحة ، فلما شرب منها هذا الرجل ، فأكثر سكر ، فحده عمر ، وهذا إن صح الخبر لكنه باطل ، لا يثبت ، وإتني لأندھش ويطول تعجبي ممن ينتصر لمذهبه بالواهيات والمنكرات والأباطيل ، ولا يتورع عن

سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، يقول : كنت عند ابن إدريس - يعني عبد الله بن إدريس الكوفي - عنده جماعة ، فجرى ذكر المسكر ، فحرمه الحجازيون ، وجعل أهل الكوفة يحتجون في تحليله إلى أن قال بعضهم : حدثنا أبو إسحاق ، عن سعيد بن ذي لعة في الرخصة ، فقال الحجازيون ، لو قال ابن إدريس : والله ما تجلبون به عن المهلجرين ، والأنصار ولا عن أهلهم ، وإنما تجلبون به عن العورن والعريان والعرجان والحولان والعشمان . معرفة السنن والآثار ٢٣/١٣ .

وقال البيهقي أيضا : والذي روي عن عمر ، أن رجلا أتى سايخته ، فشرب منها ، فسكر فضره ، وقال : «إما أضربك على السكر» ، فقام رواه سعيد بن ذي لعة ، وقيل : ابن ذي حدان ، وهو عند أهل العلم ضعوف ، لا يحتج به . السنن الصغير للبيهقي ٣٣٧/٣ .

وقد تقدم عن ابن الجوزي أنه قال : هذا كذب من سعيد .

• تنبيه : قول التحاس : إن السكر ليس من فعل الإنسان ، وإنما هو شيء يحدث عن الشرب . هـ - قد سبقه إليه ابن قتيبة ، فقال : فإن السكر لا يكون على الحقيقة حراما ، لأنه ليس من أفعال العبد إنما هو فعل الله به عن الشراب ، وإنما يحرم على العبد أن يشرب ما يسكر ، فمن قال : السكر حرام فقامت تلك مجاز من القول ، والحقيقة ما يكون منه السكر حرام ، ومثل ذلك التخمعة حرام ، وإنما يريد أن أكله ما يكون عنه التخمعة حرام . الأثرية وذكر لاختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/١١٢ .

قلت : أخرج أبو داود في السنن في كتاب الأثرية باب النهي عن المسكر ٥٣٥/٢ حديث رقم «٣٦٨٧» من طريق القاسم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما أسكر أفركي منه إذا شربته» ، قبله قلنك منه حرمة ، قال الخطابي : وفيه حجة على من زعم أن الإسكر لا يضاف إلى الشراب ، لأن ذلك من فعل الله سبحانه ، قال : والأمر وإن كان صحيحا في إضافة الفعل إلى الله عز وجل ، فإنه قد يصح أن يضاف إلى الشراب على معنى أن الله تعالى قد أجرى العادة بذلك كما أن إضافة الإشباع إلى الطعام ، والإرواء إلى الشراب صحيح إذ كان قد أجرى الله العادة به . معالم السنن ٢٦٧/٤ .

ذلك إنها لعصبية مقبنة للمذهب ، نسألك اللهم التوفيق ونعوذ بك من الخذلان.

الدليل الثامن : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ مُخَارِقٍ ، قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا سَازَرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي سَفَرٍ ، وَكَانَ صَانِعًا ، فَلَمَّا أَفْطَرَ أَهْوَى إِلَى قُرْبَةِ لِعُمَرَ مُعَلَّقَةً فِيهَا نَبِيذٌ فَخَضَخَهَا النَّبْعِيرُ ، فَشَرِبَ مِنْهَا فَسَكِرَ ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ الْحَذَّ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّمَا شَرِبْتَ مِنْ قُرْبَيْكَ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنَّمَا جَلَدْنَاكَ لِسُكْرِكَ (١).

وجه الاستدلال بهذا الأثر كسابقه ، لكنه لا يصح ، فسقط استدلال الحنفية به على مذهبهم.

الدليل التاسع : قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ : إِنِّي رَجُلٌ مِغْجَارُ الْبَطْنِ ، أَوْ مِشْغَارُ الْبَطْنِ ، فَأَشْرَبُ هَذَا السُّوَيْقَ فَلَا يُلَاحِظُنِي ، وَأَشْرَبُ هَذَا اللَّبْنَ فَلَا يُلَاحِظُنِي ، وَأَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ الشَّدِيدَ ، فَيُسَهِّلُ بَطْنِي (٢).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحدود باب النبيذ من رأى فيه حدا ٤٣١/١٤ ، ٤٣٢ ، حديث رقم «٢٨٩٩١» عن ابن مسهر به بلفظه.

وإسناده ضعيف لانقطاعه ، فحسان بن مخارق لم يدرك عمر ، وقد رواه عنه بلاغا .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ ، حديث رقم «٢٤٣٥٠» عن شريك به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه شريك بن عبد الله اللخمي ، وهو وإن كان صدوقا ، إلا أنه سيء الحفظ ، فلا تقبل ألفاده لسوء حفظه ، كما تقدم ، وشيخه إبراهيم ، هو ابن المهاجر البجلي اختلف فيه النقاد ، والمختار فيه أنه ابن الحديث ، فقد سير ابن عدي حديثه ثم قال : وإبراهيم بن مهاجر لأحدثه صلحة ، يحمل بعضها بعضا ، ويشبه بعضها بعضا ، وهو عدي أصلح من إبراهيم الهجري ، وحديثه يكتب في الضعفاء . له ترجمة في : الجرح والتعديل ١٣٢/٢ ، الترجمة رقم «٤٢١» ، للكامل لابن عدي ٢١٢/١ رقم «٥٩» ، تهذيب الكمال ٢١١/٢ رقم «٢٥٠» .

وفي سماع مجاهد من عمر بن الخطاب نظر : قال ابن أبي حاتم : حدثنا محمد بن إبراهيم بن شعيب حدثنا عمرو بن علي قال : سمعت أبا داود يقول : كنا عند شعبة ، فجاء الحسن بن دينار ، فقال شعبة : يا أبا سعد ههنا ، فجلس فقال : حدثنا حماد بن هلال ، عن مجاهد ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول ، فجلس شعبة يقول : مجاهد سمع عمر ، فقام الحسن ، فذهب . المراسيل لابن أبي حاتم ص/٢٠٥ ، تحفة التحصيل لابن العراقي ص/٢٩٤ .

ووجه الاستدلال به عند الحنفية أن النبيذ الشديد هو ما يسكر كثيره ، وفي هذا الأثر أن عمر كان يشربه ويفضله على السويق واللبن ، وهذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، فلا حجة لهم فيه ، وعلى فرض صحته فيحمل على النبيذ الشديد الحموضة الذي كان عمر - رضي الله عنه - يكسره بالماء ، كما سيأتي.

الدليل العاشر: قال الطحاوي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَلَةُ بْنُ سَلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ الْخَزَاعِيُّ ، عَنْ أَبِي الْمَعْزَلِ <sup>(١)</sup> ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ اتَّبَذَ لَهُ فِي مَرَادَةِ فِيهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ ، فَأَتَاهُ فَذَاقَهُ ، فَوَجَدَهُ حُلْوًا ، فَقَالَ : «كَأَنَّكُمْ أَقْلَلْتُمْ عَكَرَهُ» <sup>(٢)</sup>.

(١) في مطبوع شرح معاني الآثار «المعزل» ، وهو خطأ ، وجاء على الصواب في نخب الأثر ٩٠/١٦ ، وأبو المعزل : بضم الميم ، وفتح العين المهملة ، وتشديد الذال المعجمة ، وفتحها. الإكمال لابن مكيولا ٢١١/٧.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن محمد بن خزيمة به بالفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب من رخص في التري في النبيذ ٢٤١/١٢ حديث رقم «٢٤٤٥١» من طريق الثوري عن خالد الحذاء به بنحوه ، ووقع في مطبوع المصنف في إسناده «عن خالد بن المعزل» كذا وهو خطأ فالحش ، إنما هو خالد الحذاء عن أبي المعزل. قلت : وإسناده ضعيف جدا ، فيه أبو المعزل ، وهو عطية الطفاوي روى عن أبيه ، وابن عمر ، وروى عنه سليمان التيمي ، وعوف الأعرابي ، وخالد الحذاء ، قال الساجي ، وأبو الفتح الأزدي : ضعيف جدا ، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات ، وقال ابن حزم في المحلى ٤٨٧/٧ : مجهول ، ورد العيني في نخب الأثر ٩٨/١٦ قول ابن حزم ، فقال بعد أن ترجم له : فزالت بحمد الله جهالة حاله وعينه ، قلت : إي والله ، فمن قول فيه ضعيف جدا فما هو بمجهول ، بل مطروح متروك.

له ترجمة في : الثقات لابن حبان ٢٦٠/٥ ، الجرح والتعديل ٣٨٤/٦ الترجمة رقم «٢١٣٣» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٩/٢ رقم «٢٣٢٠» ، لسان الميزان ٤٥٠/٥ رقم «٥٢٤٠» ، مفاتيح الأخبار ٣٢٨/٢ رقم «١٨٠٧».

تقدم تفسير العكر ، وأنه الدردى ، أو الخميرة في النبيذ ، والتي بها يشتد ويتخمر ، ووجه الاستدلال به ظاهر ، وهو أن عمر كان لا يحب شرب النبيذ الحلو بل كان يفضل شرب النبيذ الشديد كما يستفاد من الأثر السابق ، لكن هذا الأثر لا يصح كسابقة ، فسقط استدلال الكوفيين به على مذهبهم.

الحادي عشر: قال الدارقطني : حَدَّثَنَا ابْنُ خُشَيْشٍ ، حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ جُنَادَةَ ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ شَرِيكَ ، عَنْ فِرَاسٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ إِذَاوَةَ عَلِيٍّ نَبِيذًا بِصِفَيْنِ فَسَكِرَ ، «فَضَرَبَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخَذَّ»<sup>(١)</sup>.

استدل الحنفية بهذا الأثر على أن المحرم هو السكر - كما تقدم في الأثر السابق عن عمر - رضي الله عنه - لكنه لا يثبت ، قال ابن حزم : وهذا لا يصح لأنه عن شريك - وهو مدلس ضعيف<sup>(٢)</sup> - عن فراس ، عن الشعبي ، عن علي ، والشعبي لم يسمع عليا<sup>(٣)</sup> ، ثم لو صح لكان لا حجة لهم فيه لأنه

(١) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأثربة وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٤٤» عن ابن خُشَيْش به بلفظه ، ثم قال : ولا يثبت.

قلت : إسناده ضعيف ، فيه شريك ، وهو : ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي ، أبو عبد الله الكوفي القاضي ، وهو وإن كان صدوقاً ، إلا أنه سيء الحفظ ، ساء حفظه لما ولي القضاء ، وفي أفراد نظر كما تقدم.

(٢) قلت ليس شريك ضعيفاً ، بل صدوق سيء الحفظ كما تقدم.

(٣) قلت : إن أراد أن الشعبي لم يسمع من علي هذا الحديث فنعم ، وإن أراد أنه لم يسمع من علي مطلقاً فلا ، فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الحدود باب رجم المحصن ١٥١٢/٣ حديث رقم «٦٨١٢» من طريق شعبه ، عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعتُ الشعبي ، يُحَدِّثُ ، عَنْ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - حين رَجَمَ الزَّعْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : «لَقَدْ رَجَمْتُهَا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، وقد أدخل بعض الرواة في الإسناد رجلاً بين الشعبي وعلي ، ونص الدارقطني على أنه وهم ، وأن الصواب رواية الشعبي عن علي ، وقول الدارقطني : سمع الشعبي من علي؟ قال : سمع منه حرفاً ما سمع غير هذا. اللعل للدارقطني ٩٧/٤ حديث رقم «٤٤٩».

وقال العلاتي : روى الشعبي عن علي - رضي الله عنه - وذلك في صحيح البخاري ، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء. جامع التحصيل ص/٢٠٤.

وبهذا التقرير ينفع قول الحكم في معرفة علوم الحديث ص/١١١ : إن الشعبي لم يسمع من علي ، إنما رآه رؤية ، وكذا قول الحارثي في الاعتبار ص/٤٧٣ : لم يثبت قيمة الحديث سماع الشعبي من علي.



ليس فيه أن عليا شرب من تلك الإداوة بعد ما أسكر ما فيها ، فلا متعلق لهم به (١).

الثاني مشهور: قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : كَانَ عَلِيٌّ يَرْزُقُ النَّاسَ الطَّلَاءَ فِي بَنَانٍ صِغَارٍ ، فَسَكِرَ مِنْهُ رَجُلٌ ، فَجَلَدَهُ عَلِيٌّ ثَمَانِينَ ، قَالَ : فَشَهِدُوا عَذَّةً أَنَّهُ إِنَّمَا سَكِرَ مِنَ الَّذِي رَزَقَهُمْ ، قَالَ : وَلَيْمَ شَرِبَ مِنْهُ حَتَّى سَكِرَ؟ (٢).

وجه الاستدلال بهذا الأثر كسابقه ، لكنه لا يصح ، فبطل احتجاج الحنفية به على مذهبهم.

الثالث مشهور: قال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ رَجُلٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ : «اشْرَبْ ، فَإِذَا رَهَيْتَ أَنْ تَسْكُرَ فَذَعْهُ» (٣).

استدلوا به على أن المحرم هو السكر وهو ظاهر ، لكنه لا يثبت ، قال ابن حزم : وروى بعضهم عن الحسن بن علي أنه أباح المسكر ، ما لم يسكر منه ، ولا يصح هذا عن الحسن أصلا ، لأنه من رواية سمالك — وهو يقبل

(١) المحلى ٤٨٨/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحدود باب النبيذ من رأى فيه حدا ٤٣١/١٤ ، ٤٣٢ حديث رقم «٢٨٩٩٧» عن عبد الرحيم بن سليمان به بالفظه. وإسناده ضعيف ، فيه مجالد بن سعيد الكوفي ، وهو ضعيف لختلط بآخرة ، له ترجمة في التاريخ الكبير للبخاري ٩/٨ رقم «١٩٥٠» ، الكامل لابن عدي ٤٢٠/٦ رقم «١٩٠١» ، تهذيب الكمال ٢١٩/٢٧ ، ميزان الاعتدال ٢٣/٦ رقم «٧٠٧٦» ، تهذيب التهذيب ٣٩/١٠ رقم «٦٥».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٤/١٢ ، ٢١٥ ، حديث رقم «٢٤٣٤٣» عن وكيع به بالفظه ، وإسناده ضعيف فيه رجل مبهم.

التلفين <sup>(١)</sup> كما قلنا - عن رجل لم يسمه - ولا يعرف من هو - عن الحسن بن علي... ، ثم لو صح لكان ظاهره : اشرب الشراب ما لم يسكر ، فإذا رهبت أن تشربه فتسكر منه فدعه <sup>(٢)</sup>.

الرابع عشر : قال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن إسماعيل بن خالد ، عن عثمان بن قيس ، قال : خرجت مع جرير يوم الجمعة إلى حمام له بالعاقول ، فأتينا بطعام فأكلنا ، ثم أتينا بعسل وطلاء ، فقال : جرير : اشربوا أنتم العسل ، وشرب هو الطلاء وقال : إنه يستنكر منكم ، ولا يستنكر مني ، قلت : أي الطلاء هو ؟ قال : كنت أجد ريحه كمكان تلك ، وأومأ بيده إلى أقصى حلقه في القوم <sup>(٣)</sup>.

(١) قلت : القعدة في هذا الخبر ليست على سمك ، وإنما على الرجل المبهم الذي روى سمك عنه هذا الخبر ، وسمك لختلف فيه لغة الجرح والتعديل ، والراجح فيه عندي جانب التعديل ، لأمرين : أحدهما : أن مسلماً احتج به في صحيحه ، وما احتج مسلم في صحيحه بهجوع ، والأمر الآخر : أن أبا حاتم الرزقي قد وثقه ، وهو لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، كما نص على ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣ ، وخلاصة حاله أنه ثقة تغير بأخرة ، فكان ربما تلفن ، ولما رويته عن عكرمة خالصة ، فهي مضطربة. ترجمت له من : تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٠٧ رقم «٦٢١» ، الضعفاء للعقيلي ٥٥٣/٢ رقم «٦٩٩» ، الجرح والتعديل ٢٧٩/٤ رقم «١٢٠٣» ، الكامل لابن عدي ٤٦٠/٣ رقم «٨٧٥» ، تاريخ بغداد ٢١٤/٩ رقم «٤٧٩٢» ، تهذيب الكمال ١١٥/١٢ رقم «٢٥٧٩» ، ميزان الاعتدال ٣٢٦/٣ رقم «٣٥٥١» ، المختلطون للعالي ص/٤٩ رقم «٢٠» ، تهذيب التهذيب ٢٣٢/٤ رقم «٣٩٥» ، تقريب التهذيب ص/٢٥٥ رقم «٢٦٢٤».

(٢) المحلى ٤٨٩/٧.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الطلاء من قال : إذا ذهب ثلثاه فاشربه ٢٤٥/١٢ حديث رقم «٢٤٤٧٣» عن وكيع به باللفظ. وإسناده ضعيف ، فيه عثمان بن قيس قال ابن حزم في المحلى ٤٨٨/٧ : مجهول ، له ترجمة في لسان الميزان ٤٠٧/٥.

ووجه الاستدلال به ظاهر ؛ وهو أن هذا الطلاء كان شديدا يسكر كثيره ، ولو كان حراما ما شربه جرير فدل شربه إياه على أنه حلال مباح ، وهذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، فسقط احتجاجهم به.

الغامس مشر : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ [ ابن <sup>(٢)</sup> ] أَبِي لَيْلَى ، عَنْ عِيسَى ، «أَنَّ أَبَاهُ بَعَثَهُ إِلَى أَنَسٍ فِي حَاجَةٍ ، فَلَبِصَرَ عِنْدَهُ طِلَاءً شَدِيدًا» <sup>(٣)</sup>.

قال الطحاوي : والطلاء ؛ ما يسكر كثيره ، فلم يكن ذلك عند أنس خمرا ، وإن كثيره يسكر ، وثبت بما وصفنا أن الخمر عند أنس ، لم يكن من كل شراب ، ولكنها من خاص من الأشرية <sup>(٤)</sup>.

قلت : هذا إن صح الخبر لكنه لا يصح ، قال ابن حزم : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه عن ابن أبي ليلى - وهو سيئ الحفظ - عن أخيه عيسى ، ويمكن

(١) في مطبوع شرح معاني الآثار «ابن شهاب» ، وهو خطأ ، وأشار محقق الكتاب في الحاشية إلى أنه في نسخة «أبو شهاب» ، فليته أثبتته ، فهو الصواب.

(٢) ما بين معطوفين سقط من مطبوع شرح معاني الآثار ، واستدركته من نخب الأتكلر ٥٦/١٦.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأشرية باب الخمر المحرمة ما هي ٢١٤/٤ عن فهد به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي ؛ وقد اختلف فيه النقاد ، والراجح فيه جذب الجرح لأنه رأي الجمهور ، وخلاصة حاله أنه لين الحديث ، سيء الحفظ. ترجمت له من : تاريخ الثقات للمجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٠٧ الترجمة رقم «١٤٧٦» ، الضمطاء للتسلي ص/٢٣٢ ، الضمطاء للمجلي ١٢٥٤/٤ رقم «١٦٥٨» ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ رقم «١٧٣٩» ، الكامل لابن عدي ١٨٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٢٢١/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٠١/٩ رقم «٥٠١».

وفي إسناده أيضا تقطاع ، فعيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا تعرف له رواية عن أحد من الصحابة إنما يروي عن أبيه عنهم ، وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات في طبقة أتباع التابعين ٢٣٠/٧.

(٤) شرح معاني الآثار ٢١٤/٤.

أن يكون أراد بقوله : «شديدا» أي خائرا لفيفا ، وهذه صفة الرب المطبوع الذي لا يسكر<sup>(١)</sup>.

الصابع عشر: قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سَمُوعَةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ ، تَقُولُ : «إِنْ خَشِيتَ مِنْ نَبِيِّكَ فَافْكِسِرْهُ بِالْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الاستدلال به ظاهر ؛ وهو أنه إن خشي من نبيذه الإسكار لشدته كسره بالماء ، ولو كان حراما ما حل كسره بالماء لأن الحرام لا يحله دخول الماء فيه ولو كثر كما سلف ، وهذا إن ثبت الأثر ، لكنه لا يثبت ، فبطل الاحتجاج به ، وقال ابن حزم : ولا حجة لهم في هذا ، لأنه إذا خشي إسكاره كسره بالماء ، والثابت عن أم المؤمنين تحريم كل ما أسكر كثيرا<sup>(٣)</sup>.

الصابع عشر: قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي مَسْكِينٍ ، عَنْ هَزِيلِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ ، قَالَ : مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى ثَقِيفٍ فَاسْتَسْقَاهُمْ ، فَقَالُوا : أَخْبِرُوا نَبِيذَكُمْ ، فَسَقَوْهُ مَاءً ، فَقَالَ : اسْقُونِي مِنْ نَبِيذِكُمْ يَا مَعْشَرَ ثَقِيفٍ ، قَالَ : فَسَقَوْهُ ، فَأَمَرَ الْغُلَامَ فَصَبَّ ، ثُمَّ أَمْسَكَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مَعْشَرَ

(١) المحلى ٤٨٩/٧.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب من كان يقول : إذا اشتد عليك فاكسره بالماء ٣٠٥/١٢ «٢٤٦٩٠» عن وكيع به بالفظه.

وسمية إن كانت شمسية العتكية ، فالإسناد منقطع فلا يعرف لو كيع عنها رواية إنما يروي عن رجل عنها ، وقد استحسن الأستاذ جمال الأفغاني في طبعته الهندية ٣٩/٨ حديث رقم «٤٢٦١» أن يدخل شعبة في الإسناد بين وكيع ، وسمية بناء على إسناد سابق في المصنف في طبعته ٤٨٦/٧ حديث رقم «٣٨٧٤» ، وتابعه على هذا الأستاذ كمال يوسف الحوت في طبعة مكتبة الرشد ١١٠/٥ حديث رقم «٢٤٢٠٩» ، وهذا صل يخالف عرف المحققين قديما وحديثا ، وقد أثبت الشيخ محمد عولمة الإسناد كما جاء في التسخ للخطبة عنده ، فلم يذكر أحدا بين وكيع وسمية ، فأجاد.

وإن لم تكن شمسية ، فهي مجهولة ، لا تعرف ، فطى كلا الاحتمالين فالإسناد ضعيف ، لا تقوم به حجة.

(٣) المحلى ٤٨٩/٧.

ثَقِيفٌ ، إِنْكُمْ تَشْرَبُونَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ الشَّدِيدِ ، فَأَيْكُمْ رَابِعُهُ مِنْ شَرَابِهِ شَيْءٌ ، فَلْيَكْسِرْهُ بِالْمَاءِ (١).

ووجه الاستدلال به ، وبجميع الآثار الآتية في الكسر بالماء ، هو نفس الوجه السابق ، قال ابن حزم : وهذا لو صح حجة ظاهرة لنا لأنه ليس فيه : أنه شرب مسكرا ، بل فيه النهي عن الشراب الشديد المريب ، والأمر بأن يغير بالماء عن حاله تلك حتى يفارق الشدة والإرابة ليس لهم عن عمر إلا هذا ، وكل هذا لا حجة لهم فيه لما ذكرنا قبل من أن كسر النبيذ بالماء لا ينقله عندهم من تحریم إلى تحليل ، وأنه عندهم قبل كسره بالماء وبعده سواء ، وأنه إن كان الماء يخرج عنه الإسكار ، فهو حينئذ عندنا حلال ، فلو صحت لكان ما فيها موافقا لقولنا ، وقد صح عن عمر تحریم قليل ما أسكر كثيره (٢).

قلت : سيأتي أن الشراب الشديد عند عمر هو الحامض ، الذي كاد أن يكون خلا ، وليس هو الشراب الشديد الذي يسكر كثيره عند الحنفية ، فالبون بينهما شاسع ، وتأسيسا على هذا ، فلا حجة للحنفية في استدلالهم بالآثار الواردة عن عمر في كسر الشراب الشديد بالماء ، على حل شرب النبيذ الشديد الذي يسكر كثيره عندهم ، للاختلاف بينهما ، فشراب عمر حلال طاهر ، وشرابهم لا يحل شرب قطرة منه.

الثامن عشر : قال النسائي : أَخْبَرَنَا سُوَيْدٌ ، قَالَ : أُنْبِئْنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ السَّرِيِّ بْنِ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو حَقْصٍ - إِمَامٌ لَنَا ، وَكَانَ مِنْ أَسْتَنَ الْحَسَنِ - ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢٢١/١٢

، ٢٢٢ ، حديث رقم «٢٤٣٧٢» عن عبدة بن حميد به بلفظه ، وإسناده حسن.

(٢) للمحلى ٤٨٨/٧.

عن أبي رافع ، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : «إِذَا خَشِيتُمْ مِنْ نَبِذِ شِدَّتِهِ ، فَانْكَسِرُوهُ بِالْمَاءِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَشْتَدَّ» (١).  
التاسع عشر : وقال النسائي أيضا : أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : تَلَقَّتْ ثَقِيفُ عُمَرَ بِشَرَابٍ ، فَدَعَا بِهِ ، فَلَمَّا قَرَّبَهُ إِلَى فِيهِ كَرِهَهُ ، فَدَعَا بِهِ ، فَكَسَرَهُ بِالْمَاءِ ، فَقَالَ : هَكَذَا فَافْعَلُوا (٢).

قلت : هذا الشراب إنما كسره عمر - رضي الله عنه - بالماء ، أو امر بكسره لعموضته ، ويدل على هذا ما جاء عن عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ : قال النسائي : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْدَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ الَّذِي يَشْرِبُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ خَلَلَ (٣).  
وقال ابن أبي شيبة : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُثْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ، قَالَ : قِيمْتُ عَلَى عُمَرَ ، فَدَعَا بِعَسٍّ مِنْ نَبِذٍ قَدْ كَادَ بِصِيرُ خَلًا ، فَقَالَ : اشْرَبْ ، فَأَخَذْتُهُ فَشَرِبْتُهُ ، فَمَا

(١) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٥» عن سويد به بلفظه.

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٦» عن زكريا بن يحيى به بلفظه ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ولا يشرب بعد ثلاث ٢٢٦/٩ ، ٢٢٧ حديث رقم «١٧٠٢٢» عن ابن عينة به بنحوه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثرية باب في الفرصة في التبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ «٢٤٣٤٩» عن عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد بن بنحوه ، والنسائي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٨/٣ حديث رقم «٥٢١٥» عن زكريا بن يحيى به بلفظه.

(٣) أخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الأثرية باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من إباح شراب المسكر ٢٣٧/٨ حديث رقم «٥٧٠٧» عن أبي بكر بن علي به بلفظه ، وإسناده صحيح ، وصحاح ابن حجر سننه في فتح الباري ٤٤/١٠.

كَدْتُ أَنْ أَسِيقَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَشَرِبَهُ ، ثُمَّ قَالَ : يَا عُنْبَةُ ، إِنَّا نَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ الشَّدِيدَ لِنَقْطَعَ بِهِ لُحُومَ الْإِبِلِ فِي بَطُونِنَا أَنْ يُؤْذِنَا <sup>(١)</sup>.

وقال الدارقطني : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْغَلَاءِ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عُنْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ ، قَالَ : حَمَلْتُ سِلَالًا مِنْ خَبِيبٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَمَّا وَضَعْنَهُنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَحَ بَعْضُهُنَّ ، فَقَالَ : «يَا عُنْبَةُ ، كُلُّ الْمُسْلِمِينَ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا ؟» ، قُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَمْرَاءُ ، قَالَ : «ارْقَعِي لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ» ، قَالَ : فَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ إِذْ دَعَا بِغَدَالِهِ ، فَكَبَّرَ بِلَحْمٍ غَلِيظٍ ، وَبَخْبَرٍ خَشِنٍ ، فَجَعَلَتْ أَهْوِي إِلَى الْبُضْعَةِ أَحْسَبُهَا سَتَامًا فِذَا هِيَ عِلْبَاءُ الْعَقَى ، فَأَلَوُكُهَا فِذَا غَفَلَ عَنِّي جَعَلْتُهَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْخَوَانِ ، ثُمَّ دَعَا بِنَبِيذٍ لَهُ قَدْ كَادَ أَنْ يَصِيرَ خَلًّا فَمَزَجَهُ حَتَّى إِذَا أَمَكْنَ شَرِبَ وَسَقَاتِي ، ثُمَّ قَالَ : «يَا عُنْبَةُ إِنَّا نَنْحَرُ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا ، فَأَمَّا وَرِكُهَا وَأَطْيَبُهَا فَلِمَنْ حَضَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا عُنُقُهَا فَلَنَا نَأْكُلُ مِنْ هَذَا اللَّحْمِ الْغَلِيظِ الَّذِي رَأَيْتَ وَتَشْرَبُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ يَقْطَعُهُ فِي بَطُونِنَا» <sup>(٢)</sup>.

قال النسائي : وَمِمَّا يَذْكُرُ عَلَى صِحَّةٍ هَذَا حَدِيثُ السَّائِبِ ؛ قَالَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ ، وَأَنَا أَسْمَعُ : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ <sup>(٣)</sup> ، وَأَنَا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأشربة باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٥/١٢ «٢٤٣٤٧» عن وكيع به باللفظ.

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٤٩/٤ ، ١٥٠ ، حديث رقم «٤٦٤١» عن يحيى بن صاعد به ، وإسناده صحيح.

(٣) الطلاء : بكسر الطاء المهملة : هو أن يطبخ عصير العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، وإنما سمي بذلك لأنه شبه بطلاء الفيل في ثخنه وسواده. غريب الحديث لأبي عبد ٣٩٥/١.

سَأَلَهُ عَمَّا شَرِبَ ، فَإِنْ كَانَ مُسَكِّرًا جَلَدْتُهُ ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ  
الله عنه - أَخَذَ تَأَمًّا .

قال الحافظ ابن حجر : واستدل به النسائي على أن الذي نقل عنه من أنه  
كسر النبيذ بالماء لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لحموضته ، لا لاشتداده ،  
ووجه الدلالة أنه عم وجوب الحد بشرب المسكر ، ولم يستفصل منه هل  
شرب منه قليلا أو كثيرا ؟ ، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن  
بلغ حد الإسكار أصلا (١) .

وأما الطحاوي فقال : فقد يحتمل أن يكون أراد بذلك المقدار الذي شرب ، أي  
: فإن كان ذلك المقدار يسكر ، فقد علمت أنه قد سكر ، وجب عليه الحد ،  
وهذا أولى ما حمل عليه تأويل هذا الحديث ، حتى لا يضاد ما سواه من  
الأحاديث التي قد رويت عنه (٢) .

قلت : هذا تصف ظاهر ، وما تأويل الطحاوي بأولى ما حمل عليه الحديث  
بل أولى ما حمل عليه الحديث ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى .  
العشرون : قال الدارقطني : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ،  
حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ  
قَالَ : «نَبَذَ لِعُمَرَ لِقُدُومِهِ ، فَتَأَخَّرَ يَوْمًا ، فَاتَى بِنَبِيذٍ قَدْ اسْتَدَّ» ، قَالَ : «فَدَعَا  
بِجِفَانٍ فَصَبَّهَ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ» (٣) .

(١) فتح الباري لابن حجر ٦٧/١٠ .

(٢) شرح معاني الآثار ٢٢٢/٤ .

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن في كتاب الأشربة وغيرها ١٥٠/٤ حديث رقم «٤٦٣٦» عن عبد الله بن محمد به بلفظه .

وإسناده ضعيف ، فيه علي بن زيد بن جلعان ، وهو ضعيف . له ترجمة في : الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٧/٧ ، التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٥/٦ رقم «٢٣٨٩» ، الضعفاء للعقيلي ٩٥٧/٣ رقم «١٢٣٣» ، الجرح والتعديل ١٨٦/٦ رقم «١٠٢١» ، الكامل لابن عدي ١٩٥/٥ رقم «١٣٥١» ، الضعفاء لابن الجوزي ١٩٣/٢ رقم «٢٣٧٢» ، ميزان الاعتدال ١٥٦/٥ رقم «٥٨٥٠» .



تقدم أن المراد بالشراب الشديد عند عمر هو الحامض ، فلا حجة للحنفية فيه ، ولا في غيره من الآثار الواردة عن عمر في هذا الباب .  
 العادي والعشرون : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَاتَى بَنِيذَ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَقَطَّبَ ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ نَبِيذَ الطَّائِفِ لَهُ غَرَامٌ» ، فَذَكَرَ شِدَّةَ لَا أَحْفَظُهَا ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ (١).

قال أبو جعفر التحاس : وهذا لعمرى إسناد مستقيم ، ولا حجة له فيه ، بل الحجة عليه ، لأنه إما يقال : قطب لشدة حموضة الشيء ، ومعنى قطب في كلام العرب : خالطت بياضه حمرة ، مشتق من قطبت الشيء أقطبه إذا خلطته ، وفي الحديث : «له غرام» ؛ أي خبث ، ورجل عارم ؛ أي خبيث (٢).  
 وقال ابن حجر : وسنده قوي ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ حد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه مزيلا لتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك ، فقال : لو كان بلغ التحريم لكان لا يحل ، ولو ذهبت شدته بصب الماء ، فنبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام ، قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار ، فلا خلاف في إباحة شرب قليله وكثيره ، فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار (٣).

(١) لخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن إبراهيم به بلفظه ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الأثربة ، باب في الرخصة في النبيذ ومن شربه ٢١٦/١٢ «٢٤٣٤٨» عن أبي معاوية عن الأعشى به ، بزيادة : «وَقَالَ : إِذَا لَشْتَدُّ عَلَيْكُمْ فَصَبُّوا عَلَيْهِ مَاءً وَشَرَبُوا».

(٢) التلخيص والمنسوخ للتحلس ٦١٤/١.

(٣) فتح الباري ٤٣/١٠ .

وأما للطحاوي فقال : فإن قال قائل : إنما أباحه بعد كسره بالماء ، وذهب شدته ، قيل له : هذا كلام فاسد ، لأنه لو كان في حال شدته حراما لكان لا يحل ، وإن ذهب شدته بصب الماء عليه ، ألا ترى أن خمرا لو صب فيها ماء حتى غلب الماء عليها أن ذلك حرام ، فلما كان قد أبيح في هذا الحديث الشراب الشديد إذا كسر بالماء ثبت بذلك أنه قبل أن يكسر بالماء غير حرام<sup>(١)</sup>.

قلت : وقيل : إن عمر كسره بالماء لشدة حلاوته أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق يحيى بن معين عن المعتمر بن سليمان قال : حدثني أبي قال : أنت حدثتني عن عبيد الله بن عمر قال : إنما كسر عمر النبيذ من شدة حلاوته. وقال الأثرم : وكذلك قال الأوزاعي أيضا ، وأهل العلم أولى بالتفسير ، وفي حديث محمد بن جحادة أن الشراب الذي أتى به عمر ، فكسره إنما كان خلا ، قد خرج من حد المسكر<sup>(٣)</sup>.

وقال البيهقي : وحمل ما رووا على الأمر بالكسر بالماء إذا خشي شدته قبل أن يشتد على تخفيف حموضته ، أو حلاوته كما حمله المتقدمون عليه أولى ، وبالله التوفيق<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حزم : وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه : أن ذلك النبيذ كان مسكرا ، ولا أنه كان قد اشتد ، وإنما فيه إخبار عمر بأن النبيذ الطائف له غرام وشدة ، وأنه كسر هذا بالماء ، ثم شربه ، فالأظهر فيه

(١) شرح معاني الآثار ٢٢٢/٤.

(٢) في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما جاء في كسر بالماء ٥٣١/٨ حديث رقم «١٧٤٥١».

(٣) تلخيص الحديث ومنسوخه للأثرم ص/٢١٦ ، ٢١٦ ، وحديث محمد بن جحادة تقدم ، وسنده صحيح.

(٤) مختصر خلافيات البيهقي ٢٧/٥ ، معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢٥/١٣.

أن عمر خشي أن يعرم ويشتد ، فتعجل كسره بالماء ، وهذا موافق لقولنا لا لقولهم أصلاً<sup>(١)</sup>.

الثاني والعشرون : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : شَهِدْتُ عَمَرَ حِينَ طَعِنَ ، فَجَاءَهُ الطَّبِيبُ ، فَقَالَ : أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : «النَّبِيذُ» ، فَأَتَيْتُ بِنَبِيذٍ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَخَرَجَ مِنْ إِحْدَى طَعَنَتَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

وقال الطحاوي أيضا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، مِثْلَهُ ، وَزَادَ قَالَ عَمْرُو : وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّا نَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ شَرَابًا يَقَطَعُ لُحُومَ

(١) المطبوع ٤٨٧/٧ .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن أبي بكره به باللفظ ، والبخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باب قصة البعثة والافتقار على عثمان بن عفان ٨٣٩/٢ - ٨٤١ حديث رقم «٣٧٠٠» من طريق حصين ، عن عمرو بن ميمون مطولا ، دون قوله : «فجاءه الطبيب» ، فقال : أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : النَّبِيذُ ، وابن أبي شوبة في المصنف في كتاب الأثرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٧/١٢ حديث رقم «٢٤٣٥٣» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به مختصرا ، وفي كتاب المغازي باب ما جاء في خلافة عشرين الخطب - رضي الله عنه - ٥٩٣/٢٠ ، ٥٩٤ حديث رقم «٣٨٢١٩» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به باللفظ ثم ، والحارث بن أبي أسامة في مسنده - كما في بقية الفيلح كتاب الإمارة باب ما جاء في الخلفاء ٦٢٢/٢ ، ٦٢٣ حديث رقم «٥٩٤» - ، واللائقي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب جماع فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - ١٤٦٧/٤ ، ١٤٦٨ حديث رقم «٢٦٥٣» ، وأبو نعوم في حلية الأولياء في ترجمة عمرو بن ميمون الأودي ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ثلاثتهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به مطولا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة باب الصلاة بالمسلمين أحدهما بعد الآخر ١٦١/٣ حديث رقم «٥٢٥٦» من طريق معاوية بن عمرو عن زهير بن معاوية به مطولا ، وقال : كذلك قال أبو إسحاق ، وكذا رواه ميمون بن مهران ، عن ابن عمر ، وروناه عن أبي رافع شبيهة برواية حصين عن عمرو بن ميمون ، وحصين لأسنن سيافة الحديث من غيره ، وقد أخرجه البخاري في الصحيح فهو شبيهه أن يكون لحفظ ، وقد روينا الاستخلاف عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في وقت آخر .

الْبَيْلِ فِي بَطُونِنَا مِنْ أَنْ يُؤْذِنَنَا ، قَالَ : وَشَرِبْتُ مِنْ نَبِيذِهِ ، فَكَانَ أَشَدَّ النَّبِيذِ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن روح بن الفرّج به بلفظه ، وابن أبي شبة في المصنف في كتاب الأثرية ، باب الرخصة في النبيذ ومن شربة ٢١٥/١٢ حديث رقم «٢٤٣٤٦» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق به مختصرا ، و«٢٤٣٤٧» من طريق عتبة بن فرقد عن عمر مختصرا ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية وغيرها ١٤٨/٤ ، ١٤٩ حديث رقم «٤٦٣٥» ، و«٤٦٣٨» من طريق شريك ، وإسراقل ، كلاهما ، عن أبي إسحاق به مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية ، باب ما جاء في صفة نبیذهم الذي كقوا يشربونه في حديث أنس بن مالك وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ٥١٩/٨ حديث رقم «١٧٤١٦» من طريق أبي القضر عن أبي خيثمة زهير بن حرب به مختصرا.

قلت : هذا الأثر ضعيف الإسناد ، فيه أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد المسيبي ، وهو وإن كان ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره ، وهو أيضا منلس ، مشهور بالتدليس ، ولم يصرح بالسماع فيما بين يدي من مصادر.

ومنته بعضه ضعيف ، وبعضه صحيح ، فلما الضعيف لفقوله : «أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟» قَالَ : «النَّبِيذُ» ، فهذا مما نفرد به أبو إسحاق المسيبي عن عمرو بن ميمون ، وأبو إسحاق قد علمت حاله ، فلا حجة فيما رواه ما لم يثبت أنه حدث به قبل اختلاطه ، وصرح فيه بالتحديث ، وأما الصحيح لبقية الحديث ، لفقوله : «طَعْنِي بِنَبِيذٍ ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، فَفَرَجَ مِنْ إِحْدَى طَعْنَتَيْهِ» ، تلمعه عليه حصين فرواه عن عمرو بن ميمون ، عند البخاري في صحيحه.

وقوله : «إِنَّا نَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ شَرَابًا يَقَطَعُ لَحُومَ الْبَيْلِ فِي بَطُونِنَا مِنْ أَنْ يُؤْذِنَنَا» قد أخرجه ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن عمر ، كما سلف ، وسبق حصين للحديث عن عمرو بن ميمون أصح كما قال البيهقي. ولذا أخرجه البخاري في الصحيح وما في الصحيح أصح.

قال أبو جعفر النحاس : هذا الحديث لا تقوم به حجة ، لأن أبا إسحاق لم يقل : حدثنا عمرو بن ميمون ، وهو منلس لا تقوم بحديثه حجة حتى يقول : حدثنا أو ما أشبهه ، ولو صححنا الحديث على قولهم لما كانت لهم فيه حجة ، لأن النبيذ غير محظور إذا لم يسكر كثيره ، ومعنى النبيذ في اللغة منبذ ، وإنما هو ما نبذ فيه تمر أو زبيب أو نظيره مما يطيب للماء ، ويحليه لأن مياه المدينة كانت غليظة ، فما في هذا الحديث من الحجة. التلخيص والمنسوخ للنحاس ٦٠٨/١.

وقال ابن حزم : هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه ، لأن النبيذ الحلو اللطيف الشديد للفتة الذي لا يسكر يقطع لحوم الإبل في الجوف ، وليس في هذا الخبر أن عمر شرب من ذلك الشراب الذي شرب منه عمرو بن ميمون ، فإنه ليس فيه ذلك ، فلا متعلق لهم بهذا الخبر أصلا . المحلى ٤٨٧/٧.

وتعقب ابن الملقن أبا جعفر النحاس فقال : ولما ما رده به أبو جعفر ، فخير جيد ، فقد سلف عن ابن حزم تصحيحه ، فرجاله ثقات عدول متصل. التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤٧/٢٧.

قلت : حديث أبي إسحاق ليس كله صحيحا ، وقد بينت ما صح منه ، والله أعلم.

قلت : قد ثبت تفسير شدة النبيذ في حديث عتبة بن فرقد السابق بأنه كاد أن يصير خلا.

وقال ابن حزم : ما بلغ مقاربة الخل فليس مسكرا (١).

وقد سلك أبو جعفر النحاس في تفسير النبيذ هنا مسلكا آخر ، فنذكر أنه ماء ألقي فيه تمر أو زبيب أو نظيرهما مما يطيب الماء ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : بعض علماء المسلمين سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في النبيذ ؛ وأن الصحابة كانوا يشربون النبيذ ، فظنوا أنه المسكر ؛ وليس كذلك ؛ بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة هو أنهم كانوا ينبذون التمر أو الزبيب أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو ، فيشربه أول يوم ، وثاني يوم ، وثالث يوم ، ولا يشربه بعد ثلاث لئلا تكون الشدة قد بدت فيه ، وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب (٢).

وقال ابن حجر : المراد بالنبيذ المذكور تمرات نبذت في ماء أي نقعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء (٣).

وتابعه العيني الحنفي فقال : المراد بالنبيذ هنا تمرات كانوا ينبذونها في ماء أي ينقعونها لاستعذاب الماء من غير اشتداد ولا إسكار (٤).

وهذا خلاف ما يدعيه الحنفية ، فسقط احتجاجهم به على دعواهم.

**الثالث والعشرون :** قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني

إسماعيل أن رجلا عبأ في شراب نبيذ لعمر بن الخطاب بطريق المدينة ، فسكر ، فتركه عمر حتى أفاق ، فحده ، ثم أوجعه عمر بالماء ، فشرب منه

(١) المحلى ٤٨٧/٧.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٢٤/٣٤.

(٣) فتح الباري ٨٠/٧.

(٤) عدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٩١/١٦.

، قال : ونبذ نافع بن عبد الحارث لعمر بن الخطاب في المزاد - وهو عامل مكة - فاستأخر عمر حتى عدا للشراب طوره ، ثم عدا ، فدعا به عمر ، فوجده شديدا ، فصنعه في الجفان ، فأوجعه بالماء ، ثم شرب ، وسقى الناس (١).

وهذا الأثر لا يصح ؛ في إسناده انقطاع ، ومثته منكر ، فلا حجة للحنفية فيه على مذهبهم.

الرابع والعشرون : أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : سمعت عبد الله بن أبي مليكة يحدث قال : حدثني وهب بن الأسود ، قال : أخذنا زبيبا من زبيب المطاهر ، فأكثرنا منه في أداواتنا ، وأقللنا الماء ، فلم يلق عمر حتى عدا طوره ، فلما لقوا عمر قال : هل من شراب ؟ قال : قلنا : نعم يا أمير المؤمنين ، فأخبروه هذه القصة ، وأن قد عدا طوره ، قال : لرونيه ، فذاقه ، فوجده شديدا ، فكسره بالماء ، ثم شرب (٢).

الخامس والعشرون : قال الطحاوي : حَدَّثَنَا فَهْدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ نَافِعِ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ، ولا يشرب بعد ثلاث عن ابن جريج به بلفظه.

قلت : وإسناده ضعيف ، قال ابن حزم : وهذا مرسل. المحلى ٤٨٧/٧ ، قلت : إسماعيل شيخ ابن جريج لا نرى من هو ، ولو عرفناه لأن يغيب شيئا لأنه لا يوجد في مشيخة ابن جريج أحد يروي عن عمر ، ففي الإسناد انقطاع.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثرية باب الحد في نبذ الأسقية ، ولا يشرب بعد ثلاث ٢٢٥/٩ حديث رقم «١٧٠١٧» عن ابن جريج به بلفظه.

وإسناده ضعيف فيه وهب بن الأسود ، ذكره ابن حبان في كتاب الثقات ٤٨٩/٥ في طبقة التابعين ، وقال ابن حزم : لا يدرى من هو ١- المحلى ٤٨٧/٧ ، قلت قد تفرد بالرواية عنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة ، فهو في حداد المجاهيل ، ولم يخرجوا له في الكتب السنة شيئا.

ابن علقمة<sup>(١)</sup> ، قَالَ : أَمَرَ [عمرُ بنُ الخطاب - رضي الله عنه - ]<sup>(٢)</sup> بِنَبِيذٍ لَهُ ، فَصَنَعَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَنَازِلِ ، فَأَبْطَأَ عَلَيْهِمْ لَيْلَةً ، فَأَتَيْتِ بِطَعَامٍ فَطَعِمَ ، ثُمَّ أَتَى بِنَبِيذٍ قَدْ اخْلَفَ وَاشْتَدَّ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ هَذَا لَشَدِيدٌ» ، ثُمَّ أَمَرَ بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ، ثُمَّ شَرِبَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ<sup>(٣)</sup>.

السادس والعشرون : قَالَ الطحاوي : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَانَ اللَّيْثِيُّ ، أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

(١) وقع في مطبوع شرح معاني الآثار «عن نافع عن ابن علقمة» ، كذا ، وهو خطأ ، والتصويب من نخب الأفكار ٩٠/١٦.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من مطبوع شرح معاني الآثار ، واستدركته من نخب الأفكار للعيني ٩٠/١٦.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن فهد به بلفظه.

قلت : إسناده ضعيف ، فيه حبيب بن أبي ثابت ، وهو ملس ، ولم يصرح بالتحديث ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين ص/٣٧ ، وقال النحاس : هذا الحديث فيه غير علة منها أن حبيب بن أبي ثابت على محله لا تقوم بحديثه حجة لمذهبه ، وكان مذهبه أنه قال : لو حدثني رجل عنه بحديث ، ثم حدثت به عنه لكنت صادقاً ، وفيه من العطل أن نافع بن علقمة ليس بمشهور بالرواية ، ولو صح الحديث عن عمر - رضي الله عنه - لما كانت فيه حجة لأن اشتداده قد يكون من حموضته ، وقد اعترض بعضهم فقال : من أين لكم أن مزجه بالماء كان لحموضته ؟ فنقولون هذا ظنا ؟ ، فالظن لا يقضي من الحق شيئا ، قال : وليس يخلو من أن يكون نبيذ عمر - رضي الله عنه - يستكر كثيره أو يكون خلا ، فهذه المعارضة على من عارض بها لا له ، لأنه الذي قال بالظن لأنه قد ثبتت الرواية عن من قد صححت علاقته أن ذلك من حموضته ، فقال نافع : كان لتخلله ، وهم قد رويوا حديثا متصلا فيه أنه كان مزجه بإياه لأنه كان يكون خلا ، ثم قال أبو جعفر النحاس : حدثنا أحمد بن محمد قال : حدثنا وهبان بن عثمان ، حدثنا الوليد بن شجاع قال : حدثنا يحيى بن زكريا عن أبي زائدة قال : حدثنا إسماعيل ، عن أنس ، قال : حدثني عتبة بن قرظ ، قال : أتى عمر - رضي الله عنه - بِنَبِيذٍ قَدْ كَلَا يَكُونُ خَلَا ، فَقَالَ لِي شَرِّبْ ، فَأَخَذْتُهُ وَمَا كَلَا لَسْتُ بِطَعِيعٍ فَأَخَذَهُ مِنِّي فَشَرِبَهُ ، وَكَرَّرَ الْحَدِيثَ ، فَزَالَ الظَّنُّ بِالتَّوْقِيفِ مِنْ شَاهِدٍ عَمْرٍ - رضي الله عنه - ، وهو من روايتهم ، ولما قوله : لا يخلو من أن يكون نبيذاً يسكر كثيره ، أو يكون خلا ، فقد خلا من نبيه لأنه العرب تقول النبيذ إذا دخلته حموضة نبيذ حامض ، فإذا زادت صار خلا ، فترك هذا القسم ، وهو لا يغفل على من عرف اللغة. النسخ والمسنوخ للنحاس ١/٦٠٩ - ٦١٣.

عُثْمَانُ ، قَالَ : صَحِبْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - إِلَى مَكَّةَ ، فَأَهْدَى لَهُ رُكْبَةً مِنْ ثَقِيفٍ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ نَبِيذٍ ، وَالسَّطِيحَةُ فَوْقَ الْإِدَاوَةِ ، وَدُونَ الْمَزَادَةِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : فَشَرِبَ عُمَرُ إِحْدَاهُمَا ، وَلَمْ يَشْرَبِ الْآخَرَى حَتَّى اسْتَدَّ مَا فِيهِ ، فَذَهَبَ عُمَرُ فَشَرِبَ مِنْهُ ، فَوَجَدَهُ قَدْ اسْتَدَّ فَقَالَ : « اكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ » <sup>(١)</sup>.

قال الطحاوي : فلما ثبت بما ذكرنا عن عمر إباحة قليل النبيذ الشديد ، وقد سمع رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : « كل مسكر حرام » كان ما فعله في هذا دليلاً أن ما حرم رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو السكر منه لا غير ، فإما أن يكون سمع ذلك من النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولاً أو رآه رايًا ، فأقل ما يكون منه في ذلك أن يكون رآه رايًا ، فرأيه في ذلك عندنا حجة ، ولا سيما إذ كان فعله المذكور في الآثار

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من النبيذ ٢١٨/٤ عن ابن أبي داود به بلفظه ، ومن طريق شعيب عن الزهري به ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ما جاء في الكسر بالماء ٥٣٠/٨ حديث رقم « ١٧٤٤٩ » من طريق شعيب ، وعبد الله بن أبي زياد الرصافي ، كلاهما ، عن الزهري به بنحوه ، وقال البيهقي : فَبِمَا كَانَ لِشِدَادَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، بِالْمَحْضَةِ لَوْ بِالْخَلَاوَةِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - قَالَ لِبَرَقَاءَ : ذَهَبَ إِلَى بَحْرَيْنَا فَلَتَمِسَ لَنَا حَذَقَهُمْ شَرَابًا ، فَكُنَاهُمْ فَقَالُوا : مَا جِئْنَا بِإِذَا هَذِهِ الْإِدَاوَةُ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ ، فَذَعَا بِهَا عُمَرُ - رضي الله عنه - فَذَاقَهَا ، فَفَبِضْ وَجْهَهُ ، ثُمَّ ذَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ قَالَ نَافِعٌ : وَاللَّهِ مَا فَبِضْ وَجْهَهُ إِذَا قُتِلَتْ ، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثربة باب الظروف والأثربة والأطعمة ٢٠٦/٩ حديث رقم « ١٦٩٤٨ » عن مصر عن الزهري عن عمر معضلاً بنحوه.

وتعقب المعنى البيهقي في تأويله السابق فقال : يضاف هذا للتأويل ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل : أن رجلاً عبً في شراب نَبَذَ لمر - رضي الله عنه - بطريق المدينة لسكر ، فتركه عمر - رضي الله عنه - حتى لَفَقَ ، فحده ثم أوجعه عمر بالماء فشرب منه ، قال : ونَبَذَ نافع بن الحارث لمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في المزاد - وهو عامل له - فاستأخر عمر - رضي الله عنه - حتى عدا الشراب طوره ، فدعى به عمر فوجده شديداً ، فلوجعه بالماء ثم شرب وسقى الناس ، قال المعنى : فقلوه : « مسكر » يضاف لتأويل البيهقي. نخب الأفكار للعيني ٩٩/١٦.

قلت : هذا إن ثبت الأثر الذي احتج به المعنى ، لكنه لا يثبت لاقطاعه كما تقدم.



التي رويها عنه بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكره عليه منهم منكر ، فدل ذلك على متابعتهم إياه عليه .  
قلت : صح عن عتبة بن فرقد أنه قال : كَانَ النَّبِيُّ الَّذِي يَشْرِبُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ خُلِّلَ أ.هـ ، وقيل : إن عمر كان يكسره بالماء لشدة حلاوته ، كما تقدم .

الصابع والعشرون : قال البخاري : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، هُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : «لَقَدْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ» (١) .  
وأخرج عبد الرزاق : عَنْ عَقِيلِ بْنِ مَعْقِلٍ ، أَنَّ هَمَّامَ بْنَ مَتْبَعٍ ، أَخْبَرَهُ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا الشَّرَابُ مَا تَقُولُ فِيهِ ؟ قَالَ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قَالَ : قُلْتُ : فَإِنْ شَرِبْتُ مِنَ الْخَمْرِ ، فَلَمْ أَسْكُرْ ، فَقَالَ : «أَفِ أَفٍ ، وَمَا بِأَلِ الْخَمْرِ وَغَضِبَ» قَالَ : فَتَرَكْتُهُ حَتَّى اتَّبَسَّطَ أَوْ قَالَ : «أَسْقَرَ وَجْهَهُ» أَوْ قَالَ : «حَدَّثَ مَنْ كَانَ حَوْلَهُ» فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّكَ بَقِيَّةٌ مَنْ قَدْ عَرَفْتُ ، وَقَدْ يَأْتِي الرَّائِبُ ، فَيَسْأَلُكَ عَنِ الشَّيْءِ ، فَيَأْخُذُ بِذَنْبِ الْكَلِمَةِ يَضْرِبُ بِهَا فِي الْإِفَاقِ يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عُمَرَ : «كَذًا وَكَذًا» قَالَ : «أَعِرَاقِي أَنْتَ؟» قُلْتُ : لَا قَالَ : «فَمِمَّنْ أَنْتَ؟» قُلْتُ : مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، قَالَ : «أَمَّا الْخَمْرُ ، فَحَرَامٌ ، لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا ، وَأَمَّا مَا سِوَاهَا مِنَ الشَّرِبَةِ ، فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (٢) .

(١) تقدم تخريجه عند شرح قوله : «والخمر ما خلل العقل» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأثربة باب ما ينهى عنه من الأثربة ٢٢٢/٩ حديث رقم «١٧٠٠٨» عن عليل بن مقل به بلفظه .

وأخرج عبد الرزاق أيضا عن مفضل ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : «شرب أخي عبد الرحمن بن عمر ، وشرب معه أبو سبرة» (١) عقبة بن الحارث ، وهما بمصر في خلافة عمر فسكرا ، فلما أصبحا انطلقا إلى عمرو بن العاص ، وهو أمير مصر فقالا : طهرنا ، فإنا قد سكرنا من شراب شربناه ، فقال عبد الله : فذكر لي أخي أنه سكر فقلت : ادخل الدار أطهرك ، ولم أشعر أنهما أتيا عمرا ، فأخبرني أخي أنه قد أخبر الأمير بذلك ، فقال عبد الله : «لا يخلق القوم على رءوس الناس ، ادخل الدار أحلفك ، وكنوا إذ ذاك يحلفون مع الخنود ، فدخل الدار» ، فقال عبد الله : فحلفت أخي بيدي ، ثم جلداهم عمرو ، فسمع بذلك عمر ، فكتب إلى عمرو أن ابعث إلي بعبد الرحمن على قتب ، ففعل ذلك ، فلما قدم على عمر جلداه ، وعاقبه لمكاتبه منه ، ثم أرسله ، فلبث شهرا صحيحا ، ثم أصابه قدره ، فمات ، فيخسب عامة الناس أنما مات من جلد عمر ، ولم يمُت من جلد عمر (٢).

قال ابن حزم : ففرقوا كلهم بين الخمر ، وبين سائر الأشربة المسكرة ، فلم يروها خمر ، وراموا بهذا أن يثبتوا أن الخمر ليست إلا من العنب فقط ، وكل هذا عليهم لا لهم ، لأن ابن عمر ، وابن عباس قد أثبتا أن كل مسكر حرام ، وهذا خلاف قولهم ، وليس في خبر عبد الرحمن ، وأبي سبرة ، وعمرو بن العاص شيء يمكن أن يتعلقوا به ، وقد يمكن أن يكونا شربا عصير عنب ظنا أنه لا يسكر فسكرا ، وليس فيه شيء يدفع هذا ، فلم يبق

(١) بكسر السين المهملة ، وسكون الراء ، وفتح الواو ، والعين المهملة. إحكام الأحكام شرح عدة

الأحكام لابن دقيق العيد ص/٥٩٩ حديث رقم «٣٣٧».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الأشربة باب الشراب في رمضان وحلق الرأس ٢٣٢/٩ ،

٢٣٣ حديث رقم «١٧٠٤٧» عن مصر به بالقطه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأشربة باب ما

جاء في وجوب الحد على من شرب خمر أو نبيذا أو مسكرا ٥٤٣/٨ حديث رقم «١٧٤٩٨» من طريق

شعيب عن الزهري به نحوه.

لهم متعلق إلا أن يقولوا : إن الخمر هي عصير العنب فقط ، وما سواها فليس خمرا ، فهذا مكان لا منفعة لهم فيه لو صح لهم إذا ثبت تحريم كل مسكر قل أو كثر ، وفي هذا نازعناهم لا في التسمية فقط<sup>(١)</sup>.

قلت : الحديث الأول عن ابن عمر تقدم في أوائل هذا البحث بلفظ :

«نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَإِنَّ فِي الْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةٌ أَشْرِبِيَّةٍ ، مَا

فِيهَا شَرَابُ الْعِنَبِ» ، فلا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن

فيه التسوية بين الجميع في الحرمة.

• واحتج الحنفية أيضا على مذهبهم بأدلة عقلية فمنها ما يلي :

• الدليل الأول : قالوا : قد صح الإجماع على تحريم عصير العنب إذا أسكر ،

واختلف فيما عداه ، فلا يحرم شيء باختلاف.

• الجواب : قال ابن حزم - رحمه الله - : وهذا قول في غاية الفساد لأنه

يبطل عليهم جمهور أقوالهم ، ويلزمهم أن لا يوجبوا زكاة إلا حيث أوجبها

إجماع ، ولا فريضة حج أو صلاة إلا حيث صح الإجماع على وجوبها ، وأن

لا يثبتوا الربا إلا حيث أجمعت الأمة على أنه ربا ، ومن التزم هذا المذهب

خرج عن دين الإسلام بلا شك لوجهين : أحدهما : أنه مذهب مفترى لم يأمر

الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام ، وإنما أمر الله تعالى بتباع القرآن

، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولى الأمر بتباع الإجماع ، ولم يأمر

تعالى قط بأن لا يتبع إلا الإجماع ، ولا قال تعالى قط ، ولا رسوله عليه

السلام : لا تأخذوا مما اختلف فيه إلا ما أجمع عليه ، ومن ادعى هذا ، فقد

افتري على الله الكذب ، وأتى بدين مبتدع وبالضلال المبين ، إنما قال تعالى

(١) المحلى بالآثار ٧/٤٩٠ ، ٤٩١.

: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
 وقال تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
 ، وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل تعالى : فردوه إلى الإجماع ، فمن  
 رد ما تنوزع فيه إلى الإجماع لا إلى نص القرآن والسنة فقد عصى الله  
 تعالى ورسوله عليه السلام ، وشرع من الدين ما لم يلُغْ به الله تعالى ،  
 وأما نحن فنتبع الإجماع فيما صح أنهم أجمعوا عليه ، ولا نخالفه أصلا ،  
 ونرد ما تنوزع فيه إلى القرآن ، والسنة ، فنأخذ ما فيهما وإن لم يجمع على  
 الأخذ به ، وبهذا أمر الله تعالى في القرآن ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
 وعليه أجمع أهل الإسلام وما نعم أحدا قال قط : لا ألزم في شيء من الدين  
 إلا ما أجمع الناس عليه ؛ فقد صاروا بهذا الأصل مخالفين للإجماع بلا شك.  
 والوجه الثاني : أنه مذهب يقتضي أن لا يلتفت للقرآن ، والسنن إذا وجد  
 الاختلاف في شيء من أحكامهما ، وليس هذا من دين الإسلام في شيء مع  
 أنه في أكثر الأمر كذب على الأمة وقول بلا علم ، وأيضا فإنهم لا يلتزمون  
 هذا الأصل الفاسد إلا في مسائل قليلة جدا ، وهو مبطل لسائر مذاهبيهم كلها  
 فعاد عليهم ، وبالله تعالى التوفيق <sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الأعراف آية رقم «٣» .

(٢) سورة الحضر آية رقم «٧» .

(٣) سورة النساء آية رقم «٥٩» .

(٤) المحطى بالآثار ٤٨١/٧ .

• الدليل الثاني : قال صاحب الهداية : لنا أنه اسم خاص بإطباق أهل اللغة فيما ذكرناه ، ولهذا اشتهر استعماله فيه ، وفي غيره <sup>(١)</sup>.

• الجواب : قلت : أما دعواه إطباق أهل اللغة على ما ذكر ، فغير صحيح لما سلف أن لأهل اللغة في حقيقة الخمر قولان ، وقال ابن حجر : والجواب عن الحجة الأولى : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرا ، وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرا عرب فصحاء ، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه ، وقال ابن عبد البر : قال الكوفيون : إن الخمر من العنب لقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَنِتِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ قال : فدل على أن الخمر هو ما يعتصر ، لا ما ينتبذ ، قال : ولا دليل فيه على الحصر ، وقال أهل المدينة ، وسائر الحجازيين ، وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر ، وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة ، وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرا يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر ، والرطب ، ولم يخصصوا ذلك بالمتخذ من العنب <sup>(٢)</sup> ، وعلى تقدير التسليم ، فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرا من الشرع كان حقيقة شرعية ، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية <sup>(٣)</sup>.

وتعقب العيني ابن حجر ، فقال : وكيف يكون هذا الكلام جوابا عن الحجة الأولى ، وبيان بطلانه من وجوه :

(١) الهداية ٢٨٥/٧.

(٢) التمهيد ٢٤٥/١ ، ٢٤٦.

(٣) فتح الباري ٥٠/١٠.

الأول : قوله : ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة إلى آخره ، دعوى مجردة ، فمن هو ذلك البعض من أهل اللغة ؟ ، بل المنقول عن أهل اللغة أن الخمر من العنب ، والمتخذ من غيره لا يسمى خمرا إلا مجازا <sup>(١)</sup> ، وقد نفى أبو الأسود الدولي الذي هو من أعيان أهل اللغة اسم الخمر عن الطلاء بقوله :  
دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبُهَا الْغَوَاةُ فَبَاتَنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَا لِمَكَاتِهَا  
وجعل الطلاء أخا للخمر ، وأخو الشيء غيره <sup>(٢)</sup> ، والطلاء كل ما خثر من الأشربة ، وهو المثلث <sup>(٣)</sup> ، ويقال المنصف <sup>(٤)</sup> ، وكل ذلك بالطبع من أي عصير كان.

الثاني : استدلل بقول الخطابي ، وهو ليس من أهل اللغة ، وإنما هو ناقل.

(١) قلت : إتيار المعنى هو المنكر ، فقد تقدم أن لأهل اللغة في الخمر قولان ، وليس قول واحد كما زعم. وقال ابن حجر : ويلزم من قال بقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ، ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أرفقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ، ومجازا ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن لكل خمر حقيقة ، ولا تفكك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان ، والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة ، فبقا ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فلما من حيث الحقيقة الشرعية ، فلكل خمر حقيقة لحديث : «كل مسكر خمر» ، فكل ما اشتد كان خمرا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم ، وبالله التوفيق . فتح الباري ٥٢/١٠.

قلت : قد أثير الحنفية استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، والصحابة - رضي الله عنهم - لما بلغهم تحريم الخمر أرفقوا ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ، وهو خمر العنب ، وما يطلق عليه لفظ الخمر مجازا ، وهو خمر الفمر ، فدل ذلك على جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، ويلزم الأحناف القول بهذا ، لكنهم لا يقولون به ، وبناء على فعل الصحابة ، وإرافتهم كل ما عندهم مما يسمى خمرا ، يكون لكل خمرا حقيقة ، ولا مفر للأحناف من القول بهذا ، وإلا وقعوا في التناقض ، والله أعلم. وتنتظر مسألة استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ، ومجازه ، وأقوال العلماء فيها في : البحر المحيط في أصول الفقه ١٣٩/٢ - ١٤٥ ، إرشاد الفحول للشوكاني ١٦٠/١.

(٢) قلت : سبق - عند تفسير الخمر - في كلام الزجاج ما يدفع هذا التلويل ، فقد ذكر أن لها الأسود الدولي حكمَ بئهما واحد.

(٣) المثلث : كمُظْمٍ شَرَابٌ طَبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثَلَاثًا. تاج العروس ١٨٦/٥ «ثلث».

(٤) المُنَصَّفُ : كمُظْمٍ : الشَّرَابُ طَبِخَ حَتَّى ذَهَبَ نِصْفُهُ. تاج العروس ٤١٣/٢٤ «نصف».

والثالث : هو أن قوله إن الصحابة الذين سموا إلى آخره لا ينكره أحد ، ولا ينكر أحد أيضا كونهم فصحاء ، وأعيان أهل اللغة ، ولكن ما أطلقوا على العصير من غير العنب خمرا بطريق الوضع اللغوي ، بل بطريق التسمية ، والتسمية غير الوضع بلا خلاف ، ووجه تسميتهم من باب التشبيه ، والمجاز.

قال : ومن جملة ما قال في الجواب عن الحجة الأولى : وقال أهل المدينة ، وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر<sup>(١)</sup> ، فنقول نحن لا ننزع في هذا ، لأن معناه كل شراب أسكر ، فحكمه حكم الخمر في الحرمة ، وبقيّة الأحكام ، فلا يدل هذا على إطلاق الخمر على المتخذ من غير العنب خمرا على الحقيقة ، بل بطريق التشبيه ، والتشبيه لا عموم له ، وقال أيضا : ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمرا يدخل في النهي ، فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ، ولم يخصصوا ذلك بالمتخذ من العنب انتهى ، قلنا إنما أراقوا المتخذ من التمر ، والرطب ، لأنه كان مسكرا حينئذ ، فأطلقوا عليه الخمر من جهة إسكاره ، والدليل على أنه كان مسكرا حين بلغهم الخبر بتحريم الخمر ما رواه أبو عاصم بلفظ : «حين مالت رؤوسهم فدخل داخل ، فقال إن الخمر حرمت قال فما خرج منا خرج ولا دخل داخل حتى كسرنا القلال وأهرقنا الشراب... الحديث»<sup>(٢)</sup> ، فلو كان غير مسكر لما فعلوا ذلك ، وروى

(١) هذا كلام ابن عبد البر في التمهيد ٢٤٥/١ ، ٢٤٦ ، وقد صرح ابن حجر نفسه بذلك في فتح الباري ٥٠/١٠ .

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٤٨٢/١٣ ، ٤٨٣ ، حديث رقم «٧٢٨٨» ، وابن جرير الطبري في تفسيره في تفسير سورة الأنعام في تفسير قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ) ٦٦٦/٨ .

الطحلوي من حديث أنس قال : «كان أبو عبيدة بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وأبي بن كعب عند أبي طلحة ، وأنا أسقيهم من شراب حتى كاد يأخذ فيهم ... الحديث» <sup>(١)</sup> ، وفي آخره : «وإنها البسر والتمر ، وإنها لخمرا يومئذ» ، ورواه أحمد أيضا <sup>(٢)</sup> ، وفيه أيضا «حتى كاد الشراب أن يأخذ فيهم» ، وفي رواية للطحلوي «حتى أسرع فيهم» <sup>(٣)</sup> ، فهذا ينادي بأعلى صوته أن مشروبهم يومئذ كان مسكرا ، ولما بلغهم الخبر بتحريم الخمر بطلوا الشراب ، وأراقوا ما بقي منه <sup>(٤)</sup>.

• الدليل الثالث : قال صاحب الهداية : ولأن حرمة الخمر قطعية ، وهي في غيرها ظنية <sup>(٥)</sup>.

• الجواب : يريد أن يقول : إن حرمة الخمر المتخذة من العنب قطعية الثبوت ، لأنها حرمت بالقرآن ، وأما ما عداها ، فهو ظني الثبوت لثبوته بالسنة ، وأقول : إن المحرم في القرآن هو مطلق الخمر ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الْدِّينَ ءَامِنُونَ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ ، وقد جاءت السنة ، فبينت حقيقة الخمر ، وأنها كل مسكر كما سلف ، والسنة هي بيان القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقال تعالى :

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب الخمر المحرمة مما هي ٢١٣/٤٢.

(٢) في المسند ١٨١/٣ ، ١٨٢.

(٣) في شرح معاني الآثار ٢١٣/٤.

(٤) صدة القاري ٢٠٨/٢١ ، ٢٠٩.

(٥) الهداية ٢٨٥/٧.

(٦) سورة قنحل آية رقم «٤٤».



﴿ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فحرمة كل مسكر قطعية الثبوت سواء كان متخذاً من عنب أو غيره ، وبغضدّه قولُ بعض الأئمة بتواتر الأحاديث الواردة في ذلك كما تقدم .

وقال ابن حجر : إن اختلاف مشتركين في الحكم في اللفظ لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية ، وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له ، وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل الثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه إذا ثبت بطريق ظني تحريمه ، وكذا تسميته خمراً والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

وتعقب العيني ابن حجر في جوابه هذا فقال : قلنا : سبحان الله ! ما أبعد هذا الجواب بشيء ، ونحن قائلون به ، وذلك أن الاشتراك في الحكم في اللفظ لا يستلزم افتراقهما في التسمية عند وجود السكر في العصير المتخذ من غير العنب ، فمن قال : إن العصير المتخذ من غير العنب قبل السكر مشترك مع عصير العنب المشتد في الحكم ؟ <sup>(٣)</sup> ، وكيف يكون ذلك ؟ ، والعصير المتخذ من غير العنب قبل السكر لا يسمى حراماً ، فضلاً عن أن يسمى خمراً ، بخلاف العصير من العنب المشتد ، فإنه حرام أسكر أو لم يسكر ، فإني يشتركان في الحكم <sup>(٤)</sup> ، والزنا حرام في كل حالة مطلقاً من غير تفصيل <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة فتح آية رقم «٦٤» .

(٢) فتح الباري ١٠/٥٠ ، ٥١ .

(٣) قال به جمهور العلماء كما تقدم ، ولكن هذا ليس بكاف عند العيني !!! .

(٤) هذا عند أبي حنيفة ، ومن قال بقوله ، لكن الجمهور يخالفونه في هذا كله ، كما سلف .

(٥) عدة القاري ٢١/٢٥٩ .

• الدليل الرابع : قال صاحب الهداية : وإنما سمي خمرا لتخمره ، لا لمخامرته العقل ، على أن ما ذكرتم لا ينافي كون الاسم خاصا فيه ، فإن النجم مشتق من النجوم ، وهو الظهور ، ثم هو اسم خاص للنجم المعروف ، لا لكل ما ظهر ، وهذا كثير للتظير ، والحديث الأول طعن فيه يحيى بن معين رحمه الله<sup>(١)</sup>.

(١) الهداية ٢٨٥/٧ ، ٢٨٦ ، وذكر الكاسقي أيضا طعن ابن معين في هذا الحديث في بدائع الصنيع ١١٧/٥ ، وقال محمد بن محمود البهارتي : روي عن يحيى بن معين رحمه الله أنه قال : الأحاديث الثلاثة ليست بثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحدها : قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يَخَاحُ بَأْ بَوَكِيْ وَشَاهِدِيْ عَذْبُ » ، والثاني : « مَنْ مَنَّ نَكْرَةً فَلْيَتَوَضَّأْ » ، والثالث : « كُلْ مُسْكِرَ خَمْرَةٍ » ، وكان يحيى بن معين إماما حافظا متقنا حتى قال أحمد بن حنبل رحمه الله : كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث. العناية شرح الهداية المطبوع بحاشية فتح القدير ١٥٤/٨ ، ١٥٥ .

وقد سبق الموردي صاحب العناية ، فذكر هذا الكلام بلا إسناد في الحاشي الكبير ٣٩١/١٣ ، ونسبه إلى الدوري عن ابن معين ، وقد رجعت تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري عنه ، فلم أجد فيه هذا الكلام ، وقال الزيلعي : وهذا الكلام كله لم أجد في شيء من كتب الحديث .هـ ، وقال ابن رجب : وأما ما نقله بعض فقهاء الحنفية عن ابن معين من طعنه فيه - يعني حديث كل مسكر حرام - فلا يثبت ذلك عنه. نصب الرتبة ٢٩٥/٤ ، جامع العلوم والحكم ١٢٢٧/٣ .

وقال ابن حجر : وأسند أبو جعفر التتائس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له ، وكيف يتأتى القول بتضعفه مع وجود مخالفه الصحيحة ، ثم مع كثرة طرقه حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا سألوا عنه كثيرا منها في كتاب الأثرية المفرد فتح الباري ٤٦/١٠ .

قلت : قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قال يحيى بن معين : وحديث النبي صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام » عندي صحيح ، أبو سلمة ، عن عائشة . سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/ ٣٤ رقم « ٩٩ » ، وابن الجنيد من ثقات أصحاب ابن معين ، قال الخطيب : عنده عن يحيى بن معين ، سؤالات كثيرة الفائدة كل على فهمه ، وكان ثقة. تاريخ بغداد ١٢٠/٦ .

وما نقله ابن الجنيد عن ابن معين هو لنقل الصحيح عنه ، وأما طعنه في هذه الأحاديث الثلاثة ، فلا يثبت ، ومن ابتغى إثباته فقد راع شططا ، فدون إثباته خبط القناد ، والأحاديث الثلاثة - التي نكروا عن ابن معين أنه نكروها - صحيحة ثابتة ، وهي مخالفة لمذهب الحنفية ، فالله نسأله التوفيق ، ونعوذ به من الخذلان.

وقد تجشم الموردي الجواب عن القول السابق المنسوب لابن معين ، فذكر ثلاثة أجوبة عنه في الحاشي الكبير ٣٩١/٣ ، أعرضت عن نكروها لعدم ثبوت هذا القول عن ابن معين أصلا ، فلا حاجة للجواب عنه.

• الجواب : لا نسلم بأن الخمر سميت خمرا لتخمرها ، فهذا أحد الأقوال في اشتقاقها ، وليس بأولها ، بل أولها أنها سميت بذلك لمخامرتها العقل ، فإن مادة الخمر : موضوعة للتغطية ، والمخالطة في سبتر ، كما تقدم ، وقال ابن حجر : والجواب عن هذا : ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول : لا لمخامرة العقل ، مع قول عمر بمحضر الصحابة : الخمر ما خامر العقل ، كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة ، فيحمل قول عمر على المجاز (١).

وقد تعقب العيني ابن حجر في هذا الجواب ، فقال : قول صاحب الهداية : فإتما سمى خمرا لتخمره ، لا لمخامرته العقل ، غير معارض لكلام عمر - رضي الله عنه - ، فإن مراده من حيث الاشتقاق ؛ لأن الخمر ثلاثي ، فكيف يشتق من المخامرة الذي هو مزيد الثلاثي ، وإنكاره من هذه الجهة على أنه قال بعد ذلك على أن ما نكرتم لا ينافي كون اسم الخمر خاصا في الشيء من ماء العنب إذا أسكر ، فإن النجم مشتق من الظهور ، وهو اسم خاص للنجم المعروف ، وهو الثريا ، وليس هو باسم لكل ما ظهر ، وهذا كثير النظائر نحو القارورة ، فإتباعها مشتقة من القرار ، وليست اسما لكل ما يقرر فيه شيء (٢).

قلت : كلام صاحب الهداية صريح في معارضته لقول عمر - رضي الله عنه - ، وإذا تقرر هذا ، فقول عمر - رضي الله عنه - عندنا سماء بالنسبة لقول صاحب الهداية .

(١) فتح الباري ١٠/٥١ .

(٢) صدة القاري ٢١/٢٥٩ .

• الدليل الخامس : قالوا : المحرم الشربة الآخرة التي تسكر ، وقالوا : قد قالت اللغة : الخبز المشبع ، والماء المروي<sup>(١)</sup>.

الجواب : قال أبو جعفر النحاس : فإن صح هذا في اللغة ، فهو عليهم لا لهم ؛ لأنه لا يخلو من إحدى جهتين :

(أ) إما أن يكون معناه للجنس كله أي صفة الخبز أنه يشبع ، وصفة الماء أنه يروي ، فيكون هذا لقليل الخبز ، وكثيره ؛ لأنه جنس ، فكذا قليل ما يسكر.

(ب) أو يكون الخبز المشبع ، فهو لا يشبع إلا بما كان قبله ، فكله مشبع ، فكذا قليل المسكر ، وكثيره ، وإن كانوا قد تألولوه على أن معنى المشبع هو الآخر الذي يشبع ، وكذا الماء المروي ، فيقال لهم : ما حد ذلك المروي ، والذي لا يروي ، فإن قالوا : لا حد له ، فهو كله إذا مرو ، وإن حدوه قيل لهم : ما البرهان على ذلك ؟ وهل يمتنع الذي لا يروي مما حددتموه أن يكون يروي عصفورا وما أشبهه ؟ ، فبطل الحد ، وصار القليل مما يسكر كثيره داخلا في التحريم<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قتيبة : فإن قال قائل : إن السكر هو الشربة المسكرة ، والقدر المنيم أكذبه النظر ، لأن القدر الآخر إما أسكر بالأول ، وكذلك اللقمة الأخرى أشبع باللقمة الأولى ، والجرة - الأخرى - إنما روت بالجرة الأولى ، وتلك الشربة التي أسكرت المعاقرة عندهم لو جعلت أول شربة لآخر لم تسكر ، وقوى الحبل إذا جمعت وأمرت ثم اتخذ منها مرير يوثق به البعير لم تكن قوة منها أولى بحبس البعير وضبطه من الأخرى ، وقال كسرى : امتحنوا الرجل إذا مج عن عقله مجة أو مجتين يريد إذا شرب كاسا أو

(١) التلخيص والمنسوخ للتحلي ٥٩٧/١.

(٢) التلخيص والمنسوخ للتحلي ٥٩٧/١ ، ٥٩٨.

كأسين ، فأخبرك أنه إذا شرب واحدا مج من عقله واحدا حتى ينفذه ، وبعد فكيف يعرف القدح المسكر من شرب فيتجنبه إلا بالظن الذي قد يخطيء ويصيب (١).

وقال الطبري : يقال لهم : أخبرونا عن الشربة التي كان يعقبها السكر ، أهي التي أسكرت شاربها دون ما تقدمها من الشربات أو أسكرت باجتماعها مع ما تقدمها ، وأخذت كل شربة بحظها من الإسكار ، فإن قالوا : إنما أحدثت له السكر الشربة الآخرة ، التي وجد خبل العقل بعقبها ، قيل لهم : وهل هذه التي حدث له ذلك عند شربها إلا كبعض ما تقدم من الشربات قبلها ، حتى إنها لو انفردت دون ما تقدم قبلها كانت غير مسكرة وحدها ، وأنها إنما أسكرت باجتماعها ، واجتماع غيرها ، فحدث عن جميعها السكر والخبل ؟ ومما يبين صحة ذلك لو أن رطلا من ماء العنب ألقى فيه قطرة من خل ، فلم يتغير طعمه إلى الحموضة ، ثم تابعا ذلك بقطرات كثيرة كل ذلك لا يتغير له طعم الماء ، ثم ألقينا آخر ذلك قطرة منه فتغير طعمه وحمض أترونه حمض من القطرة الآخرة أم حمض منها ، ومن سائر القطرات قبلها ؟ فإن قالوا : حمض من القطرة الآخرة قالوا : ما تعلم العقلاء خلافه ، فكابروا العقول ؛ لأن أمثالها قد ألقى فيه ، ولم يحدث ذلك فيه ، فكان معلوماً بذلك إن الحموضة حدثت عن جميع ما ألقى من الخل ، وأنه لولا قوة عمل ما تقدم من قطرات الخل المتقدمة مع عمل القطرة الآخرة فيه لم يحدث ذلك فيه ، فإن قالوا : حمض باجتماع قوة عمل جميع ما ألقى فيه من أجزاء الخل ، ولكنه ظهرت الحموضة عند آخر جزء من الخل الذي ألقى فيه ، قيل لهم : فهلا قلتم كذلك في الشراب الذي أسكر كثيرة أنه إنما أسكر باجتماع قوة

(١) الأشربة ونكر لاختلاف الناس فيها لابن قتيبة ص/ ١١١ ، ١١٢ .

عمل جميع ما شرب منه ، ولكن السكر والخيل إنما ظهر فيه عند اجتماع قوة عمل أول الشربة مع سائرهما ، كما قلتم في الماء الذي ظهرت فيه حموضة الخل ، فعلموا بذلك أن كل شراب أسكر كثيره مستحق بذلك قليله اسم مسكر ، وكذلك الزعفران المغير للماء ، والكافور المغير ريحه في أن قليل ذلك مستحق من الاسم والصفة فيما عمل فيه من التغير مثل الذي هو مستحق كثيره <sup>(١)</sup>.

وقال الخطابي : وتلوه بعضهم قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» تأولا فاسدا ، فقال : إنما وقعت الإشارة بقول «فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» إلى الشربة الآخرة أو إلى الجرعة التي يحدث السكر عقيب شربها ؛ لأن الفعل إنما يضاف إلى سببه ، وسبب السكر هو الشربة الآخرة التي حدث السكر على أثرها لا ما تقدمها منه حين السكر معوم.

قال الخطابي : وهذا تأويل فاسد إذ كان مستحيلا في العقول وشهادات المعارف أن يعجز كثير الشيء عما يقدر عليه قليله ، ولو كان الأمر على ما زعموه لكان لقاتل أن يقول إن الله حرم علينا شيئا لم يجعل لنا طريقا إلى معرفة عينه ؛ لأن الشارب لا يعلم متى يقع السكر به ، ومن أي أجزاء الشراب يحدث فيه ، وهذا فاسد لا وجه له ، ولو توهمنا الجزء الآخر مشروبا مفردا - عن غيره - غير مضلف ولا مجموع - إلى ما تقدمها لم يتوهم وجود السكر فيه ، وحين انضم إلى سائر الأجزاء توهمنا وجوده ، فعلمنا أن السكر إنما حصل بمجموع أجزائه ، والله أعلم <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القصار : إن الشراب اسم جنس ، فيقتضى أن يرجع التحريم إلى الجنس ، وهذا كما نقول : هذا الطعام مشبع ، وهذا الماء مرو ، يريد به

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٤٣/٦ ، ٤٤ .

(٢) معالم السنن ٢٦٦/٤ .

الجنس ، وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل ، فاللقمة تشبع العصفور ، وما هو أكبر منها يشبع ما هو أكبر من العصفور ، وعلى هذا حتى يشبع الكبير ، وكذلك جنس الماء يروي الحيوان على هذا الحد ، فكذاك النبيذ <sup>(١)</sup>.

وقال الماوردي : فإن قيل : الذي أسكر هو القدح الأخير الذي ظهر به السكر ، وهو حرام ، وما قبله غير مسكر ، فكان حلالا ، ففيه ستة أجوبة : أحدها : أن المراد بالسكر صفة جنسه ، فاتطلق على قليله وكثيره ، كما يقال في الطعام.

والثاني : أن تعليق التحريم بالأخير يوجب تطبيقه بالأول والأخير ؛ لأن أول الأخير لا يسكر كأول الأول ، ثم كان أول الأخير حراما كآخره ، فكذاك الأول يجب أن يكون حراما كالأخير.

والثالث : أنه ليس جزءا من أجزاء الخمر الأول ، ويجوز أن يكون هو الأخير المحرم ، وهو غير متميز ، فوجب أن يكون الكل حراما.

والرابع : أن كل مقدار من الخمر يجوز أن يسكر ؛ لأن الصغير يسكر بقليله كما يسكر الكبير بكثيره ، ومن الناس من يسكر بقليله ، ومنهم من لا يسكر بكثيره ، فصار كل شيء منه مسكرا فوجب أن يكون حراما.

والخامس : أن لكل جزء من الخمر تأثيرا في السكر ، والقدح الأول مبداء ، والقدح الأخير منتهاء ، فصار قليله وكثيره مسكرا ، فوجب أن يكون حراما ، كالضرب القاتل يكون بالسوط الأول مبدأ الألم ، والأخير غايته ، والجميع قاتل.

والسادس : أن الأخير الذي يسكر لا يعلم أنه مسكر إلا بعد شربه فلم يصح تعليق التحريم به <sup>(٢)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٢/٦ ، ٤٣.

(٢) الحواشي الكبير للماوردي ٣٩٢/١٣ ، ٣٩٣.

وقال ابن حزم : وجلح بعضهم بعدم الحياء في بعض هذه الآثار وهو قوله عليه السلام : «كل مسكر حرام» فقال : إنما عنى الكأس الأخير الذي يسكر منه قال ابن حزم : وهذا في غاية الفساد من وجوه :  
أحدها : أنه دعوى كاذبة بلا دليل وافتراء على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالباطل ، وتقويل له ما لم يقله عن نفسه ، ولا أخبر به عن مراده ، وهذا يوجب النار لفاعله .

وثانيها : أنهم لا يقولون بذلك في شراب العسل ، والحنطة ، والشعير ، والتفاح ، والإجاص <sup>(١)</sup> والكمثرى ، والقراسيا ، والرمان ، والدخن <sup>(٢)</sup> ، وسائر الأشربة ، إنما يقولونه في مطبوخ التمر ، والزبيب ، والعصير فقط ، فلاح خلافهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم جهارا .

والثالث : أنه تأويل لحق وتخريج سخي ، قد نزه الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن يريده ، بل قد نزه الله تعالى كل ذي مسكة عقل عن أن يقوله لأننا نسألهم أي ذلك هو المحرم عندكم ؟ الكأس الآخرة أم الجرعة الآخرة ، أم آخر نقطة تلج حلقه؟ فإن قالوا : الكأس الآخرة ، قلنا لهم : قد يكون من أوقية ، وقد يكون من أربعة أرطال ، وأكثر ، فما بين ذلك ، وقد لا يكون هنالك كأس ، بل يضع الشريب فاه في الكوز فلا يقلعه عن فمه حتى يسكر فظهر بطلان قولهم في الكأس ، فإن قالوا : الجرعة الآخرة ، قلنا : والجرع تتفاضل فتكون منها الصغيرة جدا ، وتكون منها ملء الحلق ، فأى ذلك هو الحرام ؟ ، وأيه هو الحلال ؟ فظهر فساد قولهم في الجرعة أيضا ، فإن قالوا : آخر نقطة ، قلنا : النقطة تتفاضل فمناها كبير ، ومنها صغير حتى

(١) الإجاص في اللغة ما يسمى البرقوق في مصر ، والإجاص أيضا : المشمش ، والكمثرى ، بلفظ الشليمين . القاموس المحيط ص/٦١٢ ، المعجم الوسيط ٧٩٧/٢ .

(٢) الدخن : نبات عشبي من النجيليات حبه صغير أملس كحب السمسم ينبت بريا ومزروعا . المعجم الوسيط ٢٧٦/١ .



نردهم إلى مقدار الصواب ، ويحصلوا في نصاب من يسخر بهم ويتطايب بأخبارهم ، فإن لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد نسبوا إلى الله تعالى أنه حرم علينا مقدارا ما فصله عما أحل وذلك المقدار لا يعرفه أحد ، وهذا تكليف ما لا يطاق ، وتحريم ما لا يمكن أن يدرى ما هو وحاشا لله من هذا ، فإن قالوا : أنتم تحرمون الإكثار المهلك أو المؤذي من الطعام أو الشراب فحدوه لنا ؟ قلنا : نعم ، وهو ما زاد على الشبع والري المحسوسين بالطبيعة اللذين يميزهما كل أحد من نفسه حتى الطفل الرضيع والبهيمة ، فإن كل ذي عقل إذا بلغ شبعه قطع إلا القاصد إلى أذى نفسه واتباع شهوته فكيف والأحاديث التي نكرنا لا تحتل البتة هذا التأويل الفاسد ؟ لأن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «كل شراب أسكر حرام» إشارة إلى عين الشراب قبل أن يشرب لا إلى آخر شيء منه وأيضاً فإن الكأس الأخيرة المسكرة عندهم ليست هي التي أسكرت الشارب بالضرورة يدرى هذا ، بل هي وكل ما شرب قبلها وقد يشرب الإنسان فلا يسكر ، فإن خرج إلى الريح حدث له السكر ، وكذلك إن حرك رأسه حركة قوية ، فأى أجزاء شرابه هو الحرام حينئذ ؟ وبالله تعالى التوفيق ، ونقول لهم إذا قلتم : إن الكأس الأخيرة هي المسكرة فأخبرونا متى صارت حراما مسكرة ؟ أقبل شربه لها ؟ ، أم بعد شربه لها ؟ ، أم في حال شربه لها ؟ ولا سبيل إلى قسم رابع ، فإن قالوا : بعد أن شربها ، قلنا : هذا باطل لأنها إذا لم تحرم إلا بعد شربه لها فقد كتبت حلالا حين شربه لها وقبل شربه لها ، ومن الباطل المحال الذي لا يقوله مسلم أن يكون شيء حلالا شربه ، فإذا صار في بطنه صار حراما شربه هذا كلام أحمق وسخف وهنر لا يعقل ، فإن قالوا : بل صارت حراما حين شربه لها ، قلنا : إنها لا حظ لها في إسكاره إلا بعد شربه لها ، وأما في حين شربه لها فليست مسكرة إلا بمعنى أنها ستسكره ، وهذا المعنى موجود فيها وهي في دنها فلا فرق بينها في حين شربه لها وبينها قبل ذلك أصلا ، فإن قالوا : بل قبل أن يشربها ،

قلنا : فقولوا بتحريم الإماء الذي كانت فيه ، وبتنجيسه ، وبتحريم كل ما كان فيه من الشرب ، وبتنجيسه لأنه قد خالطه حرام نجس عندهم وهم لا يقولون بهذا ، فظهر فساد قولهم من كل وجه وبالله تعالى التوفيق <sup>(١)</sup>.

• الدليل السادس : عارضوا بأن المسكر بمنزلة القاتل ، لا يسمى مسكرا حتى يسكر ، كما لا يسمى القاتل قاتلا حتى يقتل.

الجواب : قال أبو جعفر : وهذا لا يشبه من هذا شيئا ، لأن المسكر جنس ، وليس كذا القاتل ، ولو كان كما قالوا لوجب ألا يسمى الكثير من المسكر مسكرا حتى يسكر ، فكان يجب أن يحلوه ، وهذا خارج عن قول الجميع <sup>(٢)</sup>.

• الدليل السابع : قالوا : معنى «كل مسكر حرام» على القدر الذي يسكر. الجواب : قال النحاس : وهذا خطأ من جهة اللغة ، وكلام العرب ؛ لأن كلا معناها الصوم ، فالقدر الذي يسكر مسكر ، والجنس كله مسكر ، وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل ، فلا يجوز الاختصاص إلا بتوقيف ، وإما قولنا : مسكر يقع للجنس القليل ، والكثير كما يقال : التمر بالتمر زيادة ما بينهما ربا ، فدخل في هذه التمرة ، والتمرتان ، والقليل والكثير ، كذا دخل في كل مسكر القليل ، والكثير.

• الدليل الثامن : شبه بعضهم هذا بالدواء ، والبئج <sup>(٣)</sup> الذي يحرم كثيره ، ويحل قليله.

(١) المحلى ٥٠٠/٧ - ٥٠٢.

(٢) التلخيص والمنسوخ للتحلي ٥٩٨/١.

(٣) البئج بفتح الموحدة : مثل فأس تعريب فكه ، ويقال تعريب البئج ، من الهندية ، نبت من الفصيلة الباذنجانية ، مسنبت مخدر معروف ، غير ضار بالإنسان ، مخبط للقلب ، مسكن للأوجاع الأورام ، والبثور ، ووجع الأذن ، ولخبطة الأنف ، ثم الأخضر ولسمته : الأبتض.

العين ١٥٣/٦ ، المغرب في ترتيب العرب ٨٧/١ ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٨٧/١ ، القاموس المحيط ١٨١ ، تاج العروس ٤٩٢/٥ ، ٨٥/٢٧ ، المعجم الوسيط ٧١/١.

الجواب : قال النحاس : وهذا التشبيه بعيد ؛ لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» <sup>(١)</sup> ، وقال «كل مسكر خمر» <sup>(٢)</sup> ، فالمسكر ، وهو الخمر ؛ هو الجنس الذي قال الله عز وجل فيه : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » ، وليس هذا في الدواء ، والبنج ، وإنما هو في كل شراب ، فهو هكذا <sup>(٣)</sup> .

• الدليل التاسع : قالوا : ليس ما أسكر كثيره بمنزلة الخمر في كل أحواله .

الجواب : قال أبو جعفر : وهذه مغالطة ، وتمويه على السامع ، لأنه لا يجب من هذا إباحة ، وقد علمنا أنه ليس من قتل مسلماً غير نبي بمنزلة من قتل نبياً ، فليس يجب إذا لم يكن بمنزلته في جميع الأحوال أن يكون مباحاً كذا من شرب ما أسكر كثيرة ، وإن لم يكن بمنزلة من شرب عصير العنب الذي قد نش ، فليس يجب من هذا أن يباح له ما قد شرب ، ولكنه بمنزلته في أنه قد شرب محرماً ، وشرب خمراً ، وأنه يحد في القليل منه كما يحد في القليل من الخمر ، وهذا قول من لا يدفع قوله منهم عمر ، وعلي - رضي الله عنهما - ، ومعنى «كل مسكر خمر» ، يجوز أن يكون بمنزلة الخمر في التحريم ، وأن يكون المسكر كله يسمى خمراً كما سماه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومن ذكرنا من الصحابة ، والتابعين بالأسناد الصحيحة <sup>(٤)</sup> .

• قلت : والأئمة التي استدلت بها الكوفيون على مذهبهم لا تقوم بها حجة ؛ قال الشافعي : قال بعض الناس الخمر حرام ، وَالسُّكْرُ من كل الشراب ، ولا

(٢) تقدم من حديث ابن عمر وقد سبق تخريجه في أوائل هذا البحث.

(٢) تقدم من حديث ابن عمر وقد سبق تخريجه في أوائل هذا البحث.

(٣) قنبلخ والمنسوخ للنخاس ٥٩٩/١ .

(٤) المصدر السابق ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ .

يحرم المُسْكِرُ حتى يسكر منه ، ولا يحد من شرب نبيذا مسكرا حتى يسكره ،  
فَقِيلَ لِبَعْضٍ مِنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ : كَيْفَ خَالَفتَ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَبَّتْ عَنْ عَمْرٍ ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَّاهُ ؟ (١).

وقال العقيلي : حدثنا جعفر بن محمد قال : حدثنا أحمد بن خالد الخلال ، قال :  
قلت لأحمد بن حنبل : حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي ، عن صالح بن  
حيان ، عن ابن بريدة قال : شربت مع أنس بن مالك الطلاء على النصف ،  
فغضب أحمد ، وقال : لا ترى هذا في كتاب إلا خرقتَه ، أو حككتَه ، ما أعلم  
في تحليل النبيذ حديثا صحيحا ، اتهموا حديث الشيوخ (٢).

وقال صالح بن أحمد بن حنبل سألتَه - يعني أباه - من قال في النبيذ :  
شربه قوم على التأويل ، وتركه قوم على التحريم ، كانه وقف في قوله ، قال  
أبي : لا يعجبني هذا القول ، التحريم أثبت عندي وأقوى ، لا يثبت عندي في  
تحليل المسكر شيء (٣).

وقال ابن المنذر : جاء أهل الكوفة بأحاديث معولة نكرناها مع غيرها ، وذكر  
الأثرم أحاديثهم التي يحتجون بها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
والصحابية ، فضعفها كلها ، وبين عليها (٤).

وقال ابن حزم : واحتجوا بأخبار أضيفت إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
وأخبار عن الصحابة ، ودعوى إجماع ، فأما الأخبار عن النبي صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فكلها لا خير فيها ، ثم لو صحت لما كان شيء منها موافقا

(١) الأم ٣٦٦/٧ ، معرفة السنن والآثار ٢٣/١٣.

(٢) الضعفاء للعقيلي ٥٨٣/٢ لترجمة رقم «٧٢٥».

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية عنه صالح ص/٦٣ رقم «٢٠٣».

(٤) المقني ٤٩٧/١٢.

لهذا القول ؛ فلاح أن إيرادهم لها تمويه محض ، وكذلك الآثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أن منها ما لا يصح ، ولا يوافق ما ذهبوا إليه ، فأيرادهم لها تمويه ، ومنها شيء يصح ، ويظن من لا ينعم النظر أنه يوافق ما ذهبوا إليه ، ولا حجة في قول صاحب قد خالفه غيره منهم <sup>(١)</sup>.

وقال البيهقي : الأحاديث التي احتجنا بها أحاديث قد أجمع أهل العلم بالحديث على صحتها ، والأحاديث التي رويت في الكسر بالماء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم عن عمر ، أسانيدنا غير قوية <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر : وقد أجمعوا على ترك الحديث في تحليل النبيذ ، وإظهار الرواية في تحريمه <sup>(٣)</sup> ، وقال أيضا : الآثار الثابتة كلها في هذا الباب تقضى على صحة قول أهل الحجاز ، وقد روى أهل العراق فيما ذهبوا إليه آثارا لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالحديث ، وقد أكثر الناس في تعطيل تلك الأحاديث ، وفي الاستظهار بتكرير الآثار في تحريم المسكر <sup>(٤)</sup> ، وقال أيضا : وقد شرب النبيذ الصلب جماعة من علماء التابعين ، ومن بعدهم بالعراق ، لأنه لا يحرم عندهم منه إلا المسكر ، ورووا بما ذهبوا إليه آثارا عن عمر ، وغيره من السلف إلا أن آثار أهل الحجاز في تحريم المسكر أصح مخرجا ، وأكثر تواترا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأكثر أصحابه ، وبالله التوفيق - لا شريك له <sup>(٥)</sup>.

(١) المطبوع بالآثار ٤٨٠/٧ ، بلختصر.

(٢) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٢٥/١٣.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعنى والأسانيد ١٢٧/٧.

(٤) المصدر السابق ٢٤٩/١.

(٥) الاستبصار ٣٠٧/٢٤.

وقال ابن العربي : وتطرق أبو حنيفة بأحاديث ليس لها خُطْم ولا أُرْمَةُ ذكرناها في شرح الحديث ، ومسائل الخلاف ، فلا يلتفت إليها <sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر : قال أبو المظفر بن السمعتي - وكان حنفيا فتحول شافعيا - ثبتت الأخبار عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تحريم المسكر ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مبالغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها فباتها حجج قواطع قال : وقد زل الكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا مطولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ومن ظن أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرب مسكرا ، فقد دخل في أمر عظيم وباء بآثم كبير وإتاما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا وقد رَوَى ثعلمة بن حزن القشيري أنه سأل عائشة عن النبيذ ، فدعت جارية حبشية ، فقالت : سَلْ هَذِهِ ، فَبَاتَهَا كَاتَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقالت الحبشية : «كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَوْكِيهِ ، وَأَعْلَقُهُ ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ» ، أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> ، وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ، ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بعلّة الإسكار ، والاضطراب من أجل الأقيسة ، وأوضحها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لكون قليله يدعو إلى كثيرة موجودة في النبيذ ، لأن

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٢٠٩/١.

(٢) في صحيحه في كتاب الأثربة ٤٥٣/٣ حديث رقم «٢٠٠٥» ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ٧٦٢/٣ حديث رقم «١٣٧٧» ، وأحمد في المسند طبعة المكنز ٦٠٢٩/١١ ، ٦٣٠ ، وفي المسند طبعة الميمنية ١٣٧/٦ ، والتمسلي في المسند الكبير في كتاب الأثربة المبلحة باب نكر الأثربة المبلحة ١٩١/٤ حديث رقم «٦٨٤٨» ، والبخاري في مسند علي بن الجعد ١١٦٨/٢ ، ٦٩ حديث رقم «٣٥١٠» ، والبيهقي في المسند الكبير في كتاب الأثربة باب ما جاء في صفة نبذهم الذي كتوا يشربونه في حديث أنس بن مالك وغيره عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأصلحه ٥٢٠/٨ «١٧٤١٧» كلهم من طريق القاسم بن الفضل الحداني عن ثعلمة بن حزن به ، والحديث عند مسلم ، والبيهقي بالفظه ، وعند إسحاق بن راهويه ، وأحمد في الموضع الأول بزيادة فيه ، وعند غيرهم بنحوه.

السكر مطلوب على العموم ، والنبذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر ، لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبذ غلظ ، وكدر ، وفي الخمر رقة ، وصفاء لكن الطبع يحتمل ذلك في النبذ لحصول السكر كما تحتمل المرارة في الخمر لطلب السكر قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس ، والله أعلم ، وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبذ الذي يسكر كثيرة عن الصحابة شيء ، ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي قال : وقد ثبت حديث عائشة : «كُلْ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي : وأما الأحاديث التي يتمسك بها المخالف ؛ فلا يصح شيء منها على ما قد بين علها المحدثون في كتبهم ، وليس في الصحاح شيء منها ، ثم العجب من المخالفين في هذه المسألة ؛ فاتهم قالوا : إن القليل من الخمر المعتصر من الغنب حرام ككثيره ، وهو مُجمع عليه ، فإذا قيل لهم : فلم حرم القليل من الخمر ، وليس مذهباً للعقل ، فلا بد أن يقال : لأنه داعية إلى الكثير ، أو للتعب ، فحينئذ يقال لهم : كل ما قدرتموه في قليل الخمر هو بعينه موجود في قليل النبذ فيحرم أيضاً ؛ إذ لا فارق بينهما إلا مجرد الاسم إذا سَكَمَ ذلك وهذا القياس أرفع أنواع القياس ؛ لأن الفرع فيه مساو للأصل في جميع أوصافه وهذا كما نقوله في قياس الأمة على العبد في سرية العتق ثم العجب من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه ، فاتهم يتوغلون في القياس ، ويرجحونه على أخبار الآحاد ، ومع ذلك فقد تركوا هذا القياس الجلي المعضود بالكتاب والسنة ، وإجماع صدر الأمة<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح الباري ٤٦/١٠ ، وتقدم تخريج حديث عائشة في أوّل هذا البحث.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣.

وأما الجصاص فقال : وقد تواترت الآثار عن جماعة من عليّة السلف شرب النبيذ الشديد منهم عمر ، وعبد الله ، وأبو الدرداء ، وبريدة في آخرين قد ذكرناهم في كتابنا في الأشربة ، وروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه شرب من النبيذ الشديد في أخبار آخر ، فينبغي على قول هذا القائل أن يكونوا قد شربوا خمرا (١).

قلت : لا يثبت هذا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا عن أحد من الصحابة المذكورين ، ولا عن غيرهم ، وبون هذا خبط القتل ، ونبيذه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان حلوا غير شديد ، كما تقدم ، والنبيذ الشديد الذي شربه عمر إنما كان شديد الحموضة ، ولهذا كان يكسره - رضي الله عنه - بالماء ، وليس المقصود به النبيذ الذي يسكر كثيره كما تقدم .

#### • الترجيح :

بعد ذكر القولين السابقين في حقيقة الخمر في الشرع ، وأدلة كل قول ، يتضح لي رجحان القول الأول ، وهو قول جمهور العلماء ، في أن الخمر هي كل مسكر من العنب ، وغيره .

والخمر في العصر الحديث أصلها مادة تعرف بالكحول ، ويطلق الكيميائيون اسم الكحول على مركبات كيميائية تتكون من شقين هما مجموعة الألكيل ، وزمرة الهيدروكسيل ، وهذه المركبات تسمى الأغوال ، وهي الكحول ، وتتكون الكحوليات في الخمر بواسطة خمائر موجودة في فطر يسمى الخميرة تقوم بتحليل المواد السكرية الموجودة في الفواكه مثل العنب ، والرطب ، والتين ، والمواد النشوية الموجودة في الشعير ، والذرة ، والقمح ، وتحولها إلى كحول ، ويصنفها الكيميائيون ضمن المواد السُمِّية ، يقول

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٥/٤ .



أوبري لوس رئيس قسم الأمراض النفسية بجامعة لندن في كتابه «مرجع برايس الطبي»: إن الكحوليات هي السم الوحيد المرخص بتداوله على نطاق واسع في العالم كله ، وتؤدي إلى اضطراب الشخصية ، ومرضها ، إن جرعة واحدة من الكحول قد تسبب التسمم ، وتؤدي إما إلى الهيجان أو الخمود ، وقد تؤدي إلى الغيبوبة<sup>(١)</sup>.

وبناء على هذا ، فكل شراب فيه شيء من الكحول ، ولو قليل جدا ، فهو خمر ، وإن تعددت أسمائه ، وكذلك كل ما غيب العقل من غير الكحول ، فهو كالخمر في الحرمة ، سواء كان مشروبا ، أو مطعوما ، أو مشموما ، فيدخل تحت الحرمة جميع المخدرات ، كالحشيش<sup>(٢)</sup> ، والأفيون<sup>(٣)</sup> ، والكوكايين<sup>(٤)</sup> والبنج ، وجوزة الطيب<sup>(٥)</sup> ، والبرش<sup>(٦)</sup> ، والقات<sup>(٧)</sup> ،

(١) الموسوعة العربية العالمية ١٦٢/١٠ .

(٢) الحشيش ، ويقال له الحشيشة ، مخدر ضار معروف يستخرج من القنب الهندي ، وهو نوع من القنب ، وهو نبات حولي زراعي ينمو في الفصيلة القنبية تفتل لحاؤه حبلا. المعجم الوسيط ٧٦١/٢ .  
(٣) الأفيون : لبن الخشخاش ، أجوده المصري السنة مخدر للفعل ، وقيل له نافع متوهم وكثيره سم .  
القاموس المحيط ص/١٢٢٢ تاج العروس ٢٤/٣٥ «فين» .

ويشتق من الأفيون المورفين ، ويشق من المورفين الهيروين ، والكودين ، وكلها مواد مخدرة .  
(٤) الكوكايين : قوتاني يستخرج من أوراق نبات الكوكا ، يستعمل في الطب مخدرا موضعيا. المعجم الوسيط ٨٠٥/٢ .

(٥) جوزة الطيب ، هي ثمرة شجرة جوز الطيب ، وهي شجرة مدارية ، تزرع على نطاق تجاري للتوابل التي تنتجها ، وتستخرج التوابل من الجزء الداخلي للنبات للنباتة للشجرة ، وهي مسكرة. الموسوعة العربية العالمية ٦٠١/٨ .

(٦) البرش : هو مخدر ، مركب من الأفيون والبنج .

(٧) القات : نبات من الفصيلة السليسترية ، يزرع لأورقه التي تمضغ خضراء ، قليلة منه ، وكثيره مخدر ، موطنه الحبشة ، ويزرع بكثرة في اليمن ، ويسمى شاي العرب. المعجم الوسيط ٧٦٥/٢ .

وَالْعَنْبَرُ<sup>(١)</sup> ، وَالزُّعْفَرَانُ<sup>(٢)</sup> ، وغير ذلك مما يؤخذ بالحَقْنَ ، أو المضغ ، أو التدخين ، أو غيرها ، فيؤدي إلى تغييب العقل .  
 وإذا تقرر أن الخمر كل مسكر ، سواء كانت من عصير العنب ، أو غيره ، فلا فرق بين أول الشرب ، وآخره ، وكذا لا فرق بين قليله ، وكثيره ، فكل هذا حرام ، وقد دلت على ذلك أحاديث ، ومنها ما يلي :  
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) العنبر: ضرب من الطيب. العين ٢/٣٤١ ، الصحاح للجوهري : ٧٥٩/٢ .  
 (٢) الزُّعْفَرَانُ : صِبْغٌ معروف ، وهو من الطَّيْبِ . العين ٢/٣٣٣ ، لسان العرب ٣/١٨٣٣ ، تاج العروس ٤٢٨/١١ .  
 وقد نقل ابن عابدين عن ابن حجر المكي أن العنبر ، والزُّعْفَرَان يسكرون. رد المحتار لابن عابدين ٤١/١٠ .  
 (٣) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب النهي عن المسكر ٥٣٣/٢ حديث رقم «٣٦٨١» بإسناد حسن بلفظه ، والترمذي في الجمع في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣/٣٤٣ حديث رقم «١٨٧٢» ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٢/١١٢٥ حديث رقم «٣٣٩٣» ، وأحمد في المسند ٣/٣٤٣ ، وابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأثربة ص/٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢١٩ حديث رقم «٨٦٠» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من النبيذ ٤/٢١٧ ، كلهم بلفظه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثربة ١٢/٢٠٢ حديث رقم «٥٣٨٢» - بمضاه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٨/١٤٠ حديث رقم «١٧٣٩٠» بلفظه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من حديث جابر .

وعن عائشة - رضي الله عنها - ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ» <sup>(١)</sup> فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ» <sup>(٢)</sup>.

وعن سعد بن أبي وقاص ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَنْهَأَكُمْ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ» <sup>(٣)</sup>.

(١) الفرقى : قال ابن فارس : هو مكيال من المكليل ، تفتح راؤه ، وتسكن ، قال القتيبي : هو الفرقى بفتح الراء ، ويقال فيه سنة عشر رطلا ، وقال الخطابي : وفي هذا لبيان البين لأن الحرمة شاملة لجميع أجزاء الشراب المسكر. معجم السنن ٢٦٧/٤ ، مقابيس اللغة ٤٩٥/٤.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأثربة باب النهي عن المسكر ٥٣٥/٢ حديث رقم «٣٦٨٧» بإسناد صحيح بلفظه ، والترمذي في الجامع في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٣/٣ ، ٣٤٤ حديث رقم «١٨٧٣» بنحوه ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ٣٩٨/٢ - ٤٠٠ حديث رقم «٤٠٦» ، «٤٠٧» ، «٤٠٨» ، «٤٠٩» مختصرا ، ولحمد في المسند ٧٢/٦ مختصرا ، و٧١/٦ ، ١٣١ بنحوه ، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٣٢٢/٧ «٤٣٦٠» بلفظه ، وابن الجارود في المتنقى في باب ما جاء في الأثربة ص/٢١٩ حديث رقم «٨٦١» مختصرا ، والطوسي في مستخرجه على جامع الترمذي في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٣٤٦/٦ ، ٣٤٧ حديث رقم «١٤٦٥» مختصرا ، و«١٤٦٦» بنحوه ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثربة باب ما يحرم من التنبؤ ٢١٦/٤ بنحوه ، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان كتاب الأثربة ٢٠٣/١٢ حديث رقم «٥٣٨٣» - بنحوه ، والدورقطنى في السنن في كتاب الأثربة ١٤٤/٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ حديث رقم «٤٦٠٩» ، «٤٦١٠» ، «٤٦١١» ، «٤٦١٢» ، «٤٦١٣» ، «٤٦١٤» ، «٤٦١٦» ، «٤٦١٧» ، «٤٦١٨» مختصرا ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٥/٨ حديث رقم «١٧٣٩٧» بلفظه ، و«١٧٣٩٨» بنحوه ، وفي التسامع والثلاثين من شعب الإيمان وهو باب في المطاعم والمشارب وما يجب للتودع عنه منهما ٦/٥ حديث رقم «٥٥٧٥» بنحوه ، وفي معرفة السنن والآثار في كتاب الأثربة باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٢٧/١٣ حديث رقم «١٧٣٤٩» بنحوه ، وفي السنن الصغير باب تفسير الخمر الذي نزل تحريمها ٣٣٤/٤ حديث رقم «٣٣٥٨» بنحوه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقد رواه ليث بن أبي سليم ، والربيع بن صبيح ، عن أبي عثمان الأنصاري ، نحو رواية مهدي بن ميمون ، وأبو عثمان الأنصاري اسمه عمرو بن سالم ، ويقال : عمر بن سالم أيضا.

(٣) أخرجه الترمذي في المجتبى في كتاب الأثربة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٩/٨ حديث رقم «٥٦٠٨» بإسناد صحيح بلفظه ، وحديث رقم «٥٦٠٩» بمضاه ، والدورقطنى في السنن في كتاب الأثربة باب ما قيل في المسكر ١٥٤/٢ ، ١٥٥ حديث رقم «٢٠٩٩» بلفظه ، والبرزلي في مسنده ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧

وعن عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ » <sup>(١)</sup> .

قال الأثرم : تواترت الأحاديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتحريم قليل المسكر ، وكثيره ، وأنه خمر <sup>(٢)</sup> .

### • ما يؤخذ من الحديث :

أولاً : حرمة الخمر.

ثانياً : أن الخمر تكون مِنَ النَّجَبِ وَالنَّمْرِ وَالْفَسْلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وتكون من غيرها لقول عمر : وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

«حديث رقم «١٠٩٨» ، «١٠٩٩» بمضاه ، وتنسلي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٦/٣ ، ٢١٧ حديث رقم «٥١١٨» بلفظه ، وحديث رقم «٥١١٩» بمضاه ، وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٥٥/٢ حديث رقم «٦٩٤» ، «٦٩٥» ، وابن الجارود في المنقلى في باب ما جاء في الأثرية ص/٢١٩ حديث رقم «٨٦٢» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التنبؤ ٢١٦/٤ ، والشاشي في مسند ١٦٤/١ حديث رقم «١٠٤» لربعتهم بلفظه ، وابن حبان في صحيحه — كما في الإحسان كتاب الأثرية ١٩٢/١٢ حديث رقم «٥٣٧٠» — بمضاه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية ١٤٢/٤ حديث رقم «٤٥٩٣» ، «٤٥٩٤» ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٤/٨ حديث رقم «١٧٣٨٩» ، والضياء في المختارة ١٨٣/٣ ، ١٨٤ حديث رقم «٩٧٦» ، «٩٧٧» ثلاثتهم بلفظه.

(١) أخرجه التنسلي في المجتبى في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٩/٨ حديث رقم «٥٦٠٧» بإسناد حسن بلفظه ، وابن ماجه في السنن في كتاب الأثرية باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ١١٢٥/٢ حديث رقم «٣٣٩٤» ، وأحمد في المسند ١٦٧/٢ ، ١٧٩ ، وتنسلي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ٢١٦/٣ حديث رقم «٥١١٧» ، وفي كتاب الأثرية المحظورة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره ١٨٦/٤ حديث رقم «٦٨٢٠» ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الأثرية باب ما يحرم من التنبؤ ٢١٧/٤ كلهم بلفظه ، والدارقطني في السنن في كتاب الأثرية ١٤٤/٤ حديث رقم «٤٦٠٤» بلفظه ، وحديث رقم «٤٦٠٨» بلفظ لأول منه ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الأثرية باب ما أسكر كثيره فقليله حرام ٥١٤/٨ ، ٥١٥ حديث رقم «١٧٣٩٤» بلفظه ، وعزه ابن حجر في فتح الباري ٤٥/١٠ للتنسلي ، وقال : وسنده إلى عمرو صحيح.

(٢) التنسلي والمنسوخ للأثرم ص/٢٠٦.

- ثالثا : تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا فيدخل في ذلك الحشيشة وغيرها.
- رابعا : التنبيه على شرف العقل وفضله.
- خامسا : ذكر الأحكام على المنبر لتشتت بين السامعين.
- سادسا : التنبيه بالنداء لجذب انتباه السامع ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

---

(١) فتح الباري ٥٣/١٠ .

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير لأبي عبد الله الجورقاني ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريواتي ، طبع دار الصميعي بالرياض ، ودار الدعوة بالهند ، الطبعة الرابعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المستنيد العشرة للبوصيري ، تحقيق دار المشكاة طبع دار الوطن بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ٣- الآثار لأبي يوسف ، تحقيق أبي الوفا طبع لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٤- الأحاد والمثنائي لابن أبي عاصم ، تحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة ، طبع دار الراية بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- ٥- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ، تحقيق الدكتور عبد الملك بن دهيش ، طبع المحقق ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لعلاء الدين بن بلبان الفارسي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- ٧- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع مكتبة السنة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ٨- أحكام القرآن لابن العربي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- ٩- أحكام القرآن للجصاص ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، تحقيق عبد الرزاق عفيفي ،

- طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- ١١- أحوال الرجال للجوزجاتي ، تحقيق السيد صبحي البدي السامرائي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢- أخبار القضاة لو كيع تحقيق سعيد اللحام طبع عالم الكتب ، بدون.
- ١٣- أخبار مكة للفاكهي تحقيق دكتور عبد الملك بن دهيش ، طبع دار خضر ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، بدون.
- ١٥- الألب المفرد للبخاري تحقيق كمال يوسف الحوت ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ١٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاتي ، تحقيق سامي العربي ، طبع دار الفضيلة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلججي ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- ١٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق عادل مرشد ، طبع دار الأعلام بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ، تحقيق علي محمد معوض ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ، بدون.
- ٢٠- أسماء الصحابة الرواة لابن حزم ، تحقيق مسعد السعني ، طبع مكتبة القرآن بالقاهرة ، بدون.
- ٢١- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب ، تحقيق الدكتور

- عز الدين علي السيد ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٢- الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر ، تحقيق دكتور صغير الأنصاري ، طبع مكتبة مكة الثقافية بالإمارات ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٣- الأشربة لابن قتيبة ، تحقيق ياسين السواس ، طبع دار الفكر المعاصر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٤- الأشربة للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق صبحي جاسم ، طبع مطبعة العاتي ببغداد ، بدون.
- ٢٥- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، طبع المطبعة العامرة بمصر ١٣٢٧ هـ ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٢٦- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، بدون.
- ٢٧- إصلاح غلط المحدثين للخطابي ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٨- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلججي ، طبع جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي بباكستان بدون .
- ٢٩- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي ، تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود ، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٠- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي ، تحقيق عادل بن محمد ، وأسامة إبراهيم ، طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣١- الإكمال لابن ماكولا ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر



- أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٣٢- الألفاظ الفارسية المعربة للسيد آدي شير ، طبع المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين ببيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م - ١٩٨٨ م ، نشر دار العرب للبستاتي بالقاهرة.
- ٣٣- الأم للشافعي ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، طبع دار الوفاء بالمنصورة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣٤- بحر الدم لابن المبرد تحقيق الدكتورة روية السويدي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣٥- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، اعتنى به عبد القادر عبد الله العاتي ، والدكتور عمر الأشقر ، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣٦- بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي للروياتي ، تحقيق أحمد عزو غناية الدمشقي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، نشر دار المعرفة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٣٨- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، طبع دار هجر بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣٩- بدائع الصنائع للكاساني طبع المطبعة الجمالية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م ، تصوير دار الكتاب العربي ببيروت.
- ٤٠- بصائر نوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ، تحقيق محمد علي النجار ، وغيره ، نشر المكتبة العلمية ببيروت

، بدون.

- ٤١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث للهيثمي ، تحقيق دكتور حسين الباكري ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٤٢- البناية في شرح الهداية للعيني ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٤٣- البيان في مذهب الشافعي ليحيى بن أبي الخير اليمني ، تحقيق قاسم النوري ، طبع دار المنهاج ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٤- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي هلاي ، وآخرون ، طبع مطبعة حكومة الكويت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٥- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، تحقيق خليل المنصور ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٤٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤٧- تاريخ النقات للعجلي بترتيب الهيثمي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلجعي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٤٨- التاريخ الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٩- التاريخ الكبير للبخاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعطي اليماني ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون.
- ٥٠- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، طبع مكتبة الخاتجي بالقاهرة سنة

- ١٩٣١ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
- ٥١- تاريخ دمشق لابن عساكر ، تحقيق عمر بن غرامة العمري ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٥٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، طبع دار المأمون للتراث بدمشق ، وبيروت ، بدون .
- ٥٣- تاريخ واسط لبخشل ، تحقيق كوركيس عواد ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٤- تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري ، تحقيق عبد الله أحمد حسن ، طبع دار القلم ببيروت ، بدون .
- ٥٥- تلي تلخيص المتشابه للخطيب تحقيق مشهور بن حسن ، وغيره طبع دار الصميعي بالرياض الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٥٦- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزليعي ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٤ هـ .
- ٥٧- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين المرداوي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الجبرين ، طبع مكتبة الرشد بالرياض بدون .
- ٥٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، طبع الدار القيمة بالهند ، والمكتب الإسلامي ببيروت ، ودمشق الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٥٩- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لابن العراقي ، تحقيق عبد الله نواره ، طبع مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٦٠- التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي ، ومعه تنقيح التحقيق للذهبي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي طبع دار

- الوعي بحلب ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٦١- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة لأبي المحاسن الحسيني ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، طبع مكتبة الخاتجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٦٢- تذهيب تهذيب الكمال للذهبي ، تحقيق غنيم عباس غنيم ، وغيره ، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٦٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٦٤- التطبيق على كتاب سيبويه للفراسي ، تحقيق الدكتور عوض القوزي ، طبع مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٦٥- تفسير ابن أبي حاتم ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، طبع مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٦٦- تفسير الفخر الرازي الشهير بمفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٦٧- تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا الطبعة الثانية ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٦٨- تقريب التهذيب لابن حجر ، تحقيق محمد عوامة ، طبع دار الرشيد بحلب ، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٦٩- تلخيص المستدرك للذهبي ، طبع بحاشية المستدرك بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٤ هـ - ١٣٤٢ هـ .
- ٧٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ، تحقيق

- الدكتور محمد هيتو طبع مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- ٧١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون ، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
- ٧٢- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، طبع دار الطباعة المنيرية بالقاهرة ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ٧٣- تهذيب التهذيب لابن حجر ، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ ، تصوير دار صادر ببيروت ، بدون.
- ٧٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- ٧٥- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، وآخرون ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون.
- ٧٦- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ، تحقيق وائل إمام عبد الفتاح ، وآخرون ، طبع دار الفلاح بالفيوم ، الطبعة الأولى.
- ٧٧- الثقات لابن حبان البستي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- ٧٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين العلائي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٩- الجامع الصغير لمحمد بن الحسن مع شرحه لعبد الحي اللكنوي ، طبع إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي باكستان بدون.
- ٨٠- جامع العلوم والحكم لابن رجب ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدى ،

- طبع دار السلام بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٨١- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن لابن كثير ، تحقيق عبد الملك بن دهيش ، طبع المحقق ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٨٢- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للقرطبي ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ، وآخرون ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٨٣- الجامع للترمذي ، تحقيق صدقي جميل العطار ، طبع دار الفكر ببيروت سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٨٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون.
- ٨٥- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبع مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤ هـ .
- ٨٦- الجواهر النقي لابن التركماني ، طبع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن بالهند الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ .
- ٨٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨٨- الخلافيات للبيهقي تحقيق مشهور بن حسن ، طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٨٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، طبع دار القلم بدمشق ، بدون.
- ٩٠- دلائل النبوة للبيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، طبع دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٩١- رد المحتار لابن عابدين ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره ،

- طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٩٢- روح المعاني للأكوسي ، طبع إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت ، بدون .
- ٩٣- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ، طبع المكتب الإسلامي ببيروت ، ودمشق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٩٤- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، طبع دار الشئون الثقافية العامة بالعراق ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.
- ٩٥- السنة لابن أبي عاصم ، تحقيق ناصر الدين الألباني ، طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٩٦- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، تصوير دار الريان للتراث بالقاهرة ، بدون .
- ٩٧- سنن أبي داود السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٩٨- سنن الدارقطني ، طبع دار الفكر ببيروت ، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٩٩- سنن الدارمي ، تحقيق فواز أحمد زمرلي ، وخالد السبع العلمي ، طبع دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٠٠- السنن الصغير للبيهقي تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، طبع جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي باكستان.
- ١٠١- السنن الكبير للبيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار

الكتب العلمية ببيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

- ١٠٢- السنن الكبير للنسائي ، تحقيق الدكتور عبد الغفار البنداري ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- ١٠٣- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري ، وغيره ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- ١٠٤- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وجماعة ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة العاشرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٥- السيرة النبوية لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا ، وغيره ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بدون.
- ١٠٦- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله اللالكائي ، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد الغامدي ، طبع دار طيبة بالرياض ، بدون.
- ١٠٧- شرح النووي على صحيح مسلم ، تحقيق حازم محمد ، وعماد عامر ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٨- شرح صحيح البخاري لابن بطلان ، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، طبع مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٠٩- شرح مشكل الآثار للطحاوي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- ١١٠- شرح معاني الآثار للطحاوي ، تحقيق محمد زهري النجار ، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- ١١١- الشريعة ، تأليف أبي بكر الآجري ، تحقيق الوليد بن محمد بن سيف النصر ، طبع مؤسسة قرطبة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.



- ١١٢- شعب الإيمان للبيهقي ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١١٣- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبع دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ١١٤- صحيح ابن خزيمة تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، طبع المكتب الإسلامي ببيروت ، وغيرها ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١١٥- صحيح مسلم ، اعتنى به الدكتور مصطفى الذهبي ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١١٦- الضعفاء الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٧- الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون.
- ١١٨- الضعفاء للدارقطني ، تحقيق صبحي البدري السامرائي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٩- الضعفاء للعقيلي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٢٠- الضعفاء للنسائي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٢١- الطبقات الكبرى لابن سعد ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٢٢- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني ، تحقيق دكتور عبد الغفار البنداري ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٢٣- طبقات المدلسين لابن حجر طبعة مكتبة المنار بالأردن الطبعة الأولى ، بدون.

- ١٢٤- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي ، تحقيق خالد عبد الرحمن ، طبع دار النفائس ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٢٥- العزيز شرح الوجيز للرافعي ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٢٦- علل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٢٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي ، تحقيق خليل الميس ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٢٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن زين ، طبع دار طيبة بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٢٩- العلل لابن أبي حاتم الرزاي ، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد ، والدكتور خالد الجريسي ، الطبعة الأولى في الرياض سنة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ١٣٠- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله تحقيق وصي الله محمد عباس طبع دار الخاني بالرياض الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٣١- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني ، تحقيق عبد الله محمود طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٣٢- عمل اليوم والليلة لابن السني ، تحقيق بشير عيون ، طبع مكتبة دار البيان بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- ١٣٣- العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، وغيره ، طبع مكتبة الهلال ، بدون .
- ١٣٤- غريب الحديث لأبي عبيد ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، وغيره ، طبع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- ١٣٥- غريب الحديث للخطابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- ١٣٦- الغوامض والمبهمات لابن بشكوال ، تحقيق محمود مغراوي ، طبع دار الأندلس الخضراء بجدة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م .
- ١٣٧- الفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة للشيخ نظام ، وجماعة من علماء الهند ، تحقيق عبد اللطيف حسن ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ، تحقيق محب الدين الخطيب ، وغيره ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ، تصوير دار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .
- ١٣٩- فتح القدير لابن الهمام ومعه كتاب نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده ، وكتاب العناية شرح الهداية ، طبع المطبعة الأميرية ، الطبعة الأولى ١٣١٥ هـ .
- ١٤٠- الفصول المفيدة في الواو-المزيدة للعلائي، تحقيق الدكتور حسن الشاعر ، طبع دار البشير بالأردن ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .
- ١٤١- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ، طبع دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢م .
- ١٤٢- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .

- ١٤٣- قطف الأزهار المنتثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي تحقيق خليل الميس طبع المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- ١٤٥- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التلويل للزمخشري ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وغيره ، طبع مكتبة العبيكان بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤٦- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماتي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٤٧- اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي بن عادل الدمشقي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- ١٤٨- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، وغيره ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، بدون.
- ١٤٩- لسان الميزان لابن حجر ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٥٠- المبسوط للسرخسي ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ ، تصوير دار المعرفة ببيروت ، بدون.
- ١٥١- المجتبى للنسائي ، تحقيق عبد الوارث محمد علي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- ١٥٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ١٥٣- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ،

- طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٥٥- المحرر الوجيز لابن عطية ، اعتنى به عبد السلام عبد الشافي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٥٦- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرزوي ، تحقيق الدكتور جابر فياض العلواني ، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت ، بدون.
- ١٥٧- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندائي ، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٥٨- المحلى لابن حزم الظاهري ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبع إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ - ١٣٥٢ هـ .
- ١٥٩- محيط المحيط لبطرس البستاني ، طبع مكتبة لبنان ببيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.
- ١٦٠- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ، تحقيق الشيخ محمد ياسين ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٦١- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ، اختصار أبي بكر الجصاص ، تحقيق دكتور عبد الله حمدان ، طبع دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٦٢- المختلطين للعلائي ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، وغيره ، طبع مكتبة الخاتجي بالقاهرة بدون.

- ١٦٣- المخصص لابن سيده ، طبع المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢١ هـ ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت.
- ١٦٤- المخلصيات لأبي طاهر المخلص ، تحقيق نبيل جرار ، طبع وزارة الأوقاف بقطر ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.
- ١٦٥- المدخل إلى الصحيح للحاكم ، تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ١٦٦- للمراسيل لابن أبي حاتم ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاتي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ١٩٩٨ م.
- ١٦٧- مرقاة المفاتيح للقاري شرح مشكاة المصابيح للتبريزي ، تحقيق جمال عيتاتي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- ١٦٨- مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح ، تحقيق طارق عوض الله ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ١٦٩- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني ، تحقيق طارق عوض الله ، طبع مكتبة ابن تيمية الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- ١٧٠- المسائل السلفية في النحو لابن هشام ، تحقيق الدكتور حاتم الضامن طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.
- ١٧١- مستخرج الطوسي على جامع الترمذي تحقيق حماد الأنصاري طبع مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- ١٧٢- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت

- ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٧٣- المستصفي من علم الأصول للغزالي ، تحقيق وطبع الدكتور حمزة حافظ.
- ١٧٤- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لابن العراقي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر ، طبع دار الوفاء بالمنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ١٧٥- مسند ابن أبي شيبه تحقيق عادل الغزاوي ، وغيره ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ١٧٦- مسند ابن الجعد ، تحقيق أستاذنا الدكتور عبد المهدي عبد القادر ، طبع مكتبة الفلاح بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٧٧- مسند أبي يعلى الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، طبع دار المأمون للتراث بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٧٨- مسند أحمد بن حنبل ، طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة ، سنة ١٣١٣ هـ ، تصوير دار صادر ببيروت ، بدون .
- ١٧٩- مسند إسحاق بن راهويه ، تحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي ، طبع مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ١٨٠- مسند البزار ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين ، وغيره ، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١٨١- مسند الشاشي ، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين ، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ١٨٢- مسند الشاميين الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- ١٨٣- المسند لأبي بكر الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٨٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ، طبع المكتبة العتيقة بتونس ، دار التراث بالقاهرة بدون.
- ١٨٥- المصباح المنير للفيومي في غريب الشرح الكبير للرافعي ، طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢ م.
- ١٨٦- المصنف لابن أبي شيبة ، تحقيق محمد عوامة ، نشر دار القبلة بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ١٨٧- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبع المجلس العلمي ، بالهند ، نشر المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٨٨- معالم التنزيل للبغوي ، تحقيق محمد عبد الله النمر ، وغيره ، طبع دار طيبة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- ١٨٩- معالم السنن للخطابي ، تحقيق محمد راغب الطباخ ، طبع المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م.
- ١٩٠- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق محمد الصابوني ، طبع - جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٩١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٩٢- المعجم الأوسط للطبراني ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، وغيره ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٩٣- معجم الشيوخ لابن عساكر ، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين ،



- طبع دار البشائر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٩٤- معجم الصحابة لابن قانع ، تحقيق صلاح بن سالم المصراطي ، طبع مكتبة الغرباء الأثرية بدون.
- ١٩٥- معجم الصحابة للبغوي ، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني ، طبع مكتبة دار البيان بالكويت ، بدون.
- ١٩٦- المعجم الصغير لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق محمد سليمان إبراهيم سمارة ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت ، بدون.
- ١٩٧- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع وزارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الثانية ، بدون ، والمجلدات الثالث عشر ، والرابع عشر ، وقطعة من المجلد الحادي والعشرين ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد ، والدكتور خالد الجريسي ، الطبعة الأولى في الرياض ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ١٩٨- المعجم الوسيط ، تأليف لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبع مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٩٩- المعجم لابن الأعرابي ، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، طبع دار ابن الجوزي بالسعودية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٠٠- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الفكر ، بدون.
- ٢٠١- معرفة السنن والآثار للبيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي ، طبع المحقق في القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٠٢- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق عادل العزاوي ، طبع دار الوطن بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- ٢٠٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ، تحقيق الدكتور طيار آلتي قولاج ، طبع استانبول ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢٠٤- معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري ، تحقيق الدكتور السيد معظم حسين ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، تصوير مكتبة المتنبى بالقاهرة ، بدون .
- ٢٠٥- المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- ٢٠٦- المعلم بفوائد مسلم للمازري ، تحقيق محمد الشاذلي ، طبع الدار التونسية ، والمؤسسة الوطنية للترجمة بتونس ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ ، ١٩٩١ م .
- ٢٠٧- المغازي للواقدي ، تحقيق الدكتور مارسدن جونز ، نشر عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٠٨- مغني الأخيار في رجال معاني الآثار تأليف بدر الدين العيني تحقيق محمد حسن طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٢٠٩- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ، تحقيق محمود فاخوري ، وغيره ، طبع مكتبة أسامة بن زيد بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢١٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، طبع المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٢١١- المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق حازم القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢١٢- المغني لابن قدامة ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ، وغيره ،

- طبع دار عالم الكتب بالرياض ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١٣- مفردات القرآن للراغب الأصبهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، طبع دار المعرفة ببيروت ، بدون.
- ٢١٤- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ، تحقيق محيي الدين مستو ، وآخرون ، طبع دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢١٥- المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي ، تحقيق طارق بن عوض الله ، طبع دار الراجية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢١٦- المنتخب من مسند عبد بن حميد ، تحقيق السيد صبحي البدي السامرائي ، وغيره ، طبع عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢١٧- المنتقى لابن الجارود ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ، ودار الجنان ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢١٨- المؤلف والمختلف للدارقطني ، تحقيق الدكتور موفق بن عبد القادر ، طبع دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢١٩- الموسوعة العربية العالمية ، الطبعة الثانية ، طبع مؤسسة أعمال الموسوعة بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٢٢٠- الموطأ للإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، وغيره ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- ٢٢١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، تحقيق علي محمد معوض ، وغيره ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة

## الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

- ٢٢٢- ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم ، تحقيق عبد الله المنصور.
- ٢٢٣- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور سليمان اللحام ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- ٢٢٤- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار للعيني ، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، طبع وزارة الأوقاف بقطر بدون.
- ٢٢٥- نسب قرش لمصعب الزبيري ، تحقيق ليفي بروفنسال ، طبع دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، بدون.
- ٢٢٦- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، تحقيق محمد عوامة ، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بدون.
- ٢٢٧- نظم المنتثر من الحديث المتواتر للكتاني ، طبع دار الكتب السلفية بمصر الطبعة الثانية ، بدون.
- ٢٢٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ، وغيره ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت بدون.
- ٢٢٩- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار للشوكاتي ، طبع المطبعة العثمانية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ، تصوير دار التراث بالقاهرة ، بدون.
- ٢٣٠- الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني ، تحقيق نعيم أشرف ، طبع إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي باكستان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

الموضوع	الصحيفة
المقدمة	٣
أحاديث الباب	٦
كُلْ مُسْكِرَ خَمْرٍ	٦
كُلْ شَرَابٍ أَسْكَرَ ، فَهُوَ حَرَامٌ	٧
كُلْ مُسْكِرَ حَرَامٍ	٨
حَرِمْتُ عَلَيْنَا الْخَمْرَ حِينَ حَرِمْتُ ، وَمَا نَجِدُ . يَغْيِي بِالْمَدِينَةِ . خَمْرُ الْأَغْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا	٩
أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ؛ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ	١٠
الْخَمْرِ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ	١١
نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ، وَإِنْ فِي الْمَدِينَةِ يَوْمُنَا لَخَمْسَةُ أَشْرِبَةٍ ، مَا فِيهَا	١٢
شَرَابُ الْعِنَبِ	
تراجم الصحابة رواة هذه الأحاديث	١٢
أولا : ترجمة ابن عمر رضي الله عنه	١٢
ثانيا : ترجمة عائشة رضي الله عنها	١٧
ثالثا : ترجمة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	٢٤
رابعا : ترجمة أنس رضي الله عنه	٢٧
خامسا : ترجمة عمر رضي الله عنه	٣٣
سادسا : ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه	٤١
المباحث العربية	٤٥
فقه الحديث	٧٦
حقيقة الخمر في الشرع	٧٦

٧٦	رأي الجمهور في حقيقة الخمر وأنها كل مسكر
٧٨	أدلة الجمهور على قولهم
٨٧	رأي الكوفيين في حقيقة الخمر وأنها لا تكون إلا من العنب
٢٠٧.٩٢	أدلة الكوفيين على مذهبهم
٢١٢	الترجيح
٢١٢	الخمر في العصر الحديث
٢١٤	مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٢١٦	ما يؤخذ من الحديث
٢١٨	فهرس المصادر والمراجع
٢٤١	فهرس الموضوعات